الجمهورية اليمنية
جامعة صنعاء
كلية اللغات
قسم اللغة العربية والترجمة

الخلاف في الحدود النحوية

رسالة تقدم بها الباحث

خالد صالح محمد عوض العزاني

الحسيني

إلى مجلس كلية اللغات في جامعة صنعاء لنيل درجة الدكتوراه

في اللغة العربية وآدابها

المشرف الرئيس:

أ.د. عباس علي السوسوة

المشرف المساعد:

د. ندى سامي ناصر

جمادى الآخرة ١٤٣٠هـ

مايو ٢٠٠٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلاَّ أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُواْ وَلَوْلاَ كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ يونس /١٩.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۞ إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ... ﴾ هود/ ١١٨، ١١٩.

قال الكفوي: " قيل: أربعة لا يقام عليها برهان ولا تطلب بدليل، وهي: الحدود والفوائد والإجماع والاعتقادات الكائنة في النفس. فلا يقال: ما الدليل على صحتها في نفس الأمر ؟ ولا يقال [ما الدليل] على صحة هذا الحد ؟ وإنما يرد بالنقض والمعارضة ".

الكليات/ ٣٩٣

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة جرى تحت إشرافي في جامعة صنعاء، في كلية اللغات، في قسم اللغة العربية والترجمة، وهي لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها.

الاسم: أ. د. عباس علي السوسوة

التوقيع:

التاريخ: [illegible]

بناء على التوصية أرشح هذه الرسالة للمناقشة

رئيس قسم اللغة العربية والترجمة

الاسم: د/ ذكرى يحيى القبيلي

التوقيع:

ب

الجمهورية اليمنية
جامعة صنعاء
الدراسات العليا والبحث العلمي
إدارة الدراسات العليا



رقم القرار : 91
تاريخ القرار : ٢٠٠٩/٥/٣٠ م
مكان المناقشة : قاعة علي ولد زايد

قرار لجنة المناقشة والحكم رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٩م

إنه في يوم السبت ١٤٣٠/٦/٦هـ الموافق ٢٠٠٩/٥/٣٠م ، أجتمعت لجنة المناقشة والحكم على رسالة الدكتوراه المقدمة من الطالب / خالد صالح محمد عوض العزاني المسجل بكلية اللغات قسم اللغة العربية والترجمة والمشكلة بقرار مجلس الدراسات العليا والبحث العلمي في محضر إجتماعه (٤) بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٣م بتشكيل لجنة المناقشة والحكم من الأساتذة :-

1	أ.د. عباس علي السوسوة	المشرف الرئيسي	جامعة تعز	رئيسا
2	د. محمد جمعه نبعه	الممتحن الخارجي	جامعة تعز	عضوا
3	د. مجاهد منصور مصلح	الممتحن الداخلي	جامعة صنعاء	عضوا

عن رسالته الموسومة بـ (الخلاف في الحدود النحوية)

وقد قام الطالب بعرض موضوع رسالته بشكل ....

ثم ناقشت اللجنة الطالب ؛ وبناءً على ماتقدم فإن اللجنة توصي بالأتي :-

يُمنح الطالب / خالد صالح محمد عوض العزاني درجة الدكتوراه في اللغة العربية
تخصص النحو والصرف ، بتقدير ممتاز

توقيعات أعضاء لجنة المناقشة والحكم على القرار :-

الإسم	الصفة	التوقيع
أ.د. عباس علي السوسوة	المشرف الرئيسي	
د. محمد جمعه نبعه	الممتحن الخارجي	
د. مجاهد منصور مصلح	الممتحن الداخلي	

مدير عام الدراسات العليا

نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

* تشير الى أن الدرجة تمنح بدون تقدير ، مع العلم بأن عرض الطالب لموضوع رسالته أثناء المناقشة لايعتبر تقديراً .

ص.ب : ١٢٠٨١ صنعاء - تلفون ٢١٤٧٨٩-١-(٩٦٧ +) فاكس : ٢١٤٠٧٢-١-(٩٦٧ +)
البريد الإلكتروني : ygssr@yemen.net.ye

شكــر وتقديــر

أشكر الله تعالى على وافر نعمه وجزيل عطائه. فمن فيض كرمه وجزيل عطائه أن حباني بمشرف فاضل عالم لين الجانب واسع الأفق صادق النصح، فله الشكر بعد الله على ما أولاني به من رعاية وحُسن توجيه.

وأتقدم بشكري وامتناني إلى الأستاذين الجليلين الكريمين عضوي لجنة المناقشة، على تكرمهما بمناقشة البحث والباحث.

ثم أتقدم بشكر وافر إلى كل من أعانني على إتمام هذا البحث بقليل أو كثير من إخوة فضلاء أو مدرسين علماء أو موظفين كرماء فلهم مني الثناء الحسن، والله أسأل أن يجزيهم خير ما جازى به فاضلاً عن مفضول.

المحتويـــــات

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آل وصحبه أجمعين، وبعد..

فحد الأشياء وتعريفها، وبيان حقيقتها وتوضيح مضمونها وموضوعها مطلب تتشوق إليه العقول، وتبتغيه الأنفس فطرة وطبعاً، كي تتميز هذه الأشياء بعضها من بعض.

والحد النحوي شيء عرفناه منذ كان النحو وكان النحاة، وعرفنا شيئاً منه في أقدم نص نحوي وصل إلينا وهو كتاب سيبويه. ثم سار الخلف من بعده في الطريق نفسه يكملون ما بدأ ويعتمدون على ما أصّل، فتوسعوا كثيراً وبالغوا أحياناً.

وإذا كنا قد عرفنا الحد النحوي عبارة تطالعنا في مفتتح الأبواب النحوية ومباحثها، فلم يقف الأمر عند هذا القدر، وإنما تجاوزه إلى أن تكون الحدود النحوية مجموعة في كتاب مستقل ومؤلف لهذا الغرض.

وليس البحث في الحدود النحوية ترفاً علمياً تدفع إليه قلة الموضوعات المهيأة للدراسة، فضلاً عن الخلاف فيها. فعند مطالعتي -سابقًا-بعض كتب الحدود النحوية وقع في خاطري البحث فيها لنيل درجة الدكتوراه، فاستشرت الأستاذ الدكتور عبدالأمير الورد- رحمه الله- فوجهني إلى الخلاف فيها، وبعدها طرحت الموضوع على الأستاذ الدكتور طارق عبد عون الجنابي فبارك الموضوع واستحسنه، ومثله فعل الأستاذ الدكتور صاحب جعفر أبو جناح.

ومن حينها قررت وسم الموضوع بـ (الخلاف في الحدود النحوية) وجمعت مفردات عامة ميداناً للبحث. وطفقت أبحث عن دراسات سابقة تخص الموضوع من قريب أو من بعيد فوجدت الدراسات والأبحاث الآتية:

١. التعريفات النحوية، رسالة دكتوراه تقدم بها حمدي بدر الدين بدر الدين إلى قسم اللغة العربية في كلية دار العلوم في جامعة القاهرة ١٩٩٥م.

٢. الحدود النحوية وتراثها في العربية، رسالة ماجستير تقدمت بها إسلام بنت خالد العمري إلى قسم اللغة العربية في جامعة اليرموك ١٩٩٦م.

٣. مصطلحات نحوية، موضوعات متسلسلة منشورة في مجلة تراثنا لعلي حسن مطر.

هذه أهم الأبحاث التي استعنت بها في دراستي إلى جانب مقدمات التحقيق للكتب المنشورة في الحدود النحوية، وقد أشرت إليها في حواشي الرسالة.

تلك الدراسات والأبحاث ومقدمات التحقيق لم تدرس الخلاف النحوي في الحدود النحوية بحد ذاته، وإنما استطرقت بعضاً من جوانبه، مما جعل المجال عندي واسعاً لأخصص هذا البحث للخلاف فيها.

وتكونت الرسالة من سبعة فصول موزعة على بابين مسبوقة بمقدمة وملحق بها خاتمة.

عرضت في المقدمة الموضوع وأسباب اختياره والدراسات السابقة له، وما تحتويه فصول الرسالة، والمنهج الذي اتبعه الباحث في رسالته.

أما الباب الأول فكان في دراسة الحدود النحوية دراسة نظرية بينتها عنوانات الفصول الأربعة من البحث وهي:

١- الفصل الأول، وكان بعنوان الحدود النحوية ماهيتها ونشأتها ومصادرها. بينت فيه الحدود النحوية من حيث التعريف والنشأة والمصادر، وفرقت بين الحد النحوي والمصطلح من حيث التسمية والمعنى، وتحدثت عن النشأة الأولى للحدود النحوية، من حيث ابتداؤها قاصرة أو مكتملة. وبينت التطور الذي حصل للحدود حتى عهد متأخر. وبحثت عن الكتب النقلية للحدود النحوية وأقصد بها الكتب التي أكثرت من ذكر الحدود أو التي جمعتها واختصت بها من دون غيرها من كتب التراث النحوي.

٢- الفصل الثاني، فكان في دراسة الخصائص العامة للحد النحوي، بينت فيه أقسام الحدود، ومميزاتها، وبحثت عما أصاب الحدود النحوية من صبغة منطقية خرجت بها عن السهولة إلى التعقيد، وبينت في أي زمن كثر فيه المنطق الداخل على علم النحو، وهل رضي العلماء بهذا الدخيل ؟ وهل امتاز بعض العلماء برفض المنطق في النحو ؟ وهل بقيت صبغة المنطق مسيطرة على الحدود إلى عهد متأخر ؟ كل هذه الأسئلة طرحت نفسها وأجاب عنها الباحث بما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

٣- الفصل الثالث، فكان في دراسة الخلاف في الحدود منشئه وأوجهه، فتناولت فيه بداية نشوء الخلاف في الحدود النحوية بين الأفراد أو بين المذاهب النحوية، وبحثت فيه أسباب الخلاف الحاصل، وهل كان لمجرد الخلاف أو إنه نابع من تباين الآراء واختلاف المذهب ؟ وبحثت عن أوجه الخلاف من حيث التركيب أو زيادة ألفاظه أو نقصانها. وبحثت فيه عن مدى استقرار الحدود النحوية ووضع أوزار الخلاف فيها.

٤- الفصل الرابع، فكان في دراسة الخلاف في الحدود النحوية بين المذهبين البصري والكوفي، ومن خلال هذا الفصل بحثت عن الخلاف في الحدود النحوية داخل المذهب الواحد أعني في المذهب البصري على حدة، والكوفي على حدة أخرى. ثم بحثت عن الخلاف بين أفراد المذهبين وتقابل أقوالهم، هل نشأ عنه خلاف ظاهر كما حصل في المسائل النحوية أم لا ؟.

وأما الباب الثاني من الرسالة فكان في دراسة الحدود النحوية دراسة تطبيقية نقدية لمسائل النحو العربي وأبوابه مما قد حده العلماء ابتداء بعلم النحو ومقدماته إلى آخر مسائل النحو تفريعاً، وقد قسمت فصول هذا الباب على مسائل النحو العربي فخرج بثلاثة فصول، بحثت فيها جميعاً المسائل المذكورة في الرسالة وما قاله العلماء فيها من حدود وعرضت الخلاف فيها محللاً إياه وترجيح ما قد يترجح من أقوالهم.

وختمت هذه الرسالة بخاتمة بينت فيها ما قد توصلت إليه من نتائج في أثناء بحثي.

أما منهج البحث الذي اتبعته في رسالتي فقد استخدمت المنهجين الوصفي والتاريخي.

وهذا البحث لا أدعي أني أتيت بالخارقة، وإنما هو بحث أدليت فيه بدلوي بين دلاء الباحثين لعلي أخرج به بما ينفع الناس وهذا رجائي في الله وفي كرمه.

وما كتبت إنما هو وقف بين يدي أساتذتي المناقشين يزيدون فيه أو ينقصون على ما يرونه في مصلحة البحث والباحث، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

خالد العزاني الحسيني

الباب الأول

دراسة الخلاف في الحدود النحوية

مهاد نظري

الفصل الأول

الحدود النحوية

ماهيتها ونشأتها ومصادرها

المبحث الأول:

الحد النحوي والمصطلح:

الحد لغة: الفاصل بين الشيئين أو الحاجز بينهما، لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لـئلا يتعـدّى أحدهما على الآخر، قال الخليل: " فصل ما بين كل شيئين حدّ بينهما " [(١)]. وقال ابن فارس: " الحدّ: الحاجز بين الشيئين " [(٢)].

ويطلق الحدّ أيضاً على منتهى الشيء، قال الخليل" ومنتهى كل شـيء حـدّه " [(٣)]. وقـال الجوهري: " وحدّ الشيء منتهاه " [(٤)]. وقال الفيروزآبادي: " الحدّ: الحاجز بين الـشيئين، ومنتـهى الشيء" [(٥)].

ويطلق الحد على المنع، تقول: وحددته عن كذا: منعته [(٦)]، وفلان محدود إذا كان ممنوعاً [(٧)]، قال ابن فارس: " إنه لمُحارَف محدود، كأنه قد منع الرزق، ويقال للبوّاب حدّاد؛ لمنعه الناس من الدخول، قال الأعشى:

فقُمْنا ولَمّا يصِحْ دِيكُنا   إلى جَوْنَةٍ عند حدّادها

وقال النابغة في الحد والمنع:

إلا سليمانَ إذ قال المليكُ له

قم في البريّة فاحدُدْها عن الفَنَدِ " [(٨)]

وقال ابن دريد: " هذا أمر حَدَدٌ؛ أي: مُمْتنِع " [(٩)].

ويطلق الحد على التمييز بين الأشـياء، قـال الفـيروز آبـادي: " وتمييـز الـشيء عـن الشيء " [(١٠)]، كما يدل الحد على تمييز حدود الأملاك والأوقات، ومنه حدود الحرم وحدود الدور.

---

(١) العين ٣/١٩.

(٢) مجمل اللغة ص ١٤٩، ويُنظر: الصحاح (ح د د) ١/٣٩٧، والقاموس المحيط (ح د د).

(٣) العين ٣/١٩.

(٤) الصحاح (ح دد) ١/٣٩٧.

(٥) القاموس المحيط (ح دد).

(٦) ينظر:العين ٣/٢٠، ويُنظر: كتاب مجمل اللغة ص ١٤٩.

(٧) يُنظر: معجم مقاييس اللغة (ح دد) ٢/٣.

(٨) نفسه.

(٩) مجمل اللغة، ص ١٤٩.

(١٠) القاموس المحيط (ح د د).

قال الجوهري: " تقول: حددْتُ الدار أحدّها حدّاً، والتحديد مثله " [١].

ومن تعريف الحد لغة نجد أن معناه يدور في ثلاثة أمور: الفصل والمنع والتمييز، وتلك المعاني عوّل عليها العلماء في تعريف الحد اصطلاحاً كل بحسب فنه وصنعته، وموارده فيه متحدة، وإن تباينت عباراتهم لتوضيح حقيقة الحد والإبانة عن ماهيته وجزئياته.

والتصور الذهني للحد لا يختلف عندهم في معناه ومطابقته للمعاني اللغوية المذكورة، إنما الاختلاف عندهم يكمن في اختلاف ألفاظهم في تحرير المراد كل بحسب فنه. وإذا تأملنا تعريفات العلماء في فنون مختلفة تأكد لدينا توافق المصطلح مع ما جاء عن معاني الحد لغة.

فالحد عند المنطقيين: " اللفظ الشارح للفظ بتعديد صفاته الذاتية واللازمة على وجه يميزه من غيره تمييزاً يطرد وينعكس " [٢].

وقيل: " إنه اللفظ الجامع المانع " [٣].

وقيل: " إنه القول الدال على تمام ماهية الشيء " [٤].

وقيل: " هو اللفظ المفسر لمعناه على وجه يجمع ويمنع " [٥].

---

[١] الصحاح ١:٣٩٧ (ح دد).

ومن معاني الحد (الوقت) قال الزمخشري: " وأقام به حدّ الربيع؛ أي فصل الربيع. قال الراعي:

أقامت به حدّ الربيع وجارها ... أخو سَلْوة مسّى به الليلُ أملحُ

يريد الندى. وأتيته حدّ الظهيرة. قال الشمّاخ:

ولقد قطعْتُ الخرْقَ تَحمل نُمْرُقي ... حدّ الظهيرة عَيْهَلٌ في سبب "،

ينظر أساس البلاغة (ح دد) ص ٧٦، والحد كذلك الصرف عن الشيء، قال الخليل: " والحدّ: الرجل المحدود عن الخير "، وقال كذلك والحدّ: الصرف عن الشيء من الخير والشر. وتقول للرامي: اللهمّ احدُدْه؛ أي لا توفقه للإصابة "، ينظر: العين ٣/١٩-٢٠. ومنه قول الشاعر:

قالت أُمامة لما جئت زائرها ... هلاّ رميتَ ببعض الأسهم السودِ

لا درّ درُّكِ إني قد رميتهمُ ... لولا حُدِدْتُ ولا عُذْري لمحدودِ

إذ هم كرجْلِي الدّبى لا درّ درهُمُ ... يغزون كلّ طوال المشي ممدود

ومن معاني الحد العدول عن الشيء والامتناع عنه قال الخليل: " وما عن هذا حدد؛ أي مَعْدِل ولا محتدٌ، مثله. قال الكُميت:

حدَداً أن يكون سَيْبُك فينا ... رَزِماً أو مُجبَّناً مصورا "،

وحد كل شيء طرف شباته كحدّ السنان والسيف ونحوه. والحدّ: بأس الرجل ونفاذه في نجدته، قال العجّاج:

أمْ كيفَ حَدّ مُضرَ القطبمُ

وحدّ الشراب صلابته، قال الأعشى:

وكأس كعين الديك باكرتُ حدَّها ... بفتيان صدق والنواقيس تضربُ

وحدود الله: هي الأشياء التي بينها وأمر ألاّ يتعدى عليها. والحدُّ: حدّ القاذف ونحوه مما يقام عليه من الجزاء بما أتاه. ينظر: العين ٣/١٩-٢٠.

[٢] محك النظر، ص ١٤٦.

[٣] محك النظر، ص ١٤٦.

[٤] نفسه، ص ١٤٧.

[٥] نفسه، ص ١٤٥.

وقيل: " هو الذي يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء أو امتيازه عن كل ما عداه " [١].

والحد عند الأصوليين مرادف للعرف وهو ما يميز الشيء عن غيره، وذلك الشيء يسمى محدوداً ومعرَّفاً بالفتح [٢].

والحد عند الفلاسفة القول الدال على ماهية الشيء [٣]. وهو قريب من حد المنطقيين.

وهو عند الأدباء المعرف الجامع المانع [٤]، وهذا الحد هو حد الأصوليين تماماً.

والحد عند النحويين هو ما يميز الشيء عما عداه [٥]، فهو قريب من حد الأصوليين والفقهاء على حد زعم الفاكهي.

وقال أبو البقاء العكبري في تبيين حد الحد: " والعبارات الصحيحة فيه مختلفة الألفاظ متفقة المعاني. فمنها اللفظ الدال على كمال ماهية الشيء، وهذا حد صحيح؛ لأن الحد هو الكاشف عن حقيقة المحدود، ويراد بالماهية ما يقال في جواب ما هو ؟

واحترزوا بقولهم: (كمال الماهية) من أن بعض ما يدل على الحقيقة قد يحصل من طريق الملازمة لا من طريق المطابقة، مثاله: أن تقول: حد الإنسان هو الناطق، فلفظ الحد يكشف عن حقيقة النطق، ولا يدل على جنس المحدود، وإن كان لا ناطق إلا الإنسان، ولكن ذلك معلوم من جهة الملازمة، لا من جهة دلالة اللفظ، ومثاله من النحو قولهم: المصدر يدل على زمان مجهول، وليس كذلك، فإن لفظ المصدر لا يدل على زمان ألبتة، وإنما الزمان من ملازماته، فلا يدخل في حده، ولو دخل ذلك في الحد لوجب أن يقال: الرجل والفرس يدلان على الزمان والمكان، إذ لا يتصور انفكاكه عنهما.

ولكن لما لم يكن اللفظ دالاً عليهما لم يدخلا في حده، وقال قوم: حد الحد، هو عبارة عن جملة ما فرّقه التفصيل.

وقال آخرون: حد الحد: (ما اطرد وانعكس)، وهذا صحيح؛ لأن الحد كاشف عن حقيقة الشيء فاطراده يثبت حقيقته أينما وجدت وانعكاسه ينفيها حيثما فقدت وهذا هو التحقيق، بخلاف العلامة، فإن العلامة تطرد ولا تنعكس " [٦].

ولابد في الحد أن يكون مناسباً لمعنى من معاني المصطلح المراد حده في اللغة، فكل الحدود التي ذكرت عند العلماء في حد الحد لا تخرج عن معنى الفعل أو التمييز أو المنع.

---

[١] تحرير القواعد المنطقية، ص ٥٤.

[٢] يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون ٢/٢٨٦.

[٣] يُنظر: المعجم الفلسفي ١/٤٤٧.

[٤] يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون ٢/٢٨٦.

[٥] يُنظر: شرح الحدود النحوية للفاكهي، ص ٢٣٠.

[٦] التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص ١٢٣- ١٢٤.

أما المصطلح فهو في اللغة مصدر اصطلح، وهو اتفاق طائفة على شيء مخصوص، وقد ذكر الزبيدي نقلاً عن الخفاجي أن الاصطلاح: " اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص " [١].

واصطلاحًا، فالمصطلح عبارة عن اتفاق قام على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، وهو إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل هو اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل هو إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل هو لفظ معين بين قوم معينين [٢].

ومن تعريف كل من الحد والمصطلح لغة واصطلاحاً،نخلص بأن المصطلح هو لفظ أو تركيب يوضع بإزاء معنى، والحد هو قول شارح لذلك اللفظ أو التركيب، فالفعل مثلاً مصطلح يدل على الحدث، والحد له هو كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بزمان.

وهناك اصطلاحات أخرى تحمل مدلولات الحد من جوانب وتفارقه من جوانب أخرى وهي: الرسم والتعريف، وإن كان التعريف أعم من الحد إلا أن الفاكهي قال: " اعلم أن الحد والمعرف اسمان لمسمى واحد، وهو ما يميز الشيء عن ما عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً مانعاً " [٣].

وقد توصلت الباحثة إسلام العمري في رسالتها للماجستير (الحدود النحوية وتراثها في العربية) إلى تفريق بين معاني هذه الألفاظ أو المصطلحات لغة واصطلاحاً[٤].

---

[١] تاج العروس (صلح) ١٨٣/٢.

[٢] يُنظر: التعريفات، ص ٥٠.

[٣] كتابان في حدود النحو، ص ٦٢.

[٤] يُنظر: الحدود النحوية وتراثها في العربية، ص ٢-٤٣.

المبحث الثاني:

نشأة الحدود النحوية وتطورها:

إننا حين نتكلم عن نشأة الحدود النحوية إنما نتكلم عن نشأة النحو العربي وما أثير حوله من جدل طويل. وليس مقصودنا من بيان ذلك إعادة الجدل إذا تكلمنا عن صحيفة أبي الأسود الدؤلي التي كتبها له علي بن أبي طالب- ﷺ-، ولكننا لدى العودة إلى محتوى الصحيفة نجد بدايات الحدود النحوية فيها، فقد جاء في روايات القصة أن أبا الأسود الدؤلي دخل على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب-ﷺ- فرآه مطرقاً مفكراً، فقال له: فيم تفكر يا أمير المؤمنين ؟ قال: إني سمعت ببلدكم هذا لحناً فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية، فقال أبو الأسود: إن فعلت هذا يا أمير المؤمنين أحييتنا، وبقيت فينا هذه اللغة، ثم أتاه بعد أيام فألقى إليه أمير المؤمنين بصحيفة فيها: بسم الله الرحمن الرحيم : الكلام كله: اسم وفعل وحرف، والاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل: ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل... الخ [1].

ففي الصحيفة وردت ثلاثة حدود هي: حد الاسم، وحد الفعل، وحد الحرف، وليس هناك نص نحوي قبل هذه الصحيفة فيما زعموا، ولو نظرنا إلى هذه الحدود الواردة في الصحيفة على أنها بداية حقيقية للحدود النحوية، ووزاناها بما جاء بعدها من حدود نحوية في أقرب كتاب نحوي هو كتاب سيبويه لوجدنا الآتي:

أولاً: جاء حد الاسم في الصحيفة أنه ما أنبأ عن المسمى، ولم يحده سيبويه ومثّل له، ولو كانت الصحيفة خبراً حقيقياً لما منع سيبويه من الأخذ بحد الاسم الذي ذُكر فيها، وكان الأولى به- إن صحت الصحيفة- أن يأخذ بحد من سبقه ولا يتركه هملاً، إما بزيادة أو نقص أو إثبات أو نقض. وهذا ما جعل بعض العلماء يعتذرون لسيبويه عن تركه حد الاسم؛ وسبب ذلك الاضطراب الكبير والاختلاف المتباين في حد الاسم بعد سيبويه ما أوصلهم إلى نيف وسبعين قولاً كما ذكر الأنباري [2].

قال القاسم بن محمد الواسطي الضرير: " فعلى هذا قيل الحرف معدود، والفعل محدود وما بقي الاسم، كأن سيبويه حدّ الفعل، وعدّد الحروف، وهي نيّف وسبعون حرفاً، وجعل ما بقي اسماً، فهذا كالحد للاسم " [3].

---

[1] يُنظر: إنباه الرواة ٤/١.

[2] يُنظر: أسرار العربية، ص ١٨.

[3] شرح اللمع في النحو، ص ٥.

وقال البطليوسي: " وأما سيبويه فإنه حد الفعل والحرف، و لم يحد الاسم، وكأنه جعل تعريته من حد الفعل وحد الحرف حداً له، وكأنه رأى ما في تحديده من الإشكال الذي أوجب اضطراب كلام العلماء فيه، فالأشبه عندي أنه جعل تعريته من الحد كالحد له " [١].

وهذا الاعتذار فيه مبالغة، ولو ردوا ترك سيبويه حد الاسم إلى اهتمامه بتأصيل المسائل دون الحدود لكان أولى وأحرى من أن يتكلفوا الاعتذار له في حد الاسم دون بقية الحدود. وليس معنى هذا أن سيبويه- رحمه الله- كان عاجزاً عن وضع الحدود والمصطلحات ولكن الحقبة التي عاش فيها كانت تتطلب ضبط المسائل أكثر من ضبط الحدود.

ثانياً: أن ترك سيبويه حد الاسم واكتفائه بالتمثيل له، فيه دلالة على النشأة، بخلاف الحد الذي ورد في الصحيفة؛ لأنه يشم منه نضوج فكرة الحدود واختيار الألفاظ بعناية مع الإيجاز الشديد فيه، إشارة إلى خواص الحد المتأثر بالمنطق والأصول، وكذلك لإيهام المتلقي لها بأنها بداية نشوء الحدود أو النحو.

وعند الموازنة بين حد الاسم في الصحيفة والحدود التي جاءت بعد سيبويه مثلاً نجد أن الحد في الصحيفة هو من صنيع من عاش بعد سيبويه، بدليل أن الزجاجي نقل عن ابن كيسان حد الاسم، فقال: " الأسماء ما أبانت عن الأشخاص وتضمنت معانيها نحو رجل وفرس " [٢].

وحده ابن بابشاذ: " الاسم ما أبان عن مسمى، شخصاً كان أو غير شخص مثل: رجل وامرأة وزيد وهند ونحوه من المرئيات، وعالم ومعلوم ونحوه من الصفات وعلم وقدرة وفهم ونحوه من المعاني " [٣].

جاء لفظ (أبان) في حدود العلماء المذكورين سابقاً، وفي الصحيفة لفظ (أنبأ)، وفي (أنبأ) دلالة الدقة في الاختيار من لفظ (أبان) مع الجنوح إلى الاختصار في حين أن الذين ذكروا لفظ (أبان) زادوا ما يوضح الفكرة بالتمثيل بخلاف ما وجد في الصحيفة.

ثالثاً: ورد حد الفعل في الصحيفة بأنه ما أنبأ عن حركة المسمى، وجاء عند سيبويه بأنه: "أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون و لم يقع وما هو كائن لم ينقطع " [٤].

وقد ورد عند المبرد أن الفعل ما دل على حركة [٥]، و لم يذكر عن أحد من النحاة شيء شبيه بحد المبرد، سوى ما جاء في الصحيفة عن حركة المسمى، أما سيبويه حين ذكر أنه أمثلة أخذت من لفظ

---

[١] الحلل في إصلاح الخلل، ص ٦٥-٦٦.

[٢] الإيضاح في علل النحو، ص ٥٠.

[٣] شرح المقدمة المحسبة، ٩٤/١.

[٤] الكتاب ١٢/١.

[٥] يُنظر:الحلل في إصلاح الخلل، ص ٧٠.

أحداث الأسماء، فقد عورض بأن قالوا [1]: وقد وجدنا أفعالاً لا مصادرَ لها، وهي: ليس، وعسى، ونعم، وبئس.

والحد عند سيبويه للفعل أقل ضبطاً مما جاء في الصحيفة لأنه استخدم لفظ (أحداث الأسماء)، أما في الصحيفة فقد جاء لفظ (حركة المسمى)، وإن اعترض على من قال بأن الفعل ما دل على حركة وهو ما جاء عن المبرد؛ بقولهم: وقول من قال: إنه ما دل على حركة وأنه ما احتمل الضمير ليس بحد لأن أسماء الفاعلين نحو: ضارب، وقاتل تدل على حركة وتحتمل الضمائر، وقولنا: سكن الشيء، ووقف ومات يدل على ارتفاع الحركة [2].

ولو كان بدل لفظ (حركة) في الصحيفة لفظ (فعل) لكان أضبط ولما اعترض عليه كاعتراضهم على حركة المسمى، أو اعتراضهم على أحداث الأسماء.

ولو تأملنا حد الفعل عند العلماء بعد سيبويه لوجدناهم يدورون في فلك حد الفعل عند سيبويه. في حين أن الحد للفعل في الصحيفة لم يذكر من خصائصه شيء في أقوالهم إلا ما وجد عند المبرد من ذكر دلالة الفعل على الحركة، مما يعطينا الفرصة في القول إن حد سيبويه هو الأسبق، والحد الذي في الصحيفة هو من صنيع من جاء بعده.

رابعاً: جاء في الصحيفة في حد الحرف أنه ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل. وجاء حد الحرف عند سيبويه بأنه ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل [3]، وهذا فيه تشابه كبير بين حد الحرف في الصحيفة وحد الحرف عند سيبويه؛ في حين اختلفت عبارات العلماء بعد سيبويه في حد الحرف اختلافاً كبيراً تكاد تخرج عن مضمون الحد عند سيبويه. ما يدل على اطلاعهم على حد سيبويه وجهلهم بالحد الذي ورد في الصحيفة؛ لأنهم حاولوا إيجاد حد أكثر شمولاً ودقة من الحد الذي عند سيبويه فتواردت عليهم الاعتراضات وفسدت عليهم المعاني كما ذكر ذلك البطليوسي [4].

وليس في كلامهم ما يدل على أسبقية الحد في الصحيفة لا من قريب ولا من بعيد، ولا يوجد رأي يقول إن سيبويه قد أخذ حد الحرف عن الصحيفة و لم يزد عليه شيئاً، وهذا يؤكد القطع بأسبقية الحدود عند سيبويه على الحدود في الصحيفة.

وقد توسط الخليل وشيوخه المدة الزمنية بين الصحيفة وبين كتاب سيبويه، و لم يرد عنهم ما يؤكد شيئاً عن الصحيفة وعن الحدود فيها، حتى الخليل نفسه لم يرد عنه حد الاسم والفعل والحرف بمثل ما جاء عند سيبويه في الكتاب، وإن كان علم سيبويه هو علم الخليل.

---

(١) يُنظر: الحلل في إصلاح الخلل، ص ٧١.

(٢) يُنظر: نفسه، ص ٧٢.

(٣) يُنظر: الكتاب ١/١٢.

(٤) يُنظر: الحلل في إصلاح الخلل، ص ٧٦.

والخلاصة أن الصحيفة أمرها مشكوك فيه ونسبتها إلى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب-ﷺ- أو إلى أبي الأسود الدؤلي ضعيفة سنداً ومادة. ومحتواها لا يتفق والعصر الذي وجدت فيه؛ لأن " وضع القضايا النحوية بهذه الصورة التفصيلية يتطلب قدرة على التجريد، بمعنى عزل الصفة أو العلاقة بين الأشياء عزلاً ذهنياً وقصر الاعتبار عليها. ويتطلب قدرة على التقعيد، بمعنى بذل الجهد في البحث للوصول إلى أصل أو قانون أو ضابط أو ما يسمى بالقاعدة التي تكون نتيجة البحث، وهذا ما لم يمكن تصوره في عصر علي-ﷺ- وأبي الأسود، فهذه النتائج التفصيلية استغرق الوصول إليها أجيالاً كثيرة حتى عصر سيبويه، وحتى سيبويه نفسه لم يستطع أن يصل إلى هذه الدقة والتحديد المنسوبين إلى ذلك العصر المتقدم" [١].

"ومما يقوي هذا الشك أن أول من ذكر هذه القصة الأنباري(ت٥٧٧هـ)، ثم ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)،ثم القفطي(ت٦٤٦هـ)، وهم متأخرون عن عصر الإمام علي بن أبي طالب-ﷺ-، وقد ذكر ياقوت الحموي أنه قرأ هذه القصة في أمالي الزجاجي، وهذه القصة لم توجد في مخطوطات أمالي الزجاجي، وإنما أضافها المحقق في باب ما نسب إلى أمالي الزجاجي نقلاً عن الأشباه والنظائر للسيوطي، ثم إن مَن تأمل سند القصة الذي ذكره ياقوت يؤكد عدم صحة القصة، إذ قال الزجاجي: حدثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري صاحب أبي عثمان المازني، والزجاجي توفي سنة (٣٣٧هـ) أما الطبري فلم أجد له ترجمة لكن صاحبه أبا عثمان المازني قد توفي سنة (٢٤٩هـ)، فالفارق الزمني بينهما طويل، مما يضعف إمكان سماع الزجاجي منه مما يجعل رد هذه القصة ومحتواها أمراً ممكناً ومقبولاً " [٢].

وبعد أبي الأسود الدؤلي نسبت كتب في النحو لبعض العلماء كأبي عمرو بن العلاء وأبي عبيدة، إلا أنها لم تصل إلينا، أما الخليل بن أحمد الفراهيدي فنسب إليه كتاب الجمل في النحو خطأً، وله العين وهو أول معجم عربي يصل إلينا. وعند البحث في كتاب العين عن مصطلحات نحوية، خلص أحد الباحثين إلى أن مجموع المصطلحات اللغوية والنحوية التي أحصاها في الكتاب بأجزائه الثمانية بلغت (١٠١) مائة وواحد مصطلح، و لم يدّع بذلك الدقة المتناهية، واستطاع أن يميز (٣٥) خمسة وثلاثين مصطلحاً نحوياً تتردد في كتب النحو ومباحثه [٣].

وبالرجوع إلى كتاب العين- أيضاً- للبحث عن دلالة هذه المصطلحات والتعرف على حدودها عند الخليل، نجده يحدها بحدود بسيطة جداً لا يمكن احتسابها من الحدود إلا بدلالة معانيها،

---

[١] المصطلحات النحوية، نشأتها وتطورها، لسعيد أبو العزم إبراهيم، ص ٢٧.

[٢] مقدمة تحقيق شرح الحدود النحوية للفاكهي، لصالح العايد، ص ١٠٠-١٠١.

[٣] يُنظر: المصطلح النحوي واللغوي في كتاب العين، صاحب جعفر ، ص ٢.

فقد ذكر الاستثناء بقوله: إلاّ: استثناء، كقولك: ما رأيت أحدًا إلا زيداً، ويكون إيجاباً لشيْء يؤكده، فيكون معناها معنى (لكن)، كقولك: زيد إليّ غير وادٌّ إلا أني آخذ بالفضل [1].

وهكذا يفعل في بقية المصطلحات. إلاّ أن الخوارزمي في (مفاتيح العلوم) يذكر عن الخليل بعض المصطلحات التي حدها وإن لم تكن جميعها من النحو، فقال: "في وجوه الإعراب وما يتبعها على ما يحكى عن الخليل بن أحمد:

الرفع: ما وقع في أعجاز الكلم منوناً، نحو قولك زيدٌ.

والضم: ما وقع في أعجاز الكلم غير منون، نحو: يفعلُ.

والتوجيه: ما وقع في صدور الكلم نحو: عين عُمر، وقاف قُثم.

والحشو: ما وقع في الأوساط نحو: جيم رجُل.

والنجر: ما وقع في أعجاز الأسماء دون الأفعال غير منون مما ينون، مثل اللام من قولك: هذا الجهل.

الإشمام: ما وقع في صدور الكلم المنقوصة نحو قاف: قيل، إذا أشمّ ضمة.

النصب: ما وقع في أعجاز الكلم منوناً نحو: زيداً.

الفتح: ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو: باء ضربَ.

القعر: ما وقع في صدور الكلم نحو: ضاد ضَرب.

التفخيم: ما وقع في أوساط الكلم على الألفات المهموزة نحو: سأل.

الإرسال: ما وقع في أعجازها على الألفات المهموزة نحو: ألف قرأ.

والتيسير: هي الألفات المستخرجة من أعجاز الكلم، نحو قول الله تعالى: " فأضلونا السبيلا ".

الخفض: ما وقع في أعجاز الكلم منوّناً نحو: زيدٍ.

الكسر: ما وقع في أعجاز الكلم غير منون، نحو لام: الجملِ.

الاضّجاع: ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو: لم يذهبِ الرجل.

الجزم: ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة نحو: (باء) اضربْ.

والتسكين: ما وقع في أوساط الأفعال نحو: (فاء) يفْعل.

والتوقيف: ما وقع في أعجاز الأدوات نحو: (ميم) نَعَمْ.

والإمالة: ما وقع على الحروف التي قبل الياءات المرسلة نحو عيسى وموسى وضدها التفخيم.

النبرة: الهمزة التي تقع في أواخر الأفعال والأسماء نحو: سبأ وقرأ وملأ " [2].

فهذه الحدود التي وردت عند الخليل قد تكون أول محاولة لذلك في تاريخ النحو العربي، والسبب في ذلك أن الخليل لم يكن دقيقاً في التفريق بين بعض المصطلحات، فالرفع والنصب والجر

---

[1] العين ١/٣٥٢.

[2] مفاتيح العلوم، ص ٣٠.

متماثلة، والضم والفتح والكسر- أيضاً- متماثلة، وكذا الحال في التوجيه والقعر، ومن دون ذكر أمثلة لا نستطيع التمييز بينها، لأنها ذكرت المواقع فقط، فالرفع يصدق على الجر والنصب والعكس يصح، والضم يصدق على الفتح والكسر والعكس صحيح.

إن الخليل استطاع أن يضع مصطلحات ويفرق بين دلالاتها. لكنه لم يستطع أن يعطي حدوداً واضحة لتلك المصطلحات، فظهر فيها التداخل.

وما ذكره الخوارزمي عن الخليل من حدود فإنها تمثل النشأة الحقيقية للحدود النحوية على بساطتها وشدة اختصارها وتداخل بعضها مع بعض، وهذا يبين عدم وضوح الفكرة وشتاتها مع ما عرف عن الخليل من عبقرية فذة وذهن وقاد، فكيف بما جاء في الصحيفة ؟!

وبالنظر إلى ما جاء به سيبويه بعد الخليل في كتابه من حدود يؤكد قانون النشوء والارتقاء للظواهر اللغوية، لاسيما الحدود النحوية.

وبالرجوع إلى الكتاب، وتفحص المصطلحات الواردة فيه، نجد أنواعاً من المصطلحات على أشكال مختلفة [1]:

١- مصطلحات قصيرة دالة على المعنى مثل: الفاعل [٢]، والابتداء [٣]، والترخيم [٤]، والاستثناء [٥].

٢- مصطلحات طويلة تصف المسميات وتذكر خصائصها مثل قوله: " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز لك أن تقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة ..." [٦]. ويقصد بها الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل.

٣- مصطلحات طويلة موضحة بالأمثلة، مثل قوله: " هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل، وليس بمفعول كالثوب في قولك: كسوت الثوب، وفي قولك: كسوت زيداً الثوب " [٧].

أما الحدود فلم يكن سيبويه يولي لها اهتماماً كبيراً كما ذكرنا، فكان جل همه موجهاً نحو تأليف المادة فجمع مادة نحوية ضخمة فكانت مهمة النحاة بعده هي ترتيب أبواب النحو وإيجاد مصطلحات

---

(١) يُنظر: التفصيلات عن المصطلحات عند سيبويه في كتاب: (سيبويه حياته وكتابه) لخديجة الحديثي، ص ١١٩-١٣٠، و(المصطلحات النحوية نشأتها وتطورها) لسعيد أبو العزم إبراهيم ،ص ٦٩-٩٦، و(المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري) لعوض حمد القوزي ص٧٧-١٥٠، ومقدمة تحقيق شرح الحدود النحوية للفاكهي، لصالح العابد، ص ١٠٤.

(٢) يُنظر: الكتاب ١/١٤.

(٣) يُنظر: نفسه ١/ ٢٧٨.

(٤) يُنظر: نفسه ١/٣٢٩.

(٥) يُنظر: نفسه ١/٣٥٩.

(٦) نفسه ١/١٩.

(٧) نفسه ١/٢٠.

لها وحدها. وهذا ما كان من ابن السراج في كتابه الأصول كما ذكر الحموي عنه بأنه جمع أصول العربية وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب في كتاب أصبح المرجع إليه عند اضطراب النقل واختلافه، ونظر في دقائق سيبويه حتى قيل: ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله [(١)].

وقد حاول سيبويه وضع بعض الحدود لبعض المصطلحات في كتابه، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام على الإجمال، وأما على التفصيل فسيأتي معنا في الفصل الرابع – إن شاء الله تعالى–:

١. حدود وضعها سيبويه قصداً كحد الفعل والحرف، فقال: " وأما الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون و لم يقع وما هو كائن لم ينقطع " [(٢)]. وقال عن الحرف: " وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " [(٣)].

٢. حدود يمكن استخراجها من مصطلحاته الطويلة، كقوله: " هذا باب ما ينصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان ؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه... " [(٤)]. ويقصد بذلك المفعول لأجله عند الخالفين.

٣. الاكتفاء بالأمثلة وهو الغالب في الكتاب، كقوله: " والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل " [(٥)]. وقوله: " ومما جعل بدلاً من اللفظ بالفعل قولهم، الحذرَ الحذرَ، والنجاةَ النجاةَ، وضرباً ضرباً " [(٦)].

ثم سارت الحدود في تدرج مستمر نحو الاكتمال والدقة، فجاء المبرد وكانت حدوده أشبه بحدود سيبويه مع العناية بها، فهي أكثر عنده مما كانت عليه عند سيبويه، مع تأثرها بالمنهج الأصولي في الحدود الذي يسعى إلى تحقيق التمييز بين المحدود وغيره.

ثم جاءت بعد ذلك مرحلة تأثرت بها العلوم بنسيج المنطق ومنها الحدود، وظهر في تلك المرحلة من النحويين مَن التزم المنهج المنطقي وأخضع الحدود لقوانين المنطق الأرسطي ومنهم الرماني، فظهر تأثير المنطق على ألفاظه وتراكيبه وحدوده، حتى قال عنه أبو علي الفارسي: " إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء " [(٧)].

ثم جاءت مرحلة المنطق المحض في صياغة الحدود النحوية، فسار كثير من النحاة على منهاج المناطقة في وضع الحدود النحوية، ونفذوه تنفيذاً دقيقاً، و لم يكتفوا بذلك، بل ردوا الحدود التي تخالف

---

(١) يُنظر: معجم الأدباء ١٨/١٦٥.

(٢) الكتاب ١/١٢.

(٣) نفسه.

(٤) نفسه ١/٣٦٧.

(٥) نفسه ١/١٢.

(٦) نفسه ١/٢٧٥.

(٧) نزهة الألباء، ص ٣٨٩.

قواعد المنطق التي تعتمد على رسم الحدود بذكر الأجناس ثم الفصول، وممن أولع بقــوانين المنطــق في وضع الحدود في هذه المرحلة ابن عصفور [١].

وبعدها جاءت مرحلة ذم المنطق في الحدود وإرساء دعائم الحد النحوي القائم علــى دلالات لغوية محضة، بمعنى آخر رد الحدود إلى طبيعتها الأولى عند نشأتها واستخدام ألفاظ دالة على جزئياتهــا دون التعرض لأغراض المنطق أو الأصول، ومن هؤلاء النحاة ابن مالك وابن هشام الأنصاري، إلا أنهما وقعا في محظور المنطق إذ لا تنفك حدودهما في كثير من الأحيان عن مبادئ المنطق في وضع الحدود.

ومع ذلك فإن هذه المرحلة الأخيرة خففت من وطأة تأثير المنطق في النحو العربي، والاكتفــاء بوضع ألفاظ توحي بعودة التأصيل النحوي على أساس روح اللغة العربية المحضة.

ومهما يكن من أمر فإن التعريفات النحوية أصابها ما أصاب النحو العربي في مراحل تطــوره فبدأت سهلة ذات طابع لغوي ثم مال بها النحاة إلى التعقيد بالتدريج انسياقاً وراء تطور الحياة العقليــة وتقليداً لما هو جار في العلوم الأخرى دونما حاجة تدفع إلى هذا التقليد [٢].

---

[١] يُنظر: في تقسيم مراحل الحدود: مقدمة تحقيق كتاب شرح الحدود النحوية للفاكهي، ص ١٠٣.

[٢] يُنظر: الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه، ص ٣٤٨.

المبحث الثالث:

المصادر النقلية للحدود النحوية:

لقد تنوعت المصادر النقلية للحدود النحوية بحسب ثقافة مؤلفيها، فمنهم من لم يُعْنَ بالحدود كالخليل وسيبويه، ومنهم من أولى الحدود النحوية عناية يسيرة كالمبرد والزجاج، ومنهم من زاد فيها قليلاً كابن السراج وأبي علي الفارسي، ومنهم من خص منها فصولاً من كتبه كالأنباري في (منثور الفوائد) والمطرزي في (المصباح)، ومنهم من جعل كتباً منفردة للحدود النحوية كالرماني والأبذي والفاكهي، ومنهم من جعل مؤلفه في الحدود عامة في مختلف الفنون كالشريف الجرجاني وأبي البقاء الكفوي وغيرهما.

لذلك رأيت أن أقسم المصادر النقلية للحدود النحوية على ثلاثة أقسام:

أ. كتب التراث النحوي العامة.

ب. كتب الحدود النحوية الخاصة.

ج. كتب الحدود المشتركة في الفنون.

أولاً: كتب التراث النحوي العامة:

حوت المكتبة العربية عدداً ضخماً من كتب تراثنا في النحو العربي، وهي متنوعة في تصانيفها وترتيبها، وهي بذلك تعطينا صورة واضحة عن شخصية مؤلفيها وفكرهم.

والمهم عندنا ما حوته تلك الكتب من حدود نحوية. وباختلاف عصور مؤلفيها فقد بدت الصورة واضحة نوعاً ما حين تطالعنا عبارات العلماء في رسم الحدود النحوية في تلك المؤلفات، وتوضح لنا مدى اعتناء العلماء في مختلف العصور بالحدود النحوية، ولا يكاد كتاب نحوي يخلو من ذكر حد من الحدود النحوية ولو تعريضاً.

فالخليل بن أحمد الفراهيدي ذكر عدداً من الحدود النحوية في كتابه العين، ولكن ليس بالصورة التي عند العلماء في العصور المتأخرة، والسبب في ذلك أنهم لم يكونوا يعنون بالحدود النحوية؛ لأن عصرهم كان عصر جمع وسماع وتقعيد.

وكذا الحال عند سيبويه، فقد وجد في كتابه عدد قليل من الحدود النحوية مقارنة بضخامة كتابه، وللسبب نفسه لم يكن اهتمامه بالحدود النحوية مثل اهتمامه بتأصيل مسائل النحو.

أما عند المبرد والزجاج فقد اختلف الأمر قليلاً، إذ أنهما حاولا وضع حدود نحوية أكثر وضوحاً من ذي قبل، والحدود في كتبهما أكثر من الحدود التي كانت عند الخليل وسيبويه.

وأما عند ابن السراج وأبي علي الفارسي، فإن الاهتمام بوضع الحدود قد زاد عما كان عليه عند المبرد والزجاج، وظهرت عنايتهم بالحدود أكثر، والأمر عندهما أوضح، وقد شاع ذلك في كتب النحو عامة، وأصبحت الحدود النحوية عند مفتتح الأبواب والفصول النحوية.

وظهور الحدود النحوية بارز في الكتب التي ألفها المتقدمون إلا عند الخليل فإنه كان يذكر الحدود عند عرض جذور الكلمات الدالة على معانيها. أما سيبويه فقد كان يذكر الحدود في أبواب النحو وهي قليلة، وهي كذلك عند المبرد والزجاج.

وبعد ذلك ظهر عند بعض العلماء اختصاص بعض الأبواب والفصول من كتبهم بالحدود النحوية كالأنباري أبي البركات في كتابه (منثور الفوائد) إذ اشتمل على كثير من المسائل النحوية المتنوعة، وأورد في صدر كتابه هذا ثلاثة عشر حدّاً. أما المطرّزي في كتابه (المصباح)، فقد قسّمه إلى خمسة أبواب، خص الباب الأول منها بالاصطلاحات النحوية.

وزاد اهتمام بعضهم بالحدود النحوية وعنايتهم بها، فألفوا كتباً مستقلة لذلك كالرماني والأبذي والفاكهي كما ذكرنا.

وليست الكتب الخاصة والمستقلة بالحدود النحوية هي المصدر الأساس في معرفة الحدود النحوية، وإنما كل كتب التراث النحوي على اختلاف أنواعها ومؤلفيها وعصورهم ابتداءً من الخليل وسيبويه وانتهاءً بعلماء القرن العاشر وما بعده- تعد مصدراً أساساً في معرفة الحدود النحوية؛ إلا أن بعضها مكثر من الحدود والآخر منها مقل، ومنهم من أحدث فيها، ومنهم من قلّد، ومنهم من أبدع فيها ومنهم من انتقد.

ثانياً: كتب الحدود النحوية الخاصة:

إن المتصفح كتب التراجم يجد عدداً لا بأس به من كتب الحدود النحوية تنسب إلى أئمة اللغة والنحو، ولم يصل إلينا منها إلا القليل، وقد تناولت أيدي الباحثين منها عدداً لا يتجاوز عدد أصابع اليدين بالتحقيق والدراسة مثل كتاب الحدود للرماني وكتاب الحدود وشرحه للأبذي وكتاب الحدود للفاكهي وشرحه، وكتاب آخر ينسب إلى العقباني التلمساني، وبقي العدد الكبير منها غائباً لا يُدرى ما مصيره ؟! وليس معنا منها إلا أسماؤها. ومن هذه الكتب:

١- الحدود:

لعلي بن حمزة الكسائي(ت١٨٠هـ)،وقد نسبه القفطي إلى الكسائي باسم(الحدود في النحو) [1].

---

(١) يُنظر: إنباه الرواة ٢/٢٧١.

٢- حدود الحروف العوامل والأفعال واختلاف معانيها :

لأبي طالب المكفوف النحوي الكوفي، أخذ النحو عن الكسائي [1]، وليس له تاريخ وفاة في كتب التراجم، نسب إليه الزبيدي هذا الكتاب ولكن باسم (حدود العوامل والأفعال واختلاف معانيها) [2].

٣- الحدود [3] :

لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله الديلمي المعروف بالفرّاء (ت٢٠٧هـ)، وهو إملاء في مئة ورقة [4]، ومشتمل على ستة وأربعين حدّاً في الإعراب [5]، وقيل هو في النحو ستون حدّاً [6]، ويذكر باسم (حدود الإعراب) [7]، وباسم (الحدود في النحو) [8]، وقد نسخ ابن النديم أسماء الحدود له من خط سلمة بن عاصم على الترتيب الآتي:

"حد الإعراب في أصول العربية، حد النصب المتولد من الفعل، حد المعرفة والنكرة، حد مررت، حد العدد، حد منذ ومذ وهل، حد العماد، حد الفعل الواقع، حد إنّ وأخواتها، حد كي وكيلا، حد حتّى، حد الإغراء، حد الدّعاء، حد النونين الشديدة والخفيفة، حد الاستفهام، حد الجزاء، حد الجواب، حد الذي ومن وما، حد ربّ وكم، حد القسم، حد التبرية والتمني، حد النداء، حد الندبة، حد الترخيم، حد أنّ المفتوحة، حد إذ وإذا وإذاً، حد ما لم يتم فاعله (حتى لو تركت ورأيك)، حد الحكاية، حد التصغير، حد النسبة، حد الهجاء، حد راجع الذكر، حد الفعل الرباعي، حد الفعل الثلاثي، حد المعرب من مكانين، حد الإدغام، حد الهمز، حد الأبنية، حد الجمع، حد المقصور والممدود، حد المذكر والمؤنث، حد فعل وأفعل، حد النهي، حد الابتداء والقطع، حد ما يجري وما لا يجري"[9].

٤- حد كان والاستثناء :

لأبي زكريا الفراء، وقد ذكر في تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين [10]، ولعله جزء من كتابه السابق.

---

(١) يُنظر: بغية الوعاة ٢/١٦.

(٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين، ص ١٤٧.

(٣) يُنظر: بغية الوعاة ٢/٣٣٣.

(٤) يُنظر: إنباه الرواة ٤/١١، ١٦.

(٥) يُنظر: نفسه ٢/٥٧.

(٦) يُنظر: الفهرست، ص ٧٤.

(٧) يُنظر كشف الظنون ١/٦٣٥.

(٨) يُنظر: إنباه الرواة ٢/٥٧.

(٩) الفهرست، ص ٧٤.

(١٠) يُنظر: تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين ص ١٨٨، نقلاً عن الحدود النحوية وتراثها في العربية، ص ١٧١.

٥- الحدود:

لأبي عبيدة معمّر بن المثنّى (ت٢٠٩هـ)، ذكره ابن النديم [١]، والقفطي [٢].

٦- الحدود:

لأبي عبدالله هشام بن معاوية الضرير الكوفي صاحب الكسائي(ت٢٠٩هـ)، قال عنه ابن النديم: " وله قطعة حدود، رأيت منها بخط أبي جعفر الطبري وغيره، لا يرغب فيها " [٣]، وقال القفطي: " وله كتاب الحدود صغير لا يرغب الناس فيه " [٤]. وذكره أبو البركات الأنباري باسم (حدود القياس)، وقال عنه: " وله قطعة حدود لا يرغب فيها " [٥]. وجاء في كشف الظنون: " وله كتاب حدود القياس " [٦].

٧- الحدود:

لأبي جعفر محمد بن سعدان الكوفي الضرير (ت٢٣١هـ)، قال ابن النديم: " وله قطعة حدود على مثال حدود الفراء، ولا يرغب الناس فيها " [٧]، وقال القفطي: " ومن تصنيفه كتاب الحدود على مثل حدود الفراء، لا يرغب الناس فيه " [٨].

٨- حد النحو:

لأبي العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (ت٢٩١هـ) [٩].

٩- المصون في النحو:

ذكره ابن النديم من مصنفات أبي العباس ثعلب، فقال: " وله من الكتب: كتاب المصون في النحو وجعله حدوداً... " [١٠].

١٠- حد الفاعل والمفعول به:

لأبي الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن كيسان (ت٢٩٩هـ)، ينسبه ابن النديم بهذا

---

(١) يُنظر: الفهرست، ص ٩٥.

(٢) يُنظر: إنباه الرواة ٣/٢٨٥.

(٣) الفهرست، ص ٧٦.

(٤) إنباه الرواة ٣/٣٦٤.

(٥) نزهة الألباء ١٦٤.

(٦) كشف الظنون ١/٤٩٥.

(٧) الفهرست، ص ٧٦.

(٨) إنباه الرواة ٣/١٤٠.

(٩) يُنظر: الفهرست، ص ٨١، وإنباه الرواة ١/١٨٦، وكشف الظنون ١/٤٩٥.

(١٠) الفهرست، ص ٨١.

الاسم[١]، ويذكره القفطي باسم (حد الفاعل) [٢].

١١- حد الإعراب:

لأبي عبدالله المفجّع بن محمد بن عبدالله الكاتب البصري (٣٣٠هـ)، لقي ثعلباً وأخذ عنه وعن غيره، ذكره ابن النديم [٣].

١٢- الحدود في النحو:

لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، وقد ذكر بهذا الاسم في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان [٤]، وجاء باسم (الحدود الأكبر) في بغية الوعاة [٥]، وباسم (الحدود الأصغر) عند السيوطي أيضاً في البغية [٦]، وفي معجم الأدباء [٧]، وباسم (حدود الأكبر والأصغر) في كشف الظنون [٨].

١٣- تعليقات في حدود ومعان وفوائد [٩]:

لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، وقد ذكر هذا الكتاب في تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان [١٠]. ولا أقطع أن هذا الكتاب يختص بحدود النحو العربي وإنما ذكرته ظنّاً بورود لفظ (الحدود) في عنوان الكتاب، فلربما كان من مقصودنا أو لا، ولأن الكتاب لم يُطّلع عليه فلا جزم بإدخاله أو إخراجه من مصنفات الحدود النحوية.

١٤- الحدود أو النحو الكبير:

لعبدالله بن محمد بن حرب الخطّاب النحوي الكوفي، ويعرف بالخطابي أو الخطاب القديم (ت٤١٠هـ)، ينسب إليه هذا الكتاب باسم (النحو الكبير) وسماه (الحدود) [١١].

١٥- معجم الحدود [١٢]**:** للزمخشري (ت٥٣٨هـ)وقد قيل عن هذا الكتاب إنه منطق لحدود النحو [١٣].

---

[١] يُنظر: الفهرست، ص ٨٩.

[٢] يُنظر: إنباه الرواة ٥٩/٣.

[٣] يُنظر: الفهرست، ص ٩١.

[٤] يُنظر: تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ١٨٩/٢.

[٥] يُنظر: بغية الوعاة ١٨١/٢.

[٦] نفسه.

[٧] يُنظر: معجم الأدباء ٢٨١/٥.

[٨] يُنظر: كشف الظنون ٤٩٥/١.

[٩] يُنظر: الحدود النحوية وتراثها في العربية، ص ١٧٣.

[١٠] يُنظر: تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٢٤٩/٢.

[١١] يُنظر: إنباه الرواة ٣٥١/١.

[١٢] يُنظر: بغية الوعاة ٣٦٧/٢.

[١٣] يُنظر: الحدود النحوية وتراثها في العربية، ص ١٧٤.

١٦- منثور العقود في تحديد الحدود:

لأبي البركات كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، ذكره السيوطي في بغية الوعاة[1]، والفيروزآبادي في البلغة [2].

١٧- الحدود النحوية:

لتاج الدين أبي القاسم أحمد بن هبة الله بن سعد الله الجبراني (ت٦٦٨هـ)، ذكر ذلك كارل بروكلمان، وذكر أن نسخة من الكتاب في باريس ٤٠٦٧ رقم ٢ [3].

١٨- الحدود في النحو:

لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الكتّاني الأبذي، (ت٦٨٠هـ)، ذكره السيوطي في بغية الوعاة [4]. وقد ذكر فيه أن جلال الدين عبدالرحمن بن زيد بن محمد بن قاسم الجلالي المالكي قد شرحه [5].

١٩- حدود النحو:

لأبي إسحاق إبراهيم بن خضر بن أحمد القُصُوري الصعيدي (ت٨٥٢هـ)، قال السخاوي: " قرأت عليه معظم شرح الألفية لابن عقيل، بل أملى عليّ في الفن مقدمة تشتمل على حدود وضوابط مفيدة كان يمرّن المتعلمين بها، وكأنها من جمعه " [6].

٢٠- رسالة في الحدود النحوية:

هذه الرسالة منسوبة إلى أبي الفضل القاسم بن سعيد بن محمد العُقْباني التِلمْساني (ت٨٥٤هـ)، وهي تحوي ثمانية وثمانين حدّاً من غير تكرار، ومع التكرار مئة وثمانية وثلاثون حدّاً [7].

---

[1] يُنظر: بغية الوعاة ٢/٨٧.

[2] يُنظر: البلغة، ص ١٢٤.

[3] يُنظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٢٧٥.

[4] يُنظر: بغية الوعاة ٢/٣٦٧.

[5] أبو الحسن علي بن محمد بن علي الكتّاني الأبّذي المتوفى سنة (٦٨٠هـ) هو شيخ أبي حيان الأندلسي، وقد ذكر السيوطي في ترجمته نسبة هذا الكتاب إليه، وهناك شخص آخر هو شهاب الدين أحمد بن محمد الأبّذي المتوفى سنة (٨٦٠هـ) والأبّذي في كلا النسبين بالمهملة أو المعجمة صحيح، والثاني شيخ السخاوي وينسب إليه أيضاً كتاب الحدود في النحو، والمشهور أن عبدالرحمن بن زيد بن محمد بن قاسم الجلالي المالكي قد شرح كتاب الأبذي الثاني وسيأتي معنا إن شاء الله برقم (٢٢)، والعبارة الموجودة في الكتاب المذكور ربما هي من أوهام النساخ إذ هناك تشابه بين الاسمين في الكتابين والرجلين وقد يحصل لبس في تاريخ الوفاة لأن الأول توفي في (٦٨٠هـ) والثاني في (٨٦٠هـ) فتأمل.

[6] الضوء اللامع ١/٤٥.

[7] يُنظر: رسالة في الحدود النحوية منسوبة إلى أبي الفضل القاسم بن سعيد العقباني التلمساني، تحقيق. إبراهيم بن سليمان البعيمي، ص ٣٥٢.

٢١- كتاب الحدود في علم النحو [١] :

لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد الأبّدي، ت (٨٦٠هـ)، والأبّدي بالدّال المهملة والمعجمة، وقد ورد اسم (حدود النحو) في بعض نسخ المخطوط [٢]. وجاء في بعض النسخ باسم (كتاب الحدود في علم العربية) [٣]، وجاء أيضاً تحت اسم (حدود الأبّدي على الآجرّومية) [٤].

٢٢- شرح كتاب الحدود للأبدي :

لعبدالرحمن بن محمد بن قاسم المالكي النحوي من علماء القرن التاسع.

٢٣- تحفة الخل الودود في معرفة الضوابط والحدود :

لأبي حامد محمد بن خليل بن يوسف بن علي البلبيسي الرملي المقدسي الشافعي (ت٨٨٨هـ)، يوجد منه نسخة في مكتبة الدراسات العليا بجامعة بغداد برقم ١٧٩٠ [٥].

٢٤- حدود النحو :

لجمال الدين عبدالله بن أحمد الفاكهي ت (٩٧٢هـ). وقد ذكر في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية [٦].

٢٥- شرح كتاب الحدود :

وهو لجمال الدين الفاكهي شرح به كتابه السابق [٧].

٢٦- شهود الصحو بحدود النحو :

لحامد بن السيد يوسف البندروس، ضمن مجاميع مكتبة عارف حكمت رقم ١٩٢، ٢/٨٠ [٨].

٢٧- تحفة الرب المعبود على تعاريف النحو والحدود :

لأحمد بن محمد الجزولي، وهو مخطوط بمكتبة محافظة الإسكندرية رقم ٢٥٦٩ د نحو، وقد جمع فيها الحدود والتعاريف على بعض المسائل النحوية المودعة في المقدمة الآجرومية، وكان الفراغ من كتابة

---

(١) يُنظر: الحدود في علم النحو للأبدي، تحقيق د. نجاة حسن عبدالله نولي، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ١١٢.

(٢) نفسه ص ٤٢١، وكتابان في حدود النحو، ص ٢١.

(٣) كتابان في حدود النحو، ص ٢١.

(٤) نفسه.

(٥) يُنظر: فهرس عناوين المخطوطات في مكتبة الدراسات العليا بجامعة بغداد، ص ٨٤، وشرح الحدود النحوية للفاكهي، مقدمة التحقيق، ص ١٢٨.

(٦) يُنظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، قسم علوم اللغة العربية، النحو، ص ١٦٧، ١٦٨.

(٧) طبع هذا الكتاب بتحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري عام ١٤٠٨هـ، في دار التضامن بالقاهرة، وطبع في دار النفائس ببيروت عام ١٤١٧هـ بتحقيق محمد الطيب الإبراهيم وهي رسالة ماجستير، وحققه صالح بن حسين العايد ونال به درجة الماجستير في جامعة محمد بن سعود الإسلامية، وطبع في الجامعة المذكورة. ووقفت على تحقيق للكتاب نفسه لزكي فهمي الألوسي، من جامعة بغداد ١٩٨٨م، وطبع كتابًا في بيت الحكمة ، بغداد(د.ت).

(٨) ينظر: مقدمة تحقيق رسالة العقباني، ص ٣٦١.

نسخته عام ١٠٨٣هـ [١].

٢٨- الحقائق النحوية:

للشيخ محمد بن أحمد الشربيني (ت١٢٥٥هـ)، والكتاب تعاريف لحقائق الاصطلاحات النحوية، كقولهم: حقيقة الكلام كذا وحقيقة اللفظ كذا...رتبها على مقدمة وثمانية عشر فصلاً، وأتمها تأليفاً سنة ١٢١٢هـ، أولها بعد البسملة: أما بعد: فيقول الفقير إلى رحمة المولى القدير، محمد بن أحمد... الخ، منه نسخة في دار الكتب المصرية برقم ١٠٠٤، ونسخة في الخزانة العلمية الصبيحية بسلا في المغرب برقم ٢/١٧٨.

وقد شرح هذا الكتاب الشيخ عمر الطرابيشي الحلبي (ت١٢٨٥هـ)، وسماه (النور البارق في شرح الحقائق) منه نسخة بخط المؤلف في دار الكتب المصرية برقم ١٧٢ [٢].

٢٩- حدود النحو:

لشهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي القاهري الشافعي (ت٩٩٤هـ) [٣].

٣٠- الحدود:

لأحمد بن المظفر، منه نسخة في البحرين [٤].

٣١- رسالة في التعريفات النحوية:

مؤلفها مجهول، منه نسخة في مكتبة خزانة الأوقاف ببغداد ١٢٥٢/٤، ويمكن أن تكون لابن هشام الأنصاري، ففي المكتبة المولوية بحلب نسخة من كتاب (التعريفات النحوية) لابن هشام برقم ٧٥٨، ومنها مصورة في جامعة الملك سعود برقم ٢/٧٣١ م ص [٥].

٣٢- الحدود:

لمحمد القزويني، منه نسخة في مكتبة كوبريلي زاده باستانبول [٦].

٣٣- شرح حدود النحو:

لعلي بن أحمد الراسموكي، منه نسخة في رباط الفاتح برقم ٣٢٣، ولها مصورة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة برقم ٢٣٩ [٧].

---

[١] يُنظر: التعريفات النحوية، ص (د).

[٢] يُنظر: مقدمة تحقيق شرح الحدود النحوية للفاكهي، ص ١٢٨.

[٣] يُنظر: نفسه.

[٤] يُنظر: نفسه.

[٥] يُنظر: نفسه، ص ١٢٩.

[٦] يُنظر: نفسه.

[٧] يُنظر: نفسه.

٣٤- كتاب في حدود النحو:

مؤلفه مجهول، منه نسخة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم ٦١٦٦ ف، وفيه أشار المؤلف إلى بعض مؤلفاته كتقريب الأصول وترتيب الفصول، وكتاب إحكام المحاضرة في أحكام المناظرة [(١)].

وعند النظر في الكتب السابقة المذكورة من كتب الحدود النحوية ومؤلفيها وعصورهم ومذاهبهم، يستطيع الباحث أن يخرج ببعض النتائج لعل أبرزها [(٢)]:

١. أن معظم المصنفين- قديماً- في هذا المجال هم من النحويين الكوفيين، وقد يكون لهذا الأمر دلالات معينة.

٢. أن التصنيف في هذا المجال بدأ مبكراً منذ بدايات وضع النحو، مما يعزز الرأي أن هذه الكتب وضعت للتعليم وللمبتدئين في هذا الفن.

٣. أن النحويين الكوفيين- بعامة- كانوا يميلون إلى الأغراض التعليمية العملية عند وضع كتب النحو، و لم يكن من همهم التوسع في تعمق الظواهر اللغوية، ووضع فلسفة لغوية نحوية فكرية خاصة، كما اتضح ذلك في مؤلفات البصريين.

٤. أن معظم هذه الكتب ضاعت، و لم يصل إلينا منها سوى أسمائها وأسماء مصنفيها، وربما عثرنا على معلومة مقتضبة، أو عبارة موجزة تتحدث عن أحدها كما جاء عن كتاب الفراء؛ لذلك لا نستطيع القطع بمضمون هذه المصنفات.

٥. أن كتب الحدود المنسوبة إلى المتقدمين من العلماء كالكسائي والفراء وأبي عبيده كانت كتب تقعيد لا كتب مصطلحات؛ لأن الكتابة في المصطلحات في عصرهم لم تكن ناضجة تماماً، و لم يعنوا بها وكان الوقت آنئذ وقت سماع وجمع للغة، وتقعيد للمسائل وتأسيسها، وأن ما جاء باسم الحدود إنما أخذ بالمعنى اللغوي، ولا أدلّ على ذلك إلاّ ما جاء في الفهرست عن أبواب الحدود في كتاب الفراء؛ في حد مررت، وحد ما لم يسم فاعله، وحد الثلاثي، وحد فعلَ وأفعلَ، وحد ما يجري ومالا يجري، فهذه الأبواب إنما هي أبواب تقعيد ومسائل لا أبواب حدود وتعريفات.

٦. وأن ما أوردناه من كتب في الحدود النحوية لا يمثل العدد الحقيقي لما ألّفه العلماء، فالكثير منها مطمور في خزائن المكتبات، ولربما طمست معالم عناوينها فنسبت إلى غير فنّها أو إلى غير مؤلفيها، كما أن ما ذكر- وإن كان باسم الحدود النحوية- لا يمثل الفن تمثيلاً صادقاً، فقد يذكر المؤلف لفظ (الحدود) ويعني به شيئاً آخر كما جاء في عنوان (تعليقات في حدود ومعان وفوائد) المنسوب إلى ابن جنّي، فسوابق اللفظ ولواحقه تدل على غير ما وضع له لفظ (الحدود).

---

(١) يُنظر: مقدمة تحقيق شرح الحدود النحوية للفاكهي، ص ١٢٩.

(٢) يُنظر: مقدمة تحقيق كتابان في حدود النحو، علي توفيق الحمد، ص ١٤.

ثالثاً: كتب الحدود المشتركة في الفنون:

وهي كتب ألفت في الحدود العامة لفنون متنوعة كعلوم القرآن والفقه والأصول والحديث والتفسير والمنطق والفلسفة والتصوف واللغة والنحو والصرف والبلاغة والفرق في التاريخ الإسلامي وغيرها من العلوم، ومن هذه الكتب:

١- مفاتيح العلوم للخوارزمي (ت ٣٨٧هـ): ومؤلفه أبو عبدالله محمد بن أحمد بن يوسف البلخي الخوارزمي الكاتب، جعل كتابه هذا في مقالتين، وقسم كل مقالة إلى أبواب، وكل باب إلى فصول، وخصص الباب الثالث من المقالة الأولى للنحو، وجعله في اثني عشر فصلاً، و لم يرتب المصطلحات في ترتيب معجمي، بل أثبت من مصطلحات النحو والصرف ما كان قبل سيبويه و لم يتضمنه كتابه. وقال في مقدمة كتابه إنه ترك جانباً من المصطلحات المشهورة رغبة منه في الاختصار والوضوح، وترك جملة من المصطلحات الغريبة التي تحتاج إلى مزيد من الشرح، ومال عن التفريع المفرط وإيراد الحجج والشواهد، ويميل غالباً إلى توضيح المصطلح بالتمثيل [١].

٢- التعريفات للجرجاني (ت ٨١٦هـ): ومؤلفه السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، ويتضمن تعريفات مختارة من مصطلحات الفقهاء والأصوليين والفلاسفة والمتكلمين واللغويين والنحاة والصرفيين والبلاغيين والمتصوفين وغيرهم. وقد جمع في هذا الكتاب ما يقرب من ألف وتسعمئة وعشرين مصطلحاً مرتبة ترتيباً أبجدياً، وكان نصيب المصطلحات النحوية والصرفية ما يقرب من مئة وستة وأربعين مصطلحاً، واتسمت تعريفاته بالسهولة والوضوح ويسر الاستشهاد [٢].

٣- التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ): وهو مخطوط بمكتبة محافظة الإسكندرية برقم (٣٩٧٦) لغة، ومؤلفه شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا، الرومي الحنفي، جمع في كتابه تعريفات واصطلاحات لعلوم متنوعة بلغت نحواً من ثلاثة وستين وأربعمئة وألف مصطلح مرتبة على حروف الهجاء.

و لم يخصص باباً لكل علم بل تناول النحو وغيره من العلوم، وكل باب مكون من فصول على حسب الحرف الثاني من الكلمة. وتتسم تعريفاته بالإيجاز والوضوح غالباً [٣].

٤- التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ت ١٠٣١هـ): مؤلفه محمد بن عبدالرءوف المناوي، وهو استدراك واستكمال لما فات الجرجاني في كتابه (التعريفات) على حسب ما ذكره حاجي خليفة في (كشف الظنون) [٤]، وبلغت مواده نحو ثلاثة آلاف تعريف، مستوعباً معظم ما في تعريفات الجرجاني

---

[١] يُنظر: مفاتيح العلوم ص٤، ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ص ٢٩- ٣٠.

[٢] يُنظر: مقدمة تحقيق كتاب (التعريفات) ص ٢٦ وما بعدها، ويُنظر: معجم مصطلحات النحو، ص ٣٠- ٣١.

[٣] يُنظر: معجم مصطلحات النحو، ص ٣٧- ٣٩.

[٤] يُنظر: كشف الظنون ١/٤٢٢، ٥٠٨.

ومضيفاً مصطلحات جديدة تتعلق بأصول الدين، والتصوف، والمنطق واللغة والنحو والصرف والبلاغة والعروض وعلوم القرآن والحديث والطب والتاريخ والعقائد والأديان والجغرافية وغيرها.

وهو مرتب على حسب حروف المعجم مراعياً في ترتيب مواد كل حرف من الحروف أوائل الكلمات بحسب هيئتها القائمة من دون ردها إلى أصولها اللغوية [1].

٥- الكليات للكفوي (ت ١٠٩٤هـ): ومؤلفه أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي القريمي الحنفي، وهو معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، جمع فيه ما في مؤلفات العلماء من الفنون المختلفة من القواعد والاصطلاحات الخاصة بعلوم اللغة والنحو والصرف والبلاغة والعروض والفلك والحكمة والطب والرياضيات والعمران وغير ذلك.

جعل كتابه فصولاً على حروف الهجاء، وقسم فصل الألف فصولاً على حروف الهجاء، ولم يقسم فصول الكتاب الأخرى من الباء إلى الياء إلى فصول ثانوية، بل أورد الألفاظ كيفما اتفق، وهكذا [2].

٦- كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ): لمحمد أعلى بن علي بن محمد بن حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي الهندي، وهذا الكتاب معجم لغوي فقهي وفلسفي، متعدد الحدود بحسب تعدد الفنون، وقد فرغ مؤلفه من تأليفه سنة ١١٥٨هـ، ورتبه على فنين:

١- فن في الألفاظ العربية.

٢- فن في الألفاظ الأعجمية.

وقد رتبه ترتيباً ألفبائياً على حسب الحرف الأول من أصول الكلمة، وجعل كل باب فصولاً على حسب الحرف الأخير من أصول الكلمة. ويبدأ ببيان المعنى اللغوي ثم ينتقل إلى الدلالة الاصطلاحية في كل علم [3].

٧- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء للأحمد نكري (ت بعد ١١٨٠هـ): ومؤلفه القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري الهندي، وهو معاصر للتهانوي، وهذا الكتاب من أهم المراجع التي نضج فيها التأليف الموسوعي في مصطلحات الفنون علماً وثقافة وشمولية.

جمع صاحبه المصطلح والعلوم على منوال كشاف اصطلاحات الفنون، متميزاً في شيء من التشعبات على المصطلح الرئيس بإدراج مصطلحات متفرعة عنه، وببعض من الاختصار والاقتضاب في الشروح.

ورتب (جامع العلوم) ترتيباً هجائياً ألفبائياً باعتماد الحرفين الأولين، فجاء القسم الأعظم منه في شروحه عربي اللسان تخللته فقرات ضئيلة بالفارسية. ثم ألحق هذا القسم بقسم آخر رتب ترتيباً هجائياً

---

[1] يُنظر: مقدمة تحقيق كتاب التوقيف على مهمات التعاريف، ص ١٧- ١٨.

[2] يُنظر: مقدمة كتاب الكليات، ص ٨.

[3] يُنظر: مقدمة تحقيق كتاب (كشاف اصطلاحات الفنون) ص٨-١٢، وينظر: معجم مصطلحات النحو، ص ٣٣- ٣٤.

ألفبائياً كانت معظم شروحه بالفارسية، وسمّى الأحمد نكري كل قسم بفن. وبلغت مصطلحات الجامع ما جاوز ثلاثة آلاف مصطلح تباينت في توزيعها وحجمها، فنال حرف الميم الحجم الأكبر ثم تلاه الألف فالعين والقاف وهكذا [1].

---

(1) يُنظر: مقدمة تحقيق جامع العلوم، ص ٣-٦.

الفصل الثاني

الخصائص العامة للحد النحوي

المبحث الأول:

أقسام الحدود

إن الحدّ وإن كان من أنواع التعريف عند أهل النظر، وهو مرادف لـه عند أهل العربية والأصول؛ ولذلك يقال : الحدّ والمعرِّف، والتعريف والقول الشارح ـ واحد [١].

وغاية ما يكون من المعرِّف للشيء أن يستبدل بتصور غامض تصور واضح منضبط، حتى تفهم الحقائق وتتضح المعاني ؛ لأنها إذا تشابكت نشأ عن ذلك الخلاف، وانقطع الرجاء في استثمار الحق [٢].

ويتحدد نوع التعريف بمهمة التعريف والغرض منه ؛ فإذا كان الغرض تمييز الشيء من غيره سمي التعريف تعريفاً توضيحيًا، وأمّا إذا كان الغرض تمييز الشيء من غيره وبيان ماهيته وجوهره بصفاته الداخلية أو بصفاته الخارجية كان التعريف حقيقيًا [٣]. وعلى هذا جرى تقسيم التعريفات إلى تعريفات أولية توضيحية، ويطلق عليها – أيضًا – تعريفات اسمية، وتعريفات ثانوية مميزة، ويطلق عليها تعريفات حقيقية.

أولاً : التعريف الاسمي:

وهو ما قُصد به تصور الماهية التي لم يعلم وجودها، سواء كانت موجودة في الواقع وهي غير معلومة الوجود، أو لم تكن موجودة أصلاً، وهو لهذا يختص بالمفاهيم و المهايا الاعتبارية والحقائق الاصطلاحية التي لا يعلم وجود ما تصدق عليه في الخارج. وقد عرفه التهانوي بقوله : " ما يقصد به تصور مفهومات غير معلومة الوجود في الخارج سواء كانت موجودة أو لا، ويسمى تعريفاً بحسب الاسم وتعريفاً اسميًا " [٤].

وهذا النوع من التعريفات هو الغالب في تعريفات العلوم في بدايات تعليمها للمبتدئين؛ لأنهم لا يعلمون عن تفصيلاتها وحقائقها شيئاً، ثم تكون بعد الإحاطة والتمرس بمسائل العلوم تعريفات حقيقية.

فقصارى التعريف الاسمي أنه كاشف عن مفهوم الاسم فقط، وهذا ما جعل المحققين من العلماء يرون أن التعريف الاسمي من أنفع أنواع التعريفات، لا سيما أن الاطلاع على حقائق الأشياء وفصولها من الأمور العسيرة [٥].

---

[١] ينظر : كتابان في حدود النحو ، ص٦٢.

[٢] ينظر : مقدمة في صنع الحدود والتعريفات، ص٢٣.

[٣] ينظر : الحدود النحوية وتراثها في العربية، ص١٣.

[٤] كشاف اصطلاحات الفنون ٤/١٠٠٤.

[٥] ينظر: مقدمة في صنع الحدود والتعريفات، ص ٦٥-٦٦.

وأدخل بعض الباحثين تحت مسمى التعريف الأولي التوضيحي عددًا من التعريفات مثل: التعريف باللفظ أو المرادف أو الاسم، والتعريف بالإشارة، والتعريف بالمثال والتعريف بالمشابهة، والتعريف بالعلامة والتعريف بالتقسيم [١]. والصحيح أنها تعريفات تدخل تحت مسمى الرسم الناقص[٢] ورواد مدرسة المنطق الإسلامي يرون أن أغلب الحدود اسمية، بناء على قولهم بأن المهايا اعتبارية لا حقيقية [٣].

ثانيًا : التعريف الحقيقي:

وهو ما قصد به تصور الماهية التي علم وجودها ؛ وهو لهذا يختص بالمهايا الموجودة فقط [٤].

قال الشريف الجرجاني في تعريفه : " هو أن يكون حقيقة ما وضع اللفظ بإزائه من حيث هي فيعرف بغيرها " [٥]. وقال الكفوي : " هو الذي يقصد به تحصيل ما ليس بحاصل من التصورات، ويكون بالإضافة والإشارة الشخصية لا بالنسبة " [٦]. وعرفه التهانوي بقوله : " ما يقصد به تصور حقائق موجودة أي معلومة الوجود في الخارج بقرينة المقابلة، ويسمى تعريفًا بحسب الحقيقة... " [٧].

وضرب الأحمد نكري أمثلة توضح التعريفين بقسميهما فقال : " ومثال الحد الحقيقي والرسم الحقيقي تعريف الإنسان المعلوم وجوده بالحيوان الناطق وبالحيوان الضاحك، ومثال الحد الاسمي والرسم الاسمي تعريف العنقاء غير المعلوم وجودها بالحيوان الكذائي وبالطائر الكذائي " [٨]. وقال الكفوي : " وتعريف المعدومات لا يكون إلا اسميًا، إذ لا حقائق لها ؛ بل هي مفهومات، وتعريف الموجودات قد يكون حقيقيًا، إذ لها معلومات وحقائق " [٩].

وإذا عرفنا المستقيم بقولنا : " هو الخط الذي يصل بين نقطتين " فيمكن أن يكون تعريفًا اسميًا، ويمكن– أيضًا – أن يكون تعريفًا حقيقيًا ؛ فإن كان تعريفه بعد وجوده في الخارج ؛ أي بعد رسمه فهو تعريف حقيقي، وإن كان قبل وجوده في الخارج ؛ أي لم يزل متصورًا في الذهن فهو تعريف اسمي.

واختص هذا النوع من التعريف بهذه التسمية رغم أن كلاً من القسمين يطلق عليه التعريف الحقيقي، لكن الأول بحسب الاسم والثاني بحسب الحقيقة التي هي الوجود الخارجي.

---

[١] ينظر : الحدود النحوية وتراثها في العربية، ص ١٤.

[٢] ينظر: ضوابط المعرفة للميداني، ص٦٣.

[٣] ينظر : مقدمة في صنع الحدود والتعريفات، ص٦٦.

[٤] نفسه، ص٦٧.

[٥] التعريفات، ص ٩٠.

[٦] الكليات، ص ٢٦٣.

[٧] كشاف اصطلاحات الفنون ٤/١٠٠٤.

[٨] دستور العلماء ١/٣١٦.

[٩] الكليات ٢٦٣.

ويحمل على هذا التعريف تعريفات العلوم بعد الإحاطة بمسائلها وأبوابها والتصديق بوجودها، وكذا تعريفات سائر الموجودات. والواقع أن الفرق بين التعريفين الحقيقي والاسمي اعتباري؛ إذ قد ينقلب الاسمي حقيقياً إذا علم وجود ما يصدق عليه في الخارج، أو أحيط بتفصيلاته على وجه اليقين [١].

وكلا التعريفين الاسمي والحقيقي يقسّم إلى حد ورسم، وكل من الحد والرسم يقسَّم إلى تام وناقص.

١- الحد التـام: وهو ما كان مؤلفاً من الجنس والفصل القريبين لاشتمالهما على جميع ذاتيات المعرف ؛ ولذلك نعت بالتام، قال الأحمد نكري : " وأما كونه تامًا فلكونه جامعًا لتمام ذاتياته " [٢]. وقال الشريف الجرجاني : " الحد التام ما يتركب من الجنس والفصل القريبين، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق " [٣].

ولك فيه أن تورد الذاتيات على وجه الإجمال كما فعل الشريف الجرجاني في تعريف الإنسان، أو توردها على سبيل التفصيل كما عرفه الكفوي بقوله :"جسم نامٍ حساس متحرك بالإرادة ناطق"[٤]، في معرض حديثه عن الحد التام.

فتعريف الإنسان بالحيوان الناطق، حد له بجنسه وفصله القريبين وهو حد له بجميع ذاتياته وأجزائه ولذلك سمي تامًا. فالحيوان جنس يشترك فيه الإنسان مع غيره وهو قريب، ولو قيل: (جسم) لكان جنسًا بعيدًا، والناطق فصل يفصله عن غيره من الحيوانات وهو قريب أيضًا، ولو قيل فيه :(نامٍ) لكان بعيدًا. ولا بدّ فيه من تقديم الجنس على الفصل، وتقييد أحدهما بالآخر.

٢- الحد الناقص : وهو ما كان مؤلفاً من الجنس البعيد والفصل القريب أو كان بالفصل وحده، قال الشريف الجرجاني فيه : " ما يكون بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد، كتعريف الإنسان بالناطق أو بالجسم الناطق " [٥].

وسمي ناقصًا لعدم استيفائه جميع ذاتيات المحدود؛ لأنه لا يساويه في تمام المعنى؛ لاقتصاره على بعض الذاتيات دون بعض. فدلالة الحد الناقص على المحدود إنما هي بالالتزام لا بالمطابقة؛ لأنها دلالة جزء مختص على الكل [٦].

١- الرسم التام: الرسم هو الأثر أو العلامة، ولما كان التعريف بالرسم أثرًا من آثار الشيء أو خاصة من خواصه الدالة عليه سمي بهذا الاسم، فتوافق بذلك الارتباط بين المعنى اللغوي و الاصطلاحي، قال

---

(١) ينظر : مقدمة في صنع الحدود والتعريفات، ص ٦٧.

(٢) دستور العلماء ٢/١٧.

(٣) التعريفات، ص ١١٦.

(٤) الكليات، ص ٣٩٢.

(٥) التعريفات، ص ١١٦.

(٦) ينظر : مقدمة في صنع الحدود والتعريفات، ص ٧٠.

الكفوي: "ولما كان ذلك في الرسم باعتبار العارض كان حقيقًا بأن يسمى بالرسم لكونه بمترلة الأثر يستدل به على الطريق " [(١)]. وقال الأحمد نكري " أما كونه رسمًا فلاشتماله على خاصة الشيء التي هي أثر من آثار الشيء، فإن رسم الدار آثارها، فتعريف الشيء بالخاصة التي هي أثر من آثاره تعريف بالأثر " [(٢)].

وقد مر معنا أن الرسم على قسمين : رسم تام، ورسم ناقص، فالرسم التام ما كان مؤلفاً من الجنس القريب والخاصة الملازمة، قال الشريف الجرجاني في تعريف الرسم التام:" ما يتركب من الجنس القريب والخاصة كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك " [(٣)].ولا بد في الرسم التام من تقديم الجنس القريب على الخاصة.

وسبب تسميته بالتام لمشابهته الحد التام باشتماله على الجنس القريب والخاصة التي تميزه عن غيره، قال الأحمد نكري : " وأما كونه تامًا فلتحقق المشابهة بينه وبين الحد التام من جهة أنه وضع فيه الجنس القريب،وقيد بأمر يختص بالشيء ، كما أن الجنس في الحد التام مقيد بأمر كالناطق مختص بالشيء وهو الإنسان مثلاً " [(٤)].

٢- الرسم الناقص: ما كان مؤلفاً من الجنس البعيد والخاصة، أو من الخاصة وحدها، أو من العرضيات المحضة. قال الشريف الجرجاني : " الرسم الناقص ما يكون بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد كتعريف الإنسان بالضاحك أو بالجسم الضاحك، أو بعرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الإنسان: إنه ماشٍ على قدميه، عريض الأظافر، بادي البشرة، مستقيم القامة، ضحاك بالطبع " [(٥)].

فتعريف الإنسان بالجسم الضاحك تعريف بالجنس البعيد وهو (الجسم) وبالخاصة وهو (الضاحك)، وتعريفه (بالضاحك) تعريف بالخاصة وحدها، وتعريفه بأنه ماشٍ على قدميه، أو عريض الأظافر، أو بادي البشرة أو ما شابه ذلك، تعريف بالعرضيات [(٦)].

وسبب وصفه بالناقص لنقصان الجنس القريب من الرسم ؛ إذ يقاس تمام الحد والرسم بوجود الجنس القريب أو عدمه، وسمي الرسم والحد ناقصين لعدم وجود الجنس القريب فيهما [(٧)].

---

(١) الكليات، ص ٣٩٢.

(٢) دستور العلماء ١٣٥/٢.

(٣) التعريفات، ص ٤٧١.

(٤) دستور العلماء ١٣٥/٢.

(٥) التعريفات، ص ١٤٧.

(٦) ينظر : دستور العلماء ١٣٥/٢.

(٧) ينظر : الحدود النحوية وتراثها في العربية، ص ٣٥.

وهناك تعريفات عدة مرجعها إلى الرسم الناقص لاعتمادها في التعريف على الخاصة، قال الميداني :"والخاصة أثر من آثار الحقيقة التي تدل عليها وتميزها عن غيرها، والتعريف اللفظي والتعريف بالمثال والتعريف بالتقسيم، وهذه الثلاثة تدخل عند المحققين في عموم الرسم" [١]. وهذه التعريفات التي تدخل تحت الرسوم الناقصة هي:

أ- التعريف اللفظي: تبديل لفظ مبهم بلفظ معروف، قال الشريف الجرجاني: " هو أن يكون اللفظ واضح الدلالة على المعنى فيفسر بلفظ أوضح دلالة على ذلك المعنى كقولك: الغضنفر الأسد، وليس هذا تعريفاً حقيقيًا يراد به إفادة تصور غير حاصل، إنما المراد تعيين ما وضع له لفظ الغضنفر من بين سائر المعاني" [٢]. وقال الميداني: " التعريف اللفظي: هو تعريف اللفظ بلفظ آخر مرادف له معلوم عند المخاطب، مرادف الشيء في الحقيقة خاصة من خواصه " [٣].

ويحصل التعريف اللفظي بألفاظ مفردة بحيث يستبدل باللفظ المبهم عند السامع لفظ أشهر منه كقولك : التبر: الذهب. كما يكون بألفاظ مركبة دون تفصيل المعنى كتعريف السراب بأنه: ماء موهوم، قال التهانوي: " من حق التعريف اللفظي أن يكون بألفاظ مفردة مرادفة، فإن لم توجد ذكر مركب يقصد به تعيين المعنى لا تفصيله ويجري في الحروف والأفعال أيضاً " [٤].

وقد تكون الألفاظ المفسِّرة أعم من المفسَّرة، كقولنا: السعدان: نبت، وقد تكون أخص، كقولنا: اللهو: اللعب، وقد تكون مساوية، كقولنا: البشر: الإنسان. وأكثر من يستعمل هذا النوع من التعريفات أهل اللغة [٥].

والتعريف اللفظي يكون للبديهيات والنظريات، قال الأحمد نكري : " إن التعريف اللفظي يتعلّق بالبديهيات والنظريات الحاصلة قبله بخلاف الحقيقي " [٦]. وقال الكفوي : " يجوز تعريف الأمور البديهية بحسب اللفظ، إذ الشيء المعلوم بالبديهية جاز أن يكون مجهولاً من جهة أنه مدلول اللفظ، فيعرف بلفظ أشهر وأعرف منه" [٧].

وللتعريف اللفظي تسميات أخرى كالتعريف الاسمي والتعريف بالمرادف، وسماه بعضهم التعريف المعجمي [٨].

---

[١] ضوابط المعرفة، ص ٦٣.

[٢] التعريفات، ص ٩١.

[٣] ضوابط المعرفة، ص ٦٣.

[٤] كشاف اصطلاحات الفنون ٤/١٠٠٥.

[٥] ينظر: مقدمة في صنع الحدود والتعريفات، ص ٧٣.

[٦] دستور العلماء ١/٣١٨.

[٧] الكليات ص ٢٦٤.

[٨] ينظر: الحدود النحوية وتراثها في العربية ص ١٧.

ب- التعريف بالمثال: تعريف الشيء بضرب مثال له أو بذكر مشابه ، و غايته تقريب الشيء إلى الفهم، قال التهانوي: " اعلم أن التعريف بالمثال سواء كان جزئيًا للمعرف كقولك: الاسم كزيد، والفعل كضرب، أو لا يكون جزئيًا له ،كقولك : العلم كالنور والجهل كالظلمة وهو بالحقيقة تعريف بالمشابهة التي بين ذلك المعرف وبين المثال، فإن كانت تلك المشابهة مفيدة للتمييز، فهي خاصة لذلك المعرف فيكون التعريف بها رسمًا ناقصًا داخلاً في أقسام المعرف الحقيقي، وإلا لم يصح التعريف بها فليس التعريف بالمثال قسمًا على حدة " [1].

وهذا النوع من التعريفات كان سائدًا عند المتقدمين من النحاة من لدن سيبويه حتى مطلع القرن الثالث الهجري.

ج- التعريف بالتقسيم: بيان الشيء بذكر أقسامه، قال الميداني: " التعريف بالتقسيم: وهو تعريف الشيء بذكر الأقسام التي ينقسم إليها، ومعلوم أن أقسام الشيء خاصة من خواصه " [2]، ولذلك هو عنده وعند غيره من الرسم الناقص الذي يعتمد على الخاصة، كتعريف الكلمة بأنها : اسم وفعل وحرف، وترجع أصول التقسيم إلى مراعاة الأمور الآتية [3]:

١. أن تتباين الأقسام، بحيث لا يصدق أحدها على ما يصدق عليه الآخر، كأن تقسم المنصوب من الأسماء إلى مفعول وتمييز وحال و ظرف؛ إذ الظرف من أقسام المفعول فلا يكون قسيمًا له.

٢. أن يكون للتقسيم أثر وثمرة؛ بحيث تختلف الأقسام في الأحكام والمميزات المقصودة في محل القسمة، كأن تقسم الفعل في درس النحو إلى ماض ومضارع و أمر، فإن كل قسم من هذه الأفعال له حكم يختص به؛ بخلاف ما لو قسمته إلى معتل عين الكلمة و صحيحها إذ هذا لا أثر له عند النحاة.

٣. أن يراعى في التقسيم جهة واحدة تكون أساسًا للقسمة ؛ فإذا قسمت مكتبتك – مثلاً – فلا بد من تأسيس القسمة إما على أساس أنواع العلوم، وإما على أسماء المؤلفين، أو على أسماء الكتب؛ ولا يصح أن تخلط بين هذه الطرق والجهات.

٤. أن يكون التقسيم حاصرًا لجميع ما يدخل فيه من الأقسام ؛ بحيث لا يشذ منها شيء.

د- التعريف بالعلامة [4]**:** والتعريف بالعلامة يكون بذكر سمة تخص الشيء المراد تعريفه، ويشترط فيها الاطّراد دون الانعكاس، قال الكفوي: " والعلامة يشترط فيها من الاطراد دون الانعكاس نحو قولك: كل ما دخل عليه الألف واللام فهو الاسم، فهذا مطرد في كل ما تدخله هذه الأداة ولا ينعكس، فلا

---

[1] كشاف اصطلاحات الفنون ٤/١٠٠٤.

[2] ضوابط المعرفة، ص ٦٣.

[3] ينظر : مقدمة في صنع الحدود والتعريفات، ص ٧٧.

[4] ينظر : الحدود النحوية وتراثها في العربية، ص ٢٠.

يقال : كل ما لم يدخله الألف واللام فليس باسم؛ لأن المضمرات أسماء ولا يدخلها الألف واللام، وكذا غالب الأعلام و المبهمات وكثير من الأسماء "[١]. وقد أشار الكيشي إلى هذا حين بين أن الاطراد دون الانعكاس يكون أمارة ورسمًا [٢].

هـ-التعريف بالإشارة [٣]: والتعريف بالإشارة وسيلة من وسائل التعريف، وتدخل تحت مسمى الرسم الناقص، وبالإشارة والإيماء يُتوصَّل إلى توضيح معنى شيء مبهم أو غير معروف، قال الكفوي: " وتعريف الإشارة إيماء وقصد إلى حاضر ليعرفه المخاطب بحاسته النظرية "[٤]. فإذا قيل مثلاً : ما القلم ؟ فقيل : هذا، اتضح المعنى، وعرف الشيء. ولا يكون التعريف بالإشارة إلا للأشياء الحسّية، ويحصل للمعاني مجازًا.

وأضاف أحد الباحثين -استنتاجًا- أنواعًا من التعريفات تدخل حقيقة تحت مسمى الرسم الناقص وهي : التعريف بالوصف و التعريف بالدلالة والتعريف بالوظيفة والتعريف بالشروط والتعريف بالسبب والتعريف بالغرض و التعريف بالعدّ والتعريف بالمقارنة [٥].

---

[١] الكليات، ص ٣٩٣.

[٢] ينظر:الإرشاد إلى علم الإعراب ص٦٦.

[٣] ينظر : الحدود النحوية وتراثها في العربية، ص ١٧.

[٤] الكليات، ص ٢٦٣.

[٥] ينظر : التعريفات النحوية، ص ٩٥-١٤٩.

المبحث الثاني:
مميزات الحد النحوي

وضع علماء المنطق خصائص ومميزات للحد وجعلوها قوانين عامة له ولوازم لا ينفك عنها يعرف الحد بتمامه ونقصانه وبجمعه ومنعه، وزعموا أن الحد يختل إذا اختل قانون من هذه القوانين الستة. وحذا حذوهم علماء الأصول، وتأثروا في وضعهم الحدود بتلك القوانين و قالوا بها، بل تأثر بها النحاة وغيرهم من أهل العلوم النظرية الأخرى، لأن لكل فن مصطلحاته وحدوده حتى زعم الغزالي أن هذه القوانين من مقدمات العلوم، وهذه المقدمات لا تختص ببعض العلوم دون بعض، وبالغ في ذلك فقال:" وليست هذه المقدمة من جملة علم الأصول ولا من مقدماته الخاصة به، بل هي مقدمة العلوم كلها ومن لا يحيط بها فلا ثقة له بعلومه أصلاً " (١). وفي كلامه نظر فكم من عالم ثقة برز في علوم شتى وصار علماً فيها و لم يكن له باع في المنطق ولا دراية. وتذكر هذه القوانين الستة في كتب المنطق غالباً، ويرددها أصحاب مؤلفات الأصول إما بلفظها أو بمعناها، وهذه القوانين هي:

القانون الأول:

أن الحد يذكر جواباً عن سؤال في المحاورات ولا يكون الحد جواباً عن كل سؤال بل عن بعضه، والسؤال طلب وله لا محالة مطلب وصيغة والصيغ والمطالب كثيرة ولكن أمهات المطالب أربع (٢):

١- مطلب (هل)، إذ يطلب بهذه الصيغة أمران: إما أصل الوجود أو يطلب الموجود بحال وصفة.

٢- مطلب (ما)، ويطلق على ثلاثة أوجه:

الأول: أن يطلب به شرح اللفظ.والثاني: أن يطلب لفظاً مميزاً يتميز به المسئول عنه عن غيره بكلام جامع مانع كيفما كان الكلام سواء أكان عبارة عن لوازمه أم ذاتياته، والثالث: أن يطلب به ماهية الشيء وحقيقة ذاته (٣).

٣- مطلب (لم)، وهو سؤال عن العلة وجوابه بالبرهان (٤).

٤- مطلب (أي)، وهو الذي يطلب به تمييز ما عرف جملته عما اختلط به.

---

(١) المستصفى من علم الأصول ١/٤٥.

(٢) ينظر: محك النظر، ص ١٣٤، والمستصفى من علم الأصول ١/٤٨.

(٣) ينظر: المستصفى من علم الأصول ١/٤٩.

(٤) ينظر: المستصفى من علم الأصول ١/٤٩، ومحك النظر ،ص ١٣٥، والبرهان: هو القياس المؤلف من اليقينيات سواء أكانت ابتداء، وهي الضروريات أم بواسطة وهي النظريات، ينظر: التعريفات للجرجاني، ص ٤٥.

وأما مطلب (كيف)،و(أين)،و(متى)،و سائر صيغ السؤال فداخل في مطلب (هل). والمطلوب به صفة الوجود [١].

القانون الثاني:

أن الحاد ينبغي أن يكون بصيراً بالفرق بين الصفات الذاتية واللازمة والعرضية.والصفات الذاتية يراد بها كل داخل في ماهية الشيء وحقيقته دخولاً لا يتصور فهم المعنى دون فهمه، وذلك كاللونية للسواد. وأما اللازمة فما لا يفارق الذات البتة، ولكن فهم الحقيقة والماهية غير موقوف عليه، كوقوع الظل لشخص الفرس والنبات والشجر عند طلوع الشمس، فإن هذا أمر لازم لا يتصور أن يفارق وجوده عند من يعبر عن مجاري العادات باللزوم ويعتقده، ولكنه من توابع الذات ولوازمه، وليس بذاتي له.وأما العارضة فما ليس من ضرورته أن يلازم بل يتصور مفارقته إما سريعاً كحمرة الخجل، أو بطيئاً كصفرة الذهب [٢].

القانون الثالث:

أن ما وقع السؤال عن ماهيته وأردت أن تحده حداً حقيقياً فعليك فيه وظائف لا يكون الحد حقيقياً إلا بها، وهي:

١-أن تجمع أجزاء الحد من الجنس والفصول.

٢-أن تذكر جميع ذاتياته، وإن كانت ألفاً ولا تبالِ بالتطويل. لكن ينبغي أن تقدم الأعم على الأخص.

٣- أنك إذا وجدت الجنس القريب، فلا تذكر البعيد معه. فتكون مكرراً، كما تقول: مائع شراب، أو تقتصر على البعيد فتكون مبعداً، كما تقول في حد الخمر: جسم مسكر مأخوذ من العنب.

٤- أن تحترز من الألفاظ الغريبة الوحشية و المجازية البعيدة و المشتركة المترددة [٣].

القانون الرابع طريق اقتناص الحد:

أن الحد لا يحصل بالبرهان، ومثاله لو قلنا في حد العلم: إنه المعرفة، فقيل لم؟، فقلنا: لأن كل علم فهو اعتقاد، مثلاً، وكل اعتقاد فهو معرفة، فكل علم إذا معرفة، لأن هذا طريق البرهان، فيقال: و لم قلتم: كل علم فهو اعتقاد؟ و لم قلتم: كل اعتقاد فهو معرفة؟ فيصير السؤال سؤالين ؟ وهكذا يتداعى إلى غير نهاية [٤].

---

[١] ينظر: المستصفى من علم الأصول ٤٩/١.

[٢] ينظر:نفسه ٤٩/١- ٥٠.

[٣] ينظر: المستصفى ٥٢/١- ٥٤، ومحك النظر، ص ١٣٧- ١٣٨.

[٤] ينظر: المستصفى ٥٥/١.

القانون الخامس:

في حصر مداخل الخلل في الحدود، وهي ثلاثة: فإنه تارة يدخل من جهة الجنس، وتارة من جهة الفصل، وتارة من جهة أمر مشترك بينهما: أما الخلل من جهة الجنس فأن يؤخذ الفصل بدله، كما يقال في حد العشق: إنه إفراط المحبة، وإنما ينبغي أن يقال: إنه المحبة المفرطة. فالإفراط يفصلها عن سائر أنواع المحبة. وأما من جهة الفصل فأن يؤخذ اللوازم والعريضات في الاحتراز بدل الذاتيات وأن لا يورد جميع الفصول. وأما الأمور المشتركة، فمن ذلك أن يحد الشيء بما هو أخفى منه أو مساوٍ له في الخفاء، فمن الأول قول القائل: حد الحادث ما به القدرة، ومن الثاني قولك: العلم ما يعلم به، أو ما تكون الذات به عالمة [(١)].

القانون السادس:

أن المعنى الذي لا تركيب فيه البتة لا يمكن حده إلا بطريق شرح اللفظ أو بطريق الرسم [(٢)]. وزاد الغزالي في كتابه (معيار العلم) شروطاً أخرى غير التي ذكرها في القوانين العامة للحد، في معرض حديثه عن مادة الحد وصورته، ويقصد بمادة الحد الأجناس والأنواع والفصول، ويقصد بصورته وهيئته أن يراعي فيه إيراد الجنس الأقرب وأن يردف بالفصول، وأن تكون الفصول كلها ذاتية، وأن يؤتى بها جميعاً فلا يترك منها شيء [(٣)].

وهذه الشروط هي:

١- أن يكون الحد مساوياً للمحدود.

٢- أن يكون الحد مطرداً ومنعكساً.

٣- أن الشيء لا يكون له إلا حد واحد، ويعني به الحد التام.

٤- أن الحد لا يحتمل الإيجاز أو التطويل، لأن الإيجاز نقصان والتطويل فضول يستغنى عنه.

٥- أن يشتمل الحد على جميع ذاتيات الشيء إما بالقوة وإما بالفعل [(٤)].

وهناك من فصل في مجملات القوانين السابقة وعد جزئياتها شروطاً ومميزات للحد، كما فعل عصام الدين الاسفراييني في حاشيته على الكافية، وهذه الشروط هي [(٥)]:

١- أن يجتنب فيه اللفظ المشترك ، وهو ما وضع لمتعدد.

٢- أن يجتنب فيه المجاز، وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لمناسبة بينه وبين الموضوع له بقرينة صارفة عن إرادة الموضوع له.

---

(١) ينظر: المستصفى ١/٥٥- ٥٦، ومحك النظر، ص ١٤٠- ١٤١.

(٢) نفسه.

(٣) ينظر: معيار العلم ، ص ٢٤٤.

(٤) ينظر: نفسه ، ص ٢٤٥.

(٥) ينظر: حاشية عصام الدين على الكافية، ص ٤ - ٥.

٣- ينبغي أن يشترط الاجتناب عن الكناية، وهي اللفظ المستعمل في غير الموضوع له لمناسبة بينه وبين الموضوع له من غير قرينة صارفة عن إرادة الموضوع له، لأنه كالمجاز في الفساد.

٤- أن يجتنب فيه لفظ لا يعرف المخاطب معناه كالضائع إن لم يفسر، أو فسر كالشائع.

٥- جعل الأصل في التعريف أن يكون مركبًا من جزئين : أحدهما أخص من الآخر مطلقاً، يعني يصدق على بعض أفراد الآخر فقط، والآخر يصدق على كل أفراده ، ويسمي الآخر أعم ويسمى ذلك الأعم جنساً إن كان تمام جزء مشترك بين المعرف وغيره، وذلك الأخص يسمى فصلاً إن لم يكن خارجاً عن المعرف.

٦- منع التعريف بما هو أخص من المعرف، ولا بما هو مساو له في المعرفة والجهالة.

٧- منع التعريف بما تتوقف معرفته على معرفة المعرف، و لا بما لا تكون معرفته مع معرفته، لأن ما يعرف به الشيء سابق عليه في المعرفة ،وما تتوقف معرفته على الشيء متأخر عنه، وما مع الشيء لا يكون سابقاً عليه.

٨- منع اقتران الحد بلفظ (كل)، ويعتذر بما أمكن أن يتكلف به وإن كان له شأن .

٩- أوجب أن يقصد بالحد مفهوم المعرف لا أفراده، فذكر ما يدل على قصد الفرد خروج عن صناعة التعريف، مخالف لما هو عادة أصحابها، ولذلك يحفظ المعرِّف والمعرَّف عن الاشتمال على ما يدل على قصد الفرد [1].

وهذه الشروط التي ذكرت مجملة أو مفصلة أو مجموعة أو مفرقة في مواضع من مؤلفات أصحاب الفنون المختلفة- لا سيما المناطقة منهم- إنما يشترطونها في الحدود التامة الحقيقية، لأنها أفضل أنواع التعريفات عندهم لئلا يرد عليها النقصان ومن ثم الاعتراض.

وإذا رمنا جمع المتفرق من هذه الشروط و لم بعضها إلى بعض خرج لنا الحد التام الحقيقي بهذه الميزات:

أولاً: المساواة:

والمساواة أن يكون اللفظ مساوياً للمعنى بحيث لا يزيد منه ولا ينقص عنه [2]. وهي ميزة أساسية للحد الحقيقي ينبغي الالتزام بها عند تعريف الشيء؛ ليكون تامّاً بعيداً عن النقصان والاعتراض. قال الكفوي: " وكل تعريف معنوي فالمساواة شرط فيه دون التعريف اللفظي " [3]. ولهذا لما حدّ أحمد ابن فارس الفعل أورد على نفسه اعتراضاً محتملاً لتوهم عدم المساواة فقال: " فإن قلت: إني حددتُ

---

[1] حاشية عصام الدين على الكافية، ص ٤ - ٥.

[2] ينظر: الكليات، ص ٨٥٦- ٨٥٧.

[3] نفسه، ص ٢٦٣.

أكثر الفعلِ وتركتُ أقله، قيل لك: إن الحد عند النظار ما لم يزد المحدود ما ليس له، و لم ينقصه مــاهو له "(١).

ثانياً: الجمع والمنع:

ومن شروط الحد الحقيقي الهامة أن يكون جامعاً مانعاً، ومعناه أن يجمع أفراد المعرف ويمنــع دخول غيرها فيه، ولا يكون ذلك إلا إذا كان مطرداً ومنعكساً، قال الكيـــشي: " والـــذي يقـــال في المشهور: أن الحد يجب أن يكون جامعاً ومانعاً فالمراد بالجامع المنعكس، وبالمانع المطرد، بيان هذا أن من حد الفعل بأنه الذي يدل على حدث وزمان، قيل له حدك غير جامع، لأن بعض الأفعال خارج عنــه، وهو الأفعال الناقصة الدالة على زمان دون حدث،وهذا المعنى بعينه عدم الانعكاس، فإن المعرِّف ههنــا معدوم، والمعرَّف غير معدوم، وهو المعرف الذي سميناه أمارة، ومن حد الاسم بأنه الـــذي يـــستحق الإعراب، قيل له: حدك غير مانع فإن الفعل المضارع يدخل فيه، وهذا المعنى بعينه عدم الاطراد، فإنــه وجد المعرِّف و لم يوجد المعرَّف، وهذا لا يصلح للتعريف " (٢).

وعليه فإن النحاة حاولوا جاهدين أن تكون حدودهم جامعة مانعة، وحاولوا الإجابة عما يثار على حدودهم بفقد هذا الشرط ولكنهم لم يسلموا من الاعتراضات، وهذا بـــين في مؤلفـــاتهم كمـــا سيتضح إن شاء الله.

ثالثاً: الاطراد والانعكاس:

قال الكفوي:" ومن شرطه أن يكون مطرداً ومنعكساً، ومعنى الاطراد أنه متى وجد الحد وجد المحدود، ومعنى الانعكاس أنه إذا عدم الحد عدم المحدود ولو لم يكن مطرداً لما كان مانعاً لكونه أعم من المحدود، ولو لم يكن منعكساً لما كان جامعاً لكونه أخص من المحدود، وعلـــى التقـــديرين لا يحـــصل التعريف. وعلامة استقامته دخول كلمة (كل) في الطرفين جميعاً، كما يقال في تحديد النار: كل نـــار فهي جوهر محرق، وكل جوهر محرق فهو نار" (٣).

رابعاً: صيانة الحد عن لفظ (كل):

تعد لفظة (كل) علامة على استقامة الحد وليست من مكوناته ولوازمه. وهي تـــدخل علـــى الطرفين لمعرفة الاطراد والانعكاس كما سبق، ودخولها في الحد من الإخلال به، فلا تذكر لأنها تفيـــد العموم والاستغراق على كل فرد من أفراد المحدود، وهذا ممتنع عند النظار.

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة، ص ٩٣.

(٢) الإرشاد إلى علم الإعراب، ص ٦٧.

(٣) الكليات، ص ٣٩١- ٣٩٢، وينظر:- أيضاً- ص ١٤٠ منه.

قال الكفوي: " لا يذكر في الحد لفظ الكل؛ لأن الحد للماهية من حيث هي هي ، ولا يدخل في الماهية من حيث هي ما يفيد العموم والاستغراق؛ ولأن الحدّ يجب صدقه وحمله على كل فرد من أفراد المحدود من حيث هو فرد له، ولا يصدق الحدّ بصفة العموم على كل فرد " [1].

وقال الرضي: " الفرق بين الحدّ والخاصّة أن الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة، والمراد بالاطراد: أن تضيف لفظ (كل) إلى الحد فتجعله مبتدأ، وتجعل المحدود خبره، كقولك: قولنا: الاسم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن؛ كل ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم، وكذا تقول في الخاصّة: كل ما دخله لام التعريف فهو اسم، والمراد بالعكس عند النحاة: أن تجعل مكان هذين نقيضهما، فتقول: كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم، ولا يصحّ أن تقول في الخاصة: كل ما لم تدخله لام التعريف فليس باسم " [2].

خامساً: البحث عن الصفات الذاتية:

يبحث الحد عن الصفات الذاتية لا اللازمة ولا العرضية؛ لأن الصفات الذاتية داخلة في ماهية الشيء وحقيقته دخولاً لا يتصور فهم المعنى بدونه [3].

سادساً: ذكر جميع ذاتيات المحدود:

إن الحد الذي تذكر فيه جميع ذاتيات المحدود، يسمّى بالحد التامّ أو الحقيقي، وهو ما قصده أرباب هذا الفن– أعني المناطقة–، وهذه الذاتيات تذكر جميعاً وإن كانت ألفاً ولا يبالى بالتطويل؛ لأنها توصل إلى معرفة ماهية الشيء [4].

قال الكفوي: " ومن شرائط الحقيقي أن يذكر جميع أجزاء الحد من الجنس والفصل، وأن يذكر جميع ذاتياته بحيث لا يشذ واحد... " [5].

سابعاً: تقديم الأعم على الأخص:

ويراد بالأعم الجنس وبالأخص الفصل، فيجب تقديم الأعمّ ليأتي الأخص ليخصصه ويحدده، قال الميداني: " ويشترط فيه– الحد التام– تقديم الجنس على الفصل في الذكر " [6].

---

(1) الكليات ، ص ٣٩٣.

(2) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/١/٢٨.

(3) ينظر: المستصفى ٤٩/١.

(4) ينظر: المستصفى ٥٢/١– ٥٣، ومحك النظر: ص ١٣٧–١٣٨.

(5) الكليات، ص ٣٩٢.

(6) ضوابط المعرفة، ص ٥٩.

وقال الكفوي: "... وأن يقدم الأعم على الأخص... " [١]. فلا يقال مثلاً في تعريف الإنسان: (ناطق حيوان)؛ بل يقدم الحيوان؛ لأنه أعم من الناطق، والبدء بالأعم أحسن من العكس [٢].

ثامناً: ذكر الأخص من الجنس والفصل:

إن من شروط الحد الحقيقي أو الحد التامّ أن يتكون من الجنس والفصل القريبين، مثل حد الخمر بأنه (شراب مسكر)، فشراب جنس قريب، ومسكر فصل قريب أيضاً، بخلاف لو قيل: (مائع مسكر) فمائع جنس ولكنه بعيد، ولو قيل في حد الإنسان: (حيوان مائت) أو (حيوان يتنفس)، فمائت ويتنفس فصلان ولكنهما بعيدان، فهما يجمعان ولا يمنعان، والأقرب أن يقال في الإنسان: (حيوان ناطق)، فناطق فصل أقرب من (مائت) و (يتنفس). ولذلك قيل: إن طلب الأقرب من الأجناس والفصول عسير على القوة البشرية إلا الندور [٣].

تاسعاً: عدم أخذ الفصل مكان الجنس:

وهذا من مثارات الغلط في الحدود، بحيث يؤخذ الفصل مقدماً على الجنس، والصواب العكس إذ الجنس أعم من الفصل، فلا يقال في تعريف العشق: (هو إفراط المحبة)، بل يقال: (المحبة المفرطة)، فالمحبة جنس والإفراط فصل.

عاشراً: عدم أخذ اللوازم والعرضيات بدلاً من الذاتيات:

إن الكليات الخمس في الحدود هي: الأجناس، والأنواع، والفصول، والخاصة، والعرض العام، وماهو ذاتي من الكليات الخمس إنما يطلق على: الأجناس والأنواع والفصول، وما بقي من الخاصة والعرض العام إنما هما من العرضيات؛ فلذلك عند صناعة الحدود تؤخذ الذاتيات مقدمة على العرضيات واللوازم، وإذا حصل العكس فإن ذلك مخل بالحدود.

فإذا أخذنا أن الإنسان هو: (الحيوان الناطق) كان حدّاً بالذاتيات، وإذا حدّ بأنه: (الضاحك الشاعر) كان حدّاً بالعرضيات والخاصة.

حادي عشر: عدم حد الشيء بما هو أخفى منه أو مساوٍ له في الخفاء:

عند تحرير الحدود يجب مراعاة فهم المحدود ومعرفته، فلا يعرف الشيء بما هو أخفى منه، فيقال عن النار مثلاً: جسم شبيه بالنفس، والنفس أخفى من النار، أو يحده بما هو مثله في المعرفة كحدّ الزوج بأنه: ما ليس بفرد، ثم يقول: الفرد ما ليس بزوج. أو يقول: الفرد ما ينقص عن الزوج بواحد، والزوج ما يزيد على الفرد بواحد [٤].

---

[١] الكليات، ص ٣٩٢.

[٢] ينظر: مقدمة في صنع الحدود التعريفات، ص ٩١.

[٣] ينظر: معيار العلم، ص ٢٥٨.

[٤] ينظر: نفسه ، ص ٢٥٧.

ثاني عشر: الإيجاز وعدم التفصيل:

ومن شرائط الحد الحقيقي أن يجتهد في الإيجاز ما استطاع إلى ذلك سبيلاً [١]، قال جابر بن حيّان: " اعلم أن الغرض بالحد هو الإحاطة بجوهر المحدود على الحقيقة حتى لا يخرج منه ما هو فيه، ولا يدخل فيه ما ليس منه، وهو لا يحتمل الزيادة والنقصان؛ لأن الزيادة فيه نقصان من المحدود، والنقصان منه زيادة في المحدود " [٢].

والإيجاز يكون فيما عدا الذاتيات؛ لأن الذاتيات تذكر جميعاً ولو كانت ألفاً على ما قرّر [٣].

ثالث عشر: صيانة الحد عن اللفظ المشترك:

ومن شروط الحد التام أن يصان عن اللفظ المشترك إلا بقرينة معينة للمعنى؛ لأن المشترك يسبب الإجمال والإبهام وعدم اتضاح المراد، كتعريف الشمس بأنها: عين تشرق في الآفاق، فالعين لفظ مشترك بين عدة معان، لكن قرينة (في الآفاق) عيّنت المراد، ورفعت الإبهام [٤]. لذلك ذكر عصام الدين الاسفراييني أن استعمال اللفظ المشترك مطلقاً مما يجب أن يجتنب في مقام التعريف؛ لأن التعريف لا يخص مخاطباً دون آخر، بل هو لعموم الناس في الأزمان المختلفة، فرعاية القرينة من المخاطِب في كل زمان في غاية الإشكال [٥].

رابع عشر: صيانة الحد عن الألفاظ الغريبة والوحشية:

إذا كانت الغاية من الحد معرفة حقيقة الشيء وفهمه، ولا يكون ذلك إلا بالعبارة الكلامية، فلا بد أن تكون الألفاظ واضحة الدلالة على المعنى المقصود، وإلا لم يحصل المطلوب، فاستخدام الألفاظ الغريبة والوحشية موقعة في الوهم وصعوبة الفهم، فالابتعاد عنها في الحدود مقصود. فتعريف النار مثلاً بأنها: (اسطقس فوق اسطقصات)، فاسطقص لفظ غريب؛ أي عنصر من العناصر الأربعة فوق الجميع لكونه خفيفاً مطلقاً، واستخدامه في الحد لا يؤدي الغرض، والخروج منه أولى.

والحقيقة أن غرابة اللفظ تختلف باختلاف السامعين؛ فإن اصطلاح كل قوم مشهور عندهم غريب عند غيرهم غالباً [٦].

خامس عشر: اجتناب المجازات والكنايات في الحدود:

فإذا كانت الألفاظ الغريبة والوحشية ممتنعة في الحدود لأنها غير واضحة الدلالة، فالمجازات

---

[١] ينظر: الكليات، ص ٣٩٢.

[٢] كتاب الحدود، لجابر بن حيّان، ص ٩٧.

[٣] ينظر: المستصفى ١/٥٢- ٥٣، ومحك النظر، ص ١٣٧- ١٣٨.

[٤] ينظر: مقدمة في صنع الحدود والتعريفات، ص ٨٩.

[٥] ينظر: شرح الفريد، ص ١٩٣- ١٩٤.

[٦] ينظر: مقدمة في صنع الحدود والتعريفات، ص ٨٨.

والكنايات الخالية من القرائن من باب أحرى؛ لأن دخول المجاز في التعريف يورث الخفاء والإبهام؛ وذلك ينافي الغرض من التعريف، إلا أن تكون معه قرينة معيِّنة للمعنى المجازي [١].

سادس عشر: صيانة الحد عن الدَّور:

" الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه " [٢]، وقيل هو تعريف الشيء بما يتوقف معرفته عليه، وهو من العيوب التي يجب الاحتراز عنها [٣].

والحد الدوري لا يفيد معرفة أصلاً لاستلزامه المحال [٤]. ومثال ما يستلزم المحال: أن يكون المعرِّف عين المعرَّف في المفهوم، كتعريف الإنسان بالبشر، والحركة بالانتقال، ولو صحّ هذا التعريف لوجب أن يكون معلوماً قبل أن يكون معلوماً، وللزم أن يتوقف الشيء على نفسه وهذا دور [٥].

ومن أمثلة ذلك عند النحاة تعريف ابن بابشاذ الاسم بأنه: " ما أبان عن مسمّى شخصاً كان أو غير شخص " [٦]، ومثله نظم ابن معطٍ هذا الحد بقوله:

" فالاسم ما أبان عن مسمّى ... في الشخص والمعنى المسمّى عمّا

وهذا الحد ليس بجيد؛ لأنه أدخل في الحد ما لا يعرف إلا بعد معرفة المحدود وهو قوله (مسمى) ؛ لأنه مشتق من التسمية التي هي وضع الاسم، فأفضى ذلك إلى الدور، وهو محال " [٧].

سابع عشر: صيانة الحد عن (أو) التشكيكية:

ومن شروط الحد الحقيقي خلوه من (أو) التي للشك؛ لأنها تنافي تبيين الماهية ويلزم بوجودها أن يكون للنوع الواحد فصلان، وقد أجازوا دخولها في الرسوم لا في الحدود. قال الكفوي: " ولا يجوز دخول (أو) في الحقيقي لئلا يلزم أن يكون للنوع الواحد فصلان على البدل، وذلك محال وأما في الرسوم فهو جائز " [٨].

وإذا كانت (أو) للتقسيم وليست للشك، فلا مانع من إيرادها في الحدود عند وجود المقتضي؛ ولذلك يعرف ابن الحاجب المبني بأنه: " ما ناسب مبنى الأصل أو وقع غير مركب، ثم يقول: وليست

---

[١] ينظر: محك النظر، ص ١٣٧– ١٣٨.
[٢] التعريفات، ص ٩٤.
[٣] ينظر: تحرير القواعد المنطقية، ص ٨١.
[٤] ينظر: الكليات، ص ٧٥٧.
[٥] ينظر: مقدمة في صنع الحدود والتعريفات، ص ٨٥– ٨٦.
[٦] شرح المقدمة المحسبة ١/٩٤.
[٧] الغرة المخفية ١/٧٠– ٧١.
[٨] الكليات، ص ٣٩٢.

(أو) هذه بالتي يفسد بها الحد؛ لأن المراد ههنا: ما كانٍ على أحد هذين الوصفين، وإنما يفسد الحد بها إذا كان المراد بها الشك " [١].

يقول الكفوي: " (أو) في الحدود التي ذكرت فيها ليست للترديد، بل للتقسيم، أي أيّاً ما كان من القسمين المذكورين في هذا الحد فهو من المحدود " [٢].

ثامن عشر: عدم ذكر الحكم في الحدود:

ويمتنع عند النظّار ذكر الأحكام في الحدود؛ لأن الحكم على المعرّف من مباحث التصديقات، والتعريف من مباحث التصورّات، وقد قيل: الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فمتى حصل التصوّر حتى ننتقل إلى التصديق؟ [٣].

ولما حد مالك الحال بقوله:

" الحال وصف فضلة منتصب ... مفهم في حال كفرداً أذهب " [٤].

أخذ ابن هشام عليه أنه حد الحال وذكر حكمه أنه منصوب، فقال: " وفي هذا الحد نظر؛ لأن النصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقف على الحد فجاء الدور " [٥].

تاسع عشر: معرفة المعرِّف قبل معرفة المعرَّف:

قال السكاكي: " إن تعريف المجهول بالمجهول ممتنع وأن لابد من كون المعرِّف معلوماً قبل المعرَّف، وذلك يستلزم امتناع طلب التعريف واكتساب شيء به؛ يبين ذلك أن المذكور في الحد، إما أن يكون نفس المحدود أو شيئاً غيره إما داخلاً في نفس المحدود أو خارجاً عنه، أو متركباً منه داخلاً وخارجاً، فإن كان نفس المحدود لزم تعريف المجهول بالمجهول، ولزم كون الشيء معلوماً قبل أن يكون معلوماً وفي ذلك كونه معلوماً مجهولاً معاً من حيث هو هو " [٦].

وكذلك يؤكد التهانوي على هذا الشرط بقوله: " يجب معرفة المعرِّف قبل معرفة المعرَّف " [٧]؛ لأن ذلك عند بعضهم أن المعرِّف غير المعرَّف، قال الكيشي: " إذا عرِّف شيء فلابدّ أن يكون المعرَّف غير المعرِّف، لاستحالة تعريف الشيء بنفسه وإلا لزم كونه مجهولاً لمعرفيّته، معلوماً لمعرفيّته، فاجتمع النقيضان فكل معرِّف يكون مع المعرَّف مطرداً ومنعكساً " [٨].

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب للمصنف ٦٣- ٦٤.

(٢) الكليات، ص ٧٥٨.

(٣) ينظر: مقدمة في صنع الحدود والتعريفات، ص ٩٠.

(٤) متن الألفية، ص ٣٢.

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٧٩/٢.

(٦) مفتاح العلوم، ص ٤٣٧.

(٧) كشّاف اصطلاحات الفنون ١٠٠٤/١.

(٨) الإرشاد إلى علم الإعراب، ص ٦٦.

عشرين: منع ذكر العلة في الحدود:

لأن البحث في الحدود عن ذاتيات المحدود، والعلة غير ذلك، قال ابن يعيش في شرح حد الحرف: " وقولهم: (ما دل على معنى في غيره) أمثل من قول من يقول: ما جاء لمعنى في غيره؛ لأن في قولهم: ما جاء لمعنى في غيره، إشارة إلى العلة، والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها، إذ علة الشيء غيره " (١).

حادي وعشرين: عدم ذكر الفصول العدميّة:

منع كثير من العلماء أن تكون الحدود مركبة من فصول عدمية، وهو ما يسمى الحد بالسّلب؛ لأن السلب عندهم إعدام، والماهية لا تتقوم من الإعدام؛ لذلك اعترض أبو حيان على ابن مالك استعماله صيغة النفي في حد الحرف، فقال: " وهذا الحد الذي ذكره، فيه صيغة النفي وهو قوله (لا تقبل)، وهو عدمي، والعدمي لا يكون في الحد؛ لأن الحد إنما يكون بما تقومت منه الماهية، والإعدام لا تتقوم فيه الماهية؛ لأنها سلب " (٢).

وبعضهم أجازها؛ لأن ماهيات الكلم عندهم اعتبارية، ومنهم صاحب حماة، فقال: " والحد معرف شامل لكل فرد من أفراد المعرف فقط، والحدود في النحو إنما هي للألفاظ باعتبار معناها الحقيقي وماهيات الكلم اعتبارية؛ ولذلك جاز أن تكون فصولها عدمية " (٣).

إن الشروط المذكورة آنفاً وضعت للحدود الشيئية، وهي الحدود التامة الحقيقية، ولا يكون الحد تامّاً وحقيقياً إلا بها، وعند التأمل فيها نجد أنه من الصعوبة بمكان على القوة البشرية استخلاص حدود لا تخرق هذه الشروط إلا عند غاية التشمير والجهد؛ لذلك قال الغزالي: " فمن عرف ما ذكرناه في مثارات الاشتباه في الحد، عرف أن القوة البشرية لا تقوى على التحفظ عن كل ذلك إلا على الندور " (٤).

لقد كان الهدف الأسمى من رعاية الحدود هو توضيح المعلوم على وجهه وإيصال الفهم إلى كنهه، غير أن وهاء الملكات البيانية والذوقية لدى جمهرة من المتأخرين قد أحالت هذه الحدود إلى طلاسم لا تدرك إلا بمؤونة وإعنات روية.

كما ضاق كثير من العلماء بهذه النزعة، ورأوا فيها حائلاً دون مرامي التعليم وأهدافه؛ مؤثرين اختيار الواضح ولو اختل بناؤه و لم يستوفِ تكوينه.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٨.

(٢) التذييل والتكميل ١/٤٩-٥٠.

(٣) الكناش، ص ٣.

(٤) معيار العلم، ص ٢٥٨.

وتحقيق الحق في هذا الأمر منوط باحترام أصول النظر السديد التي بنيت عليها صناعة الحدود، مع العناية بأسلوب الأداء وطريقة التعبير؛ لأن الغموض والضيق في صياغات الحدود مأتاهما من هـذا الباب، وكثير من التعريفات المبثوثة في كتب مصنفيها – رغم صحتها- صياغتها حرجة لا ترجـع إلى ذوق و لم تخدمها سليقة.

كما أن كثيراً منها ضيق في جانب المعنى، لا يتسع لأطراف حقيقته ولا ينطبق على إطلاقاتـه، فالخلل ههنا ليس ناشئاً عن أصول صناعة الحدّ ذاتها، وإنما يرجع إلى ضحالة الاستقراء وإهمال التدريج في تعبيرات العلوم [(١)].

ومن أجل ذلك الضيق خلص ابن هشام إلى أن حدود النحاة ليست حقيقية؛ لأنها لا تقـوى على تلك الشروط ومن ثم يرد عليها الاعتراض فلا تسلم من قدح، فقال: " حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقية يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود، وإنما الغرض بها تمييـز الـشيء ليعرف أنه صاحب هذا الاسم؛ ولهذا لا تراهم يحترزون عمّا يحترز عنه أهل العقليات مـن اسـتعمال الجنس البعيد ونحوه، وإنما وقع الاعتراض عليهم بذلك وأمثاله في كتب النحو من جهة متأخري المشارقة الذين نظروا في تلك العلوم، و لم يراعوا مقاصد أرباب الفنون " [(٢)].

ولا يكاد حدّ من حدود النحاة سلم من الاعتراض والمناقشة ومن ثمّ لا يستقيم منـها شـيء أصلاً، ولذلك قال ابن بزيزة: " وعلى الجملـة فالحدود النحوية؛ إنما مبناها على المـسامحة والـضبط للأكثر " [(٣)]. وهذا الذي يجب أن يكون.

[(١)] ينظر: مقدمة في صناعة الحدود والتعريفات، ص ١٣- ١٤.

[(٢)] حاشية يس على شرح التصريح ١/١٧-١٨، وحاشية الألوسي على شرح قطر الندى، ص ٦٨- ٦٩.

[(٣)] غاية الأمل في شرح الجمل ١/٨.

المبحث الثالث:

الحد النحوي والمنطق

كان العرب في جاهليتهم يعيشون حياة بدوية سهلة، وكانت معارفهم آنذاك فطرية مقصورة على شؤون حياتهم اليسيرة. و لم تكن لهم علوم مكتوبة أو آثار مسطورة.

ومع اتصالهم التجاري بحواضر فارس والروم، لم يزد ذلك الاتصال في معارفهم إلا شيئاً يسيراً ، "ولما جاء الإسلام استجابوا لدعوته إلى تفهم القرآن وفهم السنة، فخطوا بذلك خطوة محددة إلى ميدان الحياة العلمية المنظمة؛ ظهر فيما بعد أن أبرز سماتها في المرحلة الأولى كان السرد والتسجيل العادي الذي لم يتأثر بأي منهج فلسفي أو طابع منطقي، ولكن خطوات العرب التالية في ميدان الثقافة العلمية لم تخلُ من هذا التأثر، إذ لم تلبث أن أخذت تخرج عن طابعها الفطريّ السهل إلى طابع أكثر تعقيدًا بسبب ما أدى إليه درسهم لعلوم الأمم الأخرى التي سبقت العرب، ولفلسفاتها، كاليونان وغيرهم. وساعد على ذلك أيضاً أن أبناء بعض هذه الأمم دخلوا الإسلام، كما ساعد عليه بدء حركة الترجمة للفلسفة والمنطق وغيرهما من العلوم، ثم انتشار هذه الحركة ولاسيّما في العصر العباسي وخاصة في عصر المأمون " (١).

" وكأن المسلمين منذ بداية القرن التالي الهجري أحبوا هذا الجديد الفلسفي الذي بدأ يتسرب إلى ثقافتهم فأقبلوا عليه، وأفادوا منه في مناهجهم في بحث كثير من المواد الإسلامية... غير أن العرب أو قل المسلمين عامّة قد أغرقوا في الأخذ بهذه المناهج، ولعله مما اقتضاه ذوق العصر في تلك الحقبة أن يتزود المثقفون أو أهل المعارف بشيء من هذا الجديد الأجنبي، فيفيدوا منه ما وسعهم ذلك.

وكان من النتائج السلبية لهذا التأثر ما حدث في النحو؛ ذلك أن هذه المادة اللغوية بعيدة كل البعد عن الجدل الفلسفي، ولذلك كان أثره سلبياً... وأتى على هذا العلم النحوي وصيرّه جدلاً عقيماً بعيداً عن الواقع اللغوي... وكان عليهم أن يقتصروا على وضع شيء يعصم اللسان من اللحن واكتفاء بالغرض الذي ندب الأولون أنفسهم لتحقيقه، ولكن النحاة ابتداء من عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي ساروا في هذه السبيل محاكاة للمناطقة والمتكلمين وأصحاب الجدل. وكأن من تمام الأدوات لدى المثقف أن يلمّ بمنطق أرسطو وآراء أفلاطون وحكمة سقراط؛ ولذلك أقبلوا على ذلك إقبالاً كلفهم عناء ولاسيما في علوم العربية " (٢).

فالتعلق والتأثير بعلم المنطق استحال إلى صناعة في علم النحو تضبطه الأغراض وخصوصية العلم. وتحول هذا التأثير إلى كابوس يجثم على مسائل النحو العربي؛ وصيّر السهل منها صعباً والجليّ

---

(١) بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، ص ١٧– ١٩.

(٢) النحو العربي نقد وبناء، ص ١٩– ٢٠.

منها خفيًّا، وتفنّن بعض النحاة بعرض الأقوال؛ ليظهر البراعة والتمكّن في المنطق على حساب علم النحو، فلا يصل القارئ بعد ذلك إلى نتيجة سوى الأحاجي والألغاز.

وباتساع حركة الترجمة وانتشارها في الأمصار تعددت الأفكار، وظهرت عقليات مختلفة نشأ عنها مناهج متعددة أحدثت تأثيراً كبيرًا في أوساط الناس، " وقد تأثروا بما حولهم من مناهج، ولا سبيل لهم إلا أن يتأثروا بها، وكان المنهج الكلامي هو الغالب على الدراسات، فتأثروا به ولم يكن لهم في دراسة اللغة نفسها، فكان ذلك هو الثغرة التي نفذ منها العقم والجدب إلى دراساتهم، وهي لا تزال في المرحلة الأولى من النمو، فكانت النتيجة التي آلت إليها هذه الدراسة معروفة ومرتقبة " [١]، ومن ذلك ما جاء عن النحاة في لغتهم وأساليب تعبيرهم عن القضايا النحوية بلغة جدلية منطقية، تشبه لغة المتكلمين في محاوراتهم، وخلافاتهم، بل إنهم أدخلوا كثيراً من التعبيرات ذات المدلول الكلامي في دراستهم النحوية؛ كتعبير (هو هو)، و (هي هي)، و (ما يقوم بنفسه) ،و (ما لا يقوم بنفسه)، و(المفتقر إلى غيره)، و(غير المفتقر إلى غيره)، و(ماهو بالقوة) و(ماهو بالفعل) [٢].

" وما أبعد المنهج الكلامي عن مادة لغوية سبيلها الاستقراء لما هو جار على ألسنة الناس من نثر وشعر، ولما أثر عن الأقدمين من نصوص، ولما ورد في كتاب الله وحديث رسول الله- ﷺ- من مادة لغوية. وما أظن أن النحاة لو اكتفوا بغرضهم التعليمي الأول وهو صيانة لغة التنزيل من اللحن مضطرون إلى استعمال القياس والتعليل، والقياس والتعليل من مناهج الفقهاء في استنباط الأحكام. وهؤلاء لا شك متأثرون بالفلسفة والمنطق اللذين وفدا على المجتمع الإسلامي من التراث الإغريقي القديم " [٣].

وليس عيباً أنّ تتأثر العلوم بعضها ببعض للوصول إلى حقائق علمية أو تنوير للعقول، إنما العيب أن تختلط الحقائق العلمية بين الفنون ويعسر فهمها، ويُعمل فيها التجاوزات ويتحول التنوير العقلي إلى ترف فكري.

وإن من سنن العلوم الإنسانية أن يؤثر بعضها في بعض لاسيما العلوم اللسانية، " وليس بمستنكر أن النحو قد تأثر بالمنطق وعلم الكلام، وأن كثيراً من النحاة قد بالغ في استخدامهما، وتطويع الدراسة النحوية لهما، ولكن الذي لا يرتضيه منطق الإنصاف أن يُرفض علم الكلام لمجرد أنه علم كلام، والمنطق لمجرد أنه منطق؛ إذ ليس من الموضوعية أن يحكم على كل ما هو منطقي أو كلامي بأنه لغو أو باطل، وإنما الحق أن يقال: إن المنطق والكلام فيهما من الحق، وفيهما من الباطل، أو فيهما ما نحتاجه، وفيهما ما لا حاجة إليه فإذا كان لابد من رفض فكرة ما فينبغي أن ترفض لكونها خطأ أو فضلاً، لا لمجرد أنها

---

[١] مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص ٢٠٢.

[٢] ينظر: أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، ص ٢٩٩.

[٣] النحو العربي نقد وبناء، ص ١٨ – ١٩.

منطقية أو كلامية. وإذا وجدنا النحاة قد تأثروا بهذين المجالين فليس لنا أن نؤاخذهم لمجرد أنهم تأثروا، فإن الشأن بين العلوم والمعارف والأفكار التأثير والتأثر، لاسيما إذا كان بين هذه العلوم والمعارف والأفكار ألوان من المناسبات ومحاور للالتقاء " [١].

ولما ظهرت صبغة المنطق تطغى على العلوم الشرعية واللغوية، تبرم منها كثير من العلماء وأظهروا سخطهم عليها وانتقدوا من يتعاطاها، وظهر بالمقابل منَ يدافع عنها ويذود عن حوضها. وهم في نظرتهم تجاه المنطق وعلم الكلام فرقاء، فذهب فريق إلى أنه لا يصح الاشتغال بهما لأن أصولهما تخالف أصول الإسلام، ورأى فريق آخر أنه لا بأس في أن يشتغل بهما من لا تتأثر عقيدته من العلماء الراسخين في العلم، ورأى فريق ثالث وجوب الاشتغال بالمنطق؛ لأنه لا غنى عنه في الدفاع عن عقائد الإسلام بعد أن يزال منه ما اختلط به من مسائل الفلسفة التي لا طائل وراءها، ويبقى فيه ما يؤدي إلى عصمة العقل عن الخطأ.

ولعلّ رأي الفريق الثالث هو ما استقر عليه أكثر العلماء، والمشتغلين بعلوم الشريعة، وعلوم اللغة، وعملوا به، وسكنت إليه نفوس الناس في ذلك الزمان، ويؤكده المناظرة المشهورة بين أبي سعيد السيرافي، وبين متّى بن يونس شيخ المناطقة في عصره، في مجلس جمعهما الوزير ابن الفرات على ملأ من العلماء، فقد التزم فيها أبو سعيد جانب النحو الخالص، وأفحم مناظره متّى، وأفسد بالدليل مقولته، بأن لا سبيل لمعرفة الحق من الباطل، والصدق من الكذب، والخير من الشرّ، والحجة من الشبهة، والشك من اليقين، إلا بما حويناه من المنطق، وملكناه من القيام به، واستفدناه من واضعه على مراتبه، وحدوده فاطلعنا عليه من جهة اسمه على حقائقه، وخطّأ ما ذهب إليه متّى- أيضاً- من أن صحيح الكلام إنما يعرف من سقيمه، وأن فاسد المعنى إنما يعرف من صالحه بالنظم المألوف، والإعراب المعروف عند المتكلمين بالعربية، مبيّناً لمتّى نفسه، وموضّحاً لسائر المستمعين أن لكل لغة أسلوبها وخصائصها، وأن المنطق اليوناني لا يستطيع بمقاييسه أن يوحد بين هذه اللغات وأن قوانينه عاجزة عن أن تدمج لغة بأخرى، وأن النحو أدقّ من المنطق في معرفة صحيح الكلام من سقيمه وسديده من مدخوله، مما أثار استحسان الحاضرين [٢]، حتى قال له ابن الفرات: " عين الله عليك أيها الشيخ، فقد نَدّيتَ أكباداً، وأقررت عيوناً، وبيضتَ وجوهاً، وحكتَ طرازاً لا تبليه الأزمان ولا يتطرّقه الحدثان " [٣].

وأبرز القضايا التي تأثر بها النحو العربي بالمنطق اليوناني- قضية العامل، والقياس، والعلة النحوية والحدود.

---

[١] أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، ص (ج).

[٢] ينظر: بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، ص ٤٠.

[٣] معجم الأدباء ٨/١٩٠- ٢٢٨.

وعلم النحو قد نبع في بدايته الأولى من نبع اللغة العربية الصافية قبل أن يذهب به الذاهبون مذاهب أهل المنطق والفلسفة. ثم أدخل فيها النحاة الروح المنطقية رويداً رويداً حتى صبغوه بهذه الصبغة، وأضفوا عليه هذا الثوب، وأقرب مثال لذلك ما دار بين أبي العباس المبرد رأس المدرسة البصرية وأبي العباس ثعلب رأس المدرسة الكوفية في مجلس محمد بن عبدالله بن طاهر، فقد سأل المبرد ثعلباً عن همزة بينَ بينَ، أساكنة هي أم متحركة ؟ فقال ثعلب: لا ساكنة ولا متحركة، يريد أن حركتها روم، فقال المبرد: قوله لا ساكنة قد أقرَّ أنها متحركة، وقوله لا متحركة قد أقرَّ أنها ساكنة، فهي ساكنة لا ساكنة ومتحركة لا متحركة [(١)].

ومع هذا التأثير الواضح للمنطق في النحو تفاوت النحاة في أخذهم المنطق وظهوره في مؤلفاتهم وكلامهم؛ حتى قال بعض المشتغلين في النحو: " كنّا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون بعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأما من لا نفهم من كلامه شيئاً فأبو الحسن الرمّاني، وأما من نفهم بعض كلامه دون بعض فأبو علي الفارسيّ، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافيّ " [(٢)].

وقد تعمّد بعض النحاة الإغراب في تآليفهم في النحو بقصد التكسّب والمنالة، وجذب الناس إليهم بطلب الغريب والشاذ، فقد ذكر الجاحظ أنه سأل الأخفش الأوسط قائلاً: أنت أعلم الناس بالنحو، فلِمَ لا تجعل كتبك مفهومه ؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها ؟ وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم ؟ فيجيبه قائلاً: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الموضع الذي تدعوني إليه قلت حاجاتهم إليّ فيها، وإنما كانت غايتي المنالة، فأنا أضع بعضها هذا الوضع المفهوم لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس فهم ما لم يفهموا، وإنما قد كسبت في هذا التدبير إذ كنت إلى التكسب قد ذهبت [(٣)].

والمتأمل في مؤلفات النحاة يرى أن أحداً منهم لم يسلم من الوقوع في الجدل ووسائل الحجاج، وفي تضمين مؤلفه لمحات من المنطق وشذرات من الفلسفة ونحوها من المعارف العقلية المتنوعة، وأصبح بعضهم مشهوراً بذلك وربما معيباً به كالرمّاني، فقد وصفه أبو حيّان التوحيدي بقوله: " عالي الرتبة في النحو واللغة والكلام والعروض والمنطق وعيب به " [(٤)].

---

(١) ينظر: مجالس العلماء للزجاجي، ص ٤٤.

(٢) نزهة الألباء، ص ٣١٩.

(٣) ينظر: الحيوان ١/٩١– ٩٢.

(٤) الإمتاع والمؤانسة ١/١٣٣.

وقال عنه الفارسي: " إن كان النحو ما يقوله الرمّاني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء " [١]. مع أن الفارسي كان ممن يمزج النحو بالمنطق إلى حد كبير يؤدي في كثير من الأحيان إلى عسر عباراته وغموض مقاصده، وتسود في مؤلفاته روح المناطقة في عرض المسائل النحوية وشرحها وتعليلها والاعتراض والرد على الاعتراض. ويرجع الباحث [٢] في شخصية أبي علي الفارسي، نقده للرماني إلى عدم الصفاء والودّ الذي ساد في علاقتهما، ربما لأن الرماني استشهد في كتابه (الحروف) بتلاميذ أبي علي، وبالأئمة السابقين، وأغفل الاستشهاد بأبي علي مطلقاً، من هنا لم يرد أبو علي أن يعترف بالرماني نحوياً، وأراد من خلال ذلك أن يقول ملمحاً أن نحوه هو النحو، وأنه ليس عند الرماني من النحو شيء. فهو إذن يرمي الرماني في نحوه، ولا يقصد أنه كان يمزج نحوه بالمنطق[٣].

فإذا كان المنطق بدأ تأثيره مع أوائل القرن الثاني الهجري فإنه أخذ يزداد بسرعة كبيرة في القرون التالية، فابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) يقول: " لو أن مؤلف حد المنطق بلغ زماننا هذا حتى يسمع دقائق الكلام في الدين والفقه والفرائض والنحو لعدّ نفسه من البكم " [٤]؛ لكثرة ما استعمل من المنطق وامتزاجه في قضايا النحو وغيره، فخلال قرن من الزمان بعد ابن قتيبة حصل امتزاج شديد بين العلوم لاسيّما بين النحو والمنطق ما دفع أبا حيّان التوحيدي (ت ح ٤١٤هـ) إلى القول: " البحث عن المنطق قد يرمي بك إلى جانب النحو، والبحث عن النحو يرمي بك إلى جانب المنطق، ولولا أن الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطقيّ نحويّاً والنحويّ منطقياً " [٥].

وعموماً فإن قضية الحدّ من أهم القضايا التي عنى بها أهل المنطق منذ أيام اليونان، وقد سطّر هذه القضايا فيلسوفهم الشهير أرسطو، وبيّن أن الهدف من الحد هو تحديد الشيء، ووصف جوهره بالعبارة الكلامية، فقال: " التحديد هو القول الدال على ماهية الأمر " [٦] وهذا ما يسمى عند المناطقة بالتعريف الشيئي الذي يراد به معرفة طبيعة الشيء المعرَّف وماهيته والعناصر الجوهرية الذاتية الداخلية التي يتألف منها، ولا يهدف إلى مجرد فهم المعنى اللغوي للفظ المعرَّف أو إلى البحث عن اللفظ المساوي للفظ في التعبير الكلامي، وهذا الأخير يسمّى في عُرف المنطقيين بالتعريف الاسمي.

والتعريف الشيئي عند فلاسفة اليونان لا يكون إلا بذكر جوهر الشيء، والجوهر هو الجنس والفصل، والشيء هو النوع المعرَّف؛ لذا فإن أرسطو وغيره من فلاسفة اليونان عندما يعرّفون الشيء يحلّلونه تحليلاً عقلياً إلى عنصريه اللذين لا ينفصلان في الواقع وهما الجنس والفصل.

---

[١] بغية الوعاة ١٨١/٢.

[٢] ينظر: أبو علي الفارسي، لشلبي، ص ٥٨٨- ٥٩٦.

[٣] ينظر: بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، ص ٤٣.

[٤] أدب الكاتب لابن قتيبة، ص ٥- ٦.

[٥] المقابسات، ص ١٧٧.

[٦] منطق أرسطو ٦٨٠/٣.

والتعريف المؤلف من الجنس والفصل هو بمثابة المحمول، ولابد أن يساوي الموضوع الذي نعرفه؛ بمعنى أن ينطبق على كل فرد من أفراد الموضوع وألا ينطبق على غيره وهو ما يسمّى بالمساواة والاطراد والانعكاس؛ لذا يقال عن التعريف الذي توافرت فيه هذه الشروط بأنه جامع مانع.

وقد يستخدم في التعريف إلى جانب الجنس والفصل مصطلح الخاصة ويُراد بها الصفة التي يتصف بها جميع أفراد الموضوع، ولا يتصف بها أفراد نوع آخر، كوصف الإنسان بأنه ضاحك. والخاصة ليس جزءاً من جوهر المعرّف أي الموضوع؛ ولذلك لا تعدّ جزءاً من التعريف أي المحمول [١].

واستعمل أرسطو- أيضاً- مصطلح العرض العام وأراد به الصفة العرضية التي ليست جزءاً من جوهر المعرف وليست خاصة من خواصه، فيمكن أن يوصف بها هذا المعرّف وغيره من الموضوعات، فوصف الإنسان بأنه يشرب الحلو ويأكل الزبيب يمكن أن يشترك فيه أفراد المعرّف مع غيرهم من أفراد أنواع أخرى، فهو تعريف بصفة ليست أساسية ولا خاصة وإنما هي صفة عارضة.

وأفضل التعريفات الشيئية ما كانت مشتملة على الكليات الخمس المقررة عند فلاسفة اليونان وهي: الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام [٢]، ويراعى البدء بالجنس ثم الإتيان بالفصل أو الفصول، وهي من أصعب التعريفات لتعذر الوصول إليها، فلا تكاد توجد إلا بالتشمير عن ساعد الجدّ والاجتهاد.

" إن هذا النوع من الحدود وهو التعريفات الشيئية القائمة على الجنس المدخل والفصل المخرج والعرض الخاص والعرض العام هي السائدة في الدراسات النحوية المتأثرة بالمنطق وأفكاره ومفاهيمه، وهي إحدى المعالم الهامة والأجزاء الرئيسية في المنطق الصوري " [٣].

وتأثير المنطق في التعريفات النحوية واضح في أكثر من جانب، ولعل أوضح هذه الجوانب طريقة التعريف؛ وذلك لأن التعريف أو القول الشارح من مباحث علم المنطق، وقد اتبع كثير من النحاة علماء المنطق في طريقة التعريف، وبنوا اعتراضاتهم على التعريف أيضاً على المقولات المنطقية [٤].

فقد عرف الزجاجي الحد بأنه: " الدال على حقيقة الشيء " [٥]، وهذا بعينه ما قصده فلاسفة اليونان بالتعريف الشيئي الذي يكشف عن حقيقة المعرّف.

وقال ابن يعيش: " اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه عن غيره تمييزاً ذاتياً حدوه بحد يحصّل لهم الغرض المطلوب، وقد حد صاحب الكتاب- يعني الزمخشري- الكلمة بما ذكر. وهذه طريقة الحدود: أن يؤتي بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول، فالجنس يدل على جوهر

---

[١] ينظر: بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، ص ١٠٠.

[٢] ينظر: تحرير القواعد المنطقية، ص ٧٨- ٨٠.

[٣] بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، ص ١٠٠- ١٠١.

[٤] ينظر: التعريفات النحوية، ص ٢٢٣.

[٥] الإيضاح في علل النحو، ص ٤٦.

المحدود دلالة عامة، والقريب منه أدلّ على حقيقة المحدود؛ لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامـــة، والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة " (١).

وقد توافق التأثير التطبيقي للتعريفات بالمنطق مع التأثر النظري كما يتضح في تحليـــل النحـــاة لأجزاء التعريف إلى جنس وفصول، قال الزجاجي: " كما يوجد الحد تارة من الأجناس والفـــصول، وتارة من المواد والصور لأن المادة تشاكل الجنس، والصورة تشاكل الفصل " (٢). وهذا ما قرره ابـــن هشام، فقال: " واعلم أنه إذا أريد تعريف حقيقة الشيء وتمييزه تمييزًا ذاتياً فالسبيل الموصل إلى ذلك هو الحد، وطريقه أن تبدأ بالمحدود ثم يؤتى بالجنس، وهو اللفظ الدال على جوهر المحدود دلالة عامـــة، ولا يتصور أن يكون إلا واحداً والقريب منه أولى من البعيد؛ لأن فيه إخلالاً ببعض الـــذاتيات، ثم يـــؤتى بالفصل وهو اللفظ الدال على جوهر المحدود دلالة خاصة، ويكون واحداً فأكثر بحسب الحاجة.

وشرط الحد الحقيقي أمران، أحدهما الاطراد، وهو أنه كلما وُجد وُجـــد المحـــدود، والثـــاني الانعكاس أنه كلما انتفى انتفى، مثال ذلك قولك: الإنسان حيوان ناطق، فكلما وُجد الحيوان النـــاطق وُجد الإنسان، وكلما انتفى الحيوان الناطق انتفى الإنسان، ومن ثمّ سمّي حداً؛ لأنه يمنع المحـــدود مـــن الخروج عنه، وغيره من الدخول والسيحان فيه " (٣).

" وقد توسع النحاة ولاسيما المتأخرون منهم في موضوع الحدود، فجعلوا لكل معرّف تعريفين أحدهما لغوي والثاني اصطلاحي، والأول تعريف اسمي قاموسي يعرف الكلمة بمرادفها أو بمساويها على مذهب الوضعيين المحدثين، والثاني تعريف شيئي يهدف إلى بيان جوهر المعرّف وماهيته على مذهب أهل المنطق اليوناني الصوري القديم " (٤).

وهذا التوسع القائم على وضع تعريفين اسمي وشيئي للمعرفَ الواحد قادهم إلى وضع تعريفات متعددة شيئية للمعرف الواحد، وهذا ما دفع الزجاجي للاعتذار عنهم، فقال: " كأن لكل فريق منـــهم غرضاً في تحديده وقصده، فمنهم من أراد التقريب على المبتدئ فحدّها من جهة تقرب عليه، ومنهم من أراد حصر أكثرها فأتى به، ومنهم من طلب الغاية القصوى والحد على الحقيقة فحدها على الحقيقة،

---

(١) شرح المفصل ١/١٨.

(٢) الإيضاح في علل النحو، ص ٤٦.

(٣) شرح اللمحة البدرية ١/١٥٣.

(٤) بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، ص ١٠٩.

على ما ذكرنا، وليس في شيء مما أتوا به ما يخرج عما ذكرناه، وذلك بين في كلامهم لمن تدبّره " [١].

ويشترط الزجاجي في اختلاف الحدود وتعددها ألا تكون متضادة في اختلافها، فقـال: " إن الحد لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر؛ لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحده " [٢].

وقد خلّف النحاة على مر القرون فيضاً كبيراً من الحدود في مؤلفاتهم النحوية مصبوغة بصبغة منطقية، وإن كان كثيراً منهم يرى أن أوضاع النحو ومقاييسه تختلف عن أوضاع المنطق ومقاييسه، وإن صح الحد في كلا الصناعتين- أعني النحو والمنطق- فإن الآخذ بالحدود النحوية على ألفاظ المنطقـيين وأوضاعهم واقع في الخطأ وإن كانت حدوده صحيحة، فإن الأولى الأخذ بالحدود النحوية على ألفاظ النحويين وأوضاعهم؛ لأن الصناعتين مختلفة لاختلاف الغرض والمغزى [٣].

إن الحدود النحوية- كما مر بنا في الفصل الأول- قد اجتازت مراحل في النشوء والارتقاء وإن بدايتها كانت تقريبية تعليمية تمثيلية وهي بتلك الصورة تشابه ما اصطلح عليه أصحاب المنطق بالتعريف الاسمي، وظهرت بدايات هذا النوع من الحدود بعد منتصف القرن الثاني الهجري وبالتحديد في كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) وكانت حدوده على هذا النحو: ما كان تمثيلاً كحد الاسم: " فالاسم: رجل وفرس وحائط " [٤]، وما كان على طريقة القسمة نحو: " فالكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " [٥]، وما كان على طريقة الحد الشيئي كتعريف الفعل، فقال: " وأما الفعل: فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون و لم يقع، وماهو كائن لم ينقطـع " [٦]، ومنه- أي الشيئي- قوله: " فالمبتدأ كل اسم ابتدأ ليبنى عليه كلام " [٧]، وتراجم الأبـواب بتفـصيل مسائلها عدّه بعض الباحثين نوعًا من الحدود، كقوله: " هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره؛ لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بـدلاً مـن اللفظ بالفعل، كما كان الحذر بدلاً من احذر في الأمر " [٨].

---

[١] الإيضاح في علل النحو، ص ٤٧.

[٢] نفسه.

[٣] ينظر: نفسه، ص ٤٨.

[٤] الكتاب ١٢/١.

[٥] نفسه.

[٦] نفسه.

[٧] نفسه ١٢٦/٢.

[٨] نفسه ٢٣٥/٢.

ثم جاء الكسائي بعده (ت ١٨٩هـ) وذكر حدوداً هي على طريقة التقريب للمبتدئين ولكنه حدها بطريقة ذكر الخاصة، فقال: " حدّ الفاعل الرفع أبداً، وحد المفعول به النصب أبداً " [١].

وذكر الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) أن الكسائي مات و لم يكن يعرف حد نعم وبئس [٢]، وهو يقصد حدود المسائل لا التعريفات؛ لأنه هو نفسه ألف كتاباً في الحدود حوى ستين حداً لا يدل محتواه الذي ذكر بعضه ابن النديم [٣] على التعريفات وإنما يدل على تفصيلات المسائل.

وجاء المازني (ت ٢٤٩هـ) بكتابه (التصريف) وخلف سيبويه في إغفال الحدود النحوية إلا على طريقة التمثيل والتقريب وكانت حدوده أدخل في باب التعريف الاسمي وأليق به.

ثم جاء المبرد (ت ٢٨٥هـ) بكتابه (المقتضب) والتزم بإيراد التعريفات في جميع أبواب كتابه تقريباً إلا أنها كانت في كثير من الأحيان أقرب إلى التمثيل، وإن كان هو صاحب نزعة منطقية ونظرة جدلية.

ثم جاء ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) بمؤلف سماه (المختار) في علل النحو، ولكنه لم يصل إلينا إلا اسمه، فقد نقل عنه الزجاجي أنه حد الاسم على أوضاع المنطقيين، فقال: " وحده في الكتاب المختار بمثل الحد الذي ذكرناه من كلام المنطقيين " [٤].

ويعد ابن كيسان بهذا النقل أول من حد حدوداً كانت تدل صراحةً على تأثير واضح بكلام المناطقة.

ثم ظهر جليًا تتابع النحاة في تأثرهم بالمنطق عند وضع الحدود النحوية، فقد نقل ابن فارس أن الزجاج (ت ٣١١هـ) سُئل عن حد الاسم فقال: " صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان " [٥]، فهو يبدأ من الجنس العالي: صوت، ثم يستمر في تخصيصه بفصله عن بقية الأصوات غير المفهومة وعن بقية أنواع الكلم التي تدل على الزمان والمكان.

وبعده يتضح تأثير نظرية الحد المنطقية عند ابن السراج (ت ٣١٦هـ) في كتابه (الأصول) وأصبحت المسألة اللغوية لدى ابن السراج تسير على نمط هذا المثال الذي يذكره: " ويقول القائل: الدينار ماهو ؟ فتقول: حجر؛ فتجيبه بالجنس. ويقول: الدينار أي الحجارة ؟ فتقول: ذهب فتجيبه بنوع من ذلك الجنس " [٦].

---

[١] معجم الأدباء ١٣/١٩٥.
[٢] نفسه.
[٣] ينظر: الفهرست، ص ٧٤.
[٤] الإيضاح في علل النحو، ص ٥٠.
[٥] الصاحبي، ص ٨٤.
[٦] الأصول ١/٧٧.

فكانت محاولة ابن السراج إذًا خطوة مسبوقة ببعض الجهود من النحاة أنفسهم، كما كانت محاطة بتوافر المزيد من الترجمات المنطقية ذات الوضوح والدقة، ثم كانت في النهاية ذات احتكاك مباشر بالفارابي رأس الفلاسفة آنذاك [1]. يقول ابن أبي أصيبعة: " وفي التاريخ أن الفارابي كان يجتمع بأبي بكر ابن السراج فيقرأ عليه صناعة النحو، وابن السراج يقرأ عليه صناعة المنطق " [2].

وعند تأمل بعض تعريفات ابن السراج يظهر دليل آخر على تأثره بالمناطقة في تعريفاتهم، فمثلاً حين يحد (الجنس) وهو أحد الأضرب الأربعة للاسم المفرد المتمكن في الإعراب يقول: " الجنس: الاسم الدال على كل ما له ذلك الاسم، ويتساوى الجميع في المعنى نحو: الرجل والإنسان والمرأة والجمل والحمار... وجميع ما أردت به العموم مما يتفق في المعنى بأي لفظ كان فهو جنس. وإذا قلت: ماهذا؟ فقيل لك: إنسان، فإنما يراد به الجنس. فإذا قال: الإنسان، فالألف واللام لعهد الجنس. إنك تشير بالألف واللام إلى ما في النفس من معرفة الجنس لأنه شيء لا يدرك بالعيان والحس " [3].

هذا النص يدل على فهم كامل لنظرية (الكليات)، كما أنه يستخدم كثيراً في كتابه (الأصول) التعريف بالقسمة لأنها في نظره- وفي نظر كثير من النحاة- تنفع في سهولة الفهم وتقريبه، ومن الأمثلة على ذلك تعريفه للمبني والمعرب من الأسماء على النحو الآتي: " فالأسماء تنقسم قسمين: أحدهما معرب والآخر مبني. فالمعرب يقال له متمكن، وهو ينقسم أيضاً على ضربين: فقسم لا يشبه الفعل وقسم يشبه الفعل، فالذي لا يشبه الفعل هو متمكن متصرف... وقسم يضارع الفعل غير منصرف لا يدخله الجر ولا التنوين. والمبني من الأسماء ينقسم على ضربين: فضرب مبني على السكون نحو: كم ومن وإذ، وذلك حق البناء وأصله. وضرب مبني على الحركة، والمبني على الحركة ينقسم على ضربين: ضرب حركته لالتقاء الساكنين نحو: أين وكيف، وضرب حركته لمقاربته التمكين ومضارعته للأسماء المتمكنة نحو: يا حكم... " [4].

وبعد ابن السرّاج يأتي الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ويظهر لنا تبرّماً من حدود النحاة على أوضاع المنطقيين ويبين فسادها لاختلاف الغرض والمغزى ورفضه هذا لتعريفات النحاة لا يقوم في الحقيقة إلا على أسس منطقية، فقوله: " وإنما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة ههنا وليس من أوضاع النحو؛ لأن هذه المسألة يجيب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه، فلم نجد بدًّا من مخاطبتهم من حيث يعقلون، وتفهيمهم من حيث يفهمون " [5]، يدل على استيعاب الزجاجي لقضايا الفلسفة والمنطق استيعاباً جيداً، فإن هرب منها وقع فيها، فهو يورد من أقوال النحاة حدوداً ثم يصنفها على

---

(1) ينظر: الثقافة المنطقية في الفكر النحوي: نحاة القرن الرابع الهجري نموذجاً، ص ٥٧.

(2) عيون الأنباء، ص ٦٠٦.

(3) الأصول في النحو ٢/١١٤.

(4) نفسه ١/٥٣.

(5) الإيضاح في علل النحو، ص ٤٧.

أساس منطقي من حيث شعر أو لم يشعر، فقد أورد قول الأخفش سعيد بن مسعدة في حد الاسم، فقال: " وإنما أراد التقريب على المبتدئ كما ذكرت لك فيما مضى و لم يرد التحقيق... " [١]، وأورد قول أبي العباس المبرد في حد الاسم أيضاً، ثم قال: " وليس غرض أبي العباس ههنا تحديد الاسم على الحقيقة، وإنما قصد التقريب على المبتدئ، فذكر أكثر ما يعم الأسماء المتمكنة " [٢]. فالحد عنده فاسد لأنه لم يقصد به التوصل إلى حقيقة المحدود، و لم يحصر جميع ذاتياته، وهذا لعمري ما أراده المناطقة في الحدود.

وكتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي مليء بالحدود والعلل المنطقية وهو لهذا وضع، ولعله في كتابه (الجمل) كان أبعد منه في كتابه (الإيضاح).

ويأتي السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) ويقول عنه الزبيدي أنه كان " ينتحل العلم بالمجسطي وأقليدس والمنطق، ويتفقه بأبي حنيفة، وهو معتزلي من أصحاب الجبّائي " [٣]. فهذه العبارة تصوّر عناصر التكوين الفكري للسيرافي، فكل عنصر منها ألقى بظله على منهجه النحوي وصياغته الجديدة للنحو العربي متمثلة في شرحه كتاب سيبويه [٤].

ومعطيات السيرافي المنطقية واضحة من خلال مناظرته الشهيرة مع متّى بن يونس، وما آلت إليه المناظرة من تفوّق السيرافي على مناظره، مع أنه كان يهاجم المنطق الصوري وينتصر للمنطق البياني. و لم يكن له ذلك إلا بتحصيل المنطق ودرايته حتى تمكن من ردّه من حيث يريد.

والسيرافي في وضع الحدود النحوية متأثر بالمنطق كسابقيه، وهذا واضح في مؤاخذته لحد الاسم عند سيبويه، فقال: " أما الاسم فإن سيبويه لم يحدّه بحد ينفصل به عن غيره ... فإن سأل سائل عن حد الاسم فإن الجواب في ذلك أن يقال: كل شيء دال لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصّل من مضي أو غيره فهو اسم. فهذا الحد الذي لا يخرج منه اسم البته، ولا يدخل فيه غير اسم " [٥]. وذكر السيرافي في حده الاسم غاية الحد وهي الفصل والتمييز، وهي الغاية عند أصحاب الأصول، ولا يمنع ذلك من تحصيل ماهية الشيء.

وأما أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) فمع شهرته بالاعتزال ومعرفته الجيدة بالمنطق الصوري، فقد كان ممن يهاجم الحدود المنطقية ومن أخذ بها من النحاة؛ لذلك كانت تسود مؤلفاته الحدود القائمة على الرسم، وهو الإتيان بالجنس القريب والخاصة، وليس على أساس فكرة الحد الجامع المانع القائم على الجنس والفصل القريبين.

---

[١] الإيضاح في علل النحو، ص ٤٩.

[٢] نفسه، ص ٥١.

[٣] طبقات النحويين واللغويين، ص ١١٩.

[٤] ينظر: الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، ص ٧٣.

[٥] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥٣/١.

ومما أورده أبو حيان التوحيدي في تمييز أبي علي الفارسي بين ماهو من أوضاع النحو وما ليس منه، قوله في إجابة سؤال: لم صار الظرف المخصوص بالزمان أكثر من الظرف المخصوص بالمكان ؟ فيرد " ليس هذا من أوضاع النحو. النحو في هذا أن تعرف أن الظرف ظرفان: ظرف زمان وظرف مكان، وتحصي أسماء هذا وتميّزها من أسماء هذا، وتقف على هذه المواضع المخصوصة بهما، والإعراب اللازم لهما وبهما ".[1].

وكذلك اشتهر الفارسي في مؤلفاته بميوله إلى الحد بطريقة القسمة لا سيما في كتابه (الإيضاح)، فهو يعرف الأسماء المنصوبة بقوله: " الأسماء المنصوبة على ضربين: أحدهما: ما يجيء بعد تمام الكلام، والآخر: ما يجيء منتصباً عن تمام الاسم. فما يجيء بعد تمام الكلام على ضربين: مفعول ومشبه بالمفعول. والمفعول على ضروب: مفعول مطلق ومفعول به ومفعول فيه ومفعول له " [2].

وقد عرف عن الفارسي حبه لسيبويه وتعصبه له، وقد ظهر ذلك في وضع بعض حدوده مشابهاً لحد سيبويه كحد الحرف مثلاً، فقال: " والحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " [3]، وسيبويه يقول: " فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " [4]. ولعل هذا يفسّر جنوح الفارسي بالحدود إلى نحو ما جاءت عن سيبويه والابتعاد بها عمّا جاءت به المناطقة.

وكان الفارسي مهاجماً لأقرانه ومخالفيه، وكما فعل مع الرماني فعل مع الزجاجي، فقال: " لو سمع الزجاجي كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه " [5]. ولا أدري أهاجمهما لامتزاج كلامهما بالمنطق في مسائل النحو ؟ أم لأنهما خالفا سيبويه في مسائل عدة ؟!

والرماني (ت ٣٨٤ هـ) قضيته مع المنطق معروفة، حتى تكاد كتب التراجم التي ترجمت له تطالعنا بالعبارة المشهورة: " وكان يمزج كلامه في النحو بالمنطق حتى قال أبو علي: لو كان النحو ما يقوله الرماني لم يكن معنا منه شيء، ولو كان النحو ما نقوله لم يكن معه منه شيء " [6].

والرماني نحوي من النحاة الكبار وهو – أيضاً – من المعتزلة، والمنطق عنصر أساس من عناصر تكوين فكر المعتزلة، إلا أن أبي الحسن البديهي قال: " راجعت العلماء في أمره فقال المتكلمون: ليس فنه في الكلام فنّنا، وقال النحويون: ليس شأنه في النحو شأننا، وقال المنطقيون: ليس ما يزعم أنه منطقه

---

(١) المقابسات، ص ١٢٦.

(٢) الإيضاح للفارسي، ص ١٦٧.

(٣) نفسه، ص ٨.

(٤) الكتاب ١٢/١.

(٥) إنباه الرواة ١٦٠/٢، ونزهة الألباء ، ص ٣٧٩.

(٦) معجم الأدباء ٧٤/١٤ – ٧٥.

مِنطقاً عندنا " (١)، فهذه العبارة ليس معناها أن الرماني لم يكن له دِراية بهذه الفنون، ولا معرفة وهذا محال، وإنما ربما صاغ النحو صياغة جديدة خالف فيها غيره من النحاة، والفعل نفسه فعل مع المنطق وغيره. ثمّ مَزْجُه بين الفنين بطريقة جديدة جُعِل تساؤلاً بين الناس إلى أي فن هو يُنسب ؟! فلم يكن هو خالصاً مع علم الكلام ولا المنطق ولا النحو.

وكتابه (الحدود) أكبر دليل على الخلط والمزج بين العلوم، فهو – أي الكتاب– وإن كان في حدود النحو ! لم يخلُ من حدود أصولية مثل: القياس والبرهان والحكم والعلة والغرض والسبب، وَحدود منطقية مثل: الجنس والنوع والنقيض والخاصة والمادة والصورة، وحدود نحوية مثل: الاسم والفعل والحرف والبناء والتغيير والتصريف والجملة، وحدود بلاغية مثل: الحقيقة والمجاز والاستعارة.

وعموماً فهذه كانت طبيعة الحدود في القرن الرابع. وأستطيع القول إن الحدود النحوية لم تصبغ بصبغة المنطق الأرسطي صبغة واضحة إلا في القرن الرابع، وإن وجد من العلماء من كان يحاول رد هذه الفكرة، ويبتعد عنها– في الحدود خاصة– كالفارسي، إلا أن جمهرة من العلماء ساروا على ذلك واستطالوا فيه.

وما لبث النحاة بعد أولئكم الرعيل أن التزموا في درسهم النحوي بفكرة الحد المنطقي الجامع المانع. وجد ذلك عند الزمخشري وبعده ابن مالك ثم ابن هشام وابن عقيل وغيرهم.

ومنهم من استحكم هذا الأمر فيه بشكل كبير كابن الناظم حتى حدّ الكلمة بقوله: " لفظ بالقوة أو لفظ بالفعل مستقلّ دالّ بجملته على معنى مفرد بالوضع " (٢). وكأبي حيان الأندلسي الذي بلغ من إفراطه في التعلق بالحدود المنطقية أنه كان يرمي ابن مالك بعدم استحكام شرائط المنطق في حدوده (٣).

وما كان حاصلاً بين النحاة في بغداد حصل في مصر والشام وكذا الأندلس.

وأما نحاة العصر العثماني فقد أنعموا في ذلك إنعاماً شديداً، وزادوا فيه زيادة كبيرة، بفعل ما جدّ من التوسع في علم المنطق نفسه، وفي درسه والاختصاص فيه على حساب تراجع اللغة، فوجدنا كتبهم مملوءة بالحدود المنطقية على النحو الذي نراه مثلاً في حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، وفي حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لهذه الألفية، وعند أضرابهما من أصحاب الحواشي ونحوها(٤).

(١) البصائر والذخائر للتوحيدي، ص ١٤١.

(٢) شرح ابن الناظم للألفية، ص ٣.

(٣) ينظر: أبو حيّان النحوي، لخديجة الحديثي، ص ٣٣٧.

(٤) ينظر: بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، ص ١١٥.

الفصل الثالث

الخلاف في الحدود النحوية

منشؤه وأوجهه

المبحث الأول:

منشأ الخلاف في الحدود النحوية

تمثل الحدود النحوية جانباً من جوانب النحو العربي وحلقة من حلقاته، وارتبط ظهورها بظهور مسائل النحو وتفريعاته، إذ لا ينفك ذكرها عن ذكر المصطلحات النحوية؛ لأنها القول الشارح لها.

وظهر الخلاف النحوي بين العلماء في مسائل كثيرة من مسائل النحو، لاختلاف مواردهم وتباين أفكارهم. وكان للحدود النحوية نصيب في ذلك، إلا أن الخلاف فيها بدأ متأخراً عن الخلاف في مسائل النحو المنفردة وتفريعاته الدقيقة. والسبب في ذلك أن ظهور النحو ونشوءه كان يعتمد على تأصيل المسائل وضبطها، ولم يكن للمصطلحات تحديد دقيق، وهذا دأب العلوم في بداية نشأتها، ومع ذلك ظهرت بعض الحدود النحوية في أول كتاب ألفيناه أصّل لمسائل النحو العربي وهو كتاب سيبويه.

بيد أن تلك الحدود كانت بسيطة تنبئنا عن بداية العلوم وتأصيلها، ولا تعطينا صورة واضحة عن اكتمال النضج فيها؛ ولهذا كانت الحدود النحوية في كتاب سيبويه قليلة جداً، ومقصورة على التمثيل أو الرسم الناقص، وما ذهب إليه المعتذرون لسيبويه من أنه حدّ الفعل وعدّ الحرف وترك حد الاسم لكثرته أو إشكاله، فيه مبالغة؛ لأن زمنه كانت تتطلب تقعيد المسائل وضبط المصطلحات أكثر من الاهتمام بالحدود، لاسيما أن الحدود التي ذكرت في الكتاب أو وضعت في زمنه من غيره من العلماء الذين حذوا حذوه فيها كانت للتقريب للمبتدئين وهو الهدف الأسمى الذي سعى إليه أرباب علم النحو في ذلك الزمان، والخلاف كان سيحول دون ذلك في بادئ الأمر.

ولم يكن الخلاف في الحدود النحوية شائعاً في عهد سيبويه كشيوع الخلاف في مسائل النحو المختلفة؛ لأن الخلاف في مسائل النحو كان قبل سيبويه ومن عاصره، وكان السبب فيه تباين الأفكار أو اختلاف الشاهد الذي بنيت عليه القاعدة النحوية؛ في حين أن الحدود النحوية استنباط عقلي محض، واجتهاد في تبيين المصطلح وتمييزه. وكان لسيبويه اليد الطولى فيها فلم يعارض؛ لأنه أول من حد الحدود في كتابه، والناس في زمنه له تبع، والفضل للمتقدم؛ بخلاف المسائل الأخرى التي وسع فيها الخلاف وكانت المعارضة.

وسارت مسائل النحو العربي في عهد سيبويه وبعده في التوسع والدقة واستقرت أصول المسائل النحوية، وتحددت كثير من المصطلحات، فكان لزاماً على النحاة حدها وتبين حقيقتها وتمييزها، فوجدت الحدود النحوية متسعاً للظهور بعد ضبط المصطلحات، وكان ظهورها واضحاً في المؤلفات بعد سيبويه كالمقتضب للمبرد والأصول لابن السّراج، وظهرت كسابقتها بالرسم الناقص ثم تطورت إلى أن دخلها المنطق والتزمت فيها قواعده، وحدها أصحابها بحدود لا تختلف عن حدود المنطق وأعملوا

فيها الرأي وبالغوا فيه، فتباينت الأفكار وحصل الخلاف. وكان لهذا الخلاف أسبابه، وهو- في نظري- أحد أمور ثلاثة:

أولها: خلاف نشأ عن اختلاف في المسائل:

وأعني به الخلاف الذي كان أساسه خلافاً على مسألة نحوية معينة مذهبية كانت بين البصريين والكوفيين أو غير ذلك، فيرى فيها أهل البصرة- مثلاً- رأياً ويخالفهم فيها أهل الكوفة، وينبني على ذلك حد لمصطلح ما، فتتباين آراء النحاة في حده؛ تبعاً لاختلافهم في أصل هذه المسألة. ولتوضيح الفكرة أضرب أمثلة على ذلك:

١. اختلف النحاة في قضايا تتصل بالفاعل، كوجوب تقدم فعله عليه، وهي مسألة خلافية بين البصريين وبعض الكوفيين؛ ولذلك حُدّ الفاعل عند البصريين بناء على ذلك القيد- وهو تقدم فعله عليه- بما يأتي:

قال ابن السراج: " هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل، ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدّماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن " [١].

وقال ابن جني: " كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه " [٢]. وقال ابن الأنباري مثله [٣].

وقال ابن برهان العكبري: " الفاعل هو الاسم الذي يجب تقدم خبره عليه بمجرد كونه خبراً، ومن حكمه أن يرتفع بالفعل، ويستقلاً بالفائدة ويصحّ السكوت عليهما " [٤].

ويذكر الحريري تعريفاً للفاعل عند بعض النحاة بأنه: " كل اسم تقدمه فعل مُقَرّ على صيغته، وجعل الفعل حديثاً عنه، سواء فعل على الحقيقة أو فعل مجازاً أو لم يفعل شيئاً " [٥]. ومثله نقل ابن يعيش حدّاً للفاعل عند بعض النحويين بقولهم: " إنه كل اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم " [٦].

وتجد هذا القيد مذكوراً في حد الفاعل في قول كثير من النحاة منهم: الصقلي[٧]، والزمخشري [٨]

---

[١] الأصول في النحو لابن السراج ١/٩٠- ٩١.

[٢] اللمع في العربية، ص٣١.

[٣] يُنظر: أسرار العربية، ص ٧٧، ومنثور الفوائد، ص ٣٠.

[٤] شرح اللمع لابن برهان ١/٤١.

[٥] شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ٨٤.

[٦] شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٤.

[٧] يُنظر: مقدمة في النحو للصقلي، ص ٦٤.

[٨] يُنظر: المفصل في علم العربية، ص ١٨.

والجزولي [١]، والشلوبين [٢]، وابن الحاجب [٣]، وابنُ عصفور[٤]، وابن مالك [٥]، وتاج الـدين الاسفراييني [٦]، وابن الناظم [٧]، وأبي حيّان [٨]، والمرادي [٩]، وابن هشام [١٠]، والأبـذي [١١]، وخالد الأزهري [١٢]، والفاكهي [١٣].

فإذا نظرنا في تعريف الفاعل عند النحاة، وجدناهم يحدّون الفاعل بحدود يشترطون فيها قيداً لازماً يحلّ عندهم محل الفعل عند أصحاب الأصول والمنطق، وهو تقدم فعله عليه- أي الفاعل- فيحترزون بذلك عن قول بعض الكوفيين بجواز تقدّم الفاعل على فعله، وهذه مسألة خلافية بين المذهبين، فيلتبس الفاعل في هذه الصورة بالمبتدأ الذي خبره جملة فعلية كزيد قام، فزيد فاعل عند بعض الكوفيين، ومبتدأ عند البصريين؛ فلذلك ألزم مَنْ حدّ الفاعل بوضح قيد تقدّم فعله عليه خلافاً للكوفيين وإلاّ صار مبتدأ.

قال ابن عصفور: " وقولنا: وقدّم عليه، تحرّز مما أخّر عنه ما أسند إليه، خلافاً لأهل الكوفة فإنهم يجيزون تقدم الفاعل على الفعل في سعة الكلام، نحو: زيد قام، تقديره: قام زيد، ويستدلّون على ذلك بقول الزّبّاء:

ما للجمال مشيُها وئيداً   أجندلاً يحملْنَ أم حديداً " [١٤]

ثم أخذ يردّ على شواهدهم إلى أن قال: " وثمرة الخلاف أنهم يجيزون في فصيح الكلام: الزيدون قام، على تقدير: قام الزيدون، ونحن لا نجيز ذلك إلا في ضرورة الشعر " [١٥].

ونقل أبو حيّان الأندلسي قول البصريين والكوفيين في اختلافهم في هذه المسألة وما تبعها من التزام البصريين بوضع قيد (وقدّم عليه) في الفعل احترازاً من المبتدأ، فقال: " فذهب البصريّون إلى أنه

---

(١) يُنظر: المقدمة الجزولية، ص ٥.

(٢) يُنظر: التوطئة، ص ١٥٤.

(٣) يُنظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٨٨٦- ٨٨٧.

(٤) يُنظر: المقرب لابن عصفور، ص٥٥.

(٥) يُنظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، ص ١٨٠.

(٦) يُنظر: لباب الإعراب للاسفراييني، ص ٢٢١.

(٧) يُنظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٨٢.

(٨) يُنظر: ارتشاف الضرب٣/ ١٣٢٠.

(٩) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢/٣.

(١٠) يُنظر: شرح اللمحة البدرية ١/٣٣٧، وشرح قطر الندى، ص ١٨٠.

(١١) يُنظر: الحدود في علم النحو للأبذي، ص ٤٦٨.

(١٢) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري ٢/٢٦٧- ٢٦٨.

(١٣) يُنظر: كتابان في حدود النحو، ص ٧٩، وشرح الحدود النحوية للفاكهي، ص ٣٣٧.

(١٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٦٠.

(١٥) نفسه ١/١٦٠- ١٦١.

يجب تقديم العامل على الفاعل، وذهب الكوفيّون إلى جواز ذلك، وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع، فيجيز الكوفيّون: الزيدان قام، والزيدون قام، ولا يجيز ذلك البصريّون، وذكر الخلاف في هذه المسألة أصحابنا وابن الدّهّان في الغرّة، وابن كيسان عن ثعلب، وقال الزجاجي: أجمع النحويّون على أنّ الفاعل إذا قُدّم على فعله لم يرتفع، فقال البصريّون: يرتفع بالابتداء، والفعل خبر عنه يرفع ضميره، وقال بعض الكوفيّين: يرتفع بالمضمر الذي في الفعل، وقال بعضهم: هو رفع بموضع الفعل؛ لأنه موضع خبر وبه كان يقول ثعلب. انتهى "[١].

فأبو حيّان يرى اختلافاً في هذه المسألة بين البصريين والكوفيين وبين البصريين أنفسهم وبين الكوفيين أيضاً؛ ولذلك عدّ النزاع في هذا القيد حكماً مختلفاً فيه فلا ينبغي ذكره في الحد، فقال: " و لم يشترط تقدّم العامل كما فعله أصحابنا؛ لأنه حكم مختلف فيه فلا يدخل في الرسوم "[٢].

وحدّ الفاعل فيما اختاره بعد الخلاف بقوله: " هو المفرّغ له العامل على جهة وقوعه منه أو تركه، فالمفرغ له العامل يكون اسماً ظاهراً أو مضمراً أو مقدراً به "[٣].

فقوله: (المفرغ له العامل) شمل مذهب البصريين والكوفيين الذين يجوزون ذلك[٤]. وفي موضع آخر حدّ الفاعل بقوله: " الفاعل اسم سبقه رافعه لفظاً ونية على طريقة فَعَلَ أو فاعل، ورتبته التقديم على المفعول "[٥]. فقوله: (سبقه رافعه) جرى به مجرى أهل البصرة؛ ولعلّ هذا الحدّ كان سابقاً لما استقرّ عليه قوله بعد معرفة الخلاف والخروج منه.

وهناك قيود أخرى اختلف فيها النحاة متصلة بحد الفاعل، ككون نائب الفاعل داخلاً في الفاعل، وعدّ صيغة المبني للمجهول فرعاً لصيغة المبني للمعلوم، وكون اسم كان فاعلاً، فأثّر هذا الخلاف في تعريفات النحاة للفاعل بحيث يكون حدّ الفاعل موافقاً للمذهب، أو موافقاً لرأي صاحبه، ونرجئ تفصيلات هذه المسائل إلى مكانها.

٢. ومن هذا القبيل حد سيبويه الفعل بقوله: " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون و لم يقع، وماهو كائن لم ينقطع "[٦]، فحده هذا للفعل قد عورض لأنه لا يصحّ إلاّ على مذهب البصريين الذين يقولون: إن الفعل مشتق من المصدر، وهذا خلاف مذهب الكوفيين، والحد إنما يكون بألفاظ متفق عليها[٧].

---

[١] ارتشاف الضرب ٣/١٣٢٠.

[٢] نفسه.

[٣] نفسه.

[٤] يُنظر: نفسه.

[٥] تقريب المقرّب، ص ٤٤.

[٦] الكتاب ١/١٢.

[٧] يُنظر: الخلل في إصلاح الخلل، ص ٧١.

٣. ومثله مَا حُدّ به المصدر بقولهم: " ما صدر عنه الفعل وكان أصلاً له " [١]، وقيل: " المصدر هو اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل " [٢]، فهذه الحدود وضعت على أساس قاعدة بصرية ترى أن المصدر أصل للفعل، بخلاف ما عليه أهل الكوفة بأن الفعل أصل للمصدر [٣].

ثانيها: خلاف نشأ عن اختلاف الأفهام:

إن اختلاف أفهام النحاة لمصطلح ما يؤول إلى اختلاف في وضع حد لذلك المصطلح، فتتباين عبارات النحاة في الحد الواحد تبعاً لتباين أفهامهم، فحد الإعراب مثلاً قد اختلفت عبارات النحاة فيه تبعاً لاختلاف أفهامهم، فمن فهم الإعراب بالفهم اللفظي حده على ذلك، وأقصد به أنه فهم أن الإعراب هو الحركات أو الحروف أو الحذف الذي يحدثه العامل في أواخر الكلمات، فحده تبعاً لذلك الفهم، فمن النحاة الذين حدوا الإعراب أنه لفظي ابن دستوريه ومن وافقه بقوله: " كل حركة أو سكون يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ يحدث بعامل ويبطل ببطلانه" [٤]، وابن جني بقوله: " الإبانة عن المعاني بالألفاظ " [٥]، وأحمد بن فارس بقوله: " الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيّز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد " [٦].

وعرفه فرخان بقوله: " حالة اللفظ من جهة ما يستحضر الذهن ليتألف منه، ومن غيره كلام وهي كونه- بحيث يختلف آخره إن لم يعق عائق- اختلافاً عن تعاقب العوامل " [٧]. وهو عند الشلوبين: " حكم في آخر الكلمة يوجهه العامل " [٨]. وهو عند ابن مالك: " ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون، أو حذف " [٩]، وقال في موضع آخر: " ما جلبته العوامل في آخر الاسم الذي لا يشبه الحرف من رفع ونصب وجر، وفي آخر الفعل المضارع من رفع ونصب وجزم " [١٠].

---

[١] شرح عيون الإعراب للمجاشعي، ص ١٦٨.

[٢] لباب الإعراب للاسفراييني ص ٤٧٥، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢/١/٧٠٣.

[٣] يُنظر في هذه المسألة: الإنصاف١/٢٣٥ ، والتبيين ص١٤٣.

[٤] شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٢.

[٥] الخصائص لابن جني ١/٣٦.

[٦] الصاحبي لابن فارس، ص ٧٦.

[٧] المستوفى في النحو لفرخان ١/٢٥.

[٨] التوطئة، ص ١١٦.

[٩] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٧.

[١٠] شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ١٠٧.

وعرفه ابن الناظم بقوله: " أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المعرب" [١]، وتبعه في ذلك ابن هشام [٢]، والأزهري [٣]، والسيوطي [٤]، والفاكهي [٥]، وإن اختلفت ألفاظهم في آخر الحدّ.

ومن النحاة من فهم الإعراب بالفهم المعنوي، وأعني به التغيير الذي يطرأ على آخر الكلمة وليست الحركات وما ينوب عنها، حده بحدود تعبر عن مقصده ورأيه، وهذه ألفاظهم في ذلك:

قال الرماني: " الإعراب: تغيير آخر الاسم بعامل " [٦]، وقال ابن السرّاج: " الإعراب أن يتعاقب آخر الكلمة حركات ثلاث: ضم وفتح وكسر أو حركتان منهما فقط، أو حركتان وسكون، باختلاف العوامل، فإذا زال العامل زالت الحركة أو السكون " [٧].

وعرّفه كل من أبي علي الفارسي [٨] والصيمري [٩] وابن برهان العكبري [١٠] وعبدالقاهر الجرجاني [١١] والدينوري [١٢] والحريري [١٣] وابن الأنباري [١٤] بأنه: " تغيّر أواخر الكلم واختلافها باختلاف العوامل "، وعباراتهم في هذا متقاربة.

وقريب من ذلك عرّفه البطليوسي [١٥] وابن الدّهان [١٦] والجزولي [١٧] وابن عصفور [١٨] وأبو حيّان [١٩] والأبّذي [٢٠] والأزهري [٢١] بقولهم : " أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل، فإنما زِيْدَ

---

[١] شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ١٠.

[٢] يُنظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٣، وأوضح المسالك لابن هشام أيضاً ١/٢٨، وشرح قطر الندى ص ٤٧.

[٣] يُنظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري ١/٦٠.

[٤] يُنظر: همع الهوامع ١/٤١.

[٥] يُنظر: شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣١١- ٣١٢.

[٦] الحدود للرماني ص ٦٧.

[٧] الموجز في النحو لابن السرّاج ص ٢٨.

[٨] يُنظر: المسائل العسكريات ص ١٢٣.

[٩] يُنظر: التبصرة والتذكرة ١/٧٦.

[١٠] يُنظر: شرح اللمع لابن برهان ١/٧.

[١١] يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١/١٢٠.

[١٢] يُنظر: ثمار الصناعة ص ١٩١.

[١٣] يُنظر: شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٢٩.

[١٤] يُنظر: أسرار العربية لابن الأنباري ص ١٩.

[١٥] يُنظر: الحلل في إصلاح الخلل ص ٧١.

[١٦] يُنظر: الفصول في العربية لابن الدهان ص ٣.

[١٧] يُنظر: المقدمة الجزولية ص ٧.

[١٨] يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٠٢.

[١٩] يُنظر: تقريب المقرب ص ٤٣.

[٢٠] يُنظر: الحدود في علم النحو ص ٤٤٩- ٤٥٠.

[٢١] يُنظر: شرح التصريح على التوضيح ١/٥٩- ٦٠.

لفظاً أو تقديراً وإن لم يصرح بذلك ".

وعرّفه ابن الخشاب بأنه: " تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركة أو سكون، لفظاً أو تقـديراً بتغيير العوامل في أولها " [١]. وعرّفه ابن معطٍ بأنه: " تغيّر أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها عند التركيب بحركات ظاهرة أو مقدّرة بحذف الحركات، أو بحذف الحروف " [٢].

وعرّفه ابن يعيش بقوله: " الإعراب اختلاف أواخرها (الكلم) لإبانة معانيها " [٣].

فهذه الحدود وما شابهها تبين أن التغيير الحاصل لأواخر الكلمات هو الإعـراب، وليـست الحركات أو ما ينوب عنها. وإنما جاء هذا الاختلاف بين النحاة في حدودهم للإعراب بسبب اختلاف الفهم لحقيقة الإعراب: ألفظي هو أم معنوي ؟ وتبعاً لهذا الخلاف تباينت حدودهم.

ثالثها: اختلاف نشأ عن استحكام قواعد المنطق:

تأثرت الحدود النحوية بالمنطق الصوري في زمن من أزمان تطورها، وكانت صورة المنطق بادية عليها، وباتت تلك الصورة تحكم قبضتها على صياغة الحدود عند بعض النحاة؛ ما أدّى إلى الحفـاظ على صورة الحد المنطقي والتضحية بالمعنى المراد تمييزه.

و لم يكن هذا الأمر مختصاً بفئام من النحاة فحسب، بل كان شائعاً عند جمهرة مـن النحـاة المتأخرين وإن كانوا يتملصون منه أحياناً كثيرة، كابن مالك وابن هشام وأبي حيان.

" ورغم هذه المزالق التي وقع فيها النحاة من جرّاء اقتفاء أثر المنطقيين فإن ذلك لم يردّهم عـن الاستمرار فيه، بل إنّ بعض النحاة صاروا يرجعون إلى المأثور من الحدود والتعريفات التي قالها السابقون فيناقشونها ويردّون عليها من وجهة نظر منطقية " [٤].

والاهتمام بالشكل المنطقي وتسلسله في الحدّ أدّى إلى اختلاف عبارات القوم في كـثير مـن الحدود النحوية، بل أدّى ذلك ببعضهم إلى رمي الحدود بالفساد؛ لأنها تخالف صورة الحدّ المنطقي.

قال ابن عصفور في اعتراضه على حدّ الزجّاجي:" قوله: فالاسم ما جاز أن يكون فـاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الجر، بيّن قصده بذلك أن يحدّ الاسم؛ لأن الاسم أمر مفـرد والمفرد لا يعرف إلاّ بالحدّ، وهذا الحدّ الّذي حدّ به الاسم فاسد؛ لأنه ليس بجامع، ومن شرط الحدّ أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى لا يشذّ منها شيء، مانعاً لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود"[٥]، ثم سار يفنّد فساد الحدّ بضرب الأمثلة حتى وصل إلى أسباب نقده، فقال: " فهذا الحدّ منتقد من ثلاثة

---

[١] المرتجل لابن الخشّاب، ص ٣٤.

[٢] الفصول الخمسون لابن معط، ص ١٥٤.

[٣] شرح المفصل لابن يعيش ١/١١.

[٤] مقدمة تحقيق شرح الحدود النحوية للفاكهي، ص ٨٢.

[٥] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٩٠.

أوجه: أحدها: أنه تسمّح فيه، والتسامح لا يجوز في الحدود. والآخر: أنه أتى في الحد بـ(ما) وهي للإبهام و (أو) وهي للشكّ، وهذان اللفظان وأشباههما غير سائغين في الحدّ؛ لأنّ الحدّ موضوع لتحديد اللفظ ونصّ على المعنى. والثالث: أنه حدّ الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلاً ومفعولاً قبل أن يبيّن ما الفاعل والمفعول في اصطلاح النحويين فيؤدي ذلك إلى جهل الاسم " [١].

وهكذا فعل في نقد حد أبي القاسم الزجاجي للفعل، فقال: " وهذا الحد أيضاً فاسد من وجهين: أحدهما أنه أورد في الحد لفظ (ما) و(أو)، وقد تقدّم أنهما من الألفاظ التي لا تورد في الحدود. والآخر: أنه ليس بجامع من وجهين: من جهة أنه لا يدخل تحت هذا الحد من الأفعال ماهو حال، بل كان الظاهر من هذا الموضع أنه من الفئة المنكرة لفعل الحال لولا نصّه على إثباته في باب الأفعال.

ومن جهة أنه لا يدخل تحت ذلك من الأفعال مالا يدل على حدث ككان الناقصة وأخواتها ونعم وبئس وحبذا وعسى وفعل التعجب " [٢].

وليس الحد القاصر أو المعتمد على العلامات أو الرسم الناقص خطأ؛ لأن الحقبة الزمنية التي وجدت فيها كانت تمليه عليهم. ومع ذلك رميت هذه الحدود بالفساد والخلل؛ لأنها – في نظر منتقديها – لم تستوفِ قواعد المنطق في الحدود.

ومثله فعل ابن يعيش مع حدود الزمخشري، فقال: " وقول صاحب الكتاب – يعني المفصل – في حده (ما دلّ على اقتران حدث بزمان) رديء من وجهين:

أحدهما: أن الحد ينبغي أن يؤتى فيه بالجنس القريب ثم بالفصل الذاتي، وقوله (ما دلّ) فـ(ما) من ألفاظ العموم، فهو جنس بعيد، والجيّد أن يقال: (كلمة) أو (لفظة) أو نحوهما؛ لأنهما أقرب إلى الفعل من (ما)، فإن قلت: (ما) ههنا وإن كان عاماً فالمراد به الخصوص، ووضع العام موضع الخاص جائز، قيل: حاصل ما ذكرتم المجاز، والحد المطلوب به إثبات حقيقة الشيء، فلا يستعمل فيه مجاز ولا استعارة.

والآخر: قوله: (على اقتران حدث بزمان)؛ لأن الفعل لم يوضع دليلاً على الاقتران نفسه، وإنما وضع دليلاً على الحدث المقترن بالزمان، والاقتران وجد تبعاً، فلا يؤخذ في الحد على ما تقدم، ثم هذا يبطل بقولهم: القتال اليوم، فهذا حدث مقترن بزمان وليس فعلاً، فوجب أن يؤخذ في الحد (كلمة) حتى يندفع هذا الإشكال " [٣].

فهذه بعض اعتراضات ابن عصفور على الزجاجي حين شرح جمله وتعرّض لحدوده بالنقد القائم على أصول أهل المنطق، وكذا فعل ابن يعيش حين شرح كتاب المفصّل في العربية للزمخشري،

---

[١] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩٢/١.

[٢] نفسه ٩٦/١.

[٣] شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧-٣.

وكلاهما- أعني ابن عصفور وابن يعيش- قد استحكمت فيهما قواعد المنطق الصوري تماماً، فهل سلمت حدودهما مما انتقدا به غيرهما ؟.

حدَّ ابن عصفور الاسم في كتابه (المقرب) بقوله: " فالاسم لفظ يدل على معنى في نفسه ولا يتعرض ببنيته لزمان، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه " (١). فحده هذا منتقد لأنه حد الاسم بقوله: (لفظ) وهو جنس بعيد، ولو اختار بدلاً منه (كلمة) لكان جنساً قريباً، وكذا حدُّه للفعل والحرف (٢).

ولّما انتقد حد الزجاجي في الفعل جاء بحد للفعل هو في ظنّه صحيح، فقال: " والحد الصحيح في الفعل أن يقول: الفعل كلمة أو ما قوته قوة كلمة، تدل على معنى في نفسها وتتعرض ببنيتها للزمان " (٣)، ثم قال شارحاً: " فقولي: كلمة جنس عام للاسم والفعل والحرف..." (٤)، ثم أورد حدّاً آخر للفعل على سبيل التخيير، فقال: " وإن شئت: الفعل لفظ يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه " (٥). ثم قال موضحاً: " فقولي: لفظ، جنس عام للاسم والفعل والحرف... " (٦)، فواضح من الحدّين اللذين أوردهما للفعل أن استخدامه لفظي (كلمة) و (لفظ) على أنهما جنس قريب، بيِّنٌ صحة الأول وفساد الآخر؛ لأن قوله: (كلمة جنس قريب، وقوله: (لفظ) جنس بعيد، فكيف فاته هذا وهو الناقد البصير ؟!

وأعجب من ذلك حده للماضي والمستقبل والمضارع بقوله: " فالماضي: ما وقع وانقطع وحسن معه أمس، وكان مبنيّاً على الفتح ما لم يمنع من فتحه مانع. والمستقبل: ما لم يقع وحسن معه غد وكان مبنياً على السكون ما لم يمنع من سكونه مانع. والمضارع: ما احتمل الحال والاستقبال وحسن معه الآن وغداً وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع..."(٧)، وحد الفعل المتعدي بقوله: " وهو ما يصلح أن يبنى منه اسم المفعول، ويصلح السؤال عنه بأي شيء وقع" (٨).فأورد في هذه الحدود لفظ (ما) وهي عنده للإبهام، وهذا اللفظ وشبهه غير سائغ في الحد؛ لأن الحد موضوع لتحديد اللفظ ونص على المعنى (٩).

(١) المقرب، ص ٤٥، ويُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩٥/١.

(٢) يُنظر: المقرب، ص ٤٥.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩٧/١.

(٤) نفسه.

(٥) نفسه.

(٦) نفسه ٩٧/١.

(٧) نفسه ١٢٩/١- ١٣٠.

(٨) المقرب، ص ١٢٦.

(٩) يُنظر: شرح جمل الزجاجي ٩٢/١.

فانتقاده موجه إليه وهو به أولى؛ لأنه التزم مالا يلزم. أما استخدامه للفظ (أو) فهو عنده كثير لاسيما في كتابه (المقرب) [١]، وكذا لفظ (كل) [٢]، وهما من الألفاظ الممتنعة في الحد كما مرّ. فكيف سوّغ لنفسه نقد أبي القاسم الزجاجي وغيره من النحاة وانتصر لتلك القواعد الجامدة ثم لا ينفكّ عن الوقوع فيها ؟!

وما وقع فيه ابن عصفور وقع فيه ابن يعيش، ونسي كلاهما أنهما ينتقدان ويقعان في النقد عينه. فقد حد ابن يعيش الاسم المعرب بقوله: " ما كان فيه إعراب أو قابلاً للإعراب ليس المراد منه أن يكون فيه إعراب لا محالة " [٣]. فقد ذكر في حد المعرب لفظ (ما) ولفظ (أو) فالأولى للإبهام والعموم، والثانية للشك، وهذا ما نقده على الزمخشري بحد الفعل: " ما دل على اقتران حدث بزمان " [٤]، فكيف يسوّغ لنفسه هذا وهو ممتنع في الحدود.

وحد الاسم النكرة بقوله: " كل اسم يتناول مسمّيين فصاعداً على سبيل البدل فهو نكرة " [٥]، فهو يستعمل لفظ (كل) وهي من الألفاظ الممتنعة في الحدود على حد زعمهم، فكيف يرخّص لهم بذلك ؟.

والمتتبع حدود ابن يعيش وابن عصفور يجد فيها كثيراً من اختلالات الحدود المنطقية بإيراد لفظ (كل) أو التعبير بلفظ (ما) الدالة على العموم، أو استخدام (أو) التي تفيد الشكّ، والعجب في ذلك أنهما ينتقدان من يقع في هذه الاختلالات في الحدود، ويرمون حدودهم بالنقص والفساد وعدم الصحة، ولا يرضون بالتسامح في هذه الألفاظ أو غيرها، ويشدّدان على ذلك لاسيما ابن عصفور، فقد قال في حد أبي القاسم الزجاجي منتقداً: أنه تسمّح فيه- أي في الحد- والتسامح لا يجوز في الحدود [٦]، ولو تسامحوا في الحدود لما وقعوا فيما نهوا عنه؛ ولذلك استحكمت قواعد المنطق عليهم واستحوذت على حدودهم فضحّوا بالمعنى المراد وتمسكوا بالشكل المنطقي ولم يغنِ عنهم ذلك من شيء، فوقع الخلاف الذي لا نهاية له.

---

(١) يُنظر مثلاً: ص ٨٨، ٩٤، ١٢٥، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢.

(٢) يُنظر مثلاً: ص ١٢٥، ١٦١، ١٨٠، ٢٤٣، ٣٠٦.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/١.

(٤) يُنظر: نفسه ٢/٧-٣.

(٥) نفسه ٨٨/٥.

(٦) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩٠/١.

المبحث الثاني:
أوجه الخلاف في الحدود النحوية

تعددت أساليب النحاة في التعبير عن الحدود النحوية، واختلفت بذلك صيغ كلامهم وهم يحدّون مصطلحاً واحداً، فتجد عباراتهم تختلف وألفاظهم تتباين، وبات الخلاف في حدودهم على أوجه مختلفة منها:

أولاً: خلاف في الألفاظ والمعنى واحد:

قد تتبدل ألفاظ النحاة وتتغير مفرداتهم في الحدود وهم يقصدون معنى واحداً، فمثلاً ما ينسب إلى الرياشي من حده للاسم بقوله: " الاسم ما يضمر فيه؛ أي ما يكون خبراً " [(١)]، أشبه بما نسب إلى المبرد بقوله: " الاسم ما أخبر عنه " [(٢)]، وهو قول أبي علي الفارسي في (الإيضاح): " فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم " [(٣)]. فهذه الحدود الثلاثة وإن اختلفت موارد ألفاظها فإن أصحابها يقصدون بذلك معنى واحداً وهو الإخبار.

وقال الكسائي: " الاسم ما وصف " [(٤)]. وقال أبو الحسن الأخفش: " إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة نحو: زيد قام ، وزيد قائم... " [(٥)]. وقال أبو عبدالله الطُّوَال: " الاسم ما اعتورته المعاني وانتسبت إليه الأوصاف " [(٦)].

فحدُّ الاسم بـ(أنه ما وصف) أشبه بالحدود السابقة التي تشير إلى أن الاسم ما أخبر عنه؛ لأن الخبر وصف، فالمثال الذي ضربه الأخفش بقوله: زيد قائم قصد به الوصف، والوصف إخبار. وعبارات النحاة في حد الاسم بأنه الموصوف مختلفة ومعناها واحد.

وقال الفراء: " الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام " [(٧)]، وقال هشام الضرير: " الاسم ما دخلت عليه الباء، تقول: مررت بمضروب ولا تقول مررت بيضرب، ولا بـضرب " [(٨)].

---

(١) الحلل في إصلاح الخلل، ص ٦٢.

(٢) الحلل ص ٦٠، ويُنظر: المسائل العسكريات للفارسي، ص ٢٤، ولم أجده في المقتضب.

(٣) الإيضاح، ص ٧١، وهو قول ابن السراج أيضاً في الموجز، ص ٢٧، والحلل، ص ٦٢.

(٤) الصاحبي، ص ٨٩، والحلل، ص ٦١.

(٥) الصاحبي، ص ٩٠، ويُنظر: الحلل، ص ٦١.

(٦) الحلل، ص ٦٢.

(٧) الصاحبي، ص ٨٩، والحلل، ص ٦١.

(٨) الحلل، ص ٦٢، ويُنظر: الصاحبي، ص ٩٠.

وقال المبرد:"كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم؛ وإن امتنع من ذلك فليس باسم"[١]. فمفهوم هذه الحدود أن أصحابها إنما حدُّوا الاسم بالعلامات، فاختلفت عباراتهم ومقصودهم واحد.

وقال أبو مسلم معاذ الهراء على حسب ظنّ البطليوسي: " الاسم ما لم يدل على زمان كما أنّ الفعل ما دلّ على زمان "[٢]. وقال أبو إسحاق الزجاج: " الاسم صوت مقطع مفهوم دالّ على معنى غير دال على زمان ولا مكان "[٣]. وقال السيرافي: " الاسم ما دل على معنى غير مقترن بزمان محصل "[٤].

فأقوال هؤلاء النحاة في حد الاسم مبناها على أن الاسم يدل على معنى ولا يدل على زمان أو أن الزمان ليس جزءاً منه، وهذا الاختلاف في الألفاظ لم ينتج عنه اختلاف في المعنى المنشود.

وعند التأمل في حدود الاسم السابقة كلها؛ نلحظ أن أقوال النحاة على أربعة أصناف: صنف حد الاسم على أنه ما يصح الإخبار عنه، وإن اختلفت ألفاظهم، وصنف حد الاسم على أنه ما وصف، وألفاظهم بذلك أيضاً مختلفة، وصنف حد الاسم بعلاماته، وصنف حد الاسم بدلالته على المعنى وعدم الاقتران بالزمان.

وبمجموع أقوالهم نجدهم قد اختلفوا في حد الاسم، سواء بألفاظ مختلفة أو متشابهة، أو بجمعها معاً فتختلف باختلاف مقاصدها. فحد الاسم بالوصف أو الإخبار، أو بالعلامة، أو بالحد القريب من حدود المنطق مختلفة بحسب اختلاف أفهام أصحابها ومقاصدهم، ولذلك دخل عليها الاعتراض وقيل في حقها إنها أقوال لا تصح أن تسمى حدوداً وإنما هي رسوم وضعت على جهة التقريب؛ لأنها لا تستغرق المحدود إلا أن بعضها أقرب للتحديد من بعض[٥].

وقد يعترض بعض النحاة على ألفاظ معينة لها دلالات خاصة في الحدود كأن تعني جنساً قريباً أو بعيداً، فتغير من دلالات الحد عندهم، أو الاحتراز عن بعض الألفاظ التي يجب اجتنابها في الحدود كلفظ (كل)، ولفظ (أو) ولفظ (ما)، وأشباهها لأنها تخل بالمحدود. ولذلك لما حدّ ابن الخشاب الاسم قال: " وأما حده فقد أطال الناس فيه وأكثروا، وأقرب ماحدوه به إلى الصحة عند تحقيق النظر قول من قال: الاسم لفظ يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل، فقولهم: (لفظ) هو جنس للاسم، قريب منه، وهكذا يجب أن يوضع في أول الحد جنس المحدود الأقرب، ثم يؤتى من بعده بالفصول التي تميز المحدود من الأنواع المشاركة له في جنسه "[٦]. وقوله: " (لفظ) هو جنس للاسم قريب منه " فيه

---

[١] المقتضب ٣/١، ويُنظر: الحلل، ص ٦٠.

[٢] الحلل، ص ٦٢.

[٣] الصاحبي، ص ٩١، والحلل، ص ٦١.

[٤] الحلل، ص ٦١.

[٥] يُنظر: الحلل، ص ٦٤.

[٦] المرتجل، ص ٧.

نظر؛ لأن (كلمة) أقرب من (لفظ)، فكلمة جنس قريب، و(لفظ) جنس بعيد؛ ولذلك كان حد الفاكهي للاسم بقوله:" حد الاسم: كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمن معين وضعاً " [١] أقرب إلى الصحة وأحسن من الحد الذي جاء به ابن الخشاب لما ذكرنا.

ثانياً: خلاف في زيادة بعض المفردات أو نقصانها:

إن الخلاف الذي اعتور الحدود النحوية كانت له أوجه متعددة ذكرنا جانباً واحداً منها، هو أن بعض النحاة يحدون بعض المصطلحات بحدود معينة وبألفاظ خطرت على بالهم، و لم يكن في ظنهم أنها تعارض أو تردّ أو تصوّب بأحسن منها أو أقرب.

والوجه الآخر أن بعضاً من النحاة ذكروا حدوداً لمصطلحات نحوية بألفاظ معينة، رماها نحاة آخرون بعدم الصواب لزيادة لفظ ما، أو نقصان بعض الألفاظ حتى تستقيم، فألزموا بذلك غيرهم.

فأما ما ألزم به بعض النحاة غيرهم بضرورة زيادة ألفاظ معينة حتى تستقيم حدودهم، فما وقع في قول ابن السرّاج في حد الاسم: " الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص " [٢]. قد اعترض عليه البطليوسي بقوله: " أما قول ابن السرّاج فلا يصح أيضاً، حتى يقول: ما دل على معنى في نفسه، مفرد من زمان مختص " [٣]، فاعتراض البطليوسي على حد ابن السرّاج هو بإضافة ألفاظ ليستقيم الحد، فزاد في حد ابن السراج (في نفسه) بعد قوله (على معنى)، وزاد أيضاً (من زمان مختص) بعد قوله (مفرد)؛ ليكون المعنى واضحاً، وأقرب إلى الصواب.

وقول السيرافي في حد الاسم: " ما دل على معنى غير مقترن بزمان محصّل " [٤]، قد اعترضه البطليوسي أيضاً بقوله: " وكذلك قول السيرافي لا يصحّ حتى يزيد فيه (ويكون معناه في نفسه) " [٥]. ليحترز به عن الحرف؛ لأن الفعل محترز عنه بقوله: " غير مقترن بزمان محصلّ " [٦].

وقول أبي إسحاق الزجاج: " الاسم صوت متقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان " [٧]، لا يصحّ في نظر البطليوسي حتى يقول: " إنه صوت مقطع مفهوم دال على معنى في نفسه، مفرد غير دال على زمان محصّل ولا مكان محصّل " [٨]. فالبطليوسي لا يعترض على الحد المذكور ولكنه لا يستقيم عنده بهذه الألفاظ حتى يزيد بعد قول الزجاج (على معنى) ألفاظاً يحترز بها

---

(١) كتابان في حدود النحو، ص ٦٦.
(٢) الأصول لابن السرّاج ٣٦/١.
(٣) الحلل في إصلاح الخلل، ص ٦٣.
(٤) نفسه، ص ٦٢.
(٥) نفسه، ص ٦٣.
(٦) نفسه، ص ٦١.
(٧) نفسه.
(٨) نفسه، ص ٦٣.

عن غيره من الحدود لاسيما لحد الحرف؛ لأن الحرف له الدلالة عينها في المعنى ولكنها تكون في غيره، والاسم يدل على معنى كما قال الزجاج ولكن البطليوسي زاد: (في نفسه مفرد)، و لم يكتفِ بذلك بل زاد بعد قول الزجاج: (زمان ولا مكان) قوله: (غير دال على زمان محصل ولا مكان محصل) فزيادة لفظ (محصّل) بعد الزمان والمكان في هذا الحد، وفي حد هشام الضرير كذلك الذي نسبه البطليوسي إليه، يُصلح من هذين الحدين على حد زعمه، وعزا هذا الإصلاح إلى أبي جعفر النحاس [١]. والنقص عند البطليوسي في لفظ (المكان) لا وجه له في هذا الحد؛ لأن الفعل لا يعطي مكاناً محصلاً فهو في هذا كالاسم [٢].

وقال الزمخشري في حد الحرف: " والحرف ما دل على معنى في غيره نحو: من وإلى وثم وما أشبه ذلك " [٣]. قال البطليوسي معترضاً على حد أبي القاسم الزجاجي: " هذا الحد غير صحيح عند متأمله حتى يزاد فيه: و لم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة. أو يقال كما قال سيبويه: ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " [٤].

وذكر ابن يعيش أن بعضهم حد الحرف واحترز من ذلك قوله: " الحرف كلمة دلت على معنى في غيره فقط، فيفصل بقوله: (فقط) بين هذه الأسماء والحروف، إذ هذه الأسماء قد دلت دلالتين: دلالة الأسماء ودلالة الحروف، ومنهم من يضيف إلى هذا الحد، و لم يكن أحد جزأي الجملة كأنه يفصل بذلك بين هذه الأسماء والحروف، فإنّ هذه الأسماء وإن دلت على معنى في غيرها من الجهة المذكورة، فقد تكون أحد جزئي الجملة " [٥].

وقال الزمخشري في حد الفعل: " الفعل: ما دل على اقتران حدث بزمان " [٦]، اعترض عليه ابن يعيش في شرحه للمفصل باعتراضات كثيرة، ثم قال: " وقد يضيف قوم إلى هذا الحد زيادة قيد، فيقولون (بزمان محصل)، ويرومون بذلك الفرق بينه وبين المصدر، وذلك أن المصدر يدل على زمان إذ الحدث لا يكون إلا في زمان، لكن زمانه غير متعيّن كما كان في الفعل. والحق أنه لا يحتاج إلى هذا القيد، وذلك من قبل أن الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده، ولولا ذلك لكان المصدر كافياً، فدلالته عليهما من جهة اللفظ وهي دلالة مطابقة " [٧]. وإن كان ابن يعيش لا يرى ما ذهب

---

[١] يُنظر: الحلل، ص ٦٣.
[٢] المفصل، ص ٢٨٧.
[٣] الحلل، ص ٧٤.
[٤] شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨.
[٥] المفصل، ص ٢٤٣.
[٦] شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧.
[٧] يُنظر: الحلل، ص ٦٣.

إليه المزيدون للفظ (محصل) إلا أن هذه الزيادة كانت واردة عند كثير من النحاة، بل لازمة عند بعضهم كما ذكر البطليوسي، وزيادتها علاوة على استقامة الحد كما عزاه إلى أبي جعفر النحاس.

وعرّف الأبذي النحو بقوله: "علم يعرف به أحوال أبنية كلام العربية إفـــراداً وتركيبـــاً " [(١)].

وعرفه الفاكهي بقوله: " علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعراباً وبناءً " [(٢)]. فتعريف الأبذي للنحو إنما هو تعريف للصرف الذي تعرف به أحوال أبنية الكلام إفراداً وتركيباً، لا تعريف النحو الذي تعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً، كما فعل الفاكهي؛ ولذلك قال الفاكهي منوهاً بذلك: " واعلم أن هذا الحد- يعني حدّه- جار على عرف الناس الآن من جعل علم الصرف قسماً برأسه غير داخـــل في علم النحو، والمتعارف قديماً شمول علم النحو له وممن سلك هذا العرف بدر الدين بن مالك، وكذلك ناظر الجيش، وعليه فيقال في الحد عوض إعراباً وبناءً: إفراداً وتركيباً كما صنع ناظر الجيش، وأيضاً ما وقع في كلام كثير من العرف القديم من أن عطف الصرف على النحو يكون من عطف الخاص علـــى العام تنويهاً به إذ هو الأصل " [(٣)].

وتعريف الفاكهي أدق من تعريف الأبذي؛ ولذلك كان اعتراض الفاكهي على الحدود الـــتي خالفت لفظ حده قوله: " وإنما قيل: علم بأصول، و لم يقل بأحوال ليدخل فيه العلم بما هو كالمقدمات له، كالكلمة والكلم والإعراب والبناء وأنواعها وأقسام المعارف والنكرات فإن هذه الأمـــور أصـــول تتعرّف بها الأحوال، وليست علماً بالأحوال أنفسها " [(٤)].

وأما ما كان من بعض النحاة من انتقادهم بعض الحدود بزيادة ألفاظ فيها وعدّوا ذلك حشواً، قول الخوارزمي منتقداً الزمخشري في حد الكلمة، فقد أخذ عليه زيادة لفظ (بالوضع)، وزيـــادة تـــاء التأنيث في كلمة (اللفظة)، وبين أن كلتا الزيادتين غير مفتقر إليهما، فقال: " وأما البحث: فهـــو أن قوله: (بالوضع) غير مفتقر إليه، وأما المحرّف فقد خرج بقوله: الدلالة على معنى، وهذا لأنه مأخوذ من دلالة اللفظ على معنى أنه لو أريد به ذلك المعنى وقعت الإرادة عارية عن الخطأ، والمحرّف وإن أريد به معنى لم تعرَ إرادة ذلك المعنى عن الخطأ...وكذلك التاء في (اللفظة) غير مفتقر إليها؛لأن التاء للإفـــراد وقد حصلت الغُنية بقولك:(مفرد).وأما الحد الذي للمذهب أن يقال:الكلمة لفظ له دلالة مفردة " [(٥)].

ومثله قول ابن الحاجب في حد الكلمة: " لفظ وضع لمعنى مفرد " [(٦)]، فقد اعتـــرض عليـــه الاستراباذي في شرحه للكافية حين جاء في حد الكلمة بلفظ (وضع) مع وجود قوله: (لمعنى مفـــرد)،

---

(١) كتابان في حدود النحو، ص ٤٢.

(٢) الحلل، ص ٦٣.

(٣) شرح الحدود النحوية للفاكهي، بتحقيق العايد، ص ٢٣٤.

(٤) نفسه، ص ٢٣٣.

(٥) شرح المفصل (التخمير) للخوارزمي ١/١٥٥- ١٥٦.

(٦) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/١/٣.

فقال: " والمقصود من قولهم وضع اللفظ: جعله أولاً لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطئاً عليه بين قوم، فلا يقال- إذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول- إنك واضعه إذ ليس جعلاً أو لا، بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى آخر مع قصد التواطؤ، قيل: إنك واضعه، كما إذا سميت بـ (زيد) رجلاً، ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى إنها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها، ومحرفات العوام- على هذا- ليست ألفاظاً موضوعة لعدم قصد المحرِّف الأول إلى التواطؤ، وعلى ما فسّرنا الوضع لم يكن محتاجاً إلى قوله: (المعنى)؛ لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى إلا أن يفسّر الوضع بصوغ اللفظ مهملاً كان أو لا ومع قصد التواطؤ أو لا فيحتاج إلى قوله: (لمعنى) لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم " [١].

وكذلك حد أبي حيان الأندلسي للكلمة بقوله: " قول موضوع لمعنى مفرد " [٢]، فقد عقّب عليه ابن هشام بقوله: " الوضع لا يكون إلا لمعنى وتلخّص أنه لا فائدة لقوله: (موضوع لمعنى)؛ لأن ذلك مستفاد من الجنس- فلو قال: الكلمة قول مفرد، لكان أولى من وجهين: أحدهما: أنه أخصر مع تحصيله للمعنى المقصود. والثاني: أنه لا يوهم غير الواقع، فإن كلامه ربما أوهم أمرين باطلين: أحدهما: أن القول غير موضوع، والثاني: أن المركب معناه بالوضع، وإنما هذا شأن المفردات التي يتولى بيانها اللغوي، فأما المركبات فدلالتها على معناه التركيبي دلالة عقلية لا وضعية " [٣].

فهذه اختلافات مردُّها زيادة ألفاظ في الحد أو نقصانها، ومأتاها من اجتهادات أصحابها في وضعها، فلكل واحد منهم تقديره واختياره في وضع الألفاظ وترتيبها أو اختزالها أو توسيعها، ومع هذا فقد وقع الخلاف واستطال على حساب مفردة في الحد،ولو تسومح فيها لما كان هذا الخلاف الكبير.

ثالثاً: خلاف في تركيب الحد:

من أوجه الخلاف في الحدود خلاف مرده إلى تركيب الحد برمّته ولا يختص بالمفردات المتغايرة أو زيادتها أو نقصانها، وقد يكون الخلاف في التركيب في حد ما عندما يحده أحد النحاة بحدود متغايرة كحد الاسم عند سيبويه مثلاً ، فحده عنده : " الاسم رجل وفرس وحائط " [٤] ،وقد نسب إليه أيضاً حد الاسم بأنه : " هو المحدَّث عنه " [٥] ، ونسب إليه أيضاً أنه قال : " الاسم ما صلح أن يكون فاعلاً " [٦] ، واستنتجوا من بعض عباراته أن الاسم : " ما صلح له الفعل " [٧] .

---

[١] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/١/٤-٥.

[٢] شرح اللمحة البدرية ١/٢٠٠.

[٣] نفسه.

[٤] الكتاب ١/١٢.

[٥] الصاحبي، ص ٨٩.

[٦] نفسه.

[٧] نفسه.

فهذه حدود للاسم نسبت إلى فرد واحد وتركيبه مختلف، فتارة يحده بالتمثيل، وتارة أخرى يحده بالوصف، وثالثة يحده بالإسناد، والشيء نفسه حصل مع هشام الضرير أحد نحاة الكوفة حين حد الاسم بقوله: " الاسم ما دخل عليه حرف من حروف الخفض " [١]، وقال أيضاً فيما ينسبه أحمد ابن فارس إليه: " إن الاسم ما نودي " [٢]، ونسب إليه أيضاً: " الاسم ما دخلت عليه الباء " [٣]، ونسب إليه أنه قال: " ما يودي عن معنى، ولا يودي عن زمان ولا مكان" [٤]. فهشام الضرير تارة يحد الاسم بعلامته، وتارة يحده بالحد القاصر عن شرائط المنطق.

ومثلهما فعل الأخفش الأوسط، فقال: " إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة نحو: زيد قام، وزيد قائم، ثم وجدته يثنى ويجمع، نحو قولك: الزيدان والزيدون، ثم وجدته يمتنع من الصرف فاعلم أنه اسم " [٥].

وقال أيضاً: " الاسم ما جاز فيه ينفعني ويضربني " [٦].

وهذا اختلاف واضح في تركيب الحد، وهو صادر عن نحوي واحد، فاختلفت عباراته وتركيبه للحد الواحد، وإذا جُمعت تلك الحدود، وضمت إلى بعضها اختلفت أيضاً لاختلاف تركيبها، فلا تنتظم في معنى واحد.

وقد يعتذر لهم بأن المرحلة التي وجدوا فيها كانت تقتضي التقريب للمتعلمين، فكانت حدودهم بالرسم الناقص؛ لأن أكثر النحويين المتقدمين فعلوا مثل هذا؛ لأنهم حدوا الاسم بحدود لا تستغرق أقسامه [٧].

ولكن الغريب أن بعض النحاة ممن خدمتهم قواعد المنطق، وكانت حقبتهم تملي عليهم ذلك، قد وقعوا في اختلاف التركيب في الحد الواحد، وتضاربت بذلك عباراتهم، ففي حد المفعول المطلق قال ابن هشام: " المفعول المطلق: هو اسم فضلة، مصدر أو نائب عنه سلط عليه عامل من لفظه ومعناه أو من معناه فقط" [٨]، وقال أيضاً:" المصدر الفضلة المسلط عليه عامل، أو معناه وقد ينوب عنه غيره" [٩]، وقال أيضاً: " هو اسم يؤكد عامله، أو يبين نوعه أو عدده، وليس خبراً ولا حالاً " [١٠]،

---

[١] الصاحبي، ص ٩٠، ويُنظر: الحلل، ص ٦١.

[٢] الصاحبي، ص ٩٠.

[٣] الحلل، ص ٦٢.

[٤] نفسه.

[٥] الصاحبي، ص ٩٠.

[٦] الصاحبي، ص ٩٠، والإيضاح في علل النحو، ص ٤٩، والحلل، ص ٦١.

[٧] يُنظر: الحلل، ص ٦٠.

[٨] شرح اللمحة البدرية ١٢٣/٢.

[٩] شرح قطر الندى وبل الصدى، ص ٢٢٥.

[١٠] أوضح المسالك ٣٣/٢.

وقال أيضاً: " المفعول المطلق: المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو لعدده " [1]، ولو جمع ما تفرق من الحدود المذكورة على اختلافها لحصل له المطلوب.

وهذه جملة من الحدود اختلفت فيها التراكيب في الحد الواحد، كحد المفعول به مثلاً:

قال الرماني عنه: " الذي يصل إليه الفعل وهو الذي يتغير بالفعل، والمفعول الذي لا يصل إليه الفعل هو المختص به من غير وصول إليه " [2].

وحده ابن برهان العكبري بقوله: " هو الذي يكون في جواب قولك: بمن مررت ؟ فيقال: بزيد " [3].

وقال الصقلي عنه: " كل اسم تعلق به فعل الفاعل علاجاً كان ذلك الفعل أو غير علاج " [4].

وحده الجزولي بقوله: " ما تضمنه الفعل من حدث وزمان والتزمه الحدث من مكان واستدعاه من محل وباعث ومصاحب " [5].

وحده ابن عصفور بقوله: " هو كل فضلة انتصب عن تمام الكلام يصلح وقوعها في جواب من قال: بأي شيء وقع الفعل ؟ أو يكون على طريقة ما يصلح ذلك فيه " [6].

وحده الاستراباذي بقوله: " هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت أو المجهول مثبتاً " [7].

وقال الفاكهي: " المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل ومنه المنصوب على الاشتغال أو على التنازع أو على الاختصاص أو على الإغراء أو التحذير أو علي النداء " [8]. وليس هذا موضع نقاش هذه الحدود المختلفة وإنما نؤخرها إلى موضعها إن شاء الله.

وفي حد التعجب اختلفت تراكيب الحدود عند النحاة، فحدوه بحدود كثيرة منها ما حدّه ابن فارس بقوله: " تفضيل شخص من الأشخاص أو غيره على أضرابه بوصف " [9].

---

(1) شرح شذور الذهب، ص ٢٣٥.

(2) الحدود للرماني، ص ٨٤.

(3) شرح اللمع لابن برهان ١/١٠٦.

(4) مقدمة في النحو للصقلي، ص ٦٥.

(5) المقدمة الجزولية، ص ٥٠.

(6) المقرب لابن عصفور، ص ١٢٥.

(7) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/١/٣٩٢.

(8) كتابان في الحدود، ص ٧٩.

(9) الصاحبي، ص ٣٠٤.

وقال عنه الدينوري: " التعجب انزعاج النفس لأمر خفي سببه، وخرج عن نظائره، والعبارة عنه ثلاثة أضرب: (ما أفعله) و(أفعل به) و(هو أفعلهما) وبابه " [١].

وقال الصيمري عنه: " التعجب ماخفي سببه وخرج عن نطاقه " [٢].

وقال الحريري: " التعجب أحد معاني الكلام وله لفظان ما أفعله وأفعل به " [٣].

وقال ابن الخشاب: " التعجب معنى من المعاني التي تعرض في النفوس، ويكون مما خفي سببه وخرج عن نظرائه، وربما عبروا عن هذا المعنى بعبارة أخرى، فقالوا: التعجب يكون مما ندر من الأحكام و لم تعرف علته، فإن أخل هذا المعنى بأحد الشرطين بطل التعجب " [٤].

وحده ابن يعيش بقوله: " التعجب معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقل في العادة وجود مثله، وذلك المعنى كالدهش والحيرة " [٥].

وقال الفاكهي: " حد التعجب : انفعال بأمرٍ يجهل سببه يحدث في النفس عند الشعور به " [٦].

وخلاف التركيب في الحدود النحوية من هذا القبيل كثير، يمكن أن يلحظه أي شخص يوازن بين الحدود؛ فيجد الخلاف ظاهراً وإن لم يشر إليه أحد من النحاة. ولكن الظريف في الأمر أن تجد واحداً يخطّئ تركيباً في حد ما ثم تراه ينافح عن الحد الذي وضعه هو، وقد يكون معيباً في ذلك أو مخطئاً، فلله الأمر من قبل ومن بعد.

---

[١] ثمار الصناعة، ص ٣٠١.

[٢] التبصرة والتذكرة ٢٦٥/١.

[٣] شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ١٣٦.

[٤] المرتجل، ص ١٤٥.

[٥] شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٧.

[٦] كتابان في الحدود، ص ٧٩.

المبحث الثالث:

استقرار الحدود النحوية

ارتبطت الحدود النحوية بالمصطلح النحوي منذ نشوئه حتى استقراره. غير أن الحدود هي القول الشارح للمصطلحات، وأخذت الحدود توضح معاني المصطلحات حتى حين تغيرت ألفاظها واختلفت، فالجر والخفض مصطلحان مختلفان لفظاً ومعناهما واحد عند البصريين والكوفيين، والحد لهذين المصطلحين واحد عند الفريقين. وكذلك التمييز والتفسير مصطلحان مختلفان لفظاً ومعناهما واحد، فالحد إذاً فيهما واحد.

فتطور المصطلح النحوي يختلف عن تطور الحدود النحوية، واختلاف المصطلح النحوي يختلف عن اختلاف الحدود النحوية، واستقرار المصطلح النحوي لا يعني بالضرورة استقرار الحدود النحوية لها؛ لأن القول الشارح يكون للمفهوم ولا يكون للفظ إلا في بعض جوانبه، وإن كان الاختلاف في اللفظ فربما كان من قبيل المترادفات، فيقال: الجر الخفض، والتفسير التمييز، وحد المترادفات واحد.

فلا ارتباط بين استقرار المصطلح واستقرار الحدود، ولا يعني استقرار المصطلح استقرار الحدود ولا العكس يصحّ. وقد اتضحت معالم المصطلحات واستقر كثير فيها منذ البداية، ولم يحصل ذلك للحدود وبقيت مختلفة إلى عصور متأخرة.

وليس من السهل تحديد زمن معين لاستقرار الحدود النحوية؛ لأن بعضاً منها ظهر في زمن ما بأحسن صورة، ثم أعقبتها أزمان غيرت ملامح تلك الصورة، ثم جاءت قرون بعد ذلك أعادت الصورة الأولى بملامحها الأساسية، وتوالت بعدها أزمان على النمط نفسه بأركانه المعتمدة وإن تبدلت بذلك بعض الألفاظ التي لا تغير من دلالة المعنى في شيء.

وأقرب مثال على ذلك ما اعترى حد الاسم من اختلاف بدأ بالتمثيل ثم بالعلامة ثم بالحد القريب من حدود المنطق المرتضى عند النحاة ثم اكتملت الصورة تماماً ثم عادت إلى التعديل والاختلاف مرة أخرى، ثم رست دعائمها بعد ذلك وتوالت الحدود على نسق متشابه إلى يومنا هذا.

فحد الاسم عند النحاة من أكثر الحدود تجاذباً واختلافاً، وقد أطال الناس فيه كثيراً، وهو أقرب مثال لمعرفة الزمن الذي جنح فيه الحد لنوع من أنواع الاستقرار، وهذه أقوالهم:

قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): " الاسم: رجل وفرس وحائط " [(١)]. ونسب إلى معاذ الهراء (ت ١٨٧ هـ) أنه قال: " الاسم ما لم يدل على زمان " [(٢)]، وقال الكسائي (ت ١٨٩ هـ):

---

(١) الكتاب ١/١٢.

(٢) الحلل ص ٦٢.

" الاسم ما وصف " [1]، وقال الفراء (ت ٢٠٧هـ): " الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام " [2].

وقال هشام الضرير (ت ٢٠٩هـ): " الاسم ما دخلت عليه الباء " [3]، وروي عنه أنه قال: " الاسم ما يودي عن معنى، ولا يودي عن زمان ولا مكان " [4].

وقال الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ): " إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة نحو: زيد قام، وزيد قائم، ثم وجدته يثنى ويجمع نحو قولك: الزيدان والزيدون، ثم وجدته يمتنع من التصريف فاعلم أنه اسم " [5].

وقال أبو عبدالله الطوال (ت ٢٤٣هـ): " الاسم ما اعتورته المعاني وانتسبت إليه الأوصاف " [6].

وقال الرياشي (ت ٢٥٧هـ): " الاسم ما يضمر فيه؛ أي ما يكون خبراً " [7].

وقال المبرد (ت ٢٨٦هـ): " أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى، وتعتبر الأسماء بواحدة، كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم " [8].

ونسب إلى المبرد فيما حكاه عنه علي بن سليمان الأخفش الأصغر (ت ٣١٥هـ) أنه قال: " الاسم ما أخبر عنه " [9]، وتابعه في ذلك ابن السراج (ت ٣١٦هـ) في كتابه (الموجز) [10]، وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في كتابه (المسائل العسكريات) [11]، والصقلي (ت ٥١٠هـ) في كتابه (المقدمة في النحو) [12].

---

(١) الصاحبي، ص ٨٩، والحلل، ص ٦١.

(٢) الصاحبي، ص ٩٠، والحلل، ص ٦١.

(٣) الحلل، ص ٦٢.

(٤) نفسه.

(٥) الصاحبي، ص ٩٠، ويُنظر: الحلل، ص ٦١.

(٦) الحلل، ص ٦٢.

(٧) نفسه.

(٨) المقتضب ٣/١.

(٩) الحلل، ص ٦٠.

(١٠) يُنظر: الموجز لابن السراج، ص ٢٧.

(١١) يُنظر: المسائل العسكريات للفارسي، ص ٢٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ٦٩/١.

(١٢) يُنظر: المقدمة في النحو للصقلي، ص ٦٣.

وقال ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ):" الأسمــاء ما أبانت عن الأشخاص، وتضمنت معانيها" [١].

وهو عنده أيضاً: " ما وضع لشيء ليفصل بينه وبين غيره من المسميات، وصــلح أن يكــون فــاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه " [٢].

وقال الزجاج (ت ٣١١هـ): " الاسم صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان " [٣].

وقال لغدة الأصبهاني (ت ٣١١ هـ): " الاسم نحو قولك: رجل، وفرس ودار وأرض وزيــد وعمرو وعبدالله... وكل ما صلح أن يكون فاعلاً أو مفعولاً فهو اسم " [٤].

وحده ابن السراج (ت ٣١٦هـ) بحدود منها: " الاسم ما جاز أن تخبر عنه، نحــو: عمــرو منطلق ورجل في الدار " [٥].

وقال- أيضاً-: " ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص" [٦].

وذكر المجاشعي أنه حد الاسم بقوله: " الاسم ما دل على معنى غير مقترن بزمان محصل، وأعني بالمحصل الماضي والحاضر والمستقبل " [٧].

ونسب إليه أنه قال: " الاســم كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل " [٨].

وحده الزجاجي (ت ٣٣٧هـ): " ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الخفض " [٩].

وذكر المجاشعي أن السيرافي (ت ٣٦٨هـ) حده بقوله: " الاسم ما دل علــى معــنى دلالــة الإشارة " [١٠]. ونسب إليه أنه قال: " الاسم كلمة دلت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمــان معين " [١١]. وهذا الحد تابع فيه ابن السراج كما هو ظاهر.

---

[١] الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص ٥٠.

[٢] الموفقي في النحو لابن كيسان، ص ١٠٦.

[٣] الصاحبي، ص ٩٢، والحلل، ص ٦١.

[٤] في النحو للغدة الأصبهاني، ص ٢٢٢.

[٥] الموجز لابن السراج، ص ٢٧.

[٦] الأصول في النحو ٣٦/١.

[٧] شرح عيون الإعراب للمجاشعي، ص ٤٦.

[٨] مسائل خلافية لأبي البقاء العكبري، ص ٤١- ٤٢.

[٩] الجمل في النحو للزجاجي، ص ١.

[١٠] شرح عيون الإعراب، ص ٤٦.

[١١] شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/١.

وقال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): " الاسم ما حسن فيه حرف من حروف الجر، أو كان عبارة عن شخص " [١].

وقال الصيمري (ت ق٤ هـ): " لفظ يدل على معنى في نفسه مفرد غير مقترن بزمان محصل " [٢].

وقال بابشاذ (ت ٤٦٩هـ): " الاسم ما أبان عن مسمى شخصاً كان أو غير شخص، مثل: رجل وامرأة وزيد وهند ونحوه من المرئيات وعالم ومعلوم ونحوه من الصفات، وعِلْم وقدرة وفهم ونحوه من المعاني " [٣].

وقال عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ): " الاسم: كل لفظ عربي من الدلالة على الزمان لا من طريق الوضع والظرفية، وكان له إعراب لفظاً أو تقديراً فهو اسم، وهذا يغني عن الاستدلال بجواز الإخبار عن (كم) و (من) " [٤].

وقال أيضاً: " الاسم ما دخله التنوين نحو: زيد، والألف واللام نحو: الرجل، وحرف الجر نحو: بزيد، وجاز الإخبار عنه نحو: خرج زيد " [٥].

وقال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ): " الحد الصحيح عندنا أن يقال: الاسم ما استحق الإعراب في أول وهلة " [٦].

وقال الدينوري (ت ٤٩٠هـ): " والحدود المرضية لهذه الأقسام عند شيوخنا- رحمهم الله- أن الاسم كلمة تدل بنفسها على معنى غير مقترن بزمان محصل في أصل موضوعها " [٧].

وقال البطليوسي (ت ٥٢١هـ): " وأشبه الأقوال بأن يكون حدّاً أن يقال: " الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها، مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه " [٨].

وحده الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): " ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران " [٩].

---

[١] اللمع في العربية لابن جني، ص ٧.

[٢] التبصرة والتذكرة ١/٧٤.

[٣] شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/٩٧.

[٤] المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١/١٤٩.

[٥] الجمل في النحو للجرجاني، ص ٣٧.

[٦] شرح عيون الإعراب، ص ٤٦.

[٧] ثمار الصناعة، ص ٣٦.

[٨] الحلل، ص ٦٤.

[٩] المفصل للزمخشري، ص ٦.

وقال ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ): " وأسلم حدوذ الاسم من الطعن قولنا: الاسم ما دل على مسمى به دلالة الوضع مقترنة بزمان محصل " (١).

وقال ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ): " أما حده فقد أطال الناس فيه وأكثروا، وأقرب ما حدوه به إلى الصحة عند تحقيق النظر قول من قال: الاسم لفظ يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل " (٢).

وقال ابن الدهان (ت ٥٦٩هـ): " الكلمة لا تخلو أن تدل على معنى في نفسها أو معنى في غيرها، فالتي تدل على معنى في نفسها لا تخلو أن يجرد ذلك المعنى فيها من اقتران بزمن مختص وهو الاسم وهذا حده." (٣).

وحده ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) بقوله: " ما استحق الإعراب في أول وضعه " (٤). وهو شبيه بحد المجاشعي السابق.

وذكر تعريفاً آخر: " كل لفظة دلت على معنى تحتها غير مقترن بزمان محصل " (٥).

وحده الجزولي (ت ٦٠٧هـ) بقوله: " كل كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض لزمان وجود ذلك المعنى " (١١).

وحده العكبري (ت ٦١٦هـ) بقوله: " الاسم كل لفظ دل على معنى مفرد في نفسه " (٦) وذكر حدوداً أخرى بالعلامات وبالمعنى المذكور (٧).

وحده ابن معطٍ (ت ٦٢٨هـ) بقوله: " كل كلمة تدل على معنى في نفسها دلالة مجردة من زمان ذلك المعنى " (٨).

وحده الشلوبين (ت ٦٤٥هـ) بقوله: " كل كلمة تدل على معنى في نفسها لا يفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضياً فهي اسم " (٩).

وحده ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) بقوله: " الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد

---

(١) الأمالي الشجرية ٢٩٣/١.

(٢) المرتجل، ص ٧.

(٣) الفصول في العربية، ص ١.

(٤) منثور الفوائد، ص ٢٨، ويُنظر: أسرار العربية، ص ٩، ومسائل خلافية للعكبري، ص ٤١.

(٥) أسرار العربية، ص ٩.

(١١) المقدمة الجزولية، ص ٣.

(٦) مسائل خلافية للعكبري، ص ٤٤.

(٧) يُنظر: مسائل خلافية للعكبري، ص ٤١-٤٤.

(٨) الفصول الخمسون لابن معط، ص ١٥١.

(٩) التوطئة، ص ١١٣.

الأزمنة الثلاثة " [١]. وكذا حده ابن هشام (ت ٧٦١هـ) في شرح شذور الذهب [٢].

وحده ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) بقوله: " الاسم لفظ يدل على معنى في نفسه ولا يتعرض ببنيته للزمان، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه " [٣]. وقال أيضاً: " الاسم كلمة أو ما قوته قوة كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض ببنيتها للزمان " [٤].

وحده ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) بقوله: " كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها... ويعتبر الاسم بندائه وتنوينه في غير روي، وبتعريفه وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه أو إضافة إليه أو عود ضمير عليه، أو إبدال اسم صريح منه، وبالإخبار به مع مباشرة الفعل، وبموافقة ثابت الاسمية في لفظ أو معنى دون معارض، وهو لِعَيْن أو معنى اسماً أو وصفاً " [٥].

وحده الرضي الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) بقوله: " كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة " [٦].

وحده أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) بقوله: " الاسم لفظ يفهم منه وَحْدَه معنى غير متعرض ببنيته لزمان، والفعل كالاسم إلا في عدم التعرّض " [٧].

وحده الأبذي (ت ٨٦٠هـ): " كل كلمة دلت على معنى في نفسها و لم تتعرض ببنيتها للزمان " [٨].

وقد اختار السيوطي (ت ٩١١هـ) حده بقوله: " ما دل على مسمى به دلالة الوضع" [٩].

وحده الفاكهي (ت ٩٧٢هـ) بنحو ما حدّ به ابن السراج والسيرافي، وهو قوله: " كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمن معين وصفاً " [١٠].

وعند النظر في حدود العلماء للاسم من لدن سيبويه إلى الفاكهي تستوقفنا مرحلتان اكتملت فيهما صورة حد الاسم، وهما: مرحلة القرن الرابع ومرحلة القرن العاشر، وبين المرحلتين والقرنين تشابه كبير، تكاد تكون الألفاظ متواطئة، وهذا ما يجعلنا نقول: إن الفاكهي قد ارتضى ما جاء به ابن السراج والسيرافي، و لم يعدل عن ذلك لتمامه وشموله.

---

[١] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/١/٢٠.

[٢] يُنظر: شرح شذور الذهب، ص ١٤.

[٣] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩٤/١.

[٤] نفسه.

[٥] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٣-٤.

[٦] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/١/٢١.

[٧] تقريب المقرب لأبي حيان الأندلسي، ص ٤١.

[٨] الحدود في علم النحو للأبذي، ص ٤٤٠.

[٩] الأشباه والنظائر للسيوطي ١٣٨/٤.

[١٠] كتابان في حدود النحو، ص ٦٦.

فما ذكره المجاشعي عن ابن السراج وكذا ما نسبه العكبري عنه يعد أول حد يوافق شروط الحد في المنطق الصوري المعتمد على الجنس القريب والفصول المميزة، وإن أخل ببعض الشروط إلا أنه يبقى المعتدّ به حتى عصور متأخرة.

وأساس الحد في الاسم قائم على أمور ثلاثة هي: أنه كلمة وهي جنس قريب، وتدل على معنى في نفسها وهذا فصل يميزه عن الحرف الذي يدل على معنى في غيره، وغير مقترن بزمان محصل فصل ثان ليدخل فيه المصدر ويخرج منه الفعل؛ لأن المصدر يدل على زمان لكنه غير معين، والفعل يدل على زمان معين، من مضي أو حاضر أو استقبال، فتميز الاسم بذلك عن الفعل والحرف بما وصف.

والحدود السابقة لحد ابن السراج كانت معتمدة على العلامات والتمثيل، وهو أيضاً قد أخذ بطرف منها، إلا أنه اختار حدّاً مغايراً فيما نقل عنه، غيّر مجرى الحدود الرتيبة؛ ولذلك اختاره السيرافي وقال به، بيد أنه اعتمد الألفاظ الدقيقة في الحدود، والبعيدة عن المعارضة والانتقاد، فبدّل (كل لفظ) بـ(كلمة)؛ ليستقيم الحد ويسلم من المعارضة، فقال: " كلمة دلت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل "[(١)].

وابن السراج والسيرافي من علماء القرن الرابع، وحد الاسم عندهما بما ذكر دليل على اكتمال صورته، وما خولف به من بعده من نقص لقواعد المنطق وإرجاع الصورة الأولى من العلامات والتمثيل لا يفسد للحد أمراً؛ ولذلك أخذ حد الاسم تعتوره الخلافات والمغايرات، ويقرب تارة ويبعد أخرى، وتتعدد صوره وأشكاله إلى أن جاء القرن العاشر، وحده الفاكهي بقوله: " كلمة دلت على معنى في نفسه غير مقترنة بزمان معين وضعاً "[(٢)].

فظاهر الأمر أنّ استقرار حد الاسم كان في القرن العاشر ثم جاء النحاة من بعده آخذين به معتمدين عليه، ولكن الحقيقة أن الفاكهي جدّد حدّ ابن السراج والسيرافي و لم يزد على ذلك إلا لفظ (وضعاً)، وما اعترى حد الاسم بعد ابن السراج وبعد السيرافي لا يغيّر من النتيجة، فما كان في القرن الرابع استقر في القرن العاشر وما بينهما لم يكن ناقضاً.

وأستطيع أن أقول: إن الحد قد يستقر في زمن سابق، فيلحقه استقرار آخر في زمن لاحق، والسبق للمتقدم، ومثاله ما ذكرت عن حد الاسم. وقد يستمر في مخالفته فيستقر في زمن متأخر، وتتوالى المتابعات على ما كان مستقراً أخيراً وهذا في غالب الحدود النحوية.

وقد يستقر الحد مبكراً، ويسلم من المعارضة ويتتابع أخذ العلماء له من دون تنبيه أو نقض؛ إشارة إلى قبولهم به واستحسانهم له كمثل حد سيبويه للحروف المجهورة والمهموسة، وإن كانا

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/١.

(٢) كتابان في حدود النحو، ص ٦٦.

مصطلحين صوتيين إلا أنهما كان يدرسان في وحدة واحدة وهو علم العربية الذي يشمل الصوت والصرف والنحو واللغة.

فالحرف المجهور عند سيبويه هو: " حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت "[١].

والحرف المهموس عنده هو: " حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه"[٢]. فأخذ العلماء هذين الحدين والتزموهما حتى وقت متأخر من دون تغيير يذكر.

وليس كل ما وصل إلينا من حدود يمثل آخر مراحل استقرار الخلاف؛ لأن ما وصل إلينا من أقوال العلماء في الحدود على اختلافها لا نستطيع أن نسلّم أنه استقر رأيهم على أمر واحد في حد ما، وإنما بالنظر والموازنة بين أقوالهم، وتدقيق النظر في مفرداتهم ومقاصدهم نستطيع أن نخلص إلى الأقرب من الحدود، والقول بها ولا الانتصار لها أو الاكتفاء بمحتواها من دون النظر إلى النقد الموجه إليها؛ لأن كثيراً منها لم يسلم من الاعتراض، والحدود مبناها على المسامحة والتجوز؛ للوصول إلى الغاية المرجوّة، لا كما زعمه المخالفون من أن الحدود لا يجوز فيها التسامح والتجوّز، ثم ما لبثوا أن وقعوا فيما نهوا عنه.

إن الخلاف في مسائل النحو العربي كان بين أهل البصرة والكوفة، ولم يصل بهم الجدال والخلاف إلى طريق سُوّى، وظلت مسائل الفريقين محطّ خلاف حتى بين الخالفين ممن انتصر لمذهب دون آخر، وبالنظر إلى دليل كل فريق تستطيع الأخذ بالأقوى، والأخذ بالأقوى لم يضع أوزار الخلاف، بل ظل مستمراً إلى عصور متأخرة، ولم يكن هناك زمن سابق استطاع فيه العلماء وضع أوزار الخلاف في تلكم المسائل مع ظهور الحجج والبراهين لكل فريق.

والشيء نفسه حصل في الحدود النحوية، مع أن هناك فرقاً بين المسائل والحدود، والفرق بينهما أن المسائل تعتمد في تأصيلها على شواهد ومقاييس، والحدود النحوية اجتهاد عقلي يعتمد على حصر الذاتيات واللوازم والعرضيات، فتختلف موارد القوم قلة وكثرة في عرضها. فما اعترضه قوم سلّم به آخرون، وما كان مسلّماً به قديماً عورض متأخراً. وما كان في زمن مستساغاً صار فيما بعد مستهجناً، فوقع الخلاف.

ولا أستطيع الجزم بأن الحدود النحوية وصلت في زمن سابق إلى وضع أوزار الخلاف فيه، وأن جملة منها سلمت منذ وضعها من المعارضة حتى يومنا هذا. ولكنني أستطيع القول: إن كثيراً من الحدود لم يصل بها الخلاف إلى نتيجة مرجوة إلا ترجيحاً وانتقاءً، وأن كثيراً منها تشابهت أقوال النحاة فيها في

---

[١] الكتاب ٤/٤٣٤.

[٢] نفسه.

ألفاظها أو في دلالاتها، فلا يبدو خلافاً يؤول إلى نقض. وهذا سيستبين عند عرض أقـوال النحـاة في الحدود في الفصول اللاحقة إن شاء الله.

وعند النظر في تدرج الحدود ومبدئها، نلاحظ أن المتقدمين لم يحدوا كل مصطلح و لم يلتزموا بذلك، فأما سيبويه فقد عرف عنه ذلك، وأما المبرد فحاول أن يحد أكثر المصطلحات، وأما ابن السراج فتجاوز ما كان عليه المبرد، ولكن السؤال: هل كل المصطلحات حدت قديماً ؟ فالإجابة طبعاً لا؛ لأن ذلك ليس بلازم لهم، لأن حدودهم كانت للتقريب للمبتدئين، وليس كل شيء في زمنهم يحتـاج إلى تقريب، إضافة إلى ذلك أنهم كانوا يبدأون بالمسائل، ويمثلون لها فلا يحتاجون إلى حدها.

وبمرور الزمن واتساع العلوم وانتشارها وتداخلها، وجدت النظرات العقلية بغيتها في حـدود العلوم، فالتزم كل ذي فن بفنه، فطفقوا يحدون مصطلحاتهم متقيدين بضوابط المنطق، فحدث كثير من المصطلحات وبقي كثير منها غفلاً من الحد، إما لشهرته ومعرفته وإما لإشكاله، فمالوا إلى ما مال إليه الأقدمون من التمثيل وغيره.

ولكن المتأخرين من النحاة أخذوا على عاتقهم مسألة الحدود وكفونا بذلك المؤونة، فما تركوا شاردة ولا واردة إلا حدوها إلا ما رحم ربك، فما أغفله هذا ذكره ذلك وهكذا.

و لم أجد نحوياً حوى في مؤلفه الحدود جميعاً، وإن كان بعضهم سمى مؤلفه بكتـاب الحـدود النحوية وغيرها، ولكنهم حدوا ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

الفصل الرابع

الخلاف في الحدود

في المذاهب النحويّة

المبحث الأول:

الخلاف في الحدود داخل المذهب الواحد:

نسب مذهبا البصرة والكوفة إلى حاضرتيهما، وهما مدينتان من مدن العراق؛ البلد الذي نشأت العلوم العربية فيه، وقد اتجهت كل من المدينتين وجهة خاصة في أساليب البحث النحوي وطرق الاستنباط ومبلغ الاعتداد بالشواهد العربية وغير ذلك، ونشأ عن هذا أن أصبح لكل منهما مذهب له طابع خاص، وتباعدت بينهما على الزمان مسافة الخلاف في كثير من المسائل، ولهذا الخلاف أسبابه [١].

والخلاف الذي نرومه يقصد به ما كان بين أفراد المذهب البصري على حدة، وما كان بين أفراد المذهب الكوفي على حدة أخرى من خلاف يخص الحدود النحوية.

ولما كان المذهبان البصري والكوفي هما المذهبان اللذان أسسا للنحو العربي على ما كان بينهما من تباين في الآراء واختلاف في المسائل بحسب الأصول التي سار عليه كل مذهب- صار من المستحب أن ننظر فيما خلّفه المتقدمون من النحاة في كلا المذهبين من حدود نحوية توضح جانباً من الخلاف الذي أصابها في ذلك الزمان.

أولاً: مذهب البصرة:

إن الدرس النحوي في البصرة كان سابقاً على الدرس النحوي في الكوفة بنحو قرن، وكانت أول طبقة بصرية من العلماء تتمثل في نصر بن عاصم وعنبسة الفيل ويحيى بن يعمر وعبدالرحمن بن هرمز وميمون الأقرن وكان شيخهم ورائد طبقتهم وأستاذهم أبا الأسود الدؤلي.

وإذا نظرنا في مؤلفات أولئك العلماء في هذه الطبقة لنستخلص منها الحدود النحوية التي ذكرت فيها، لا يسعفنا البحث؛ لأن أولئك العلماء لم تروَ عنهم مؤلفات مستقلة، ولكنها أقوال مبثوثة في مؤلفات الخالفين وهي قليلة. بيد أن هناك صحيفة تنسب إلى شيخ الطبقة الأولى من البصريين أبي الأسود الدؤلي توارثها المؤرخون بالرواية تفيد بأن أبا الأسود الدؤلي كتب صحيفة يرفعها إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب-ﷺ- زاد عليها بعض الأبواب، يذكر فيها أحكاماً نحوية أولية ويتصدرها تقسيم للكلام وحدود أولية لأقسامه كحد الاسم والفعل والحرف، ولكن الصحيح أن نسبة هذه الصحيفة لا يصح إسنادها إلى أحد الرجلين لأسباب ذكرتها في الفصل الأول.

ولم يكن خلاف بين أفراد هذه الطبقة في الحدود إذ لا حدود نحوية تنسب إلى أحد منهم عدا أبا الأسود، وهذا أيضاً ما يؤكد عدم صحة الصحيفة؛ لأن تلامذته لم ينقلوا عنه ما روي في الصحيفة من حدود، بخلاف روايتهم لعمل أبي الأسود من نقط الإعراب، وأضافوا عليه نقط الإعجام، فدل على

---

[١] يُنظر: الوسيط في تاريخ النحو العربي، ٣٤- ٣٥.

اتصال العمل وتطوره بخلاف الحدود التي انقطعت في عهد تلامذته حتى ظهرت في كتاب سيبويه بشكل جديد لا يدل على اتصال وتطور.

ثم تبعت الطبقة الأولى البصرية طبقة ثانية كان من أشهر علمائها عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي وكان مولعاً بالقياس والعلل، ولم تروَ عنه كتب في النحو تعين على تتبع الحدود.

ومن علماء هذه الطبقة- أيضاً- عيسى بن عمر الثقفي نسب إليه كتابان في النحو هما: (الجامع) و(الإكمال) وقد نوه الخليل بفضلهما بقوله:

ذهب النحو جميعاً كله غير ما ألّف عيسى بن عمرْ

ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمرْ

ولكننا لم نرَ نور شمسه ولا ضياء قمره لنستبصر هما فيما يخصنا من حدود تبين خصائص هذه الطبقة، فقد أضاعتهما عوادي الزمان كما حصل لغيرهما، فعسى الله أن يأتينا هما جميعاً إنه هو العليم الحكيم.

ومن علماء هذه الطبقة- أيضاً- أبو عمرو بن العلاء، وكان أحد القراء المشهورين، أخذ عنه نحاة عصره، ولم ينسب إليه كتاب في النحو.

وبعد ذلك ظهرت الطبقة الثالثة البصرية، وكان أشهر علمائها الأخفش الأكبر أبو الخطاب، والخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب.

فأما الأول فله آراء تفرد بها نشرها عنه سيبويه وهو سبب شهرته، ولم تنسب إليه حدود ولا كتب. وأما الخليل بن أحمد الفراهيدي فإمام في العربية له كتاب العين، ولم ينسب إليه كتاب في النحو. وقد ذكرت في الفصل الأول من الرسالة ما وجد في كتاب العين مما يعدُّ من الحدود تبين النواة الأولى لظهورها، ولم يشهر عنه خلاف فيها، ولا عورض بما نقل عنه. وعلم سيبويه علمه، وقد نقل السيوطي عن الزبيدي أنه قال: " هو الذي بسط النحو ومدّ أطنابه وسبّب علله وفتق معانيه وأوضح الحجاج فيه حتى بلغ أقصى حدوده وانتهى إلى أبعد غاياته ثم لم يرضَ أن يؤلف فيه حرفاً أو يرسم منه رسماً نزاهة بنفسه وترفّعاً بقدره، إذ كان قد تُقُدِّم إلى القول عليه والتأليف فيه، فكره أن يكون لمن تقدمه تالياً وعلى نظر من سبقه محتذياً، واكتفى في ذلك بما أوحى إلى سيبويه من علمه ولقنه من دقائق نظره ونتائج فكره ولطائف حكمته فحمل سيبويه ذلك عنه وتقلّده وألّف فيه الكتاب الذي أعجز من تقدم قبله كما امتنع على من تأخّر بعده "[1]. ولعل هذا سبب وجيه في إحجامه عن تأليف كتاب في النحو وقد جاء بالعين واخترع العروض.

---

[1] المزهر للسيوطي ١/٨٠- ٨١.

وأما يونس بن حبيب فقد أخذ عنه كبار النحاة ورءوس المذاهب وهم سيبويه والكسائي والفراء، وله آراء متفرقة في كتب النحاة ولا مؤلّف له.

أما الطبقة الرابعة البصرية فكان شيخها سيبويه وهو إمام النحاة جميعاً من المتقدمين والمتأخرين بلا منازع. له أعظم كتاب في النحو والناس من بعده عيال عليه، بسط فيه مسائل النحو، وتخللت الحدود النحوية جانباً صغيراً من أبوابه، وكانت على أشكال متنوعة، إما بتمثيل وإما بحد قريب من الحدود المرضية عند النحاة، وإما بترجمة أبواب المسائل فكانت حدّاً لذلك الباب.

لم يُعارَض سيبويه بحدوده من علماء عصره ومشايخ طبقته، وقد نسبت إليه أقوال وحدود غير التي قالها في كتابه تبين تنوع الحدّ عنده، فمثلاً حدَّ الاسم في كتابه بقوله: " الاسم: رجل وفرس وحائط" [1]، فهذا الحد بالتمثيل وهو نوع من الرسم الناقص. ونسب إليه أنه قال: " الاسم هو المحدث عنه " [2]، ومما نسب إليه أيضاً أنه قال: " الاسم ما صلح أن يكون فاعلاً " [3]، وهو أيضاً: " ما صلح له الفعل " [4]. فهذه حدود مختلفة الألفاظ والدلالات ولا مطعن فيها من أصحاب هذه الطبقة أو غيرهم.

ومن علماء هذه الطبقة- أيضاً- اليزيدي والأصمعي وأبو زيد الأنصاري وأبو عبيدة مَعْمَرَ بن المثنى.

فأما اليزيدي فله مختصر في النحو لم يظهر، وأما الأصمعي فكان إلى اللغة أقرب وله كتب في ذلك كثيرة، وكذلك أبو زيد الأنصاري له كتاب النوادر في اللغة وليس فيه بغيتنا. وأما أبو عبيدة مَعْمَرَ ابن المثنى فكان عالماً بجميع العلوم، له كتاب مجاز القرآن، وذكر ابن النديم في الفهرست والقفطي في إنباه الرواة أن له كتاباً باسم (الحدود) [5]، ولكن لا يدرى عنه شيء.

والملاحظ في هذه الطبقة أن سيبويه هو الوحيد الذي نسبت إليه حدود نحوية بخلاف أصحابه، فربما لاهتمامهم باللغة والأدب أكثر من النحو.

وبعدها تأتي الطبقة الخامسة البصرية، وكان إمامها الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مَسْعدَة، ومن أعلام هذه الطبقة أبو علي محمد بن المستنير الملقب بقطرب.

فأما أبو الحسن الأخفش فقد تلقى مع سيبويه عن شيوخه سوى الخليل ثم أخذ عن سيبويه على كبر سنه، و لم يُسنَد كتاب سيبويه إليه إلا عن طريق الأخفش. له آراء كثيرة مبثوثة في كتب النحاة

---

(١) الكتاب ١/١٢.

(٢) الصاحبي، ص ٨٩.

(٣) نفسه.

(٤) نفسه.

(٥) يُنظر: الفهرست، ص٩٥، وإنباه الرواة ٣/٢٨٥.

وتنسب إليه مؤلفات عدة منها في النحو كتاب المقاييس وكتاب الأوسط، ومما يعرف له أيضاً كتاب معاني القرآن وكتاب القوافي. وله حدود في النحو منثورة في مؤلفات النحاة، ولم يُعارِض سيبويه بشيء منها، فقال في حد الاسم: " إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة نحو: زيد قام، وزيد قائم، ثم وجدته يثنى ويجمع، نحو قولك: الزيدان والزيدون، ثم وجدته يمتنع من التصريف، فاعلم أنه اسم " (١). وقال أيضاً: " الاسم ما جاز فيه نفعني وضربني، يعني ما جاز أن يخبر عنه " (٢).

وحد الفعل بقوله: " الفعل ما امتنع عن التثنية والجمع، وأن لا يحسن له الفعل والصفة، وجاز أن يتصرف، علمت أنه فعل " (٣).

وحد الحرف بقوله: " مالا يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع ولم يجز أن يتصرف " (٤).

وأما قطرب فله تصانيف كثيرة منها في النحو كتاب (العلل)، وأما حدوده المنقولة عنه فهي قليلة على ما يبدو، وتتخذ في طابعها الحد بالتقسيم، فقد نقل البطليوسي عنه في حد الفعل أنه قال: " الفعل ضربان يدلان على ثلاثة معان، وإنما جعل الفعل على ضربين؛ لأن صيغة المستقبل والحال واحدة " (٥).

والملاحظ في هذه الطبقة أن الأخفش أكثر حدوداً من قطرب، وحدوده بالعلامات والوصف أضبط من حدود قطرب.

وبعدها جاءت الطبقة السادسة البصرية وهي طبقة الشرح والتكميل ووضع المصطلحات المحددة، وقد سلك علماؤها بالنحو مسلكاً طبعه بطابع فيه كثير من التغيير المنهجي والشكلي والتأليفي، فقد تغيرت لغة التأليف ومنهجه ووضعت اصطلاحات وعبارات في المصنفات لم تكن من قبل، وهي التي لا تزال تستعمل إلى يومنا هذا (٦).

وكان شيخ هذه الطبقة المازني، أخذ عن الأخفش الأوسط والأصمعي وأبي عبيدة مَعْمَرَ بن المثنى وأبي زيد الأنصاري، وكان أعلم الناس بالنحو بعد سيبويه. ينسب إليه كتاب في علل النحو، وكتاب (التصريف)، والثاني أشهر؛ حتى إن ابن جني شرحه بكتابه (المصنف في شرح التصريف) وهو كتاب المازني.

---

(١) الصاحبي، ص٩، ويُنظر: الحلل، ص٦١.

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص٤٩، ويُنظر: الصاحبي، ص٩٠، والحلل، ص٦١.

(٣) الحلل، ص ٦٩.

(٤) الصاحبي، ص٩٥، ويُنظر: الحلل، ص٧٥.

(٥) الحلل، ص٦٩.

(٦) يُنظر: الوسيط في تاريخ النحو العربي، ص٧٥.

ومن علماء هذه الطبقة- أيضاً- أبو عمر الجرمي، كان من أعلام اللغة والنحو، أخذ اللغة عن أبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة مَعْمرَ بن المثنى والأصمعي، وسمع النحو من يونس والأخفش الأوسط، و لم يلقَ سيبويه.

ينسب إليه مختصر في النحو وكتاب اسمه (فرخ كتاب سيبويه)، وله أقوال في النحو مشهورة في كتب النحاة، و لم أقف على حدود نحوية له غير حده للفعل بقوله: " الفعل ما حسنت فيه التاء نحو: ضربتْ وقامتْ. قال: وبهذا علمنا أن نعم وبئس فعلان؛ لقولنا: نعمت المرأة هند، وبئست الفعلة " [1]. وليس له معارضات في الحدود ولا نقد.

ومن أعلام هذه الطبقة- أيضاً- أبو محمد عبدالله بن محمد التَّوَّزيّ، وكان عالماً باللغة والأدب والنحو، فأخذ اللغة والأدب عن أبي عبيدة والأصمعي وقرأ على الجرمي كتاب سيبويه، له كتاب الأضداد [2]، وليس له حدود تذكر.

ومن أعلام هذه الطبقة أبو حاتم السجستاني، كان إماماً في اللغة والشعر والعروض، أخذ اللغة عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي، وأخذ عنه علماء عصره كابن دريد والمبرد، قرأ كتاب سيبويه مرتين على الأخفش الأوسط وبرع في اللغة والشعر أكثر من براعته في النحو، وله مصنفات منها: إعراب القرآن، والإدغام، والمقصور والممدود، و لم أقف على حدود له في النحو.

ويعدُّ من علماء هذه الطبقة أبو الفضل عباس بن الفرج الملقب بالرياشي أخذ النحو عن المازني، وسمع منه كتاب سيبويه وكان يقول المازني: " قرأ عليّ الرياشيّ الكتاب وهو أعلم به مني " [3] وأخذ اللغة عن الأصمعي، وكان يحفظ كتبه وكتب أبي زيد الأنصاري كلها، ثم صار من كبار النحويين واللغويين، أخذ عنه المبرد وابن دريد، و لم يصنف في النحو شيئاً. له أقوال مذكورة في كتب النحاة، و لم أقف على حد سوى ما نقله البطليوسي في الحلل من حده للاسم بقوله: " الاسم ما يضمر فيه، أي ما يكون خبراً " [4].

وتأتي أخيراً الطبقة السابعة البصرية وكان رأسها وشيخها أبو العباس محمد بن يزيد الملقب بالمبِّرد، أخذ عن المازني والجرمي وأبي حاتم السجستاني، وكان تلقّيه الأكبر على المازني حتى نبه قدره بالبصرة وانتهت إليه رياسة النحو فيها.

له تآليف كثيرة في النحو منها: المقتضب، والمدخل في كتاب سيبويه، ومعنى كتاب سيبويه، وشرح شواهد كتاب سيبويه، وكتاب الرد على سيبويه، وكتاب الزيادة المنتزعة من كتاب سيبويه

---

[1] الحلل، ص ٧٠.

[2] نشر هذا الكتاب في مجلة المورد العراقية بتحقيق محمد حسين آل ياسين وهلال ناجي، المجلد ٨، والجزء ٣ من ص ١٦١ - ١٩٠.

[3] اللغة ١/٢٨.

[4] الحلل ص ٦٢.

وكتاب الاشتقاق، وكتاب المذكر والمؤنث، ومعاني القرآن ويعرف بالكتاب التام، وكتاب احتجاج القراء، وإعراب القرآن ومعنى كتاب الأوسط للأخفش، والمدخل في النحو، وكتاب الإعراب، وكتاب التصريف، وكتاب البلاغة وقواعد الشعر، وله في تاريخ النحاة (طبقات النحويين البصريين وأخبارهم) وله في الأدب كتابه (الكامل).

وهو آخر الكبار في المذهب البصري، وآراؤه في كتب النحاة مستفيضة، وقد اشتهر بتعقبه لسيبويه مع أنه بصري حتى ألّف كتابه (الرد على سيبويه) في مسائل الغلط التي توهمها المبرد، ولم تكن الحدود النحويّة لها نصيب في الرد أو التعقب. وأخذ المبرد عن سيبويه كثيراً حتى شابه كتابه المقتضب كتاب سيبويه إلاّ أن اهتمامه بالحدود النحوية كان أكثر من سيبويه.

فهؤلاء هم شيوخ المذهب البصري ابتداء من قطبها الأول أبي الأسود الدؤلي وانتهاء بقطبها الأخير أبي العباس المبرد، وبين هذين الرجلين جمهرة من النحاة شكلت أفكارهم دعائم المذهب البصري، وكانت آراؤهم كثيرة سجلت على صفحات مؤلفات المتأخرين وكتب التراجم والقراءات والنحو. ولكن نتاجهم الفكري النحوي من المؤلفات الخاصة قليلة على ما ذكرها أصحاب التراجم، فأبو الأسود تنسب إليه الصحيفة، وابن أبي إسحاق ينسب إليه كتاب في الهمز، وعيسى بن عمر ينسب إليه الإكمال والجامع، ولكنّ واحداً من هذه المؤلفات لم يصل إلينا ولم يَدُرْ بأيدينا إلا حكاية عن أصحاب الروايات وأخبار المترجمين.

وأول كتاب جامع لأصول النحو العربي وأبوابه هو كتاب سيبويه، فيه رسمت معالم النحو العربي وصار علماً وإماماً للنحاة قاطبة، وفضله على سائر المؤلفات كفضل الشمس على سائر الكواكب.

ثم نسب إلى اليزيدي مختصر في النحو، ونسب إلى أبي عبيدة معمر ابن المثنى كتاب في الحدود، ونسب إلى الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة كتابان في النحو هما: المقاييس والأوسط، ونسب إلى قطرب كتاب (العلل) في النحو، ونسب إلى المازني كتاب في علل النحو، ونسب كذلك إلى الجرمي مختصر في النحو، وكتاب اسمه (فرخ كتاب سيبويه) وهذه الكتب كسابقتها لا يدرى عنها شيء غير أسمائها، فلا يصفو من لدن أبي الأسود إلى المبرد من المؤلفات النحوية سوى كتاب سيبويه والمقتضب، وهما خزانتا النحو البصري.

" والحقيقة أن فقداننا للآثار النحوية التي يمكن أن تكون قد وجدت قبل سيبويه يحول بيننا وبين الحكم الموضوعي على طبيعة التعريفات في هذه المرحلة، فليست المشكلة قاصرة على الوصول إلى طبيعة نشأة التعريفات، وهو ما يعتمد على الآثار النحوية لواضع علم النحو، بل إن المشكلة تشمل هذه الفترة

الزمنية الممتدة من نشـأة النحو العربي- أيّاً كان من نسب إليه وضع النحو العربي- حـتى عـصـر سيبويه " [١].

وأما ما نسبه الخوارزمي إلى الخليل من حدود نحوية لبعض المصطلحات [٢]، إنما هي اوصـاف للحركات وبيان مواقعها، وهي حدود بدائية كما ذكرنا في الفصل الأول ولا تبعد عما أثر عن سيبويه إلا قليلاً.

وبالنظر في الحدود التي أثرت عن سيبويه نجدها اتخذت أشكالاً عدة هي:

أولاً: اعتمد سيبويه على طريقة التقسيم في الحدود ويمكن أن نلمس هذا من أول حد له في بداية كتابه حين قال: " فالكلم، اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " [٣]. وقـال عـن المعـارف: " فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة إذا لم ترد معـنى التنـوين، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار " [٤]. ففي الحد الأول يحد الكلم بذكر أقسامه، وفي الثاني كذلك يحد المعارف بذكر أقسامها.

ثانياً: اعتماده على التمثيل وهو في الكتاب كثير، وهو أول من درج عليه ولحقه النحاة بعد ذلـك، فقال في حد الاسم: " فالاسم رجل وفرس وحائط " [٥].

ولما حدّ الفعل طفق يضرب الأمثلة لتكون حدّاً لأقسامه كما فعل في حـد الاسـم، فقـال: " فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهـب واقتـل واضرب، ومخبراً: يقتل ويذهب ويضرب، ويُقتَل ويُضرَب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كـائن إذا أخبرت، فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كـثيرة سـتذكر إن شـاء الله، والأحداث نحو: الضرب والحمد والقتل، وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحوها " [٦].

ثالثاً: اعتماده على صفات الحد المرضي عند النحاة من التعريف بالماهية، وهي أول حدود وجدت في تاريخ النحو العربي على هذه الصفة إذا أُهمل أمر الصحيفة وهو كذلك، فقد حد الفعل بقوله: " وأمـا الفعل فأمثله أخـذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون و لم يقع،وما هو كـائن لم

---

[١] التعريفات النحوية، ص ٢٦.

[٢] يُنظر: مفاتيح العلوم، ص ٣.

[٣] الكتاب ١٢/١.

[٤] نفسه ٥/٢.

[٥] نفسه ١٢/١.

[٦] نفسه.

ينقطع " [١]، وحـد الترخيم بقوله: " والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً " [٢]، وقال في حد المبتدأ: " فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمـبني عليه، فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه " [٣].

رابعاً: اعتماده على الوصف في الحدود، فقد حد المثنى وجمع المذكر السالم بقوله: " واعلم أنـك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان، الأولى منهما حرف المد واللين... وتكون الزيادة الثانية نوناً... وإذا جمعت على حدّ التثنية لحقتها زائدتان، الأولى منهما حرف المد واللين والثانية النون " [٤].

خامساً: اعتماده في الحد على التعريف بالمرادف، فقوله: " وأما النهي فإنه التحذير، كقولك: الأسـدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ، والصبيَّ الصبيَّ، وإنما نهيته أن يقرب الجدار المخوف المائل، أو يقرب الأسد، أو يوطئ الصبيَّ " [٥].

ومنه إدخال التعريف اللغوي للمصطلحات في حيز الحدود، كحد الفعل المتعدي بقوله: " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعوله، وذلك قولك: ضرب عبدالله زيداً، فعبدالله ارتفع ههنا كمـا ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب، وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعـل الفاعل " [٦]. وقال: " فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: ذهب زيد وجلس عمرو " [٧]. فسيبويه اعتمد على المعنى اللغوي للتعدي وهو التجاوز فأدخله في حدّ الفعل المتعدي، فكأنه قال: " إن الفعـل المتعدي يتجاوز الفاعل المفعول به فينصبه، وأما اللازم فلا يتجاوزه.

سادساً: اعتماده على العلة في الحدود، وذلك ظاهر في قوله: " هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنـه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان ؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه، وذلك قولك: فعلتُ ذاك حِذارَ الشرّ، وفعلتُ ذلك مخافةَ فلانٍ وادِّخارَ فلانٍ " [٨]. فحد المفعول لأجله بذكر العلة لأنه عذر لوقوع الأمر وتفسير لما قبله لِمَ كان ؟ فانتصب لأنه موقوع له. ومنه قوله في حد الظرف: " هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشـياء، وتكـون فيها، فانتصب لأنه موقوع فيها، ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها " [٩].

---

(١) الكتاب ١/١٢.
(٢) نفسه ٢/٢٣٩.
(٣) نفسه ٢/١٢٦.
(٤) نفسه ١/١٧ – ١٨.
(٥) نفسه ١/٢٥٣.
(٦) نفسه ١/٣٤.
(٧) نفسه ١/٣٣.
(٨) نفسه ١/٣٦٧.
(٩) نفسه ١/٤٠٣ – ٤٠٤.

سابعاً: اعتماده على التلازم في الحدود، وذلك حين حد المسند والمسند إليه في حد واحد لتلازمهما، فقال: " هذا باب المسند والمسند إليه، وهما مالا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبدالله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبدالله، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بُدّ من الآخر في الابتداء " [1].

فهو بذلك يحدّ المبتدأ والخبر بكونهما مسنداً ومسنداً إليه بحيث لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يكون للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء.

ثامناً: اعتماده على المقابلة في الحدود، وذلك ظاهر في قوله: " هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار؛ على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوَقف، وهذه المجاري يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف. وإنما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا هو يزول عنه– وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل " [2]. ففي هذه الترجمة لباب الإعراب والبناء يذكر خصائص الإعراب وحركاته ويُقابله بخصائص البناء وحركاته وهو ما عبّر عنه بمجاري أواخر الكلم، وذكره لهذه المجاري الأربعة والمقابلة بأربعة ليفرق بين حدي الإعراب والبناء بسبب ما يحدثه العامل ويزول، وبين ما يبنى ولا يزول؛ لأن العامل لم يُحدث فيه شيئاً. ويمكن فهم حدي الإعراب والبناء من قوله بأن الإعراب يحدث بتأثير العوامل ويزول، والبناء ولا يحدث بعامل ولا يزول وهذه طريقة المقابلة في الحدود [3].

تاسعاً: اعتماده على تراجم الأبواب لتوضيح فكرة معينة، وهذا كثير في كتابه والناظر في إشاراته إلى الأبواب بقوله: (هذا باب)، ثم شروعه بذكر خصائصه يمكن أن يفهم من كلامه ما يريد الوصول إليه، وهذه فكرة الحدود، فقوله عن التنازع: " هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك، وهو قولك: ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيداً " [4]. وقوله في البدل: " هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول، وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم... " [5].

---

[1] الكتاب ١/٢٣.

[2] نفسه ١/١٣.

[3] يُنظر: التعريفات النحوية، ص ٣٩.

[4] الكتاب ١/٤٥.

[5] نفسه ١/٧٣.

وهكذا تجري الحدود في كتابه على ما ذكرنا وهو بذلك قد سبق علماء البصرة إلى مثل هذه الحدود و لم يأتِ أحد بمثل ما جاء به، و لم يكن معارضا ولا ينتقد، ثم جاء المبرد وسلك المسلك نفسه إلا قليلاً من الاختلاف من غير نقض ولا معارضة.

والمدة الزمنية التي تخللت عهد سيبويه وعهد المبرد كان فيها من الحدود المأثورة من النحاة البصريين الشيء اليسير، ربما كان ذلك بسبب ما ضاع من مؤلفاتهم فنسب إلى قطرب أنه قال: " الفعل ضربان يدلان على ثلاثة معان، وإنما جعل الفعل على ضربين لأن صيغة المستقبل والحال واحدة " [١].

ونسب إلى الأخفش الأوسط أنه حد الاسم بقوله: " إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة نحو: زيد قام، وزيد قائم، ثم وجدته يثنى ويجمع، نحو قولك: الزيدان والزيدون، ثم وجدته يمتنع من التصريف، فاعلم أنه اسم " [٢]. ونسب إليه- أيضاً- قوله في حد الاسم: " الاسم ما جاز فيه نفعني وضربني، يعني ما جاز أن يخبر عنه " [٣]، وحد الفعل بقوله: " الفعل ما امتنع من التثنية والجمع، وأن لا يحسن له الفعل والصفة وجاز أن يتصرف، علمت أنه فعل " [٤]، وحد الحرف بقوله:" ما لا يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع ولا يجوز أن يتصرف" [٥].

ونسب إلى الجرمي حد الفعل بأنه: " ما حسنت فيه التاء نحو ضربَتْ وقامَتْ، قال: وبهذا علمنا أن نعم وبئس فعلان؛ لقولنا: نعمتِ المرأة هند، وبئست الفعلة " [٦].

ونسب إلى الرياشي أنه حد الاسم بقوله: " الاسم ما يضمر فيه؛ أي ما يكون خبراً " [٧].

ويلاحظ أن أكثر هذه التعريفات يقوم على ذكر علامة أو علامات للمعرَّف بهدف توضيحه، وإن صيغت هذه العلامات في صورة تعريفات هدفها تحديد ماهية المعرّف، كما يلاحظ غلبة الصيغة التعليمية عليها، وغرض النحاة من مثل هذه التعريفات التقريب والتوضيح بأية وسيلة، ولذلك اختلفت الوسائل، بل اختلفت العلامات المعرفة للشيء الواحد أيضاً، ووجدنا عند النحوي الواحد أكثر من تعريف؛ ويبدو أنه كان يذكر تعريفاً أو علامة في مجلس ما، ثم يذكر غيرها في مجلس آخر، وليس هدف النحاة حصر جميع أفراد المعرّف، بل الغرض بيان الأعم والأكثر [٨].

---

[١] الحلل، ص ٦٩.
[٢] الصاحبي، ص ٩٠، ويُنظر: الحلل، ص ٦١.
[٣] الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص ٤٩، ويُنظر: الصاحبي، ص ٩٠، والحلل، ص ٦١.
[٤] الحلل، ص ٦٩.
[٥] الصاحبي، ص ٩٥، ويُنظر: الحلل، ص ٧٥.
[٦] الحلل، ص ٧٠.
[٧] نفسه، ص ٦٢.
[٨] يُنظر: التعريفات النحوية، ص ٥١-٥٢.

وأما المبرد الذي ختم به المذهب البصري فقد كان متابعاً لسيبويه في جل كتابه حتى في الحدود، وسلك مسلكه في أشكالها وأنواعها، فالحدود عند المبرد على أشكال توافق ما جاءت عند سيبويه إلا في اختصار بعض التبويبات أو تبديل بعض التبويبات أو تبديل بعض الألفاظ بألفاظ أخرى، ولمزيد من المقارنة يرجع إلى مقدمة محقق كتاب المقتضب [١] وإلى رسالة التعريفات النحوية [٢].

---

[١] يُنظر: المقتضب ٦/١ مقدمة المحقق.

[٢] يُنظر: التعريفات النحوية، ص ٥٣-٦١.

ثانياً: مذهب الكوفة:

كان أول نشوء لمذهب الكوفة بطبقته الأولى مواكباً نشوء الطبقة الثالثة البصرية، وكان اتساع البحث عند علمائها في أبنية الكلمات وفي الاشتقاق معلماً واضحاً إلى جانب الاهتمام بالدراسات النحوية.

ولما كان سبق أهل البصرة في الجانب النحوي، كان لأهل الكوفة السبق في الجانب الصرفي، ولذلك اشتهرت عنهم المؤلفات الصرفية أكثر من النحوية.

وكان على رأس أول طبقة كوفية أبو جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي ابن أخي معاذ الهراء. ورد البصرة فأخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر من علماء الطبقة الثانية البصرية، ثم قفل إلى الكوفة واشتغل فيها بالنحو مع عمه معاذ الهراء، فتكونت بهما الطبقة الأولى الكوفية، له مصنفات كثيرة منها: كتاب في الجمع والإفراد، وكتاب في معاني القرآن، وكتاب الوقف والابتداء الكبير، وكتاب الوقف والابتداء الصغير، وكتاب التصغير، وكتاب الفيصل في النحو، وبهذا الأخير يكون أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو. ومع هذا لم يصل ذلك الكتاب و لم تصل كتبه الأخرى إلينا كذلك، و لم يذكر أحد من النحاة عنه حدوداً.

ومن علماء هذه الطبقة معاذ الهراء وهو عم الرؤاسي، أخذ عن علماء البصرة، واشتغل بعد ذلك مع ابن أخيه الرؤاسي بالنحو، أخذ عنه الكسائي والفراء، ولع بالأبنية حتى عده السيوطي واضع علم الصرف. لم يوقف له على مصنّف وله آراء منثورة في كتب النحاة، ونسب إليه أنه قال في حد الاسم: " ما لم يدل على زمان " [1].

وبعد هذه الطبقة جاءت الطبقة الثانية الكوفية وكان رأسها وممثلها أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، أخذ النحو والصرف فيها عن الرؤاسي والهراء وهو على كبر، ثم توجه إلى البصرة فأخذ عن عيسى بن عمر، والخليل بن أحمد الفراهيدي وأعجب به كثيراً، ثم انتقل إلى الأعراب بإرشاد الخليل فحوى عنهم ووعى، ثم عاد وقد مات الخليل، فجلس إلى يونس بن حبيب حتى صدّره في موضعه، ثم عاد إلى الكوفة بعد أن أصبح إماماً في اللغة والنحو والقراءات، أخذ عنه تلامذة كثر منهم أبو عبيد القاسم بن سلاّم، وأبو الحسن علي الأحمر، ومحمد بن سعدان الضرير، واللحياني، وهشام بن معاوية الضرير، والفراء وهذا الأخير كان أعظمهم في النحو على الإطلاق.

---

[1] الحلل، ص ٦٢.

له مصنفات عديدة منها: (مختصر النحو) و(الحدود في النحو) و(ما تلحن فيه العوام). وفي عهد الكسائي بدأ المذهب الكوفي يشتد عوده، وبدأت الفوارق تتكاثر في النحو والصرف، فوقعت مناظرات مشهورة بين المدرستين.

وآراء الكسائي النحوية مشهورة ومذكورة في كتب النحو والاختلاف والتراجم لاسيما المناظرات. أما ما يخصّ بحثنا وهو الحدود، فقد نسب إليه كتاب (الحدود في النحو) ولم يصل إلينا، ونسب إليه حدود نحوية ولا أدري أهي جزء من ذلك الكتاب المفقود أم هي حدود تناقلها تلامذته في مجالس متفرقة، ثم أثبتت عند المتأخرين من النحاة.

فهذا أحمد بن فارس يذكر عن الكسائي حده للاسم أنه قال: " الاسم ما وصف " [1]، وهو أول حد للاسم عند الكوفيين، ونسب إليه وإلى الفراء حد الفعل بأنه:" ما دل على زمان " [2]، وهو أول حد للفعل عند الكوفيين أيضاً، ولم ينقل عنه غيرهما والله أعلم.

ولحقت الطبقة الثالثة الكوفية وكانت مواكبة الطبقة الخامسة البصرية، وكان أشهر علمائها أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تلقى عن الكسائي وفاق أقرانه في النحو واللغة وفنون الأدب وأيام العرب وأخبارهم وأشعارهم، وقيل كان عالماً بالطب والفلسفة والنجوم.

له مؤلفات عديدة كان يمليها على تلامذته أشهرها كتاب (معاني القرآن) وكتاب (المذكر والمؤنث) وكتاب (الحدود)، وهذا الأخير إملاء في مئة ورقة [3]، ومشتمل على ستة وأربعين حدّاً في الإعراب [4]، وقيل هو في النحو ستون حدّاً [5]، ويذكر باسم (حدود الإعراب) [6]، وباسم (الحدود في النحو) [7]، وقد نسخ ابن النديم أسماء الحدود له من خط سلمة بن عاصم على الترتيب الذي ذكرناه في الفصل الأول، فأغنى عن إعادته هنا [8].

ومن مسميات أبواب الكتاب المذكور آنفاً يتضح أنه كان في مسائل النحو وليس حدوداً لمصطلحات نحوية؛ ولذلك نسب إليه كتاب آخر باسم (حد كان والاستثناء) [9]، ولعله جزء من الكتاب الأول، ويقصد به مسائل كان والاستثناء.

---

(١) الصاحبي، ص ٩٠، ويُنظر: الحلل، ص ٦١.

(٢) الحلل، ص ٦٩.

(٣) يُنظر:إنباه الرواة ٤/١١-١٦.

(٤) نفسه ٢/٥٧.

(٥) يُنظر: الفهرست، ص ٧٤.

(٦) يُنظر: كشف الظنون ١/٦٣٥.

(٧) يُنظر: إنباه الرواة ٢/٥٧.

(٨) يُنظر: الفهرست، ص ٧٤.

(٩) يُنظر: تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين، ص ١٨٨،نقلاً عن الحدود النحوية وتراثها في العربية ص١٧١.

وردت حدود نحوية في كتب المتأخرين ينسبونها إلى الفراء، منها حده للاسم بقوله: " الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام " (١)، وحده هذا للاسم بالعلامة، وحد الفعل بقوله: " الفعل ما دل على زمان " (٢)، وهو ما نسب إلى الكسائي أيضاً، و لم يخالف شيخه في هذا الحد، وأما في حد الاسم فقد خالفه في الطريقة.

ومن علماء هذه الطبقة هشام بن معاوية الضرير، أخذ عن شيخه الكسائي، له آراء كثيرة تدور في كتب النحو لم يخرج فيها عن الكوفيين، اتفق في بعضها مع شيخه وخالفه في بعضها وينفرد أحياناً بآراء خاصة، وبعضها أغرب فيها إغراباً بعيداً. تنسب إليه ثلاثة كتب في النحو هي: (المختصر) و(القياس) و(الحدود)، وهذا الأخير قال عنه ابن النديم: " وله قطعة حدود، رأيت منها بخط أبي جعفر الطبري وغيره لا يرغب فيها " (٣)، وقال القفطي: " وله كتاب الحدود صغير لا يرغب الناس فيه " (٤)، وذكره أبو البركات بن الأنباري باسم (حدود القياس)، وقال عنه: " وله قطعة حدود لا يرغب فيها " (٥)، وجاء في كشف الظنون: " وله كتاب حدود القياس " (٦)، وقد يفهم من ذلك أنهم زاوجوا بين مسمي كتابيه (الحدود) و(القياس)، والله أعلم.

وردت عنه حدود خالف فيها مشايخه في الصياغة، وهي في الحقيقة حدود بالعلامات والوصف، فقوله في حد الاسم: " ما دخل عليه حرف من حروف الخفض " (٧) وقوله: " الاسم ما نودي " (٨)، وقوله: " الاسم ما دخلت عليه الباء، تقول: مررت بمضروب ولا تقول: مررت بيضرب، ولا بضرب " (٩)، وروي عنه- أيضاً- أنه قال: " الاسم ما يودي عن معنى، ولا يودي عن زمان ولا مكان " (١٠)، فهذا الحد- في نظري- أول حد ورد عن الكوفيين قريب من الحدود المرضية، وإن كان منتقداً عند الخالفين إلا أنه نقطة تحول في الحدود عند الكوفيين، وهو بذلك يخالف مشايخه في طريقة الحدود، و لم ترد عنه معارضة ولا نقد لمن قبله.

---

(١) الحلل، ص ٦٢.

(٢) نفسه، ص ٦٩.

(٣) الفهرست، ص ٧٦.

(٤) إنباه الرواة ٣/٣٦٤.

(٥) نزهة الألباء، ص ١٦٤.

(٦) كشف الظنون ١/٤٩٥.

(٧) الصاحبي، ص ٩٠.

(٨) نفسه.

(٩) الحلل، ص ٦٢.

(١٠) نفسه.

ومن علماء هذه الطبقة أبو الحسن علي بن المبارك، وقيل علي بن الحسن المعروف بالأحمر، عُدّ من تلامذة الكسائي بعد ملازمته والأخذ عنه، وقد كان جندياً في حرس الرشيد، خلف الكسائي في تأديب أولاد الرشيد، صنف كتاب (التصريف)، و لم تروَ عنه حدود حسب علمي.

ومن علماء هذه الطبقة اللحياني، وذكره الزبيدي في علماء الطبقة الثانية. أخذ عن الكسائي والفراء وأبي الحسن الأحمر، اشتهر بالنوادر وله كتاب بهذا الاسم. و لم تروَ عنه حدود ولا مخالفات فيها.

ثم تبعت بعد ذلك الطبقة الرابعة الكوفية واشتهرت هي والطبقة السادسة البصرية بالشرح والتكميل ووضع الاصطلاحات المحددة، وقد سلك علماؤها بالنحو مسلكاً فيه كثير من التغيير المنهجي والشكلي والتأليفي، فقد تغيرت لغة التأليف ومنهجه، ووضعت اصطلاحات وعبارات في المصنفات لم تكن من قبل، وهي التي لا تزال مستعملة إلى الآن [1].

ومن علماء هذه الطبقة أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير، أخذ عن علماء الكوفة، اشتهر بالنحو والقراءات وله كتب فيها، منها: (الجامع) و(المجرد)، ونسب إليه كتاب في الحدود، قال عنه ابن النديم: " وله قطعة حدود على مثال حدود الفراء، لا يرغب الناس فيها [2]، وتابعه القطفي، فقال: " ومن تصنيفه كتاب الحدود على مثل حدود الفراء، لا يرغب الناس فيه " [3]. وعلى الرغم من نسبة هذا الكتاب إليه لم تروَ عنه حدود نحوية.

وأما شيخ هذه الطبقة فكان أبا يوسف يعقوب بن إسحاق السّكّيت، أخذ عن الفراء وابن الأعرابي وغيرهما، وهو إلى اللغة أقرب منه إلى النحو، ينسب إليه كتاب (إصلاح المنطق) في اللغة، لم يُشهر عنه كتاب في النحو ولا كتاب في الحدود، و لم أقف على أقوال له في الحدود النحوية.

ومن علماء هذه الطبقة- أيضاً- أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالله الطُّوَال، نشأ في الكوفة وسمع من الكسائي والفراء والأصمعي وغيرهم، لم يشتهر له تصنيف، وله أقوال في الحدود نسبت إليه، فقال في حد الاسم: " الاسم ما اعتورته المعاني وانتسبت إليه الأوصاف" [4]، وقال في حد الفعل: " الفعل كلمة دلت على حدوث فعل في بعض الأوقات " [5]، وقال في حد الحرف: " الأداة ما جاءت لمعنى ليست باسم ولا فعل " [6]، وهذه الحدود خطوة تكميلية لحدود هشام بن معاوية الضرير، فهي أقرب إلى الكمال من ذي قبل، وحد الفعل دقيق جداً مقارنة مع الزمن الذي وجد فيه؛ لذلك تجاوز

---

(١) الصاحبي، ص ٩٠.
(٢) الفهرست، ص ٧٦.
(٣) إنباه الرواة ٣/١٤٠.
(٤) الحلل، ص ٦٢.
(٥) نفسه، ص ٧٠.
(٦) نفسه، ص ٧٦.

البطليوسي حده عند انتقاده الحدود التي ذكرها [١]. أما حد الحرف فهو قريب جداً من حد سيبويه، وإن شئت فقل: هو هو، إلا أن الخلاف في المصطلح بين الرجلين ظاهر، فسيبويه يسميه الحرف [٢]، والطوال يسميه الأداة، وحد الطوال أول حد للحرف عند الكوفيين على ما يبدو.

ومن علماء هذه الطبقة أبو جعفر محمد بن عبدالله المشهور بابن قادم، أخذ عن الفراء وحذق في النحو وتعليله وكان عارفاً بالقراءات والحديث، وأخذ عنه ثعلب، من مصنفاته: (الكافي) و(المختصر) وهما في النحو، وله كتاب غريب الحديث، و لم تُشهر عنه أقوال في الحدود والله أعلم.

وتبع ذلك مجيء الطبقة الخامسة الكوفية التي واكبت الطبقة السابعة البصرية، فوصل النحو في عصر هاتين الطبقتين المتعاصرتين إلى الغاية ورتبت مسائله ونظمت أبوابه وكان ذلك في أواخر القرن الثالث الهجري، وقد كثر اجتماع علماء هاتين الطبقتين من البصريين والكوفيين في بغداد وعاصرهم أيضاً فريق كبير من علمائها [٣].

وكان شيخ هذه الطبقة من الكوفيين أبا العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، تلقى عن ابن الأعرابي وأخذ عن ابن قادم وغيرهما. تزعّم رياسة النحو الكوفي، وكان إمامهم في زمانه كما برع في اللغة.

ويعدّ ثعلب آخر الكبار في المذهب الكوفي وبه ختم، أخذ عنه علي ابن سليمان الأخفش الأصغر. له مصنفات في اللغة والأدب والنحو، فمن مصنفاته اللغوية الشهيرة: (الفصيح) وهو ما يعرف بفصيح ثعلب، ومن الأدبية اللغوية (مجالس ثعلب)، ومن النحوية: ينسب إليه كتاب (اختلاف النحويين)، وكتاب (ما ينصرف وما لا ينصرف)، وكتاب (حد النحو)، وذكر ابن النديم من مصنفاته (المصون في النحو)، وقال عنه: " وله من الكتب: كتاب المصون في النحو وجعله حدوداً... " [٤].

ولا أعرف أن حدّاً نحويّاً له شُهِر، مع ما ذكر له من مؤلفات في الحدود وهو متأخر عن مشايخه الذين ذكرت لهم حدود.

ومما يميز المذهب الكوفي عن البصري أن علماءه من لدن الكسائي حتى ثعلب شهروا بنسبة مؤلفات في الحدود النحوية إليهم، فنسب إلى الكسائي كتاب (الحدود)، ونسب إلى الفراء كتاب (الحدود) وكتاب (حد كان والاستثناء)، ونسب إلى هشام بن معاوية الضرير كتاب (الحدود)، ونسب إلى ابن سعدان أيضاً كتاب (الحدود)، ونسب إلى ثعلب وهو آخرهم كتاب (حد النحو) وكتاب (المصون في النحو)، وهذا يوحي باهتمام الكوفيين بمسائل الحدود، مع أُثر عنهم من حدود نحوية متفرقة

---

(١) الحلل ، ص ٧٢.

(٢) الكتاب ١/١٢.

(٣) يُنظر: الوسيط في تاريخ النحو العربي، ص ٨٢.

(٤) الفهرست، ص ٨١.

زادت عند بعضهم وقلت عند آخرين، والمؤسف في الأمر أن مؤلفات الحدود هذه- أيضاً- حالت بيننا وبينها عوادي الزمان، فلم يصل واحد منها؛ فضلاً عن باقي المؤلفات النحوية التي نسبتها كتب التراجم إلى علماء الكوفة.

ولعل شهرتهم بوضع كتب في الحدود كان بسبب اهتمامهم بالتعليم والتقريب على المبتدئين أكثر من البصريين، وإن كان ذلك غاية الفريقين جميعاً.

ومما ورد في كتاب الفراء من تسمية بعض أبوابه يجعلنا نشك في مادة الحدود النحوية التي تحويها تلك المؤلفات، مثل: حدّ التصغير، وحد النسبة، وحد الجمع، وحد المذكر والمؤنث وغيره [1]، فلعلّهم يعنون بذلك حدود المسائل لا التعريفات، وكان ذلك مشهوراً حتى عند البصريين، فسيبويه يقول: " فإذا جمعتَ على حدِّ التثنية لحقتْها زائدتان... " [2]، لم يقصد التعريف بقوله (حد) وإنما قصد الصيغة.

وعموماً لم تُسجّل خلافات في الحدود النحوية بين علماء الكوفة سوى مخالفات في تركيب الحد وألفاظه ينمّ عن تطور لا معارضة.

---

[1] يُنظر: الفهرست، ص ٧٤.

[2] الكتاب ١/١٨.

المبحث الثاني:

الخلاف في الحدود النحوية بين المذهبين:

عند عرضنا مصنفات النحاة في كل طبقة من طبقات المذهبين البصري والكوفي فيما يخص الحدود النحوية، لم تسجل حدود ألبتة؛ لأن المؤلفات المذكورة سابقاً لم يصل منها شيء بسبب الضياع الذي لحقها أو بسبب إغفال المحققين، إما لعدم وجود نسخ تدعم التحقيق بما يكفي، وإما لأن تلك المؤلفات طمست عنواناها فلا يُدرى إلى أي عصر ترجع أو إلى أي مؤلف تُنسب.

أما الحدود المتفرقة التي نسبت إلى أصحابها سواء منهم البصريون أو الكوفيون فإنها قليلة ولا تتعدى مقدمات النحو العربي، وهي محصورة بين الاسم والفعل والحرف.

وعند عرضنا تلك الحدود بين البصريين على حدة لم تسجل بينهم أي خلافات أو معارضات تذكر، والشيء نفسه حصل لنحاة الكوفة ممن وردت لهم حدود متفرقة في كتب المتأخرين، فلم يكن هناك معارضة ولا نقد.

والشيء الوحيد الذي يمكن تسجيله عن تلك الحدود هو المقارنة بينها لتحديد أوجه الشبه والاختلاف، وعلى أيّ شيء استند أصحابها في تحديد تلك الحدود، أإلى التمثيل أم العلامة أم الوصف أم الحد القريب من حدود المنطق المرضية عند المتأخرين.

ومن المعلوم أن نحاة البصرة والكوفة قد حصل بينهم خلاف كبير في مسائل النحو المختلفة، تبع ذلك مناظرات ومحاورات وشدّ وجذب، ما أوغر صدور كثير منهم، ولا أظن أن الحدود النحوية قد لحقها شيء من ذلك الخلاف، ولو كان بالإيجاب لوصلنا منه الشيء الكثير ولامتلأت به كتب المجالس والتراجم كما هو الحاصل في الخلاف بين المسائل، وأشهر كتاب في الخلاف بين البصريين والكوفيين هو كتاب (الإنصاف) للأنباري، ولكنه لم يذكر من الخلاف في الحدود شيئاً لعدم توافر الأدلة على ذلك، وكذا بقية كتب الخلاف النحوي.

ولعلّ السبب في عدم الخلاف بين الفريقين في الحدود أن الحدود استنباط عقليّ محض واجتهاد شخصي في توضيح مصطلح ما وتبيينه، فالقرب من الصحة أو البعد عنها، أو شدة التوضيح أو نقصانه لا يلام عليه المرء، بخلاف المسائل النحوية التي تعتمد على الشاهد، فالشاهد هو العمدة في الحكم، فقوّته تقوّي المسألة وشذوذه وضعفه يضعف من القاعدة التي تقوم عليها المسألة، ومن هنا وجد الخلاف لاختلافهم في قبول الشاهد وردّه، أمّا الحدود فالأمر فيها واسع؛ ولذلك جاءت الحدود النحوية عند الفريقين على أشكال مختلفة وأوصاف متباينة و لم يعترض بعضهم على بعض في ذلك.

ولتبيين حدود الفريقين في كل طبقة مواكبة للأخرى نعرض حدود النحاة من البصريين والكوفيين لنستبين ذلك.

فأول طبقة كوفية واكبت الطبقة الثالثة البصرية، وكان من علماء الطبقة الثالثة البصرية الأخفش الأكبر والخليل بن أحمد الفراهيدي ويونس بن حبيب، ولم يعرف عن هؤلاء الثلاثة حدود إلا عند الخليل كما ذكره الخوارزمي في كتابه (مفاتيح العلوم) [1].

والحدود التي ذكرها الخوارزمي عن الخليل ليست جميعها من النحو إلا أن ما ليس منه له علاقة به لأنه من الصرف، والصرف كان يدرس والنحو في وحدة واحدة وهو علم العربية، ولم يستقلّ عنه إلا بعد أمّة.

وبمقابل هذه الطبقة البصرية وجدت الطبقة الأولى الكوفية وكان علماها الرؤاسي ومعاذ الهرّاء.

أما الرؤاسي فلم ترد عنه حدود، وأما معاذ الهراء فقد نسب إليه حد الاسم والفعل بقوله: " الاسم ما لم يدل على زمان كما أن الفعل ما دل على زمان " [2]، فهو يحد الاسم بالمقابلة بما ينماز به الفعل عن قسيميه الاسم والحرف وهو دلالته على الزمان، فالزمان للفعل بمنزلة الفعل من الحد المنطقي؛ ولذا كان حده للفعل بفعل واحد ليميزه عن الاسم، وجعل حد الاسم بفصل عدمي، وهو عدم دلالته على الزمان.

فالفعل ما دل على زمان، والاسم ما لم يدل على زمان، وهذه مقابلة كانت شائعة عند المتقدمين في الحدود كما بينت ذلك عند سيبويه.

فحدود الخليل والهراء مختلفة تماماً صيغة ومحتوى، ولكن الخلاف بين الرجلين في الحدود لم يسجل، ولعلّ غايتهم في تأصيل المسائل آنذاك لم يحوجهم إلى الخلاف في الحدود، أو لربما عدم الاطلاع على حدود بعضهم- لقلتها- منعهم من الخوض في ذلك والأول أولى.

أما الطبقة الرابعة البصرية فقد واكبتها الطبقة الثانية الكوفية وكان علماء البصرة فيها سيبويه واليزيدي والأصمعي وأبو زيد الأنصاري وأبو عبيدة معمر بن المثنى. أما سيبويه فقد أثر عنه أعظم كتاب في النحو على مدى التاريخ العربي وهو بحق قرآن النحو، والناس عنه يصدرون، وقد بينت كيف جاءت الحدود فيه سابقاً، كما أثر عنه حدود بألفاظ مختلفة لحد الاسم سأبينه بعد قليل. وأما اليزيدي والأصمعي وأبو زيد الأنصاري فلم يروَ عنهم شيء في الحدود، ولم يتركوا مؤلفاً نحوياً يحوي شيئاً منها. وأما أبو عبيدة معمر بن المثنى فقد نسب إليه كتاب (الحدود) وهو صغير الحجم والمادة كما ذكر ابن النديم [3] والقفطي [4] وأبو البركات الأنباري [5]، ومع ذلك لم يصل إلينا.

---

(١) يُنظر: مفاتيح العلوم، ص ٣٠.

(٢) الحلل، ص ٦٢.

(٣) يُنظر: الفهرست، ص ٧٦.

(٤) يُنظر: إنباه الرواة ٣/٣٦٤.

(٥) يُنظر: نزهة الألباء، ص ١٦٤.

وكان رأس الطبقة الثانية الكوفية وشيخها الوحيد أبا الحسن علي بن حمزة الكسائي، ونسب إليه كتاب (الحدود)، ولكنه لم يصل إلينا كذلك.

ووردت عنه حدود نحوية متفرقة في كتب الخالفين نستطيع أن نوازن بينها وبين ما ورد عند علماء البصرة في هذه الطبقة.

فخلص لنا من علماء الطبقة الرابعة البصرية سيبويه ممن وردت لهم حدود، ولا يوجد غير الكسائي من علماء الكوفة في هذه الطبقة- الثانية- المواكبة لطبقة سيبويه، وكلا الرجلين رأس في طبقته ومدرسته، وقد حدثت بينهما محاورات ومجادلات كان آخرها المناظرة الشهيرة بالمسألة الزنبورية؛ مما يدل على أن الرجلين قد اختلفا كثيراً في مسائل عدة من مسائل النحو العربي، فهل كان بينهما خلاف في الحدود في درجة شدة ما كان بينهما من مسائل النحو ؟

وردت عند سيبويه حدود عديدة بأشكال مختلفة أهمها حد الاسم والفعل والحرف، وهذه المصطلحات هي التي دارت عليها الحدود، واختلفت أشكالها وتباينت صيغها عند العلماء، فحد الاسم عند سيبويه: " فالاسم: رجل وفرس وحائط "[(١)]، والفعل عنده: " فأمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع "[(٢)]، والحرف عنده: " وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل "[(٣)]. وجاء عنه أنه حد الاسم بقوله: " هو المحدّث عنه "[(٤)]، ونسب إليه- أيضاً- أنه قال: " الاسم ما صلح أن يكون فاعلاً "[(٥)]، وأن الاسم: " ما صلح له الفعل "[(٦)].

وأما الكسائي فقد ورد عنه حد الاسم بأنه: " ما وصف "[(٧)]، والفعل بأنه: " ما دل على زمان "[(٨)]. ونقل أحمد بن فارس حدّاً آخر للكسائي في الفعل، فقال: " الفعل ما دل على زمان كخرج ويخرج، دلّنا بهما على ماضٍ ومستقبل "[(٩)].

(١) الكتاب ١/١٢.

(٢) نفسه.

(٣) نفسه.

(٤) الصاحبي، ص ٨٩.

(٥) نفسه.

(٦) نفسه.

(٧) نفسه، ص ٩٠.

(٨) الحلل، ص ٦٩.

(٩) الصاحبي، ص ٩٤.

فالاسم عند سيبويه محدود بالتمثيل، وبالوصف بأنه ما صلح له الفعل أو أن يكون فاعلاً، في حين أن الاسم عند الكسائي محدود بالعلامة وهي الوصف فمن علامات الاسم أنه موصوف، وهو كذلك عند سيبويه في بعض حدوده بأنه المحدث عنه، ولكن لا معارضة بين الرجلين في حد الاسم.

وأما الفعل فحده سيبويه على اصطلاح البصريين من أن المصدر أصل للفعل، و لم يعارضه الكسائي مع أنهم- أي الكوفيين- يرون أن الفعل أصل للمصدر، ولذلك حده بحد يبعد فيه عن أصل الخلاف بدلالة الفعل على الزمان فقط، ليتميز به عن الاسم والحرف. وسيبويه في حده للفعل قسم زمنه إلى ثلاثة أقسام، ماض ومضارع ومستقبل، بينما قسم الكسائي الفعل بضرب المثال إلى قسمين فقط وهما: الماضي والمستقبل بقوله: " كخرج ويخرج دلنا على ماض ومستقبل " [١]، و لم يشر إلى الحال، مع أن الأمثلة المضروبة للماضي والحال، فكأن الحال والمستقبل عنده زمن واحد، وسيبويه في تحديد زمان الفعل أضبط، وهو لعمري مدعاة للاعتراض بين الرجلين، فلماذا لم يحصل ؟ فربما كانت الحدود في ذلك الزمان قائمة على المسامحة، والغاية هي التقريب على المتعلم.

أما الحرف فحده سيبويه بقيد عدمي، و لم ينسب إلى الكسائي شيء من ذلك.

فهذه موازنة بين حدود الرجلين لا تنمّ عن خلاف مباشر كان بينهما مع شدة الخلاف وتباين آراء الرجلين؛ ولذلك كان الفصل في الخلاف بينهما هو الشاهد الذي يعتمد عليه لا مجرد الرأي والاستنباط.

وأما الطبقة الخامسة البصرية فقد واكبتها الطبقة الثالثة الكوفية، وكان من علماء البصرة في تلك الطبقة أبو الحسن الأخفش الأصغر وقطرب، وكلا الرجلين لم تنسب إليهما كتب في الحدود النحوية، ووردت لهما بعض الحدود في كتب المتأخرين.

أما علماء الكوفة في تلك الطبقة- أعني الثالثة- فأبو زكريا الفراء وهشام بن معاوية الضرير وأبو الحسن علي بن المبارك المعروف بالأحمر واللحياني، وقد مر بنا أن الفراء قد نسبت إليه كتب في الحدود باسم (الحدود في النحو) أو (حدود الإعراب) وكتاب آخر هو (حد كان والاستثناء) وكلاهما لم يصل. وكذلك نسب إلى هشام بن معاوية الضرير كتاب في الحدود باسم (الحدود) أو (حدود القياس) وهذا أيضاً لم يصل. وأما الأحمر واللحياني فلم تنسب إليهما كتب ولا أقوال في الحدود النحوية.

والحدود النحوية المنسوبة إلى علماء كل طبقة هي: حد الأخفش الأوسط الاسم بقوله: " إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة نحو: زيد قام، وزيد قائم، ثم وجدته يثنى ويجمع نحو قولك: الزيدان والزيدون، ثم وجدته يمتنع من التصريف فاعلم أنه اسم " [٢]. فهذا حد للاسم بعلاماته وهي

---

[١] الصاحبي، ص ٩٠.

[٢] نفسه.

الإسناد والوصف وهو يعني بذلك الإخبار لأنه قال: زيد قام وزيد قائم، ثم ذكر التثنية والجمع وعدم الصرف، فكلها علامات للاسم، وأما الوصف فقد شابه بذلك حد الكسائي بأن الاسم ما وصف. وقال- أيضاً- في حد الاسم: " الاسم ما جاز فيه نفعني وضربني، يعني ما جاز أن يخبر عنه " [١]، وهو حد بالعلامة كذلك.

وحد الفعل بقوله: " ما امتنع من التثنية والجمع وأن لا يحسن له الفعل والصفة وجاز أن يتصرف، علمت أنه فعل " [٢]، فقد حد بمقابلته للاسم وهو حد بالعلامات، ويسمى عند بعضهم الحد بالقيد العدمي [٣]، فجاء بعلامات الاسم ونفاها عن الفعل وعدها من مميزات الفعل بالسلب حتى يعرف الفعل من الاسم، فهو عند حد له.

وأما الحرف فحده بقوله: " الحرف ما لا يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع و لم يجز أن يتصرف " [٤]، فهو كالفعل في العلامات إلاّ أنه لا يتصرف.

وأما قطرب فلم يؤثر عنه سوى حد الفعل، وهو قوله: " الفعل ضربان يدلان على ثلاثة معان، وإنما جعل الفعل ضربين؛ لأن صيغة المستقبل والحال واحدة " [٥]، فهو يحد الفعل بالتقسيم، وشابه في تقسيمه زمن الفعل الكسائي، فالحال والمستقبل عندهما واحد؛ لدلالة الحال على الاستقبال.

وأما الفراء- وهو كوفي- فقد حد الاسم بقوله: " الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام " [٦]، فحده هذا للاسم بالعلامات. وحد الفعل بقوله: " الفعل ما دل على زمان " [٧]، وهو قول الكسائي وجماعة من الكوفيين، فهذا حد بفصل يميزه عن الاسم والحرف وهو دلالته على الزمان، و لم يرد عنه حد للحرف.

وأما هشام بن معاوية الضرير فقد نسب إليه حد للاسم، فقال: " الاسم ما دخل عليه حرف من حروف الخفض " [٨]، وهذا حد بالعلامة إذ دخول حروف الخفض على الكلمات علامة على اسميتها، وقال- أيضاً-: " الاسم ما نودي " [٩]، وقال- أيضاً-: " الاسم ما دخلت عليه الباء، تقول: مررت بمضروب ولا تقول: مررت بيضرب، ولا بضرب " [١٠]، فالنداء ودخول الباء الجارة علامة على

---

[١] الإيضاح في علل النحو، ص ٤٩، ويُنظر: الصاحبي، ص ٩٠، والحلل، ص ٦١.
[٢] الحلل، ص ٦٩.
[٣] يُنظر: الكنّاس، ص ٣.
[٤] الحلل، ص ٧٥.
[٥] نفسه، ص ٦٩.
[٦] الصاحبي، ص ٩٠، والحلل، ص ٦١.
[٧] الصاحبي، ص ٩٠.
[٨] نفسه ، ص ٩٠.
[٩] نفسه.
[١٠] الحلل، ص ٦٢.

الاسم، فهو حد بالعلامة كذلك، وروي عنه أن قال: " الاسم ما يودي عن معنى ولا يودي عن زمان ولا مكان " [١]، فعلى قصور هذا الحد إلا أنه أقرب الحدود المذكورة إلى حدود المتأخرين القائمة على الجنس والفصل المميزين، و لم يرد عن هشام الضرير حد للفعل ولا للحرف.

وبمقارنة حدود الأخفش وقطرب مع حدود الفراء وهشام الضرير نجد أن حدودهم متقاربة إذ يعتمدون في الحدود على العلامات والوصف، وتركيب الحدود عندهم متفاوت لفظاً ومعنى، لكنهم لم يعترضوا على حدود بعضهم، وللغاية نفسها ورث أصحاب كل طبقة عن مشايخهم الخلاف في المسائل وأعرضوا عن الحدود لما ذكرنا، مع أن في الحدود متسعاً للخلاف إذا أرادوا ذلك، ولكن لم يكن.

وتلت الطبقة الخامسة البصرية الطبقة السادسة وكان من علمائها المازني والجرمي والتوّزي والسجستاني والرياشي، و لم تسجل لنا كتب التراجم عن هؤلاء كتباً في الحدود و لم يصل إلينا من كتبهم النحوية شيء. أما أقوالهم في الحدود فقد سُجّل للجرمي والرياشي شيء منها، فحد الجرمي الفعل و لم يرد عنه حد الاسم والحرف، فقال فيه: " الفعل ما حسنت فيه التاء، نحو: ضربتْ وقامتْ. قال: وبهذا علمنا أن نعم وبئس فعلان لقولنا: نعمت المرأة هند وبئست الفعلة " [٢]، وهذا حد بالعلامة؛ لأن من علامات الفعل الماضي خاصة دخول تاء التأنيث الساكنة، وعليه ضربَ الأمثلة.

وحد الرياشي الاسم و لم يرد عنه حد الفعل ولا الحرف، فقال: " الاسم ما يضمر فيه أي ما يكون خبراً "[٣]، وهذا الحد بالعلامة أيضاً؛ لأن الإخبار عن الاسم إسناد له وهو علامة على الاسمية، كما أنه أراد علامة أخرى وهي أن الاسم يوضع مكانه ضمير أو يعود عليه ضمير[٤].

وواكبت هذه الطبقة البصرية الطبقة الرابعة الكوفية وكان من علمائها ابن سعدان الضرير وابن السكّيت والطُّوَال وابن قادم، أما الأول فنسب إليه كتاب في الحدود النحوية صغير الحجم والمحتوى [٥]، و لم يصل إلينا كسابقيه، وأما الآخرون من أولئك العلماء فلم يصل لهم مؤلف في النحو ولا في الحدود.

وأما ما ورد عنهم في الحدود النحوية فلم ينسب إلى أحد منهم شيء ما عدا أبا عبدالله الطُّوَال، فقد نسب إليه حد الاسم والفعل والحرف، فقال في حد الاسم: " الاسم ما اعتورته المعاني وانتسبت إليه الأوصاف " [٦]، فحده هذا للاسم يعد وصفاً وليس علامة، فاعتوار المعاني وانتساب الأوصاف للأسماء ليست علامة لها بل هي وصف، ومع ذلك لم يعارضه أحد من البصريين، و لم يعارِض هو أحداً.

---

(١) نفسه.

(٢) الحلل، ص ٧٠.

(٣) نفسه ، ص ٦٣.

(٤) يُنظر: نفسه ص ٦٣- ٦٤.

(٥) يُنظر: الفهرست، ص ٧٦، وإنباه الرواة ١٤٠/٣.

(٦) الحلل، ص ٦٤.

وحد الفعل بقوله: " كل كلمة دلت على حدوث فعل في بعض الأوقات " (١)، فهذا أقرب الحدود للفعل وأفضلها عند المتقدمين من البصريين والكوفيين، وعلى ما تمتع به من هذه الأفضلية لم يجد معارضاً ولا اعترض على من خالف حده من جماعته ومذهبه، ولا من خالفه من غيرهم من البصريين؛ لأن في حده هذا متسع للخلاف والاعتراض على الآخرين، فباستطاعته النقض والرد على المخالف في حد الفعل لأنهم حدوه بالعلامات أو بالوصف أو بدلالة الزمان المجردة عن التحديد، وقد كان هو أقرب إلى الصواب وأحكم في تحديد الفعل منهم، ولكنّ شيئاً من ذلك لم يحدث.

وحد الحرف بقوله: " الأداة ما جاءت لمعنى ليس باسم ولا فعل " (٢)، وقد وافق حده هذا حد سيبويه للحرف، إلا أن سيبويه سماه حرفاً، وسماه الطُّوَال الأداة. ولأن علماء البصرة في طبقته لم يحدوا الحرف ولم تسجل مخالفات بينهم، وهذا بديهي لأن الأولى إن وقع خلاف أن يكون في حد الفعل لا غيره.

ثم ختمت طبقات البصريين بالطبقة السابقة وكان شيخها الأوحد وكبيرها أبا العباس المبرد، له كتاب المقتضب في النحو وفيه أودع مسائله النحوية وآراءه الخاصة، وله فيه حدود نحوية تشبه إلى حد كبير ما جاء عن سيبويه.

وقد حد الاسم بقوله: " أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى نحو: رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك. وتعتبر الأسماء بواحدة: كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم " (٣). فحده هذا للاسم بدلالته على المعنى مع تبيين علاماته وهي دخول حروف الجر عليها، حد أولي قصد به التقريب على المبتدئ، ولم يقصد الإحاطة وهذا قول الزجاج والزجاجي في تخريج الاعتراض عليه " (٤).

ونُسب إليه أنه قال في حد الاسم: " الاسم ما جاز الإخبار عنه، ومثال الإخبار عنه كقولنا: قام زيد، وزيد منطلق " (٥)، وهذا حد بالوصف.

ونسبَ البطليوسي إلى المبرد حد الفعل على أربعة أقوال هي: " أن الفعل ما دل على حركة " (٦)، و " أن الفعل ما دل على حدوث شيء في زمان محدود " (٧)، و " أن الفعل ما احتمل

---

(١) نفسه ص ٧٠.

(٢) الحلل، ص ٧٦.

(٣) المقتضب: ١/٣-٤.

(٤) يُنظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص ٥١- ٥٢.

(٥) المسائل العسكريات للفارسي، ص ٢٤، ويُنظر: الحلل، ص ٦٠.

(٦) الحلل، ص ٧٠.

(٧) نفسه.

الضمير " (١)، و " أن الفعل ما حسن فيه أمس وغد " (٢)، فلو جمعت معاني الحدود الأربعة خرج لنا حد للفعل هو قريب من الحد عند المتأخرين، فدلالة الفعل على الحدث في زمن معين مع تحديد الزمن بالماضي والمستقبل، ويقصد بالمستقبل الحال والاستقبال- تتساوى مع دلالة الفعل عند الخالفين بأنه يدل على معنى مع اقترانه بأحد الأزمنة الثلاثة.

وحد الحرف عنده هو: " الحرف ما كان وصلاً لفعل إلى اسم أو عطفاً أو تابعاً لتحدث به معرفة أو كان عاملاً " (٣)، فقد حد الحرف بوظيفته، وهي عمله عند التركيب مع الكلمات في الجمل، ولا تقتصر وظائف الحرف على ما ذكره المبرد وإنما أراد التمثيل على عمله، وهو بذلك يكون أول من حد الحرف بوظيفته.

وبالمقابل جاءت الطبقة الخامسة الكوفية، وهي آخر طبقة من طبقات علماء الكوفة تمثلت بشيخها أبي العباس ثعلب، وقد نسب إليه كتاب (حد النحو) وكتاب (المصون في النحو) وقد جعله مؤلفه حدوداً كما قال ابن النديم (٤). وهذان الكتابان لم يصلا إلينا، ولم تنسب إلى ثعلب حدود نحوية مع ما ذكر له من مؤلفات، وهذا يجعلنا نقطع بأن مسميات الحدود في كتب المتقدمين إنما أرادوا بها المسائل لا التعريفات.

ولم يقف ثعلب على حدود المبرد بنقض أو معارضة، مع ما كان بين الرجلين من تنافس شديد واختلاف مبين، فهما يمثلان المذهبين كما كان الأمر بين سيبويه والكسائي، وقد كان الخلاف بينهما- أي سيبويه والكسائي- في مسائل النحو شديداً، والخلاف في الحدود منعدماً، وكذلك الأمر بين المبرد وثعلب.

---

(١) نفسه.

(٢) نفسه، ص ٧٥.

(٣) الخلل، ص ٧٥.

(٤) يُنظر: الفهرست، ص ٨١.

الباب الثاني

دراسة الحدود النحوية

دراسة نقدية

الفصل الأول

الخلاف في حدود مقدمات النحو

توطئة:

تكاد تجمع تآليف النحاة قبل الشروع بذكر مسائل النحو المختلفة على إيراد مصطلحات نحوية تعد مقدمات بين يدي تلك التآليف، كحد النحو والكلمة واللفظ والقول والكلام والكلم وغيرها، وصار هذا الأمر بعد ذلك سنة متبعة لمن أراد أن يؤلف في النحو العربي، وامتلأت تآليف المتأخرين بعد ذلك بتلك المصطلحات وتعريفاتها ودار الجدل بين النحاة في صحة حدود تلك المصطلحات أو فسادها لاسيما بعد أن وجد المنطق طريقه إلى النحو العربي.

ولما كانت تلك المصطلحات قد أخذت حق الصدارة في مؤلفات النحاة شغلت حيزاً كبيراً من اهتمامهم في تبيين مقاصدهم وإظهار براعتهم في صياغة حدودها حتى ظهر جلياً استفراغ هممهم وجهدهم فيها وتضاؤله عند وصولهم إلى مصطلحات النحو الدقيقة، فلم تحصل الاستغاثة على ما حصلت عليه الكلمة من حدود، ولم يحصل التحذير على ما حصل عليه الكلام من حدود، ولا المصدر على ما حصل عليه الحرف.

المبحث الأول:

١- النحو:

عند تتبع حدود النحاة لمصطلح النحو نجد أول حد له عند ابن السراج في كتابه (الأصول)، فقال: " هو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة " [1]، وهو بذلك يحد النحو بمصدره والغرض منه أو الغاية التي من أجلها وضع، وأضاف إلى حده السابق قوله: " فباستقراء كلام العرب فاعلم: أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأن فعل مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم: قام وباع " [2]، فجمع بين مسائل النحو والصرف على أنهما وحدة واحدة لا ينفك أحدهما عن الآخر بما كان يعرف قديماً بعلم العربية، وهو في ذلك معذور؛ لأن الصرف لم يعد قسيماً للنحو إلا متأخراً في القرن السابع والثامن الهجريين.

وحده أبو علي الفارسي بقوله: " النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب " [3]، فزاد في هذا الحد على حد ابن السراج (المقاييس المستنبطة) حتى لقيت قبولاً عند المتأخرين كابن عصفور [4]، وأبي البركات الأنباري، حتى قال هذا الأخير: " اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس؛ ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس، فقد أنكر النحو ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة " [5].

وسار أبو علي الفارسي على ما سار عليه ابن السراج من مزج الصرف بالنحو، و لم يكتف بذكر تعريفه السابق فحسب، بل فصّل في ذلك فقال: " القسم الأول وهو ينقسم قسمين: أحدهما تغيير يلحق أواخر الكلم.

والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها: فأما التغيير الذي يلحق أواخر الكلم فهو على ضربين: أحدهما تغيير بالحركات والسكون أو الحروف يحدث باختلاف العوامل، وهذا الضرب هو الذي يسمى الإعراب، ويكون في الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة للأسماء. والآخر تغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن تختلف العوامل وهذا التغيير يكون بتحريك ساكن أو إسكان متحرك أو إبدال حرف من حرف، أو زيادة حرف، أو نقصان حرف.

---

(١) الأصول في النحو ١/٣٥.

(٢) نفسه.

(٣) التكملة للفارسي ٢/٣.

(٤) المقرب لابن عصفور ١/٤٥.

(٥) لمع الأدلة، ص ٩٥.

وأما التغيير الذي يلحق أنفس الكلم وذواتها وذلك نحو: التثنية، والجمع الذي على حدها، والنسب، وإضافة الاسم المعتل إلى (ياء) المتكلم وتخفيف الهمزة والمقصور والممدود والعدد والتأنيث والتذكير وجمع التكسير والتصغير والإمالة والمصادر، وما اشتق منها من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها والتصريف والإدغام " [١]. ومع أن أبا علي الفارسي حد النحو بحد هو أفضل مما جاء به ابن السراج إلا أنه شعر بالقصور، فطفق يفصّل في ماهيته حتى خرج عن شروط الحد كالإيجاز، وحصر جزئيات المحدود.

وحد ابن جني النحو بقوله: " هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُدّ به إليها " [٢].

فوصف ابن جني علم النحو بأنه انتحاء سمت العرب ليس حداً له بل هو الغاية المرجوة من دراسته وتدوينه، وهو بهذا التعريف يفصل بين نوعين من التناول في دراسة الكلمة، أولها: الإعراب، الذي يشمل تغيير آخر الكلمة بسبب انضمامها إلى غيرها، ثانيها: ما يحصل للكلمة من تغيير في حال إفرادها، كالتكسير والتحقير والجمع والنسب وغيره، وهو ما يعرف بمسائل الصرف.

وقد ذكر السيوطي حدوداً كثيرة للنحو، وجعل حد ابن جني أليق الحدود التي ذكرها لأنه يتناسب وموضوع كتابه (الاقتراح)، فقال: " للنحو حدود شتى، أليقها بهذا الكتاب قول ابن جني في (الخصائص) " [٣]. ولم يكن موفقاً في ذلك، لأن حد ابن جني يعد من الرسم الناقص لخلوه من الجنس والفصل القريبين، ويعرفه بالغرض والعلة، ولم يفصل بين العلمين النحو والصرف.

وحد علي بن عيسى الربعي النحو بقوله: " صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح ويفسد في التأليف، ليعرف الصحيح من الفاسد " [٤].

وبهذا الحد يكون الربعي أول من قرب إلى الحد المرضي عند النحاة، فقوله:(صناعة علمية) ليست جنساً قريباً ولكنها في قوة الجنس القريب،ولو قال(علم) لكان أولى مع أن كثيراً من النحاة بعده قد ذكرها بلفظها واستهوت كثيراً منهم وهي عندهم بمنزلة العلم لأن النحو صناعة والعلوم كلها كذلك. ويلاحظ في حده هذا ما يأتي:**أولاً:** أنه ذكر ما في قوة الجنس القريب (صناعة علمية).

ثانياً: أنه ذكر الفصل القريب وهو (يعرف بها أحوال كلام العرب في التأليف (التركيب))، وبه فصل علم الصرف.

---

[١] التكملة ٢/٣-٤.

[٢] الخصائص ١/٣٥.

[٣] الاقتراح، ص ٢٢.

[٤] نفسه، ص ٢٣-٢٤.

ثالثاً: أنه ذكر فصلاً ثانياً (ليعرف الصحيح من الفاسد).

وهذه الأمور الثلاثة المجتمعة قد قربت حد النحو أكثر مما قربته الحدود السابقة وقد دارت ألفاظه في فلك الحدود المرضية لأنها شملت ثلاثة أمور بها عرفت ماهية النحو، وهي: (١) صناعة علمية، (٢) يعرف بها كلام العرب في التأليف (التركيب)، (٣) ليعرف الصحيح ويجتنب الخطأ. وهذا لعمري قد دارت عليه أقوال العلماء جميعاً. وإن كان هناك ماهو أولى منه، لكنها كانت بداية موفقة. وحده ابن بابشاذ بقوله: " النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء، من كتاب الله سبحانه والكلام الفصيح " [١]. وهو بذلك أول من استعمل كلمة (علم) في حد النحو، ولكنه لم يستوف شروط الحد الحقيقي و لم يكن جامعاً مانعاً، لأنه ليس العلم الوحيد الذي يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله والكلام الفصيح فهناك الصرف والاشتقاق والبيان والمعاني، وغيرها من علوم العربية.

فهذا الحد قد بدأه صاحبه بالجنس القريب (علم) ولكنه أتبعه بفصول غير مميزة، فكان التعريف غير مانع من دخول علوم العربية الأخرى مع علم النحو.

وحده المجاشعي بقوله: " علم يعرف به حقائق المعاني، ويوقف به على الأصول والمباني، ويحتاج إليه في معرفة الأحكام، ويستدل به على الفرق بين الحلال والحرام، ويتوصل بمعرفته إلى معاني الكتاب، وما فيه من الحكمة وفصل الخطاب " [٢]. وهذا الحد لا يخلص للنحو، لأن صاحبه اهتم بفضائل النحو أكثر من ماهيته المميزة له عن باقي علوم العربية فاختلطت وظائفها، فبدأ بالجنس (علم) ثم أردفه بفصول غير مميزة لعلم النحو، فقال: (يعرف به حقائق المعاني) وهذا إن كان النحو له أثر فيه إلا أن علم المعاني أولى به من النحو، وقال: (ويوقف به على الأصول والمباني) وهذا للصرف خاصة، وقال: (ويحتاج إليه في معرفة الأحكام) و(يستدل به على الفرق بين الحلال والحرام) فلا أظنه يرقى إلى ذلك إلا كلفة، لأن ذلك من خصائص العلوم الشرعية لا العربية خاصة.

وقال: (ويتوصل بمعرفته إلى معاني الكتاب، ومافيه من الحكم وفصل الخطاب) ربما تكون هذه الأوصاف غاية علم النحو، وفي ظني فإن ذلك مدح للنحو لا حد له.

وأما الدينوري فقد حد النحو بما يشبه حد ابن بابشاذ وكأنه هو، فقال: " علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله عز وجل وكلام فصحاء العرب " [٣]. فعليه ما على حد ابن بابشاذ المتقدم.

وحده ابن الأنباري بقوله: " علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب " [٤]. وهو

---

[١] شرح المقدمة المحسبة ٨٨/١.

[٢] شرح عيون الإعراب، ص ٣٧.

[٣] ثمار الصناعة، ص ٣٤.

[٤] منثور الفوائد، ص ٢٧.

شبيـــه بما قبله من الحدود لأنه يفتقر إلى الجمع والمنع، لعدم ثبوت الفصـــول المميزة التي تفصل النحو عن باقي علوم العربية.

وأما الخضراوي فقد حده بقوله: " علم بأقيسة تغير ذوات الكلم وأواخرها بالنـــسبة إلى لغـــة لسان العرب " [١].

وقد انتقد ابن الطيب الفاسي المغربي هذا الحد فقال: " وفي هذا التعريف ركاكة غير خافية فما أولاه بالانتقاد " [٢].

وكان انتقاده على استبدال لفظة (مقاييس) بلفظة (أقيسة) وكان الأولى في نظـــره اســـتعمال (مقاييس)، فقال: " بالمقاييس جمع مقياس، كالمقدار وزناً ومعنى، والتعبير به أولى من قول الخضراوي: أقيسة إذ القواعد النحوية المنطبقة على جزئياته لا تكاد تحصى، فجمع الكثرة أولى بها دون جمع القلـــة كما هو ظاهر " [٣].

وكان الأولى بالفاسي أن ينتقد متن التعريف لا ألفاظه وليس هذا مـــدعاة لأن يكـــون الحـــد ركيكاً، بل الأولى انتقاد التركيب، فقد بدأ الخضراوي حده بالجنس القريب وهو (علم)، ولكنه خلط ماهو لعلم الصرف بما هو لعلم النحو، فجاء بفصل لا يميز فيه علم الصرف عن النحو وهو قوله: " تغير ذوات الكلم وأواخرها "، فإن تغير ذوات الكلم من خصائص علم الصرف وتغير أواخرها من خصائص علم النحو، فلم يحصل المنع، وبهذا يختل الحد عند أصحابه.

وأما ابن عصفور فقد حد النحو بقوله: " هو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من اســـتقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يأتلف منها وتبيين أحكامها " [٤]. وانتقد هذا الحد ابن الحاج فقال: " ما يستخرج به النحو) وتبين ما يستخرج به الشيء ليس تبيناً لحقيقة النحو، وأن فيه: (أن المقاييس شيء غير النحو) وعلم مقاييس كلام العرب هو النحو" [٥].

وزاد الفاسي توضيح كلام ابن الحاج، فقال: " وحاصل كلامه أن تعريف ابن عصفور منتقد من وجهين: أحدهما: أن بيان ما يستخرج منه النحو ليس بياناً للنحو، الثاني: أن كلامـــه يقتـــضي أن المقاييس شيء غير النحو مع أنها هو " [٦]. ثم رد الفاسي على اعتراض ابن الحاج الثاني، فقال: " قـــد يقال لا إيراد ولا انتقاد، فإن قوله: (علم يستخرج بالمقاييس...الخ) مراد به إدراك حاصل من القواعـــد الحاصلة من المقاييس المستنبطة من الاستقراء، وذلك تبيين حقيقة النحو لا ما منه استخراجه كما زعـــم

---

[١] الاقتراح، ص ٢٣.
[٢] فيض نشر الانشراح في روض طي الاقتراح، ص ٥٢.
[٣] نفسه، ص ٥٣.
[٤] المقرب، ص ٤٥.
[٥] الاقتراح، ص ٢٣.
[٦] فيض نشر الانشراح، ص ٥٤.

وبه يعلم أنه لا يرد ما بعده أيضاً فتأمل " (١).

وحد الفرحان النحو بقوله: " صناعة علمية ينظر بها صاحبها في ألفاظ العرب من جهة ما تتألف بحسب استعمالهم، ليعرف النسبة بين صيغة النظم، وصورة المعنى فيتوصل بأحدهما إلى الأخرى " (٢). وعند شرح الفاسي لهذا الحد انتقد استعماله للفظة (صناعة)، وكان الأولى- في نظره- استعمال لفظ (صنعة) لأن الأعمال إنما يقال فيها صنعة لا صناعة، ووافقه في سائر كلامه (٣). والعجيب في الفاسي أنه لم يطعن في هذا الحد مع ما فيه من قصور واضح في التركيب.

أما ابن الناظم فحد النحو بقوله: " عبارة عن العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب، أعني أحكام الكلم في ذواتها أو فيما يعرض لها بالتركيب لتأدية أصل المعاني من الكيفية والتقديم والتأخير، ليتحرز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم وفي الحذو عليه " (٤).

وفي حده هذا مزج بين علمي الصرف والنحو مع أنه يعد من المتأخرين، فقوله: (أحكام الكلم في ذواتها) يعني به الصرف وقوله: (فيما يعرض لها بالتركيب) يعني النحو، فلم يحصل الفصل المميز فكان الحد غير مانع.

وحد أبو حيان الأندلسي النحو بقوله: " علم مؤصل بمقاييس كلام العرب المعرفة أحكام أجزاء ائتلف منها " (٥).

وله حد آخر مختصر: " النحو علم بأحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً " (٦). فالحد الأول لم يكن واضح الدلالة على النحو إلا بالغرض منه باتباع مقاييس كلام العرب التي توصل إلى الهدف المراد.

والحد الثاني أخصر لفظاً وأدق معنى إلا أنه مزج بين العلمين الصرف والنحو، ولو أنه أبدل لفظي (إفراداً وتركيباً) بلفظي (إعراباً وبناءً) لكان هو الحد.

وحده الشريف الجرجاني بقوله: " النحو: علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرها " (٧). وقال أيضاً: " علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده " (٨). وقال أيضاً: " النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال " (٩).

---

(١) فيض نشر الانشراح، ص ٥٤.

(٢) المستوفى في النحو، لفرحان ١/١١.

(٣) يُنظر: فيض الانشراح، ص ٥٠-٥١.

(٤) شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، ص ٤.

(٥) تقريب المقرب، ص ٤١.

(٦) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ص ٣١.

(٧) التعريفات، ص ٢٩٥.

(٨) نفسه.

(٩) نفسه.

فحد الشريف الجرجاني في الأول حد تام لاستيفائه شروط الحد الحقيقي من ذكر الجنس القريب (علم)، والفصل القريب وهو: (بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرها) وهو فصل مميز مانع من دخول علم الصرف وغيره، فهناك أحوال أخرى كالتقديم والتأخير والحذف والإضمار وكسر همزة إن أو فتحها وغير ذلك.

وأما الحد الثاني فاقتصر به على الغرض، وبه قال الرماني: " فالغرض من النحو تبيين صواب الكلام من خطئه على مذهب العرب بطريق القياس " (١).

والحد الثالث قاصر على الأحوال التي تعترض الكلم من حيث الإعلال، والإعلال أحد أحوال الكلمة حال إفرادها مما يختص به علم الصرف.

وحد الكافيجي النحو بقوله: " النحو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم من جهة الإعراب أو البناء " (٢).

وهذا أفضل حد وأكمله فقد جاء بالجنس القريب (علم) وبالفصل القريب (يعرف بها أحوال أواخر الكلم من جهة الإعراب أو البناء)، فهو مانع من مسائل الصرف وغيرها.

وحده الأبذي بقوله: " علم يعرف به أحوال أبنية كلام العربية إفراداً وتركيباً " (٣). ويؤخذ على هذا الحد أنه ذكر أحوال أبنية كلام العربية و لم يقتصر على أواخرها لتوهم شمول ما قبل الآخر، وكذلك مزج وسائل الصرف بما يدل على معرفة أحوال الكلام في حال الإفراد. وجاء في بعض نسخ المخطوط لهذا الكتاب ما يدل على زوال الاعتراض الأول، ويبقى الآخر، فقد جاء أنه قال: " علم به يعرف أحوال أواخر الكلم العربية إفراداً وتركيباً " (٤).

ومثله جاء عن الفاكهي في حد النحو، فقال: " علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعراباً وبناءً " (٥). ففي هذا الحد ذكر (أحوال الكلم) و لم يذكر أواخرها، ولكن جاء ذلك في بعض نسخ المخطوط فقال: " علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً " (٦). فهو بذلك يوافق حد الكافيجي تماماً فكأنه هو.

وجاء في شرحه لهذا الحد اعتراضه على من ذكر بعض الألفاظ فيه، فقال: " وإنما قيل: علم بأصول، و لم يقل بأحوال ليدخل به العلم بما هو كالمقدمات له، كالكلمة والكلم والإعراب والبناء وأنواعها وأقسام المعارف والنكرات فإن هذه الأمور أصول تتعرف بها الأحوال، وليست علماً بالأحوال

(١) الحدود للرماني، ص ٦٧-٦٨.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي، ص ٦٢.

(٣) كتابان في حدود النحو، ص ٤٢.

(٤) الحدود في علم النحو للأبذي، ص ٤٣٤.

(٥) كتابان في حدود النحو ،ص٦٢.

(٦) شرح الحدود النحوية للفاكهي (بتحقيق العايد)، ص ٢٣٢.

أنفسها " [١]. ثم أخذ يسوغ لهذا الحد ما ذكر فيه من أمر البناء والإعراب مخالفاً لما ذكره المتقـــدمون، مسوغاً لنفسه ومعتذراً لهم، فقال: " واعلم أن هذا الحد جاء على عرف الناس الآن من جعـــل علـــم الصرف قسماً برأسه غير داخل في علم النحو، والمتعارف قديماً شمول علم النحو له وممن سلك هـــذا العرف بدر الدين بن مالك وكذلك ناظر الجيش وعليه فيقال في الحد عوض إعراباً وبناء: إفراداً وتركيباً كما صنع ناظر الجيش، وأيضاً ما وقع في كلام كثير في العرف القديم من أن عطف الصرف على النحو يكون من عطف الخاص على العام تنويهاً به إذ هو الأصل " [٢].

وطرح أحد الباحثين ملاحظة على الصياغة لتعريف النحو يمثلها الفاكهي، يرى فيها أن هـــذه الصياغة، وإن كانت مانعة من دخول مباحث الصرف، إلا أنها ليست جامعة لمادة النحو بالمعنى المقابل للصرف، وذلك لأن المدون فعلاً من هذه المادة لا يقتصر على بحث أحكام أواخر الكلم إعراباً وبنـــاء، بل إنه يشتمل إضافة إلى ذلك على مباحث أخرى في غاية الأهمية، كالهيئة التركيبية للجملة من التقديم والتأخير، والحذف والإضمار، وكسر همزة إن، أو فتحها أو غير ذلك، ثم قال: " ويبدو أن أفضل صيغة يمكن طرحها لتعريف النحو (بمعناه الخاص) بشكل ينطبق على جميع مسائله أن تقول: النحو هو العلم الباحث عن أحكام الكلمة المركبة. فإن هذا الحد مانع من دخول مسائل الصرف؛ لأن موضوعها هو الكلمة المفردة، وهو شامل لجميع ما يعرض للكلمة نتيجة لدخولها في التركيب، سواء أكـــان الـــتغير العارض عليها متعلقاً بحركات آخرها، أم حاصلاً في حروفها، حذفا كما في جزم المضارع المعتل الآخر، أو تغييراً كما في المثنى وجمع المذكر السالم. ويشمل أيضاً وجوب تقديم الكلمة أو تأخيرها أو جـــواز الأمرين، ووجوب فتح همزة إن في مورد، وكسرها في غيره، أو وجوب الحذف والإظهار، إلى غير ذلك من الأحكام التي تطرأ على الكلمة نتيجة لتأليفها مع غيرها تركيباً معيناً " [٣].

ولكن هذا التعريف قد ترد عليه الموارد بنقضه، لأنه لا يشمل بعض المباحث، فيعتذر له بما قاله الباحث نفسه: " وأما بعض المباحث من قبيل تقسيم الكلمة إلى أنواعها، وتقسيم الاســـم إلى نكـــرة ومعرفة، والفعل إلى أنواعه، فإنها وإن لم تدخل مباشرة في دائرة ما يعرض على الكلمة المركبة، لكنـــها من المبادئ الضرورية التي لابد من دراستها ومعرفتها لترتيب الأحكام المختلفة التي تطرأ على الكلمـــة بعد التركيب " [٤].

فإذا كان تعريف الباحث قد ورد عليه ما يدل على عدم جامعية التعريف، فإن الأولى البقـــاء على ما وصلت إليه حدود النحو متمثلة بقول الكافيجي أو الفاكهي، وإن الاعتذار للاعتراض عليهـــا

---

[١] شرح الحدود النحوية للفاكهي (بتحقيق العايد) ٢٣٣.

[٢] نفسه، ص ٢٣٣-٢٣٤.

[٣] يُنظر: مصطلحات نحوية ،علي حسن مطر،مجلة تراثنا،العدد ٢٨، ص٧١.

[٤] نفسه، ص ٩-١٠.

أولى، فإن أهم أحوال الكلمة في حال تركيبها هو الإعراب والبناء، وما عدا ذلك فمن مسائل النحـــو التفصيلية، والحدود تبحث عن الماهية، والمسائل ليست جزءاً من الحدود كما هو مقرر، وإلا لما وسعت الحدود ذكر المسائل في بعض المصطلحات ولعسر ذلك على مريديه، وعليه فإن حـــد الفـــاكهي أولى الحدود وأجدرها بالأخذ.

٢- الكلمة:

للكلمة حدود كثيرة تناولها العلماء، وأول حد ورد عندهم كان للزمخشري، فقال: " الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع "[١]، ومثله قال به المطرزي[٢]. وقد شرح الخوارزمي حد الزمخشري ثم أورد عليه اعتراضات، فقال: " أما اشتراط اللفظة فلئلا ينتقض الحد بالإشارات الدالة على المعاني، كعقد الحساب بالأصابع، وأما اشتراط الدالة فلئلا ينتقض الحد بالمهمل، وأما اشتراط المفرد فلئلا ينتقض الحد بالمركب، من نحو المضاف إليه مع المضاف، والخبر مع المبتدأ، والفعل مع الفاعل، وأما اشتراط قوله: (بالوضع) فلئلا ينتقض الحد بالمحرّف "[٣].

وقد اعترض الخوارزمي على حد الزمخشري بأمرين:

أحدهما: أن قوله بالوضع غير مفتقر إليه[٤].

والآخر: أن التاء في (اللفظة) غير مفتقر إليها لأن التاء للإفراد وقد حصلت الغنية بقوله (مفرد)[٥].

وقال أحد الباحثين: " والقارئ لشرح الخوارزمي السابق يجد أن قوله: (أما اشتراط اللفظ فلئلا ينتقض الحد بالإشارات الدالة على المعاني، كعقد الحساب بالأصابع) غير دقيق؛ لأن اللفظة في حد الزمخشري جنس قريب للكلمة، احترز به عن النوع الثاني من أنواع الصوت، وهو غير اللفظ؛ لأن هناك أصواتاً غير ملفوظ بها كالصوت الذي نسمعه من اصطدام جسمين، أو قرع جرس، و لم يحترز بها عن العقد، والخط والنصبة، والإشارة كما يقول الخوارزمي "[٦].

فاعتراض الباحث على الخوارزمي غير دقيق؛ لأن اللفظة ليست جنساً قريباً للكلمة والأقرب منها (قول)، وأما كون اللفظة في حد الزمخشري جنس قريب للكلمة احترز به عن النوع الثاني من أنواع الصوت، وهو غير اللفظ كالصوت الناشئ عن اصطدام جسمين، أو صوت الجرس، فغير صحيح مطلقاً، لأن الأصوات المذكورة المحتملة لا تدل على المعاني بخلاف الإشارة، والعقد، والنصبة، والخط فلها معان، وليست بملفوظة فالاحتراز عنها أولى؛ لأن حد الكلمة قائم على المعنى لا على مجرد الصوت.

وقول الباحث: " وأما قوله (مفرد) فاحتراز عن اللفظ المركب كالمضاف والمضاف إليه، والمبتدأ والخبر، ولكن الصواب يقتضي أن تكون كلمة (مفرد) احترازاً عن المعنى المركب الذي يتكون من تركيب الألفاظ بعضها مع البعض كالجمل المفيدة، المكونة من فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر؛ لأن المفرد في الحد نعت للمعنى وليس نعتاً للفظ، أما المضاف والمضاف إليه، فلفظ مفرد واحد لشدة امتزاجهما، لا

---

(١) المفصل، ص ٦.

(٢) المصباح، ص ٣٧.

(٣) شرح المفصل (التخمير) ١/١٥٥.

(٤) نفسه ١/١٥٥.

(٥) نفسه ١/١٥٦.

(٦) الحدود النحوية وتراثها في العربية، ص ٦٢- ٦٣.

يدل جزؤه على جزء معناه، لأن المفرد عندهم مالا يدل جزؤه على جزء معناه " [١]. فيه نظر لأن التركيب الإضافي والمزجي والإسنادي من المسائل العارضة على معنى الكلمة فالاحتراز عنها باللفظ أولى من الاحتراز عن المعنى، والمضاف والمضاف إليه مع تلازمهما في المعنى إلا أن جزءه يدل على جزء معناه كقولنا: صلاح الدين، فكل كلمة تدل على معنى مستقل، بخلاف (زيد)، فإن الزاي لا يدل على جزء معنى الكلمة كلها وهذا هو مرادهم.

واختار الخوارزمي حداً للكلمة هو عنده موافق للمذهب فقال: " الكلمة لفظ له دلالة مفردة " [٢]. فخرج بذلك عن الاعتراضات التي أوردها على حد الزمخشري.

وشرح ابن يعيش حد الزمخشري شرحاً مفصلاً ذكر فيه الجنس والفصول المكونة للحد، فقال: " فاللفظة جنس للكلمة، وذلك لأنها تشمل المهمل والمستعمل... وقوله: الدالة على معنى، فصل فصله عن المهمل الذي لا يدل على معنى... وقوله: مفرد، فصل ثان فصله من المركب...، وقوله: بالوضع، فصل ثالث احترز به عن أمور منها ما قد يدل بالطبع... وذلك كقول النائم: أخ، فإنه يفهم منه استغراقه في النوم " [٣].

وقد عد ابن يعيش (اللفظة) جنساً قريباً، والمتأخرون من النحاة كأبي حيان الأندلسي وابن هشام عدوا (القول) جنساً أقرب.

وحد ابن الخشاب الكلمة بقوله: " اللفظة المعرفة، وإن شئت قلت، الجزء المفرد " [٤]. وحدها أبو البقاء العكبري بنحو ما جاء عن ابن الخشاب [٥].

وواضح أن عدم تقييد اللفظة بالمستعملة أو الدالة على معنى يجعل تعريفهما غير مانع من دخول الألفاظ المهملة [٦].

وأما قوله: (الجزء المفرد) فحد غير دقيق وهو إلى الرسم أقرب.

وجاء حد ابن الدهان موافقاً لحد ابن الخشاب إلا بتبديل لفظ (المفردة) بلفظ (واحدة) فقال: " الكلمة: اللفظة الواحدة " [٧]. احترازاً من المركبة.

وقد حد ابن الحاجب الكلمة بحد يقرب من حد الزمخشري إلا أنه أحصر عبارة، فقال:

---

[١] الحدود النحوية وتراثها في العربية، ص ٦٣.

[٢] شرح المفصل (التخمير) ١/١٥٦.

[٣] شرح المفصل لابن يعيش ١/١٩.

[٤] المرتجل، ص ٥.

[٥] مسائل خلافية، ص ٣١.

[٦] يُنظر: مصطلحات نحوية ،علي حسن مطر،مجلة تراثنا،العدد ٣٤، ص١١٤.

[٧] الفصول في العربية لابن الدهان، ص ١.

" الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد " (١). وتابعه ابن عقيل في ذلك (٢). ومما ذكره الرضي الاستراباذي في شرح هذا التعريف بأن اللفظ قيد احترازي "عن نحو الخط والعقد والنصبة والإشارة، فإنها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد، وليست بكلمات. ويجوز الاحتراز بالجنس أيضاً، إذا كان أخص من الفعل بوجه، وهو ههنا كذلك، لأن الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظاً، وقد لا يكون " (٣).

وبعد شرح الحد اعترض الاستراباذي على حد ابن الحاجب باعتراضات منها: " المقصود من قولهم: (وضع اللفظ) جعله أولاً لمعنى من المعاني، مع قصد أن يصير متواطئاً عليه بين قوم... على ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجاً إلى قوله: (المعنى) لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى " (٤).

وقال أيضاً: " قوله (لمعنى مفرد) يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه... والمشهور في اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ، فيقال: اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها، لأن الحد للتبيين، وليس له أن يقول: إني أردت بالمعنى المفرد الذي لا تركيب فيه، لأن جميع الأفعال إذن تخرج عن حد الكلمة. ولو قال: الكلمة لفظ مفرد موضوع، سلم من هذا " (٥).

وأورد الاستراباذي اعتراضاً متوهماً على كلمة (لفظ) في حد ابن الحاجب فقال: " فإن قيل كان ينبغي أن يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان إذ هما لفظتان وكذا الكلمات " (٦). ثم رد على هذا الاعتراض فقال: " قلت لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة، لأن قولك: قالا وقالوا، كأرطى وبرقع لفظة واحدة، وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة مع أن كل واحد من الأولين كلمتان بخلاف الثانيين " (٧). وهذا ما سار عليه الاستراباذي نفسه واستعمل كلمة (لفظ) في حده خروجاً من الاعتراض. ولم يفعل الاستراباذي شيئاً في حده الجديد إلا أنه عكس حد ابن الحاجب وتوهم اعتراضات ليقدح في حده، وهذا من الإيغال في النقد وما أكثره عند النحاة.

وحدها ابن معطٍ بأنها: " اللفظ الدال على معنى مفرد " (٨). وهو كسابقيه، وحدها ابن مالك بقوله: " الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً، أو منوي معه كذلك " (٩). وهو حد لا

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/١/٣.

(٢) شرح ابن عقيل ١/١٥.

(٣) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/١/٦.

(٤) نفسه ق١/١/٤-٥.

(٥) نفسه ق١/١/٥-٦.

(٦) نفسه ق١/١/٨.

(٧) نفسه.

(٨) الفصول الخمسون لابن معطٍ، ص ٣١.

(٩) تسهيل الفوائد، ص ٣.

يخلو من التعقيد ويحتاج إلى فك ألفاظه بشرح، ولـذلك شـرح السلسيلي هـذا الحـد بقولـه: " أنه احترز بالمستقل من بعض اسم كالتاء في (مسلمة) ومن بعض فعل كهمزة (اعلم)... وأما قولـه: " تحقيقاً أو تقديراً " فمثال التحقيق (رجل) فإنه دال على مسماه تحقيقاً؛ ومثال التقدير أحـد جـزأي العلم المضاف، كامرئ القيس، فمن حيث المدلول هو كلمة واحدة، ومن حيث التركيب كلمتان.

وقوله: (أو منوي معه) قسيم (لفظ) الوارد في أول التعريف لأن الكلمة قسمان: ملفوظـة أو منوية مع اللفظ كالفاعل في (افعل). وأما قوله: (كذلك) فقد حكي عن ابن مالك نفسه أنه إشارة إلى الدلالة والاستقلال، أي: معنى هذا المنوي معنى المستقل الدال بالوضع، واحترز بـ (كـذلك) مـن الإعراب المقدر في فتى ونحوه، فإنه وإن كان منوياً مع اللفظ، لكنه ليس مستقلاً دالاً بالوضع، فلا يكون كلمة، بخلاف الفاعل المستكن في الفعل " [١].

وقد وجه أبو حيان اعتراضين لحد ابن مالك، أولهما: أن ابن مالك احتـاج " إلى أن يتحـرز بمستقل من بعض اسم وبعض فعل، لأنه أخذ جنساً بعيداً وهو اللفظ، فلو أخذ أقرب منه وهو القول لم يحتج إلى التحرز بقوله (مستقل)، لأن بعض اسم وبعض فعل لا يقال له: قول"[٢]. وثانيهما: أن احترازه عن المهمل بقوله: (دال بالوضع)، " ليس بجيد، لأنه قبل هذا الفصل ذكر لفظ (الاستقلال) واللفـظ المهمل لا يدخل تحت قوله: مستقل " [٣].

و لم يذكر ابن مالك في تقييد اللفظ بأنه مفرد ليتحرز عن بعض اسم وبعض فعل، وقيد الإفراد أولى، وكذلك كون الكلمة دالة تحقيقاً تارة وتقديراً أخرى، أو ملفوظة تارة ومنوية أخرى، هو مـن الأحوال العارضة عليها، وليس من ذاتياتها المقومة لحقيقتها، فلا داعي لدخوله في تعريفها [٤].

وحدها ابن الناظم، فقال: " الكلمة لفظ بالقوة أو لفظ بالفعل مستقل دالّ بجملته على معـنى مفرد بالوضع " [٥]. ثم شرع يشرح حده، فقال: " (فاللفظ) مخرج للخط والعقد والإشارة والنـصب و(بالقوة) مدخل للضمير في نحو: افعل، وتفعل، و(لفظ بالفعل) مدخل لنحو زيـد في: قـام زيـد، و(مستقل) مخرج للأبعاض الدالة على معنى كألف المفاعلة، وحروف المضارعة و(دالّ) معمم لما دلالته ثابتة، كرجل، ولما دلالته زائلة، كأحد جزأي امرئ القيس، لأنه كلمة، ولذلك أعرب بإعرابين: كـل على حدة، و(بجملته) مخرج للمركب، كغلام زيد، فإنه دال بجزأيه على جزأي معناه، و(بالوضع) مخرج للمهمل، ولما دلالته عقلية، كدلالة اللفظ على حال اللافظ به " [٦]. و لم يكن ابن الناظم محتاجاً إلى مثل

---

[١] شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ١/٩٥- ٩٦.

[٢] التذييل والتكميل ١/١٨.

[٣] نفسه ١/١٩.

[٤] يُنظر: مصطلحات نحوية ،علي حسن مطر،مجلة تراثنا،العدد ٤٣، ص ١١٧.

[٥] شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٦.

[٦] نفسه.

هذا الحد المعقد الذي فيه الصبغة المنطقية ظاهرة، ولهذا ترد عليه أن (القوة والفعل) اصطلاحات منطقية محضة لا تكشف عن المحدود وإن كان كذلك فإنهما من الأحوال العارضة على اللفظ لا من ذاتياته، وأن قيد (المفرد) فقد جاء في حده قيداً للمعنى دون اللفظ.

وأما أبو حيان فقد حد الكلمة بقوله: " قول موضوع لمعنى مفرد " [1]، وله أيضاً: " الكلمة قول أو منوي معه، موضوع لمعنى مفرد " [2]. ويبدو أنه أول من أدخل (القول) جنساً في حد الكلمة، وقد اعترض عليه بأنه " ذكر اللفظ أولى، لإطلاق القول على غيره كالرأي، لكنه ممنوع، لعدم تبادره إلى الأذهان، إذ هو مجاز " [3]. ويقول المرادي: " تصدير الكلمة بالقول أولى من تصديره باللفظ؛ لأنه -أي القول- أخص إذ لا يقع على المهمل بخلاف اللفظ فإنه يقع على المستعمل والمهمل " [4]. وقد شرح ابن هشام حد أبي حيان وعقب عليه بتعقيبات ينتقد فيها حده، فقال: " قوله: (موضوع لمعنى مفرد) بمجموعه فصل مخرج للمركبات كغلام زيد، وليس قوله: (موضوع لمعنى) وحده فصلاً، كما قد يتوهم من لا نظر له، لأنه ذلك يقتضي أن القول أعم من الموضوع لمعنى وغيره، وأنه احترز عن غير الموضوع، فهذا خطأ لما ذكرناه آنفاً من أن القول لا يكون إلا موضوعاً، وأشد من هذا فساداً من يتوهم أن قوله (موضوع) وحده فصل، و(لمعنى) فصل ثان، وفساد ذلك لأمرين: أحدهما ما ذكرناه، والثاني: أن الوضع لا يكون إلا لمعنى " [5].

ثم عقب ابن هشام على حد أبي حيان منتقداً إياه فقال: " إنه لا فائدة لقوله: (موضوع لمعنى)؛ لأن ذلك مستفاد من الجنس " [6]. أي المذكور في أول الحد وهو (القول) وقد خلص بعد ذلك إلى تسوية لإصلاح الحد فقال: " فلو قال الكلمة قول مفرد، لكان أولى من وجهين: أحدهما: أنه أخصر مع تحصيله للمعنى المقصود، والثاني: أنه لا يوهم غير الواقع، فإن كلامه ربما أوهم قولين باطلين: أحدهما: أن القول غير موضوع ،والثاني: أن المركب معناه بالوضع، وإنما هذا شأن المفردات التي يتولى بيانها اللغوي، فأما المركبات فدلالتها على معناها التركيبي دلالة عقلية لا وضعية " [7]. ولهذا كان اختيار ابن هشام لحد الكلمة بأنها: " قول مفرد " [8]، أخصر عبارة وأدق صياغة، وهو أولى الحدود في نظري بالأخذ لخلوه من التعقيد وشموله للمعنى.

---

(1) شرح اللمحة البدرية ١/٢٠٠.

(2) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ص ٣٢.

(3) همع الهوامع ١/٥.

(4) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/١٦.

(5) شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١/٢٠٧.

(6) نفسه ١/٢٠٧.

(7) نفسه ١/٢٠٧-٢٠٨.

(8) نفسه ١/٢٠٨، وشرح شذور الذهب، ص ١١.

وحد الاسفراييني الكلمة بأنها: " اللفظ الموضوع لمعنى مفرد " [١]. فهو كحد أبي حيان إلا أنه أبدل كلمة (القول) بكلمة (اللفظ)، ووافقه في ذلك ابن عقيل [٢]. والشريف الجرجاني [٣].

وحدها الأبذي، بقوله: " حد الكلمة: لفظ دال بالقوة أو بالفعل على معنى مفرد " [٤]. فقد مزج بين عبارات النحاة، و لم يرتض (القول) بدلاً من (اللفظ) وأدخل عبارة (بالقوة أو بالفعل) التي يظهر فيها أثر المنطق.

وأما السيوطي فقد ذكر بأن: " ما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصوت، وإن اشتمل على حرف و لم يفد معنى فلفظ، وإن أفاد معنى فقول، فإن كان مفرداً فكلمة " [٥]، فكأن الكلمة عنده قول مفرد، ولكنه صرح باختياره لحد الكلمة بعد اختلاف عبارات النحاة فقال: " وقد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة اصطلاحاً وأحسن حدودها: قول مفرد ومستقل أو منوي معه " [٦].

وأما الأشموني فقد وافق ابن هشام في حده فقال: " الكلمة قول مفرد " [٧]. أما الفاكهي فحد الكلمة بقوله:" قول مفرد مستقل " [٨]. فهو لا يختلف عن حد ابن هشام إلا بزيادة فصل ثان وهو (مستقل)، وهو ما ذكره ابن مالك والسيوطي، وهذا فصل لا ضرورة له.

---

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ٩٦.

(٢) يُنظر: شرح ابن عقيل ١/١٠٥.

(٣) يُنظر: التعريفات، للشريف الجرجاني، ص ٢٣٦.

(٤) كتابان في حدود النحو ، ص ٤٣.

(٥) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/٢.

(٦) همع الهوامع للسيوطي ١/٤.

(٧) شرح الأشموني على الألفية ١/١٠.

(٨) كتابان في حدود النحو، ص ٦٤.

٣- اللفظ:

عزا ابن يعيش إلى سيبويه قوله إن اللفظ: " جماعة حروف ملفوظ بها " [1]. ويؤخذ عليه أن اللفظ قد يكون حرفاً واحداً كفاء العطف ولام التملك[2]. ثم جاء الرماني وحد اللفظ بمعناه الاصطلاحي، فقال: " اللفظ كلام يخرج من الفم " [3]، ولذلك يرد عليه أن اللفظ في الاصطلاح أعم من الكلام، إذ يشمله ويشمل الكلمة والكلم والقول.

وأما ابن الحاجب، فقد حد اللفظ بقوله: " اللفظ ما لفظ به لإنسان قلت حروفه أو كثرت " [4]. وهو قريب من حد الرماني إلا أنه أكثر ضبطاً.

وحده صاحب حماة بقوله: " اللفظ ما خرج من الفم حقيقة كـ (اضرب) أو حكماً كالمستكن في (اضربْ) حرفاً أو أكثر " [5]، وهو أول من أدخل في حد اللفظ (حقيقة أو حكماً) ثم تابع هذا القيد فيما بعد، فجاء ابن هشام بحدين **أولهما**: " الصوت المشتمل على بعض الحروف، سواء دل على معنى كزيد، أم لم يدل كديز مقلوب زيد " [6] **وثانيهما**: " الصوت المشتمل على بعض الحروف تحقيقاً أو تقديراً " [7]. ويؤخذ عليه أنه لم يذكر دلالة الصوت على معنى وعدم دلالته، ولعله استغنى عن ذلك بإطلاق عبارته الشامل لكل منهما. والأقرب- عند أحد الباحثين- أنه يريد أن قولنا: قم، مثلاً، يشتمل تحقيقاً على حرفين، وتقديراً على حروف (أنت)، وليس مراده أن الضمير المستتر هو صوت مشتمل على بعض الحروف تقديراً [8]. وهذا الكلام فيه نظر لأن الذين حدوا اللفظ بهذه القيود أرادوا أنها في حكم الملفوظ من حيث إنها تقع محكوماً عليها ومؤكدة ومعطوفاً عليها كالملفوظات، وهذا واضح من حد صاحب حماة.

وكذلك ما جاء في شرح الفاكهي لحدوده حين شرح حد اللفظ فقال: " (تحقيقاً) كزيد وضرب (أو تقديراً) كالمقدر في نحو اضرب، وزيد ضرب، فإنه في قوة الملفوظ به، فكان لفظاً حكماً " [9]. وهذان القيدان مقحمان، فأوردا على الحد الاعتراضات، ولو حذفا لكان أليق بالمعنى وأوفى له وأبعد عن الانتقاد. وهذا ما فعله الأبذي في حده للفظ، فقال: " اللفظ هو الصوت المشتمل

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٩/١.

(٢) يُنظر: مصطلحات نحوية ،علي حسن مطر،مجلة تراثنا،العدد ٣٥-٣٦، ص ٢٦٤.

(٣) الحدود في النحو ، ص ٤٢.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٥٩/١.

(٥) الكناش، ص ٣.

(٦) شرح قطر الندى، ص ١١.

(٧) أوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك ١١/١.

(٨) يُنظر: مصطلحات نحوية ،علي حسن مطر،مجلة تراثنا،العدد ٣٤-٣٥، ص ٢٦٥.

(٩) شرح الحدود النحوية للفاكهي (بتحقيق العايد)، ص ٢٤٦.

على بعض الحروف " (١). واكتفى بذلك في الدلالة على الشمول لما كان مستغملاً أو مهملاً من الألفاظ، ولما كان من حرف أو أكثر.

ولكن الفاكهي أعاد الحد إلى ابن هشام ووافقه في لفظه، فحد اللفظ بقوله: " الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقاً أو تقديراً " (٢)، فأعادها جذعة.

وحده السيوطي بأنه: " الصوت المعتمد على مقطع " (٣)، يعني المخرج، وأطلق عبارته كذلك للدلالة على الشمول كما فعل الأبذي. وحده الخضري بأنه: " صوت معتمد على مخرج من مخارج الفم، محقق كاللسان أو مقدر كالجوف " (٤). وقد فضله على بعض الحدود فقال: " وهذا التعريف للفظ أولى من قولهم: صوت مشتمل على بعض الحروف، لأنه يرد على ما هو حرف واحد كواو العطف، إذ الشيء لا يشتمل على نفسه " (٥).

وكلامه هذا فيه نظر لأن هذا الإشكال غير وارد، إذ ليس هناك اثنينية بين الصوت وبين الحرف أو الحروف، لكي يكون الصوت وعاء للحرف، بل هما في الواقع شيء واحد لأن الصوت إذا وقع على مخرج كوّن الحرف، ومعنى اشتمال الصوت على بعض الحروف هو تكونه منها، ولا شك في أن (بعض الحروف) يصدق على الحرف الواحد، كصدقه على ما زاد عليه (٦).

وأولى الحدود بالأخذ في حد اللفظ حد الأبذي لشموله المعنى وخروجه من الاعتراض.

---

(١) كتابان في حدود النحو، ص ٤٣، والحدود في علم العربية للأبذي، ص ٤٣٥.

(٢) كتابان في حدود النحو، ص ٦٤.

(٣) همع الهوامع ٣٩/١.

(٤) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١٤/١.

(٥) نفسه.

(٦) يُنظر: مصطلحات نحوية، علي حسن مطر، مجلة تراثنا، العدد ٣٤-٣٥، ص ٢٦٥.

٤- القــول:

أقدم من حد القول- في حدود تتبعي- ابن الدهان فقال: " القول لفظ موضوع لما ينطق بــه، مفيداً أو غير ذلك " [١]، فحده هذا ينطبق على الكلمة والكلم والكلام، ولكنه لم يذكر التركيب فيه، واكتفى بالإفادة وعدمها، ولذلك كان شاملاً للمفرد والمركب.

وحده ابن الأثير بقوله: " وأما القول: فهو لقب لما ينطق به، مفرداً ومركبــاً، مفيــداً وغــير مفيد " [٢]، وبهذا احترز ابن الأثير بالمفرد والمركب، ليشمل الكلمة والكلم والكلام ،وأما ابن معط فقد اكتفى بقوله: " والقول يعم الجميع " [٣]؛ أي يعم الكلمة والكلم والكلام، ومثله فعل ابن مالــك في ألفيته فقال: "... والقول عم " [٤].

وحده ابن هشام بحدين: أولهما: " هو اللفظ المستعمل " [٥]، أخرج بذلك المهمل وهو غــير دقيق، وثانيهما: " اللفظ الدال على معنى" [٦]. وشرحه الأزهري فقال:" إن المراد من (اللفظ) هو الأعم من المفرد، والمراد من (الدال على معنى) هو ما يصح السكوت عليه وما لا يصح " [٧]، فالعموم هنــا عموم مطلق وليس عموماً من وجه، فإنه يصدق على الكلمة والكلام والكلم، " فهو أعم من الكلام، لانطلاقه على المفيد وغيره، وأعم من الكلم لانطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر، ومن الكلمــة، لانطلاقه على المفرد والمركب، عموماً مطلقاً لصدقه على الكلام والكلم والكلمة، وانفراده في مثــل: غلام زيد، فإنه ليس كلاماً، لعدم الفائدة، ولا كلماً، لعدم الثلاثة، ولا كلمة لأنه ثنتان، لا عموماً من وجه دون وجه، إذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة بدون القول " [٨].

وقال ابن الأثير: " وذهب قوم إلى أنه لا فرق بين القول والكلام في الإفادة وعدمها، فالكلام أخص من الكلم والقول؛ لاشتراط التركيب والإفادة في أحد القولين، وهو في الإفادة مثلهما في القول الثاني " [٩].

وحد الفاكهي القول بقوله: " اللفظ الموضوع لمعنى " [١٠]، فهو كحد ابن هــشام الثــاني إلا بتغيير (الدال على) بلفظ (الموضوع)، وقد شرحه، فقال: " هو (اللفظ الموضوع لمعنى) مفرداً كــان أو

---

[١] الفصول في العربية لابن الدهان، ص ٤٦.

[٢] البديع في علم العربية لابن الأثير ٨/١.

[٣] الفصول الخمسون لابن معط، ص ١٤٩.

[٤] ألفية ابن مالك، ص ٢.

[٥] شرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢٠٣/١.

[٦] أوضح المسالك ١٢/١، وشرح شذور الذهب ص ١١، وشرح قطر الندى، ص ١١.

[٧] شرح التصريح على التوضيح للأزهري ٢٧/١.

[٨] نفسه ص ٢٨/١.

[٩] البديع في علم العربية لابن الأثير ج٨/١/١.

[١٠] كتابان في حدود النحو، ص ٦٤.

مركباً، مفيداً كان أو غير مفيد؛ فاللفظ جنس يشمل المهمل والمستعمل، وما بعده فصل يخرج الأول، فبين اللفظ والقول عموم مطلق لصدقهما على الثاني كزيد، وانفراد اللفظ الأول كديز، فكل قول لفظ ولا عكس بالمعنى اللغوي، وشمل الحد الكلام والكلمة والكلم شمولاً بدلياً، أي أنه يصدق على كل منهما أنه قول حقيقة، فهو أهم منها عموماً مطلقاً " [١].

[١] شرح الحدود النحوية للفاكهي (بتحقيق العايد)، ص ٢٤٥-٢٤٦.

٥- الكلام:

أول حد ظهر لمصطلح الكلام عند الرماني، فقال: " ما كان من الحروف دالاً بتأليفه على معنى " [١]، وحده هذا غير مانع من دخول الكلمة والتراكيب الناقصة كالمضاف والمضاف إليه، والصفة والموصوف، ولا يجوز أن يحمل الحد على المجاز، فيقال: إن ما ذكر يشمله الكلام، إذ أن الكلام يأتلف من كلمات دالة على معنى بعد تركيبها معنى مفيداً، بخلاف ما ذكر. وقد أخل الرماني بشرط من شروط الحد المنطقي الذي التزمه وهو استخدام كلمة (ما) المبهمة التي لا تدل على الجنس.

وحده ابن جني بقوله: " الكلام كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل " [٢]، ويؤخذ عليه اختلال شرط الحد بتصدره بلفظ (كل) الممتنعة في الحدود عند النظار، وكذلك فإن صدر حده (كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه) غير مانع من دخول الكلمة فهي مستقلة ومفيدة لمعناها، وإنما الكلام مركب لا مفرد، وفي قوله: (وهو الذي يسميه النحويون الجمل) يذهب إلى أن الجملة والكلام شيء واحد، وهو غير صحيح لأن الكلام أعم من الجملة.

وقد شرح تعريفه، فبدأ بالمستقل، فقال: " ما كان من الألفاظ قائماً برأسه، غير محتاج (في الدلالة على معناه) إلى متمم له " [٣]، ويريد بالمفيد التام، فقال: " فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها من نحو: صه وإيه، والناقص ما كان بضد ذلك..." [٤]، وكأن ابن جني لاحظ أن قوله (مفيد) بالمعنى الذي بينه مغنٍ عن تقييد اللفظ بكونه مستقلاً، فعاد إلى تعريف الكلام بأنه: " أصوات تامة مفيدة " [٥] فأخذ عليه أن الصوت جنس بعيد، لانطلاقه على ذي الحروف وغيرها، وأن التامة والمفيدة بمعنى واحد، فكان الأولى أن يقتصر على إحداها.

ونقل المجاشعي حداً لعلي بن عيسى الربعي، فقال: " قال علي بن عيسى الربعي: الكلام: أصوات مختلفة كل صوت منها غير صاحبه لها اعتمادات من أقصى الحلق فما فوق ذلك إلى الخياشيم، فمتى حصلت هذه الأصوات أو حصل بعضها سمي كلاماً، ثم ينقسم إلى المفيد وغير المفيد، هذا حقيقته " [٦]. يؤخذ على حد الربعي أنه ابتدأ حده بالجنس البعيد (أصوات) وبفصول غير مميزة (كل صوت منها غير صاحبه...) فتصدق على الكلمة والكلم والقول، وقوله: (ثم ينقسم إلى المفيد وغير المفيد) لا يستقيم، لأن الكلام لابد أن يكون مفيداً وإلا اختلط بالكلم والقول إن كان مركباً.

---

(١) الحدود للرماني، ص ٧٤.

(٢) الخصائص لابن جني ١/١٧.

(٣) نفسه ١/٢١.

(٤) نفسه ١/١٨.

(٥) نفسه.

(٦) شرح عيون الإعراب للمجاشعي، ص ٤٣- ٤٤.

وذكر بعض النحويين أن الكلام مرادف للجملة كما فعل ابن جني، فحدوه بقولهم: " إنه كل جملة مستقلة مفهومة " [١]. ويؤخذ عليهم استعمالهم لكلمة (كل) المحظورة في الحدود.

وحد الدينوري الكلام في أثناء تفريقه بين الكلام والقول عند نقله لحدود النحاة، فقال: " بين الكلام والقول فرق ظاهر عند أهل الصناعة؛ لأن الكلام عندهم هو عبارة عن الجملة التامة المفيدة، لأن كل كلام قول، وليس كل قول كلاماً، ولذلك يقول المسلمون: القرآن كلام الله، ولا يقولون: قول الله " [٢].

أما الحريري فقد حده، بقوله: " الكلام عبارة عما يحسن السكوت عليه، وتتم الفائدة به، ولا يأتلف من أقل من كلمتين " [٣]، وحده هذا بالخاصة، لأن حسن السكوت وغيره مما يجب توافره في الكلام، وليست من ماهيته، وكذلك استخدامه لكلمة (ما) المبهمة بدل الجنس وكان الأولى التصريح به، وقوله: (وتتم الفائدة به) تفسير لما قبله (يحسن السكوت عليه) والاكتفاء بأحدهما عن الآخر أولى.

ولأن الكلام عنده لا يقل عن كلمتين، قام بشرح مقصوده، فقال: " لا يأتلف من أقل من كلمتين، فأما قولك: (صه) بمعنى (اسكت) و(مه) بمعنى (اكفف)، ففي كل منهما ضمير مستتر للمخاطب، والضمير المستتر، يجري مجرى الاسم الظاهر، فكان انعقاد الكلام بلفظين، وكذلك قولك: (قمت) وما أشبهه فهو بمنزلة كلمتين؛ لأن التاء التي هي ضمير بمنزلة الاسم الظاهر"[٤].

وحده الزمخشري بقوله:" الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى"[٥].

وشرح ابن يعيش قول الزمخشري بأن مراده " بالمركب اللفظ المركب، فحذف اللفظ لظهور معناه، وقوله: (من كلمتين) فصل احترز به عما يأتلف من الحروف، نحو الأسماء المفردة وقوله: (أسندت إحداهما إلى الأخرى) فصل ثان احترز به عن مثل معدي كرب وحضرموت، وذلك أن التركيب على ضربين: تركيب إفراد... (وهو) أن تأتي بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة... ولا تفيد هذه الكلم بعد التركيب... وتركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى... على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة " [٦]، وافتقر حد الزمخشري إلى فصل مهم وهو الإفادة بعد التركيب وإلا صار شاملاً للكلم وهو غير مراد.

---

[١] شرح عيون الإعراب للمجاشعي، ص ٤٣.

[٢] ثمار الصناعة للدينوري، ص ٣٤.

[٣] شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ٢.

[٤] نفسه، ص ٢.

[٥] المفصل للزمخشري، ص ٦.

[٦] شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/١.

وحده ابن الخشاب بقوله: " وحد الكلام أنه جملة مؤلفة من الحروف المسموعة المتمايزة المفيدة فائدة تامة يحسن السكوت عليها، وهو في قول المحققين اسم موضوع موضع المصدر..." [١]، فحد ابن الخشاب غير دقيق، لأن الجملة ليست بجنس قريب ولا بعيد للكلام، والفصول التي أوردها ليست مميزة لأن الجملة مؤلفة من الكلمات، والكلمات مؤلفة من الحروف ولو تسومح فيه لكان أقرب إلى حد الكلمة من الكلام إلا أن يقصد بالحروف الكلمات لقرب من المقصود.

وحده ابن الدهان بقوله: " والكلام كل لفظ اقترن به معنى مفيد " [٢]، وحده هذا يفتقر إلى فصل مميز ليفصله عن الكلمة إذ يصدق عليها هذا الحد، والفصل المميز هو التركيب، وقد أخل ابن الدهان بشروط الحد المنطقية إذ صدر حده بـ(كل) الممتنعة في الحدود، ويؤتى بها لمعرفة انعكاس الحد وليست من مكوناته.

أما الخاوراني فحد الكلام عنده: " كل مركب من كلمتين أو أكثر مفيد للمعنى " [٣]، وهو أفضل حد ذكر حتى الآن إلا أنه أخل به بعدم ذكر الجنس القريب، وصدّره بكل.

وحده ابن الأنباري بحدين: أحدهما: " ما كان من الحروف دالاً بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه " [٤]، والآخر: " ما أفاد من الأصوات المنتظمة والحروف المتمايزة فائدة صحيحة يحسن السكوت عليها " [٥]، وهو حد قريب من حد ابن الخشاب ويرد عليه ما ورد هناك مع تصدر حديه بـ (ما) المبهمة.

أما الجزولي فقد حده بقوله: " اللفظ المركب المفيد بالوضع" [٦]، وقد تابعه فيه ابن معط [٧]، وابن آجروم [٨]، وهو أشهر حد عند النحاة المتأخرين إذ حوى جنساً وفصولاً مميزة، إلا أن هناك ما هو أولى منه- في نظري- وسيأتي؛ لأن اللفظ جنس بعيد والقول جنس قريب يختصر اللفظ والتركيب.

وأما الشلوبين فقد حده بقوله: " الكلام حقيقة لفظ مركب وجوداً أو نية، مفيداً بالوضع كقولك: زيد قائم، وعمرو جالس، والمركب نية كقولك: قم واقعد، وما يلحق بهذين من الإشارة والكناية، أو الألفاظ المفردة كنعم وبلى، فإنما يلحق بهما مجازاً لا حقيقة، أو ما يعبر بهذا عنه عند

(١) المرتجل لابن الخشاب، ص ٢٩.

(٢) الفصول في العربية، ص ٤٦.

(٣) القواعد والفوائد للخاوراني، ص ٤١.

(٤) أسرار العربية لابن الأنباري، ص ٣.

(٥) منثور الفوائد لابن الأنباري، ص ٢٨.

(٦) المقدمة الجزولية، ص ٣.

(٧) الفصول الخمسون لابن معط، ص ١٤٩.

(٨) المقدمة الآجرومية، ص٧.

بعضهم إلا أن الأول هو مقصود القوم لا الثاني "[١]، وهذا الحد قريب من حد الجزولي وقد أضاف إليه فصلاً جديداً وهو قوله: (وجوداً أو نية)، وليس بلازم لأنه من المسائل التفصيلية التي يستغنى عنها في الحدود.

وحده ابن الحاجب بقوله: " الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد "[٢]، وقال الاستراباذي: " الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس "[٣]، وقد شرح الاستراباذي حد ابن الحاجب فقال: " وإنما قال بالإسناد و لم يقل بالإخبار؛ لأنه أعم إذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والإنشائي "[٤]، واحترز ابن الحاجب في حده "عن بعض ما تركب من اسمين كالمضاف والمضاف إليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو: ضربك، وعن جميع الأنواع الأربعة الأخرى من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلاث، وهي: اسم مع حرف، وفعل مع فعل، أو حرف مع حرف، وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطة ولابد له من طرفين: مسند ومسند إليه، والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسنداً ومسنداً إليه، والفعل يصلح لكونه مسنداً لا مسنداً إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما "[٥]، وكأن الاستراباذي قد وافق ابن الحاجب في حده هذا، فلم يعترض عليه، مع أن ابن الحاجب أخل بشروط الحد فبدأ بجنس مبهم (ما)، وثناه بفصول غير مميزة، وافتقر إلى فصل الإفادة فإن الإسناد في الجملة الشرطية وارد لكنه غير مفيد إن لم يحسن السكوت عليه، فيرد الاعتراض ومن ثمّ النقض.

وحده ابن أبي الربيع بقوله: " الكلام أن يراد به اللفظ المركب المفيد بالوضع "[٦]، فهو كحد الجزولي ومن وافقه، وهو عنده الأشهر.

وحده ابن عصفور بقوله: " الكلام اصطلاحاً هو اللفظ المركب وجوداً أو تقديراً المفيد بالوضع "[٧]، فواضح من حده أنه أشبه بحد الجزولي بزيادة قيد الوجود أو التقدير، وهما حشو في الحد.

وحده ابن مالك بحدين: أحدهما: " الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته "[٨]، والآخر: " كلامنا لفظ مفيد، كاستقم "[٩]، وقد شرح ابن عقيل حده الأول، فقال:

---

[١] التوطئة للشلوبين، ص ١١٢.

[٢] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١٦/١.

[٣] نفسه ١٨/١.

[٤] نفسه.

[٥] نفسه ١٨/١-١٩.

[٦] البسيط لابن أبي الربيع ١٥٨/١.

[٧] المقرب، ص ٤٥.

[٨] تسهيل الفوائد، ص ٣.

[٩] ألفية ابن مالك، ص٢.

" والكلام ما تضمن ما يصلح للواحد فأكثر وخرج بقوله: (تضمن إسناداً) الواحد كزيد من الكلم بيان لجنس الكلام وإنه ليس خطًّا ولا رمزاً ولا إشارة، وإطلاق الكلام عليها مجاز " [(١)]، فلا حد ابن مالك ولا شرح ابن عقيل وضّح حقيقة الكلام وماهيته لأنه أقرب إلى الفلسفة من الوضوح اللغوي، وحده الآخر أحصر وأقرب إلى المقصود وأوضح، إلا أن الأشموني أخذ عليه استعمال اللفظ جنساً، والأقرب منه (القول) فقال: " قد عرفت أن القول- على الصحيح- أخص من اللفظ مطلقاً، فكان من حقه أن يأخذ جنساً في تعريف الكلام، كما فعل في الكافية، لأنه أقرب من اللفظ، ولعله إنما عدل عنه لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية واللفظ ليس كذلك " [(٢)].

وحده أبو حيان بقوله: " الكلام لفظ مركب مفيد بالوضع " [(٣)]، فهو كحد الجزولي ومن تابعه.

وأما ابن هشام فقد حد الكلام بحدين أحدهما:" اللفظ المفيد" [(٤)]، والآخر:" القول المفيد"[(٥)]، وفسر اللفظ بأنه: " الصوت المشتمل على بعض الحروف تحقيقاً أو تقديراً " [(٦)]، وفسر المفيد بقوله: " ونعني بالمفيد ما يصح الاكتفاء به نحو: (قام زيد) كلام لأنه لفظ يصح الاكتفاء به، وإذا كتبت (زيد قائم) مثلاً ليس بكلام، لأنه وإن صح الاكتفاء به لكنه ليس بلفظ، وكذلك إذا أشرت إلى أحد بالقيام أو القعود فليس بكلام، لأنه ليس بلفظ " [(٧)]، وشرحه هذا يعد تراجعاً عن ابتداء حده بالجنس القريب (القول) واستبداله (باللفظ) كما وضح من كلامه، وأنا أميل إلى أن القول أولى من اللفظ لأمور:

١. أن القول جنس قريب واللفظ جنس بعيد وأخذ القريب في الحدود أولى من البعيد.
٢. أن القول يغني في الحد عن اللفظ والتركيب في حين أن اللفظ لا يدل على التركيب ولا يمنع من دخول الكلمة المفردة.
٣. أن القول أعم من الكلام، لانطلاقه على المفيد وغيره، وأعم من الكلم لانطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر، ومن الكلمة لانطلاقه على المفرد والمركب، ولا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة بدون القول [(٨)]، فهو يشملهم شمولاً بدلياً، أي أنه يصدق على كل منها أنه قول حقيقة،

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١/٥.
(٢) شرح الأشموني على الألفية ١/٨.
(٣) تقريب المقرب لأبي حيان، ص ٤١.
(٤) شرح قطر الندى، ص ٤٦.
(٥) شرح شذور الذهب، ص ٢٧.
(٦) أوضح المسالك لابن هشام ١/١١.
(٧) شرح قطر الندى، ص ٤٦.
(٨) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح ١/٢٨.

فهو أعم منها عموماً مطلقاً [١]، فكل قول لفظ ولا عكس، فصح أن يكون جنساً؛ ليتبع بالفصل المميز وهو الإفادة، ليكون حداً تاماً حقيقياً.

فإذا صح أن نقول على الكلمة إنها قول مفرد، صلح أن يكون الكلام قولاً مفيداً، فالإفـــادة لا تكون إلا بالتركيب.

ويفرق ابن هشام بين الكلام والجملة، والكلام أخص من الجملة- عنده- لا مرادف لها، والجملة عنده: " عبارة عن الفعل وفاعله، كـــ (قام زيد) والمبتدأ وخبره كـــ (زيد قائم) وما كان بمترلة أحدهما نحو: (ضُرب اللص) و (أقائم الزيدان) و (كان زيد قائماً) و (ظننته قائماً) " [٢]، ثم رد على الزمخشري رأيه فقال: " ولهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى الجملة، والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها؛ ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام " [٣]، أما الكافيجي [٤] وناظر الجيش [٥] فيذهبان إلى الترادف.

وحده الأبذي بحد ابن مالك تماماً، فقال: " الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقـــصوداً لذاته " [٦].

واختار السيوطي حد ابن هشام للكلام وهو" قول مفيد"، وعده أحسن الحدود وأخصرها [٧].

وحده الفاكهي بقوله: " قول مفيد مقصود لذاته " [٨]، فهو كحد ابن هشام إلا بزيـــادة قيـــد (مقصود لذاته) وهو محط خلاف بين النحاة من حيث الإثبات والإسقاط، وذكره في شرح حـــدوده، فقال: " وبعضهم أسقط هذا القيد من الحد و لم يعتبره، وصححه أبو حيان، واعتبره جمع كثير وجزم به ابن مالك، وممن اعتبره ابن هشام فذكره في المغني والشذور وأسقطه من الأوضح والجـــامع والقطـــر، واعتذر عمن أسقطه ممن يعتبره بأن المفيد بالمعنى المذكور يستلزمه، إذ حسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصداً بما تكلم به، وعليه فذكره في الحد من قبيل التصريح بما علم التزاماً " [٩]، والاكتفاء بحـــد ابن هشام أسلم للحد وأريح للبال.

---

[١] يُنظر: شرح الحدود النحوية للفاكهي (بتحقيق العايد)، ص ٢٤٥- ٢٤٦.

[٢] مغني اللبيب، ص ٤٩.

[٣] نفسه، ص ٤٩.

[٤] شرح قواعد الإعراب للكافيجي، ص ٦٨.

[٥] الأشباه والنظائر ٢/١٦٧.

[٦] كتابان في حدود النحو، ص ٤٣.

[٧] همع الهوامع ١/٣٧.

[٨] كتابان في حدود النحو، ص ٦٢.

[٩] شرح الحدود النحوية للفاكهي (بتحقيق العايد)، ص ٢٣٧- ٢٣٨.

٦- الكلم:

حد النحاة الكلم بحد يوافق معناه اللغوي، فقال ابن جني: " الكلم... جمع كلمة، بمنزلة سلمة وسلم، ونبقة ونبق" [١]، وقال ابن منظور:" والكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات، لأنه جمع كلمة " [٢]، ولما شرع سيبويه بتأليف كتابه بدأ بقوله: " هذا باب ما الكلم من العربية، فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " [٣]، وفسر ابن جني ابتداء سيبويه بالكلم، فقال: " فاختار الكلم على الكلام... وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة، وهي الاسم والفعل والحرف فجاء بما يخص الجمع وهو الكلم " [٤].

وأوضح الحريري صورة التركيب بين الكلم والكلام فقال: " فإن قلت: (إن قام زيد) سمي ذلك كلماً، لكونه ثلاث كلمات ولا يسمى كلاماً، لأنه لا يحسن السكوت عليه، فإن وصلته بقولك: (قمت) سمي كلاماً، لحسن السكوت عليه، وسمي أيضاً كلماً، لكونه من أربعة ألفاظ " [٥]، فهو عنده المركب من ثلاث كلمات فصاعداً أفاد أو لم يفد.

وحده ابن معط بقوله: " المركب مفيداً كان أو غير مفيد " [٦]، فأخل بقيد التركيب بأن يكون أكثر من كلمتين، وإلا شمل ما كان مكوناً من كلمتين وهو مخالف لما اصطلح عليه النحويون.

قال ابن يعيش: " وأما الكلم... فهو يقع على ما كان جمعاً مفيداً أو غير مفيد، فإن قلت: (قام زيد)... فهو كلام؛ لحصول الفائدة منه، ولا يقال له كلم؛ لأنه ليس بجمع؛ إذ كان من جزئين، وأقل الجمع ثلاثة، ولو قلت: (إن زيداً قائم)...كان كلاماً من جهة إفادته، ويسمى كلماً لأنه جمع" [٧]، " فالكلم أعم من جهة المعنى، لانطلاقه على المفيد وغيره، وأخص من جهة اللفظ، لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين " [٨]، ولذلك كان اختيار ابن عقيل أن: " الكلم ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر " [٩]، ولم يذكر الإفادة وعدمها، وهذا ما جعل الأبذي يحترز به في حده فقال: " حد الكلم ما تركب من ثلاث كلمات فصاعداً، أفاد أو لم يفد " [١٠]، وتابعه الفاكهي حذو القذة بالقذة وزاد عليه

---

[١] الخصائص ٢٥/١.

[٢] لسان العرب لابن منظور مادة (ك ل م).

[٣] الكتاب ١٢/١.

[٤] الخصائص ٢٥/١.

[٥] شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ٢ – ٣.

[٦] الفصول الخمسون لابن معط، ص ١٤٩.

[٧] شرح المفصل لابن يعيش ٢١/١.

[٨] أوضح المسالك لابن هشام ١٢/١.

[٩] شرح ابن عقيل للألفية ١٥/١.

[١٠] كتابان في حدود النحو ، ص ٤٣.

" فهو أخص من الكلام بالتركيب من الثلاث وأعم منه بعدم اشتراط الفائدة والكلام عكسه " [١]، ويؤخذ عليه ابتداؤه بـ (ما) المبهمة على أنه جنس، وهو بعيد، ولو بدأه بالقول جنساً قريباً لكان أكمل، لأن القول " أعم من الكلام، لانطلاقه على المفيد وغيره وأعم من الكلم، لانطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر ومن الكلمة لانطلاقه على المفرد والمركب، عموماً مطلقاً لصدقه على الكلام والكلم والكلمة، ... إذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة بدون القول " [٢].

أما السيوطي فقد خرج من الاعتراض وحده بقوله: " القول المركب من ثلاث كلمات فصاعداً أفاد أم لا " [٣]، وهذا الحد أكمل صورة بحد الكلم والله أعلم.

[١] كتابان في حدود النحو ، ص٦٤.

[٢] شرح التصريح على التوضيح للأزهري ٢٨/١.

[٣] همع الهوامع ٣٥/١.

٧- الجملة:

استعمل النحاة مصطلح (الجملة) مرادفاً لمصطلح (الكلام) في القرن الثالث الهجري، وأول من استعمله [1] المبرد في المقتضب، فقال: " وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة " [2]، وتابعه الفارسي فقال: " ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة- أي الاسم والفعل والحرف- كان كلاماً، وهو الذي يسميه أهل العربية: الجمل " [3].

والرماني قد منح الجملة مضموناً مماثلاً لمضمون الكلام اصطلاحاً، فحدها بقوله: " الجملة هي المبنية من موضوع ومحمول للفائدة " [4]،وحد الكلام عند ابن جني مرادف للجملة فهو يذهب مذهب شيخه أبي علي الفارسي وينتحي لفظه في الترادف، فقال: " أما الكلام: فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون: الجمل " [5]، وسار على هذا المذهب كل من الجرجاني [6] والحريري [7] والزمخشري [8] وابن الخشاب [9] وأبي البقاء العكبري [10] وابن يعيش [11] حتى جاء ابن مالك ونقض هذا التسلسل وصرح بالفرق بين المصطلحين، فحد الكلام بقوله: " الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته " [12]، وقد بين الأشموني مقصود ابن مالك بقوله (لذاته) إخراج ماهو مقصود لغيره كجملة الصلة [13].

وتابع الرضي ابن مالك في التفريق بين الجملة والكلام، فقال: " والفرق بين الجملة والكلام: أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا...فكل كلام جملة ولا ينعكس " [14].

وذهب ابن هشام مذهب القائلين بالتفريق ودافع عنه بشدة حتى رد قول الزمخشري بعد فراغه من حد الجملة والكلام، فقال: " وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو

---

(١) يُنظر: مصطلحات نحوية ،علي حسن مطر،مجلة تراثنا،العدد ٤٣-٤٤، ص ٣٥٩.

(٢) المقتضب ٨/١.

(٣) المسائل العسكريات، ص ٨٣.

(٤) الحدود في النحو للرماني، ص ٣٩.

(٥) الخصائص ١٧/١.

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٨/١.

(٧) يُنظر: شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ٣.

(٨) يُنظر: المفصل في علم العربية للزمخشري، ص ٦.

(٩) يُنظر: المرتجل لابن الخشاب، ص ٢٨، وص ٣٤٠.

(١٠) يُنظر: مسائل خلافية، ص ٣١.

(١١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢١/١.

(١٢) تسهيل الفوائد، ص ٣.

(١٣) يُنظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢١/١.

(١٤) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/١٨/١.

ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام " [1].

واختار الكافيجي الترادف بين الكلام والجملة فقال: " ولكن المختار هو الترادف، فإنك تعلم بالضرورة أن كل مركب لا يطلق عليه الجملة " [2]، وبهذا يسجل لنفسه تراجعاً عن قوله بالتفريق. ومن قبله فعل ناظر الجيش فقال: " إنه الذي يقتضيه كلام النحاة، تساوي الكلام والجملة في الدلالة يعني كل ما صدق أحدهما صدق الآخر، فليس بينهما عموم وخصوص، وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلة فإطلاق مجازي، لأن كلاً منهما جملة قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين نظراً إلى أنهم كانوا كذلك " [3].

وحد الجملة عند السيوطي: " القول المركب " [4]، وقد بين إفصاح الكافيجي بالقول بالتفريق بين الجملة والكلام ثم بين عدوله عنه والقول بالترادف، ولكن السيوطي يميل إلى القول بالتفريق بين المصطلحين، فقال: " والصواب أنها- أي الجملة- أعم منه إذ شرطه- الكلام- الإفادة بخلاف الجملة " [5].

واختار الفاكهي ما ذهب إليه السيوطي من التفريق بين الجملة والكلام، وحد الجملة بقوله: " حد الجملة: القول المركب من فعل مع فاعله، أو المبتدأ مع خبره، أو ما نزل منزلة أحدهما: كضرب عمرو، وما قائم الزيدان، ثم إن صُدِّرت باسم ولو مؤولاً فاسمية أو بفعل ففعلية أو بظرف فظرفية، والمراد بالصدر المسند والمسند إليه، والمعتبر ما هو صدر في الأصل، ثم إن بنيت على مبتدأ فصغرى أو أخبر عنها: بجملة فكبرى " [6].

وبهذا أصبح حد الجملة على مذهب القائلين بالترادف بينها وبين الكلام أنها: " القول المفيد "، وعلى مذهب التفريق بأنها: " القول المركب "، فاشتراط الإفادة يساويها مع الكلام، أما عدم الإفادة يجعلها أعم من الكلام، وعليه يرد مصطلح الجملة الشرطية، والجملة الظرفية، وهاتان الجملتان لا تفيدان، ولذلك فإن حد (القول المركب) أليق من حد (القول المفيد) للجملة وأشمل لها، إلا إذا تسومح في الحد.

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام، ص ٢٧.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي، ص ٦٨.

(٣) الأشباه والنظائر ١٦٧/٢.

(٤) همع الهوامع ٣٧/١.

(٥) نفسه.

(٦) كتابان في حدود النحو ، ص ٦٢- ٦٣.

المبحث الثاني:

١- الاسم:

لم يختلف النحاة في حد مصطلح نحوي أكثر مما اختلفوا في حد مصطلح الاسم، وطال بهم الجدال والأخذ والرد وربت أقوالهم على نيف وسبعين حداً على حد زعم ابن الأنباري [١] – وفي كلامه نظر– ولكن الواقع النحوي والزخم الكبير لأقوال النحاة المبثوثة في مؤلفات المتقدمين والمتأخرين تثبت ذلك.

وأول من ورد عنده حد الاسم من النحاة بنص صحيح هو سيبويه، فقال: " الاسم: رجل وفرس وحائط " [٢]، وهذا حدٌ بالتمثيل، وقد أنكر بعضهم أن يكون هذا حداً، وهذا واضح من تعليلات النحاة– لاسيما أصحابه– من ترك سيبويه حد الاسم، واكتفائه بالتمثيل، فقال الزجاجي: " وأما سيبويه فلم يحد الاسم حداً يفصله عن غيره، ولكن مثله، فقال: (والاسم: رجل وفرس) فقال أصحابه: ترك تحديده ظناً منه أنه غير مشكل وحد الفعل؛ لأنه عنده أصعب من الاسم " [٣].

وقال القاسم بن محمد الواسطي الضرير: " كأن سيبويه حد الفعل وعدد الحروف، وهي نيف وسبعون حرفاً، وجعل ما بقي اسماً، فهذا كالحد للاسم " [٤].

وقال البطليوسي: " وأما سيبويه فإنه حدّ الفعل والحرف، و لم يحدد الاسم، وكأنه جعل تعريته من حد الفعل وحد الحرف حداً له. وكأنه رأى ما في تحديده من الإشكال الذي أوجب اضطراب كلام العلماء فيه. فالأشبه عندي أنه جعل تعريته من الحد كالحد له " [٥].

وقال ابن الشجري: " إن سيبويه حد الفعل و لم يحد الاسم لما يعتور حد الاسم من الطعن، وعوّل على أنه إذا كان الفعل محدداً، والحرف محصوراً معدوداً فما فارقهما فهو اسم " [٦].

وكذا قال ابن يعيش إن سيبويه: " لما حد الفعل والحرف تميز عنده الاسم " [٧] وكلامه هذا أشبه بكلام البطليوسي ولكنه غير صحيح لأن سيبويه لم يحد الحرف، بل جعل حده متوقفاً على معرفة حد الاسم والفعل، وهذا عند بعضهم الحد بالسلب.

---

[١] يُنظر: أسرار العربية، ص ٩– ١٠.

[٢] الكتاب ١/١٢.

[٣] الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص ٤٩.

[٤] شرح اللمع في النحو، ص ٥.

[٥] الحلل، ص ٦٥– ٦٦.

[٦] الأمالي الشجرية ١/٢٩٢– ٢٩٣.

[٧] شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٢.

وبين السهيلي سبباً آخر لعدم تحديد الاسم فقال: " إن الاسم وقع في عبارة النحويين على ماهو في كلام العرب، فلم يحتج تبيينه بحد ولا رسم، وأما الفعل والحرف فعبارتان مصطلح عليهما عند النحويين، لأن الفعل عند العرب هو الحدث، وعند النحويين هو: اللفظ الدال على الحدث والزمان... وجميع ألفاظ النحويين ينقسم إلى قسمين: منها ما تواضعوا واصطلحوا عليه، ولا يعبر العرب به إلا عند معنى آخر، نحو: (الظرف) و (الحرف) فهذا لابد من تبيينه للمبتدئ بالحد والرسم، ومنها وهو أصل موضوعه في كلام العرب نحو: (الاسم) و (الفاعل) و (المفعول به) فهذا لا إشكال فيه على ناظر في صناعة النحو والله أعلم " [١].

وقد قلت سابقاً إن هذه الاعتذارات فيها من المبالغة الشيء الكثير، ولو ردوا ترك سيبويه لحد الاسم إلى اهتمامه بتأصيل المسائل دون الحدود لكان أولى وأحرى من أن يتكلفوا الاعتذار له في حد الاسم دون بقية الحدود، وليس ذلك عجزاً من سيبويه ولكن الحقبة التي عاش فيها كانت تتطلب ضبط المسائل أكثر من ضبط الحدود.

ونسب إلى سيبويه أنه حد الاسم بقوله: " هو المحدث عنه " [٢]، وهو منقوض بـ (كيف)، ونسب إليه أنه قال: " الاسم ما صلح أن يكون فاعلاً " [٣]، وأن الاسم: " ما صلح له الفعل " [٤]، فهي أوصاف غير جامعة فيعترض على الأول بأن الاسم يصح أن يكون فاعلاً ومفعولاً ومجروراً وغيرها من المعاني، وأما الثاني فقد عارضه فيها جماعة من أصحابه، فقالوا: " إن (كيف) و (عند) و (حيث) و(أين) أسماء، وهي لا تصلح أن تكون فاعلة " [٥].

ونسب إلى معاذ الهراء، وهو قول بعض مشايخ الكوفيين أن الاسم:"ما لم يدل على زمان"[٦]، وهو أحسن حد ورد في تلك الحقبة، فقد حده بفصل مميز، وإن أخل ببعض شروط الحد المنطقي.

وحده الكسائي بقوله: " الاسم ما وصف " [٧]، ونسب إلى بعض الكوفيين أن الاسم: " ما نعت " [٨]، فالوصف والنعت علامة على الاسمية فلا يكون الحد بالعلامة جامع فيعترض عليه بـ " كيف وأين أنهما اسمان ولا ينعتان " [٩].

---

[١] نتائج الفكر للسهيلي، ص ٦٤.

[٢] الصاحبي، ص ٨٩.

[٣] نفسه.

[٤] نفسه.

[٥] نفسه.

[٦] الحلل في إصلاح الخلل ، ص ٦٢.

[٧] نفسه، ص ٦١.

[٨] نفسه، ص ٦٢.

[٩] الصاحبي، ص ٩٠.

وحده الفراء فقال: " الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة، أو الألف واللام " [١]، وهذا الحد معارض بأسماء الشرط والاستفهام لأنها لا تنون ولا تضاف ولا تدخلها الألف واللام.

وحده هشام بن معاوية الضرير: " الاسم ما دخل عليه حرف من حروف الخفض " [٢]، وهذا كسابقيه حد بالعلامة، وقال أيضاً: " إن الاسم ما نودي " [٣]، وقال ابن فارس: " وكل ذلك معارض بما ذكرنا من كيف وأين، ومن قولنا: (إذ) و (إذا) اسم لحين " [٤]، ونسب إلى هشام بن معاوية - أيضاً- أنه قال: " الاسم ما دخلت عليه الباء " [٥]، وهذا حد قاصر، إذ لا يقتصر دخول الباء دون بقية حروف الجر على الأسماء، والأسماء لا تشترك كلها في جميع العلامات، ولأجل ذلك فإن الحد بالعلامة مطرد غير منعكس، بمعنى أن دخول حرف الجر على الكلمة- مثلاً- يكون علامة على كونها اسماً، ولكن حروف الجر لا تدخل على بعض الأسماء كـ (مهما)، ولا يعني ذلك نفي اسميتها [٦].

ونسب إلى هشام بن معاوية الضرير أنه قال: " الاسم ما يؤدي عن معنى، ولا يودي عن زمان ولا مكان " [٧]، وهذا الحد على ما فيه من اختلال في شروط الحد المنطقي فهو قريب جداً، من الحدود المرضية، ولذلك رضي البطليوسي بإصلاحه إذ قال: " ما يدل على معنى في نفسه، مفرد، ولا يؤدي عن زمان ولا مكان محصلين، كذا قال أبو جعفر بن النحاس في إصلاح هذين الحدين " [٨].

وحده الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة بقوله: " إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة نحو: زيد قام، وزيد قائم، ثم وجدته يثنى ويجمع، نحو قولك: الزيدان والزيدون ثم وجدته يمتنع من التصريف فاعلم أنه اسم " [٩]، وهذا الحد غير جامع لأن من الأسماء مالا يوصف ولا يثنى ولا يجمع كأين وكيف وأسماء الشرط كمن وما.

وقال -أيضاً-: " الاسم ما جاز فيه نفعني وضربي يعني ما جاز أن يخبر عنه " [١٠]، ووضح الزجاجي فساد هذا الحد، بقوله: " وفساد هذا الحد بيّن لأن من الأسماء مالا يجوز الإخبار عنه نحو: كيف وأين ومتى وأنى وأيّان، لا يجوز الإخبار عن شيء منها " [١١].

---

[١] الحلل، ص ٦١.

[٢] الصاحبي، ص ٩٠.

[٣] نفسه، ص ٩٠.

[٤] نفسه، ص ٩١.

[٥] الحلل، ص ٦٢

[٦] يُنظر: مصطلحات نحوية ،علي حسن مطر،مجلة تراثنا،العدد ٢٧، ص ١٣٢-١٣٣.

[٧] الحلل، ص ٦٢.

[٨] نفسه، ص ٦٣.

[٩] الصاحبي، ص ٩٠.

[١٠] الحلل، ص ٦١.

[١١] الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص ٤٩.

وحده أبو عبدالله الطُّوَال بقوله: " الاسم ما اعتورته المعاني وانتسبت إليـــه الأوصـــاف " [١]، واعترضه البطليوسي، فقال: " غير صحيح، لأن الأفعال تعتورها المعاني، ومن الأسماء مالا يوصف " [٢].

وحده الرياشي فقال: " الاسم ما يضمر فيه" [٣]، وفسره البطليوسي:" أي ما يكون خبراً "[٤]، وبعضهم قال: " إنه أراد ما يتحمل ضميراً ويكون خبزاً " [٥]، واعترض البطليوسي هذا الحد وخطأه، فقال: " فإن كان أراد هذا- أي التفسير المذكور- فهو خطأ، لأن الأسماء الأعلام نحو: زيد وعمـــرو تكون أخباراً ولا يضمر، وينبغي على هذا التفسير أن تكون الأفعال أسماء، لأنها تكون أخباراً ويـــضمر فيها، وإن كان أراد أن الاسم ما يجوز أن يوضع مكانه ضمير ويعود عليه ضمير فهو خطأ أيـــضاً، لأن من الأسماء مالا يضمر مثل، صه ومه ولا يعود عليه ضمير " [٦].

وحد المبرد الاسم فقال: " أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى نحو: رجل وفرس وزيد وعمرو، وما أشبه ذلك وتعتبر الأسماء بواحدة، كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم وإن امتنع من ذلك فليس باسم " [٧].

قال أحد الباحثين: " ولعل أول تعريف بالحد ما ذكره المبرد من أن الاسم (ما كان واقعاً على المعنى)، وواضح أنه ليس مانعاً من دخول الحروف والأفعال والرموز والإشارات.

ولعله لأجل هذا أتبعه بقوله: (وتعتبر الأسماء بواحدة، كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم)، وبهذه الإضافة تمكن من إخراج الحروف والأفعال وحصر المحدود في نطاق الألفاظ، فأخرج بذلك الرموز والإشارات إلا أن سد الثغرة بهذا الشكل ينطوي على الاعتراف بنقص الحد، إضافة إلى أن العلامة نفسها مبتلاة بعدم الانعكاس " [٨]، أما صدر كلامه فغير صحيح لأنه ينقضه حد هشام بن معاوية الضرير فهو أولى بأن يكون أول حد قد ارتضاه البطليوسي إذا صحت بعض ألفاظه، وأما آخر كلامه فصحيح فأكثر الحدود المتقدمة مبتلاة بهذا ولـــذلك عورضـــت وانتقدت.

---

(١) الخلل، ص ٦٤.

(٢) نفسه.

(٣) نفسه، ص ٦٣.

(٤) نفسه.

(٥) نفسه.

(٦) نفسه، ص ٦٣- ٦٤.

(٧) المقتضب ١/٣- ٤.

(٨) كتاب مصطلحات نحوية ،علي حسن مطر، ص ٤٦-٤٧.نقلاً عن الموسوعة الشاملة في الإنترنتwww.islamport.com

وقد عارضه ابن فارس فقال: " وهذا معارض أيضاً بكيف وإذا وهما اسمان لا يدخل عليهما شيء من حروف الجر " [١].

واعتذر الزجاجي للمبرد في هذا الحد، فقال: " وليس غرض أبي العباس هاهنا تحديد الاسم على الحقيقة وإنما قصد التقريب عل المبتدئ، فذكر أكثر ما يعم الأسماء المتمكنة " [٢] ،وكلامه هذا صحيح ولكنه لا يختص بأبي العباس وحده بل شمل كل من وردت عنه حدود قصد بها التقريب كما سلف.
ومما قاله معترضاً على حد أبي العباس: " وقد أخذ على المبرد أيضاً في هذا الحد قوله: ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم، وما امتنع منه فليس باسم. وقيل إن من الأسماء مالا تدخل عليه حروف الخفض، نحو: كيف وصه، ومه، وما أشبه ذلك " [٣]، ثم أخذ يناضل عن أبي العباس بحجج قالها غيره، وحجج استخرجها هو بنفسه فقال: " وللمناضل عن أبي العباس في هذا جوابان: أحدهما: ما قدمنا ذكره، وهو أنه قصد الإبانة عن الأسماء المتمكنة الجارية بالإعراب، أو المستحقة له، وهي لا تنفك مما ذكرته، و لم يرد الإحاطة بالأسماء كلها.

والجواب الآخر هو ما احتججت به أنا عنه، واستخرجته له، و لم أرَ أحداً من أصحابنا ذكره، أقول: إن حد أبي العباس هذا في قوله تعتبر الأسماء بدخول حروف الخفض عليها، غير فاسد لأن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه، ثم يخرج منه بعضه، لعلة تدخل عليه، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب، بل تخرج منه ما خرج بعلته، ويبقى الثاني على حاله " [٤].

ونسب أبو علي الفارسي إلى المبرد أنه قال: " الاسم ما جاز الإخبار عنه، ومثال الإخبار عنه كقولنا: قام زيد، وزيد منطلق " [٥]. وعلق على هذا الحد، فقال: " هذا وصف يشمل عامة الأسماء، ولا يخرج منه إلا اليسير منها، وذلك (إذ) و (إذا)، لأنهما عند النحويين من الأسماء ومع ذلك لا يجوز الإخبار عنهما " [٦].

ومما نسبه الفارسي- أيضاً- إلى المبرد أنه حد الاسم بقوله: " الاسم ما دخل عليه حرف من حروف الجر " [٧].

وهذا جزء من الحد الوارد في المقتضب [٨]. وقال الفارسي معلقاً على هذا الحد غير معترض:

---

[١] الصاحبي، ص ٩١.
[٢] الإيضاح في علل النحو، ص ٥١.
[٣] نفسه، ص ٥١.
[٤] الإيضاح في علل النحو، ص ٥١.
[٥] المسائل العسكريات، ص ٢٤، ويُنظر: الحلل، ص ٦٠،و لم أجده في المقتضب.
[٦] المسائل العسكريات، ص ٢٤- ٢٥.
[٧] نفسه، ص ٢٥.
[٨] يُنظر: المقتضب ١/٣- ٤.

" ومثل هذا الوصف في شموله عامة الأسماء ما وصفه أبو العباس من أنه ما دخل عليه حرف من حروف الجر، فإن هذا الوصف يشمل كثيراً من الأسماء، وإن كان بعضها لا يدخل عليه حرف كـ (كيف) لأنه اسم، بدلالة أنه إذا ائتلف مع اسم كان منهما كلام مفيد مستقل، ولا يظن أنه فعل، ولا يجوز أن يكون حرفاً " (١).

وقد عارض البطليوسي حدود النحاة المتقدمة ومن بينها قول أبي العباس المبرد، فقال: " وجميع ما ذكروه من هذه الأقوال لا يصح أن يكون حداً للاسم، وإنما هو رسم وتقريب، لأن شرط الحد أن يستغرق المحدود وهذه الأقوال لا تستغرقه إلا أن بعضها أقرب للتحديد من بعض " (٢).

وأما ابن كيسان فقد حد الاسم بحدين: أولهما: " ما وضع لشيء ليفصل بينه وبين غيره من المسميات، وصلح أن يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه، وذلك نحو: رجل وفرس وزيد" (٣)، وهو معارض بأنه غير جامع لأن من الأسماء ما يكون حالاً وتمييزاً ونعتاً. وثانيهما: ما ذكره الزجاجي من اختيار ابن كيسان من أقوال بعض النحويين: " وكان مما اختاره أبو الحسن بن كيسان عند تحصيله وتحقيقه أن قال حاكياً عن بعض النحويين: الأسماء ما أبانت عن الأشخاص، وتضمنت معانيها نحو: رجل وفرس، ثم قال: وهذا قول جامع " (٤). ثم قال الزجاجي منتقداً هذا الحد: " وعوار هذا الحد أظهر من أن نكثر الكلام فيه؛ لأن من الأسماء مالا يقع على الأشخاص وهي المصادر كلها " (٥).

وحد الزجاج الاسم، فقال: " صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان " (٦)، فيؤخذ عليه أنه استخدم جنساً بعيداً (صوت مقطع مفهوم) وكان يغني عن ذلك لفظ (كلمة) فهي جنس قريب، ثم أتبعه بفصل يميزه عن الفعل ولكن لا يميزه عن الحرف، ولذلك قال أحمد ابن فارس: " وهذا معارض بالحرف، وذلك أن تقول: (هل) و (بل) وهو صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان " (٧). وأما البطليوسي ففضل إصلاح الحد ببعض الألفاظ، فقال: " أما قول أبي إسحاق، فلا يصح أيضاً حتى يقول: إنه صوت مقطع مفهوم، دال على معنى في نفسه، مفرد غير دال على زمان محصل ولا مكان محصل " (٨).

---

(١) المسائل العسكريات، ص ٢٥- ٢٦.

(٢) الحلل، ص ٦٢- ٦٣.

(٣) الموفقي في النحو لابن كيسان ١٠٦.

(٤) الإيضاح في علل النحو، ص ٥٠.

(٥) نفسه.

(٦) الصاحبي، ص ٩٢.

(٧) نفسه.

(٨) الحلل، ص ٦٣.

وحده لغدة الأصبهاني بأن قال: " الاسم نحو قولك: رجل وفرس ودار وأرض وزيد وعمرو وعبدالله، وكل ما صلح أن يكون فاعلاً أو مفعولاً فهو اسم " [١]، ويرد عليه ما ورد على حد ابن كيسان.

وحده ابن السراج الاسم بحدود كثيرة منها: " الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً أو غير شخص، فالشخص نحو: رجل وفرس وحجر وبلد وعمرو وبكر، وأما ما كان غير شخص، فنحو: الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة " [٢]، وقد خطّأ الزجاجي هذا الحد فقال: " وهذا أيضاً حد غير صحيح؛ لأن قوله: الاسم ما دل على معنى، يلزمه منه أن يكون ما دل من حروف المعاني على معنى واحد اسماً ، نحو: أن و لم وما أشبه ذلك. وليس قوله: وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص، بمخرج له عما ذكرنا، بل يؤكد عليه الإلزام، لأنه إن جعل أحد قسمي المعنى الذي دل على الاسم واقعاً على غير شخص، فحروف المعاني داخلة معه، وهذا لازم له " [٣]، أما البطليوسي فقد قال: " أما قول ابن السراج فلا يصح أيضاً حتى يقول: ما دل على معنى في نفسه مفرد، من زمان مختص " [٤].

ومما حد به ابن السراج الاسم، قوله: " ما جاز أن يخبر عنه، نحو قولك: عمرو منطلق، وقام بكر " [٥]، وقوله: " الاسم كل ما صلح أن يكون معه (يضر وينفع) فهو اسم، وكل مالا يصلح معه (يضر وينفع) فليس باسم، تقول: (الرجل ينفعني والضرب يضر بي) ولا تقول: (يضرب نفعني) ولا (يقوم يضر بي) " [٦]، ويرد على الأول ما ورد على حد أبي العباس المبرد، وعلى الثاني ما ورد على حد الأخفش الأوسط، وكأن النحاة لهم تبع في ذلك؛ لأن حدودهم متطابقة حتى في ضرب المثال من لدن سيبويه إلى أن استغل حد الاسم عن ضرب المثال.

ولما كانت هذه الحدود أقرب إلى النقض والنقد، أتبعها ابن السراج، بقوله: " إلا أن هذه الأشياء ليس يعرف بها كل اسم، وإنما يعرف بها الأكثر " [٧].

ونسب ابن يعيش إلى ابن السراج قوله: " الاسم ما دل على معنى مفرد " [٨]، وهو جزء من حده في كتابه الأصول، وعلق عليه بقوله: " كأنه قصد الانفصال من الفعل إذ كان الفعل يدل على

---

[١] في النحو للغدة الأصبهاني، ص ٢٢٢.

[٢] الأصول في النحو لابن السراج ٣٦/١، والإيضاح في علل النحو، ص ٥٠.

[٣] الإيضاح في علل النحو، ص ٥٠.

[٤] الحلل، ص ٦٣.

[٥] الأصول في النحو ٣٧/١، والموجز، ص ٢٧.

[٦] الأصول في النحو ٣٨/١.

[٧] نفسه.

[٨] شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/١.

شيئين الحدث والزمان " [١].

وذكر العكبري أن مما نسب إلى ابن السراج قوله: " الاسم هو كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل " [٢]، ومما زيد عليه: " دلالة الوضع " [٣]، ليستقيم الحد عندهم. ولا أظن ذلك يصح عنه لأن من يذكر حد الاسم بعلاماته الأولية البسيطة ويدور حولها وإن اختلفت ألفاظه في بعض منها، ثم ينسب إليه هذا الحد المنضبط على شروط الحدود المنطقية- وإن أخل ببعضها- يكون قد قفز قفزة نوعية لا تتحصل إلا بردح من الزمان واختلاف من الرجال. أما أن يكون الرجل نفسه يقول حداً مختلاً وآخر منضبطاً، فإن في الأمر لسراً، ولا أظنه إلا إدخالات بعض النحاة وزياداتهم في عباراته، ويدل على ذلك ما نسبه المجاشعي إلى ابن السراج في حد الاسم أنه قال: " الاسم ما دل على معنى غير مقترن بزمان محصل، وأعني بالمحصل الماضي، والحاضر والمستقبل " [٤]، وزاد ابن عصفور لفظ (مفرد) وهي زيادة موجودة في أصل الحد، فقال: " الاسم ما دل على معنى مفرد غير مقترن بزمان محصل "[٥]. من غير أن يذكر أقسام الزمان عند المجاشعي، أو قيد (في نفسه) المذكور عند العكبري.

فضلاً عما ذكره العكبري بعد فراغه من ذكر الحد المنسوب إلى ابن السراج، فقال: " وزاد بعضهم في هذا دلالة الوضع " [٦].

وإذا ضممنا ما نسبه العكبري، تحصل لدينا ثلاثة حدود مختلفة الألفاظ هي: " الاسم هو كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل "، و " الاسم ما دل على معنى غير مقترن بزمان محصل، وأعني بالمحصل الماضي والحاضر والمستقبل " و " الاسم ما دل على معنى مفرد غير مقترن بزمان محصل ". ثم إن ابن السراج لم يذكر هذه الزيادات في موجزه ولا في أصوله، فإن قال قائل: لعلها من مقولاته في مجالسه، قيل: لم يذكر في مؤلفيه ما ينمي عن بعضها ولا قريب من ذلك.

قال المجاشعي: " وكلا القولين- يعني حدي ابن السراج الذي ذكرهما- خطأ؛ لأن الحرف يدل على معنى مفرد وغير مقترن بزمان محصل، ولكن إن زاد في الحد: (ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل) وهي زيادة تخرج الحرف الذي يدل على معنى في غيره وبالزمان المحصل يخرج الفعل" [٧].

---

[١] نفسه ٢٢/١.

[٢] مسائل خلافية ٤١- ٤٢.

[٣] نفسه.

[٤] شرح عيون الإعراب، ص ٤٦.

[٥] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٨٩/١.

[٦] مسائل خلافية، ص ٤٢.

[٧] شرح عيون الإعراب للمجاشعي، ص ٦٤.

قال البطليوسي " إلا أن قول ابن السراج وقول السيرافي [١] أقرب إلى الحد من الأقوال المتقدمة " [٢].وحده الزجاجي بقوله: " الاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الخفض نحو: رجل وفرس وزيد وعمرو، وأشبه ذلك ".[٣] وحده النحاس بمثله [٤].

وانتقد البطليوسي حد أبي القاسم الزجاجي، فقال: " وأما تحديد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الخفض، فإنه لا يصلح على الإطلاق لأنا نجد من الأسماء مالا يكون فاعلاً أو مفعولاً ولا يدخل عليه حرف خافض، وهي الأسماء التي ذكرها أبو القاسم في باب ما لا يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره، فمن ذلك قول العرب: (يا هناه أقبل)، لا يستعمل إلا في النداء خاصة لا يقال: (جاءني هناه) ولا (رأيت هناه)، ولا (مررت بهناه) لأنه للنداء خاصة. هذا نص كلامه، وهو يناقض ما صدر به كتابه، وكذلك نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلاً وذلك نحو أسماء الاستفهام، والأسماء التي يجازى بها، وكذلك (جير) و (عوض) و (لعمرك) و (أيمن الله) ونحو ذلك، كلها خارجة عن هذا التحديد " [٥].

وعلل البطليوسي هذا بقوله: " وقيل هذا لا يسمى حداً، وإنما يسمى رسماً لأن الحد إنما هو قول وجيز يستغرق المحدود ويحيط به، ولذلك سماه المتكلمون: الجامع المانع، أرادوا بقولهم:(الجامع) أنه يجمع المحدود حتى لا يشذ منه شيء، وأرادوا بقولهم: " المانع، أنه يمنع أن يدخل في المحدود شيء، ليس منه، أو يخرج منه شيء هو منه " [٦]. ثم قدم اعتذارين لأبي القاسم في حده، فقال: " والعذر لأبي القاسم في هذا شيئان: أحدهما: أن أبا القاسم لم يسمه حداً فيلزمه هذا، وإنما (هو رسم) رسم به الاسم على طريق التمثيل والتقريب. والثاني: أن أكثر النحويين المتقدمين فعلوا مثل هذا، لأنهم حددوا الاسم بحدود لا تستغرق أقسامه " [٧].

وقال ابن أبي الربيع عن حد الزجاجي: " اعترض بعض الناس هذا الحد. قال: ليس بجامع ولا مانع، ولابد في كل حد حقيقياً كان أو غير حقيقي من أن يكون جامعاً مانعاً " [٨]، واعتذر له باعتذارات سوغت عنده هذا الحد وأقرّ به [٩].

---

(١) سيأتي لاحقاً.

(٢) الحلل، ص ٦٣.

(٣) الجمل للزجاجي، ص ١.

(٤) التفاحة، للنحاس، ص ١٤.

(٥) الحلل، ص ٥٩ - ٦٠.

(٦) نفسه، ص ٦٠.

(٧) نفسه.

(٨) البسيط لابن أبي الربيع ١/١٦٠.

(٩) يُنظر: البسيط ١/١٦١ - ١٦٦.

واعترض ابن عصفور على حد الزجاجي باعتراضات كثيرة وانتقده من ثلاثة أوجه، فقـال: " فهذا الحد منتقد من ثلاثة أوجه: أحدها: أنه تسمّح فيه، والتسامح لا يجوز في الحدود. والآخر: أنـه أتى في الحد بـ(ما) وهي للإبهام و(أو) وهي للشك، وهذان اللفظان وأشباههما غير سائغين في الحد؛ لأن الحد موضوع لتحديد اللفظ ونص على المعنى. والثالث: أنه حد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلاً ومفعولاً قبل أن يبين ما الفاعل والمفعول في اصطلاح النحويين فيؤدي ذلك إلى جهل الاسم " [1].

وذكر البطليوسي حداً للاسم نسبه إلى السيرافي فقال: " وأما السيرافي فقال: الاسم ما دل على معنى غير مقترن بزمان محصل " [2]. ثم قال معلقاً على حده: " وكذلك قول السيرافي لا يصح حتى يزيد فيه (ويكون معناه في نفسه) " [3]. وقد ارتضى هذا الحد وحد ابن السراج على ما ذكر مـن حـدود أخرى [4].

ونسب ابن يعيش إلى السيرافي قوله أن الاسم: " كلمة دلت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل " [5]. فقوله (كلمة) جنس للاسم تشترك فيه الأضرب الثلاثة: الاسم والفعل والحـرف. وقوله: (تدل على معنى في نفسها) فصل احترز به من الحرف، لأن الحرف يدل على معنى في غـيره. وقوله: (من غير اقتران بزمان محصل) فصل ثاني جمع به المصادر إلى الأسماء، ومنع الأفعال أن تدخل في حد الأسماء؛ لأن الأحداث (المصادر) تدل على أزمنة مبهمة إذ لا يكون حدث في زمان- ودلالة الفعل على زمان معلوم إما ماض أو غير ماض.

وقد اعترضوا على هذا الحد بمضرب الشول... وزعموا أن مضرب الشول يدل على الضراب وزمنه... وقد أجيب عنه بأن المضرب وضع للزمان الذي يقع فيه الضراب، دون الـضراب فقولنـا: مضرب الشول، كقولنا: مشتىً ومصيف، والضراب إنما فهم من كونه مشتقاً من لفظه، والحدود يراعى فيها الأوضاع لا ما يفهم من طريق الاشتقاق أو غيره مما هو من لوازمه " [6].

والعجيب أن لفظ الحد الذي ورد في شرح السيرافي لكتاب سيبويه لا يطابق لفظ الحد الـذي أورده البطليوسي أو الذي أورده ابن يعيش، فقد قال في كتابه أن الاسم: " كـل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل من مضي أو غيره فهو اسم " [7].

---

[1] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩٢/١.
[2] الحلل، ص ٦١.
[3] نفسه، ص ٦٣.
[4] يُنظر: الحلل، ص ٦٣.
[5] شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/١.
[6] نفسه.
[7] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥٣/١.

والذي أورده ابن يعيش لو صح عن السيرافي، فقد جاء بحد جامع مانع كما أشار ابن يعيش، وهو الحد الذي ارتضاه النحاة فيما بعد والذي عليه المعوّل والله أعلم.

وحد الفارسي الاسم بقوله: " ما جاز الإخبار عنه من الكلم فهو اسم " (١)، وبمثله قال الصقلي (٢).

قال الجرجاني معلقاً على حد الفارسي: " اعلم أن ما ذكره مختص بالاسم، لأجل أن الفعل والحرف لا يصح الإخبار عنهما، لو قلت: خرج قام، أو قتل ضرب، لم يكن كلاماً لأجل أن الفعل خبر، وإذا جعلت الخبر مسنداً إلى الخبر كنت تاركاً للصواب؛ لأن الخبر من حقه أن يستند إلى مخبر عنه كقولك: خرج زيد، وكذا لو قلت: حَسُن أنْ، أو خرج إلى، أو خرج حتى، لم يكن في ذلك معنى إلا أن يجعل الحرف اسماً " (٣).

ثم استطرد معلقاً: " ليس الإخبار بمطّرد في جميع الأسماء لأجل أن كيف، وأين، ومتى وإذا وما أشبه ذلك أسماء بلا خلاف، والإخبار عنها ممتنع، وإذا تقرر هذا علمت أن قوله: (فيما جاز الإخبار عنه) وصف للاسم وليس بحد، لأنك تقدر على طرده، وهو أن تقول: كل ما صح الإخبار عنه فهو اسم ولا تقدر على عكسه، وهو أن تقول: كل ما لم يصح الإخبار عنه فليس باسم، لما ذكرنا من أن نحو: كيف وأين اسم، والإخبار عنه مع ذلك ممتنع، والحد يجب أن يكون مطرداً منعكساً " (٤).

ومما بينه الجرجاني أن حد الفارسي إنما هو صفة للاسم لا حد له، فقال: " ومن صفات الاسم أن ما ذكره قبل من حديث الإخبار وصف وليس بحد " (٥).

وحد الرماني الاسم بقوله: " كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان " (٦). فهو كحد السيرافي ونسب إليه المجاشعي حداً آخر، فقال: " الاسم ما دل على معنى دلالة الإشارة " (٧)، وعده المجاشعي فاسداً، لأن " من الأسماء ما لا يدل دلالة الإشارة، وذلك نحو: أين وكيف وصه ومه وما أشبه ذلك " (٨).

---

(١) المقتصد شرح الإيضاح للجرجاني ٦٩/١.

(٢) يُنظر: مقدمة في النحو للصقلي، ص ٦٣.

(٣) المقتصد شرح الإيضاح للجرجاني ٦٩/١ - ٧٠.

(٤) نفسه ٧٠/١.

(٥) نفسه ٧١/١.

(٦) الحدود للرماني، ص ٦٧.

(٧) شرح عيون الإعراب للمجاشعي، ص ٤٦.

(٨) نفسه.

وحده ابن جني، فقال: " الاسم ما حسن فيه حرف من حروف الجر، أو كان عبارة عن شخص " [١]، وهذا شبيه بحدود النحاة المتقدمين الذين حدوا الاسم بالعلامات والوصف ويرد عليه ما ورد عليهم من النقد.

وحده الصيمري، فقال: " لفظ يدل على معنى في نفسه مفرد غير مقترن بزمان محصل، كقولك: رجل وفرس وجمل " [٢]. ولو ترك التمثيل لكان أفضل، لأنه لا فرق بين الفرس والجمل في التمثيل بما لا يعقل، والفرق واضح بينه وبين الرجل كما أنه ترك التمثيل بالمصادر وأسماء المعاني، واستعمل الجنس البعيد (لفظ) وترك الجنس القريب (كلمة) وهو عموماً أشبه بالحد الذي نسبه ابن يعيش إلى السيرافي ولكنه مختل.

وحده ابن بابشاذ، فقال: " الاسم ما أبان عن مسمى شخصاً كان أو غير شخص، مثل: رجل، وامرأة، وزيد، وهند ونحوه من المرئيات. وعالم ومعلوم ونحوه من الصفات، وعلم وقدرة وفهم ونحوه من المعاني " [٣].

وهو أشبه بحد ابن السراج [٤]، الذي خطأه الزجاجي وبين عواره [٥]. وقد أسهب في ضرب الأمثلة ليشمل أكبر قدر ممكن من الأسماء مما أهمله كثير من النحاة، وهذا يشعر بأن حده يفتقر إلى التوضيح، فأتبعه بالأمثلة ليزول الإشكال.

وأما الجرجاني فقد حد الاسم بقوله: " الاسم كل لفظ عري من الدلالة على الزمان لا من طريق الوضع والظرفية، وكان له إعراب لفظاً أو تقديراً فهو اسم، وهذا يغني عن الاستدلال بجواز الإخبار عن كم ومن، إلا أن الفرق في ذكر ذلك فرط الإيضاح" [٦]، وهذا حد ناقص لأنه بدأه بالجنس البعيد وهو (اللفظ)، إضافة إلى استخدامه لفظ (كل) وهو يعلم أنها لضبط الانعكاس في الحدود [٧]، وممتنعة من دخولها في ألفاظها، فأهمل ذلك.

وحده المجاشعي بقوله: " الاسم ما استحق الإعراب في أول وهلة " [٨]، فقوله: (ما استحق الإعراب) احترز به من " الحرف والفعل المبني، لأنهما لا يستحقان الإعراب بوجه من الوجوه " [٩]،

---

[١] اللمع في العربية لابن جني، ص ٧.

[٢] التبصرة والتذكرة للصيمري ٧٤/١.

[٣] المقدمة المحسبة ٩٤/١.

[٤] يُنظر: الأصول في النحو ٣٦/١.

[٥] يُنظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص ٥٠.

[٦] المقتصد شرح الإيضاح للجرجاني ٤٩/١.

[٧] يُنظر: نفسه ٧٠/١.

[٨] شرح عيون الإعراب للمجاشعي، ص ٤٧.

[٩] نفسه، ص ٤٦.

وقوله: (أول وهلة) احترز به من " الاسم المبني والفعل المعرب لأن الاسم المبني إنما استحق البناء لمضارعته الحرف وذلك في ثاني الحل " [١].

وحده هذا أشبه بأحجية فقوله: (ما استحق الإعراب) يقول إنه أخرج به الحرف والفعل المبني، فيعني أن الفعل المعرب داخل في هذا الفصل، وقوله: (أول وهلة) أخرج به الاسم المبني والفعل المعرب، وفي الحقيقة لا بد للحد من أن يشمل الاسم بنوعيه المبني والمعرب وإلا كان ناقصاً، وهو كذلك.

وحده الدينوري، فقال: " كلمة تدل بنفسها على معنى غير مقترن بزمان محصل في أصل موضوعها " [٢]، وهو من الحدود المرضية عنده وعند شيوخه.

وأما البطليوسي فقال: " وأشبه الأقوال بأن يكون حداً أن يقال: الاسم: كلمة تدل على معنى في نفسها، مفرد، غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه " [٣]، وعلل اختياره هذا بأن قال: " لأن حكم الحد أن يكون مركباً من جنس الشيء الذي يشاركه فيه غيره، ومن فصوله التي ينفصل بها عن كل ما يقع تحته ذلك الجنس " [٤]، ثم شرح حده فقال: " فقولنا: (كلمة) لفظة تجمع الاسم والفعل والحرف، فهي كالجنس لها.

وقولنا: (تدل على معنى في نفسها) فصل يخلص الاسم من الحرف. وقولنا: (على معنى غير مقترن بزمان محصل) فصل يخلص الاسم من الفعل، واشترط فيها الإفراد لئلا يلتبس بالجمل " [٥].

وحده الزمخشري، فقال: " الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران " [٦]، قال الخوارزمي في شرحه: " قوله: (في نفسه) لئلا ينتقض الحد بالحرف، لأن الحرف وإن كان يدل على معنى لكن في غيره، كما يجيء في باب الحروف بيانه، وقوله: (مجردة عن الاقتران): معناه عن الاقتران بزمان، واشتراط هذا الوصف لئلا ينتقض الحد بالفعل، ولك أن تقول هذا غير منعكس بالصبوح والغبوق فإن المحدود فيهما موجود والحد منتف، بدليل أنهما دلاّ في أنفسهما دلالة مقترنة بزمان، ومتى كانت دلالتهما مقترنة بزمان، لم تكن مجردة عن الاقتران بزمان، والمحصلون على زيادة وصف التحصيل فيه " [٧].

وشرحه ابن يعيش، فقال: " وأما قول صاحب الكتاب: (ما دل) ترجمة عن الحقيقة التي يشترك فيها القبيل الثلاث نحو: كلمة، ولو صرح بها لكان أدل على الحقيقة، لأنه أقرب إلى المحدود إذ (ما) عام

---

[١] شرح عيون الإعراب للمجاشعي، ص ٤٧.

[٢] ثمار الصناعة للدينوري، ص ٣٦.

[٣] الحلل، ص ٦٤.

[٤] نفسه.

[٥] نفسه.

[٦] المفصل في العربية، ص ٦.

[٧] شرح المفصل (التخمير) ١٥٨/١.

يشتمل كل دال من لفظ وغيره، والكلمة لفظ والاسم المحدود من قبيل الألفاظ لكنه وضع العام موضع الخاص " [١]. وابن يعيش ينكر استخدام (ما) لأنها مبهمة ولكنه يستخدمها في بعض حدوده، ويرفض زيادة التحصيل في بعض الحدود المقيدة للزمان [٢]، ومن اعترض على دلالة الزمن في لفظي الصبوح والغبوق، رد عليه بأن هذه الألفاظ وإن دلت على أزمنة فإن أزمنتها غير محصلة كأزمنة الأفعال فلهذا كانت داخلة في حد الاسم، وزيادة لفظ التحصيل في حد الاسم، غير مفتقر إليها.

ويرى ابن الشجري بأن أسلم الحدود من الطعن قوله: " الاسم ما دل على مسمى به دلالة الوضع " [٣]، وشرح حده لأنه يعلم أن الاعتراضات قد ترد عليه فقال: " وإنما قلنا: (ما دل)، و لم نقل: (كلمة تدل)، لأننا وجدنا من الأسماء ما وضع من كلمتين كمعدي كرب، وأكثر من كلمتين كأبي عبدالرحمن. قلنا: (دلالة الوضع) تحرزاً مما دل دلالتين: دلالة الوضع ودلالة الاشتقاق كمضرب الشول " [٤]. فكلام ابن الشجري لا يمكن الركون إليه وتسويغ العدول عن أخذ (الكلمة) جنساً في حد الاسم إلى (ما) المبهمة؛ لأنه قد استقر عند النحاة المتأخرين أن معنى الكلمة الاصطلاحي القول المفرد، وأرادوا به ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، وأن أسماء الأعلام التي ذكرها كمعدي كرب، وأبي عبدالرحمن يطلق عليها كلمة لعدم دلالة جزئها على جزئ معناها، وإن كان في ظاهرها كلمتان أو أكثر لكنها في الحقيقة كلمة واحدة لشدة امتزاجها. وقوله: (دلالة الوضع) ليس مفتقراً إليه إذ يمكن الاحتراز عن خروج أمثال (مضرب الشول) بما ذكره ابن يعيش من أن الحدود يراعى فيها الأوضاع لا ما يفهم من طريق الاشتقاق [٥].

وحد ابن الخشاب الاسم بحد، فقال: " كلمة يصح الإخبار عنها وبها " [٦]. فكأنه وصفها وصفاً تمهيداً و لم يقصد الحد، لأنه ذكر هذا في معرض التمهيد لأقسام الكلام، ثم قال:" ولكل منها حد وعلامات واشتقاق، فالحد يحصر ذات المحدود والعلامة تعرفه والاشتقاق يكشف عن وضع لفظه" [٧].

ولما جاء إلى الحد، قال: " وأما حده فقد أطال الناس فيه وأكثروا، وأقرب ما حدوه به إلى الصحة عند تحقيق النظر قول من قال: الاسم لفظ يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل"[٨]، ثم شرح حده هذا مفصلاً فقال: " فقولهم: (لفظ) هو جنس للاسم، قريب منه، وهكذا يجب أن يوضع

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢٣/١.

(٢) نفسه ٢٣/١.

(٣) الأمالي الشجرية ٢٩٣/١.

(٤) نفسه ٢٩٣/١.

(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٣/١.

(٦) المرتجل لابن الخشاب، ص ٥.

(٧) نفسه.

(٨) نفسه، ص ٧.

في أول الحد جنس المحدود الأقرب، ثم يؤتى من بعده بالفصول التي تميز المحدود من الأنواع المشاركة له في جنسه " (١)، وقد أبعد النجعة في قوله (جنس قريب) وقد تبين أن الكلمة أقرب، والأعجب منه أنه لما مهد للاسم وصفه بأنه: (كلمة يخبر عنها وبها) (٢)، فكيف عدل عن ذلك إلى (لفظ) وعده جنساً قريباً.

وقال: " وقولهم: (دال على معنى في نفسه) فصل يميز الاسم من الحرف، لأن الحرف يدل على معنى لكن في غيره " (٣)، وكلامه هذا صحيح، وقال: " وقولهم: (غير مقترن بزمان) فصل يميزه من الفعل؛ لأن الفعل يدل على معنى في نفسه، ولكن مقترن بزمان ذلك المعنى" (٤). ولو اكتفى بحده إلى هنا لكان أجود وأحسن ولكنه زاد: " وقولهم: (محصل) احتراز من المصدر واسم الفاعل وما جرى مجراهما من الأسماء الدالة على معنى مقترن بزمان، أزمنة هذه مبهمة غير معينة ولا محصلة " (٥). وقد اتضح اعتراض بعض النحاة على زيادة لفظ (محصل) لما بيناه سابقاً.

وأما ابن الأنباري فقد حد الاسم بقوله: " ما استحق الإعراب في أول وضعه " (٦) وقد رد عليه العكبري وعلى غيره رداً منطقياً، فقال: " فأما من قال: هو ما استحق الإعراب في أول وضعه، أو ما استحق التنوين، فكلام ساقط جداً، وذلك أن استحقاق الشيء لحكم ينبغي أن يسبق العلم بحقيقته، حتى يترتب عليه الحكم، ألا ترى أنه لو قال في لفظه (ضرب) هذا اسم، لأنه يستحق الإعراب في أول وضعه لاحتجت أن تبين أنه ليس باسم، ولا يعترض في ذلك بالإعراب وحده، ولو قال، قائل: أنا أعربه، أو أحكم باستحقاقه الإعراب: لقيل له ما الدليل على ذلك ؟ فقال: لأنه اسم، فيقال له: ما الدليل على أنه اسم، فإن قال بعد ذلك: لأنه يستحق الإعراب، أدى إلى الدور؛ لأنه لا يثبت كونه اسماً إلا باستحقاقه الإعراب، ولا يستحق الإعراب إلا بكونه اسماً، وهكذا سبيل التنوين وغيره " (٧).

وحده الجزولي: " الاسم: كل كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض لزمان وجود ذلك المعنى " (٨)، ولو ترك لفظ (كل) و لم يدخلها في الحد لكان مستقيماً ولا يتطرقه الاعتراض.

---

(١) المرتجل، ص ٧.

(٢) نفسه، ص ٥.

(٣) نفسه، ص ٧.

(٤) نفسه، ص ٨.

(٥) نفسه.

(٦) منثور الفوائد ، ص ٢٨.

(٧) مسائل خلافية، ص ٤٦- ٤٧.

(٨) المقدمة الجزولية ، ص ٣.

واختار أبو البقاء العكبري قول من قال: " الاسم كل لفظ دل على معنى مفرد في نفسه " [١]. وقال عنه بأنه حد صحيح [٢]، ورجح هذا الحد على الرغم من ورود الاعتراضات، لأن الحد عنده ما "جمع الجنس والفصل، واستوعب جنس المحدود، وهو كذلك هاهنا، ألا ترى أن الفعل يدل على معنيين: حدث وزمان، و(أمس) وما أشبهه يدل على الزمان وحده، فكان الأول فعلاً والثاني اسماً، والحرف لا يدل على معنى في نفسه فقد تحقق فيما ذكرنا الجنس والفصل والاستيعاب " [٣].

ولكن حده هذا المرضي عنده لم يستوعب الجنس القريب و لم يفصله بفصل مميز (غير مقترن بزمان) حتى يخرج الفصل من الحد، فحده بذلك اللفظ أخرج الحرف و لم يخرج الفعل فقصر عن الصواب، مع تصدره بلفظ (كل) وقد سبق بيانه.

وحد ابن معط الاسم بقوله: " الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها دلالة مجردة من زمان ذلك المعنى، كرجل، وعلم " [٤]، وهذا الحد جيد وقد زاد عليه أمثلة توضيحية لأنواع الأسماء من أسماء الذوات والمعاني، وهو على خلاف ما سار عليه النحاة المتقدمون من ضرب أمثلة متشابهة ولا يضربون أمثلة لأسماء الذات وأسماء المعنى، فكان ابن معط قد فطن إلى هذا القصور، فجنب حده الاعتراض المنطقي وكذلك الأمثلة المخلة.

وأما الشلوبين فحد الاسم بقوله: " كل كلمة تدل على معنى في نفسها لا يفهم من لفظها أنه ماض، أو ليس ماضياً، مثاله: زيد وعمرو " [٥]. وحد الشلوبين هذا قريب من حد ابن معط إلا أنه أخل بشروطه، فصدره بلفظ (كل) وأتبعه بأمثلة قاصرة سار بها على ما سار عليه المتقدمون.

وحد ابن الحاجب الاسم بقوله: " الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة " [٦] ومثله حده ابن هشام [٧]. وقد شرح الاستراباذي قول ابن الحاجب ومقصوده، فقال: " قوله (ما دل) أي كلمة وإلا ورد عليه الخط والعقد والنصبة والإشارة، وإنما أورد لفظة (ما) مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتماداً على ما ذكره قبل من كون الاسم أحد أقسام الكلمة في قوله وهي: اسم وفعل وحرف، فكل اسم كلمة، لأن الكلمة كلي والاسم جزئي لها " [٨]، ولو صرح بها- أي ابن الحاجب- لسلم من الاعتراض والاعتذار.

---

[١] مسائل خلافية، ص ٤٤.

[٢] نفسه.

[٣] نفسه

[٤] الفصول الخمسون لابن معط، ص ١٥١.

[٥] التوطئة للشلوبين، ص ١١٣.

[٦] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/١/٢٠.

[٧] يُنظر: شرح شذور الذهب، ص ١٤.

[٨] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/١/٢٠.

وحده ابن عصفور بقوله: " لفظ يدل على معنى في نفسه، ولا يتعرض ببنيته لزمان، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه " [١].

فبدأ حده بالجنس البعيد، و لم يكن بحاجة إلى أن يقول: (ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه)؛ لأن ذلك حد للكلمة، وهذا الفصل لا يخرج الفعل والحرف، لأن كلاً منهما لا يدل جزء منهما على جزء من أجزاء معناهما.

وذكر ابن عصفور حداً آخر للاسم فقال: " وقد أكثر الناس في حد الاسم، فأوضح ما حد به الاسم أن تقول: الاسم كلمة أو ما قوته قوة كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض ببنيتها للزمان " [٢]، ويعترض عليه بالإتيان بـ (أو) التي تفيد الشك وإن كانت هنا لا تفيد ذلك لأن السياق يفيد وقوع جنس الكلمة على أحد الوصفين: المفرد والمركب، و لم يكن الحد مفتقراً إلى الوصف الآخر للكلمة.

وقد شرح ابن عصفور هذا الحد، فقال: " فقولنا: كلمة، جنس عام للاسم والفعل والحرف، وقولنا: أو ما قوته قوة كلمة، يحترز من تأبط شراً وأمثاله لأنه وإن لم يكن كلمة واحدة، قوته قوة كلمة واحدة؛ لأنه قد صار يفيد ما تفيده الأسماء المفردة كزيد وعمرو. وقولي: تدل على معنى في نفسها، يحترز من الحرف الذي يدل على معنى في غيره... وقولي: ولا تتعرض ببنيتها للزمان يحترز من الفعل، ولا يعترض على ذلك بأمس وغد، ولا بالصبوح والغبوق، وأمثال ذلك فيقال: هي أسماء وقد تعرضت للزمان، ألا ترى أن أمس يعطي اليوم الذي قبل يومك، و (غداً) يعطي اليوم الذي بعد يومك، والصبوح يدل علي الصباح والغبوق يدل على العشي ؟ لأنها لم تتعرض ببنيتها للزمان بل وضعها كذلك " [٣].

وقد أشار ابن عصفور إلى اعتراض الفارسي على هذا الحد، ورد عليه، فقال: " ولا يلتفت إلى اعتراض الفارسي على هذا الحد بعدم المنع، واستدل على ذلك بأن يفعل (فعل و) لا يتعرض ببنيته للزمان لأنه متردد بين الحال والاستقبال؛ لأن (يفعل) قد تعرض ببنيته للدلالة على أن الزمان ليس ماضياً، فهذا حد صحيح لا مطعن فيه أكثر من الإتيان بـ (أو) التي ليست من الألفاظ المستعملة في الحدود " [٤].وعجيب من ابن عصفور أن يصحح هذا الحد ولا يرى فيه مطعناً إلا ما ذكره، وأورد فيه الجنس القريب (كلمة) وبين أنه أوضح حد، ثم يقول: " وإن شئت قلت في حد الاسم، حتى تسلم من الاعتراض: الاسم لفظ يدل على معنى في نفسه ولا يتعرض ببنيته للزمان، ولا يدل جزء من أجزائه على

---

[١] المقرب ص ٤٥، وشرح جمل الزجاجي ١/٩٤- ٩٥.

[٢] شرح جمل الزجاجي ١/٩٣.

[٣] نفسه ١/٩٣- ٩٤.

[٤] نفسه ١/٩٤.

جزء من أجزاء معناه " [١]، فأوردَ في الحد لفظة (لفظ) على أنه جنس قريب، وليس هو كذلك، فكيف لا يسلم من الطعن ؟!.

وحده ابن مالك، فقال: " الاسم، كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها " [٢]، وهو حد غريب لم يسر على نمط الحدود السابقة، ولا يفهم مقصوده إلا بتوضيح، فانبرى ابن عقيل لشرح هذا الحد فقال: " فالاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها " نحو: زيد قائم، فقائم لمعنى زيد، وهو الشخص، وهو مسند إلى زيد، لأنه خبر عنه، وأسند الخبر الذي لمعنى زيد إلى لفظ زيد. (أو نظيرها) كأسماء الأفعال؛ فإنها لا يسند ما لمعناها إلى نفسها، لأنها لا يخبر عنها، وهي مع ذلك أسماء؛ لأنها إن لم يسند ما لمعناها أسند إلى نظيرها، فصه اسم، لأنه يسند إلى نظيره وهو السكوت: فنقول: السكوت حسن " [٣].

ولا يخفى ما في الحد وشرحه من إعنات في تقصي المنطق وهو- أعني ابن مالك- أقدر على بسط مفردات الحد بأخصر عبارة وأوضح فكرة.

وحده أبو حيان بقوله: " لفظ يفهم منه وحده معنى غير متعرض ببنيته لزمان " [٤]. يؤخذ عليه ابتداؤه بالجنس البعيد، مع تغيير ألفاظه، فإنها توحي بالمعنى الذي استقر عليه أكثر النحاة من أن الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان، فقوله: (يفهم منه) يعني: (تدل) ولا أدري ما قصد بقوله: (وحده)، ولا شك أن الألفاظ تدل بمفرداتها على معانيها، وإلا خرج بقيده (وحده) الأسماء الموصولة والشرطية فإنها لا تدل على معانيها لوحدها، وهو مخل بالحد لأنها أسماء لم يشملها الحد.

وحد الأبذي الاسم بحد يقارب الحد الذي تقاربت عليه ألفاظ النحاة، وهو: " كل كلمة دلت على معنى في نفسها و لم تتعرض ببنيتها للزمان " [٥]. ولو أسقط لفظ (كل) لسلم من الاعتراض ولاستقام على شروط الحد المرضي عند المنطقيين ومن أخذ بها من النحويين.

وقال السيوطي: " وأسلم حدود الاسم من الطعن قولنا: الاسم ما دل على مسمى به دلالة الوضع " [٦]، وهو حد ابن الشجري لفظاً ومعنى [٧]، وقد مر ما ورد عليه.

وحده الفاكهي، فقال: " حد الاسم: كلمة دلت على معنى في نفسها، غير مقترنة بزمن معين وضعاً " [٨]. وحده هذا جار على ما جرى عليه النحاة من دلالة الحد على الاسم بما ذكره، والتعيين

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/٩٤- ٩٥.

(٢) تسهيل الفوائد لابن مالك، ص ٣.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل ١/٥- ٦.

(٤) تقريب المقرب لأبي حيان، ص ٤١.

(٥) كتابان في حدود النحو، ص ٤٤.

(٦) الأشباه والنظائر ٤/١٧٤.

(٧) يُنظر: الأمالي الشجرية ١/٢٩٣.

(٨) كتابان في حدود النحو، ص ٦٦.

للزمان قد انتقد، ولكنه زاد (وضعاً) وشرحه بقوله: " أي من حيث الوضع فخرجت الأفعال المجردة عن معنى الزمان بحسب الاستعمال كنعم وبئس... وكذا المضارع على القول بأنه مشترك " [1]، فإذا كان التحصيل في الزمن أو التعيين منتقد فوصفه بالوضع من باب أولى ولذلك فإن حد الفاكهي يمثل الصياغة الأخيرة لحد الاسم بإسقاط (معين وضعاً) لما يعتريها من اعتراض.

[1] شرح الحدود النحوية للفاكهي، ص ٢٦٣.

٢- الفعل:

اختلف النحاة في حد الفعل كاختلافهم في حد الاسم، وقد احتل اختلافهم في الفعل المرتبة الثانية بعد الاسم، وأول حد له كان عند سيبويه، فقال: " أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون و لم يقع، وما هو كائن لم ينقطع " [١].

قال المجاشعي بعد أن ساق أقوال النحاة في الفعل " وأسلم هذه الأقوال قول سيبويه " [٢].

أما البطليوسي فقد نقل اعتراض بعضهم على هذا الحد لأنه على اصطلاح أهل البصرة، والحدود ينبغي أن تكون ألفاظها متفق عليها، فقال: " قيل: هذا الحد لا يصح إلا على مذهب البصريين الذين يقولون إن الفعل مشتق من المصدر، والحد إنما ينبغي أن يكون بألفاظ متفق عليها " [٣].

وقد رد البطليوسي هذا الاعتراض، فقال: " وهذا الاعتراض لا يلزم سيبويه في تحديده؛ لأن قول الكوفيين: إن المصدر مشتق من الفعل خطأ، ولكن ليس هذا موضع الكلام في ذلك وإنما بنى سيبويه تحديده على القول الصحيح الذي يقتضيه الحصر، لأن الخطأ لا ينسب إليه " [٤].

وكان مما اعترض به على حد سيبويه أن هناك أفعالاً لا مصادر لها كـ (ليس) و (عسى) و(نعم) و (بئس)، وقد ردها البطليوسي، فقال: " وهذه الأفعال وإن لم يكن لها مصادر لفظية فلها مصادر معنوية، فكأن سيبويه قد قال: أخذت من لفظ أحداث الأسماء لفظاً أو تقديراً، وإن كان لم يصرح بذلك " [٥].

وحده الكسائي بقوله: " الفعل ما دل على زمان كخرج ويخرج، دلّنا بهما على ماض ومستقبل " [٦]. وقد تابعه الفراء وجماعة من الكوفيين في دلالة الفعل على الزمان [٧]، وقد تقدمت الموازنة بين حدي سيبويه والكسائي للفعل في الفصل السابق فأغنى عن إعادتها.

وذكر البطليوسي حد الكسائي بشيء من الاقتضاب، فقال: " قال الكسائي والفراء وجماعة من الكوفيين: الفعل ما دل على زمان " [٨]، ثم علق على هذا الحد، فقال: " خطأ، لأن هذا التحديد تدخل تحته ظروف الزمان " [٩]. أما الحد الذي نقله ابن فارس فحد جيد، وإن أخل بشروط المنطق من

---

(١) الكتاب ١/١٢.
(٢) شرح عيون الإعراب، ص ٤٨.
(٣) الحلل، ص ٧١.
(٤) نفسه.
(٥) نفسه.
(٦) الصاحبي، ص ٩٤.
(٧) يُنظر: الحلل، ص ٦٩.
(٨) نفسه.
(٩) نفسه، ص ٧٢.

استعمال (ما) المبهمة في الحد، لكن المتقدمين لا يخضعون لشروط المنطق لأن زمنهم لم يكن خالصاً له، فالمسامحة في حدودهم أولى، فبدأه بالجنس وأتبعه بفصل يميزه عن الاسم والحرف وهو (دل على زمان)، ثم أتبعه بمثال إشارة إلى أزمنة الفعل الماضي والمستقبل، وأهمل الحاضر لأن المستقبل (المضارع) شمل الحال والاستقبال. وكان سيبويه في حد الفعل وتبين زمنه اضبط.

وحده الأخفش الأوسط بقوله: " الفعل ما أمتنع من التثنية والجمع، وأن لا يحسن له الفعل والصفة وجاز أن يتصرف علمت أنه فعل " [١]، وعلق البطليوسي عليه منتقداً، فقال: " فليس بصحيح لأن من الأسماء مالا يثنى ولا يجمع، والحروف كلها لا تثنى ولا تجمع، وكذلك قوله في حده: إنه مالا يحسن له الفعل والصفة، وجاز أن يتصرف، غير صحيح أيضاً؛ لأن من الأسماء مالا يحسن له الفعل ومالا يوصف ومن الأفعال مالا يتصرف " [٢] وبمثله قال ابن فارس [٣].

وقال الجرمي في حد الفعل، : " الفعل ما حسنت فيه التاء، نحو: (ضربتْ) و (قامتْ) قال: وبهذا علمنا أن نعم وبئس، فعلان لقولنا: (نعمت المرأة هند) و (بئست الفعلة) " [٤].

وعلق ابن فارس على هذا، فقال: " وهذا عندنا غلط؛ لأنا قد نسميه فعلاً قبل دخول التاء عليه " [٥]. ونقض البطليوسي حد الجرمي بالعلامة بما أورده من فعل التعجب، فقال عن حده " غير صحيح؛ لأن فعل التعجب لا تدخل عليه تاء التأنيث وهو فعل باتفاق من البصريين " [٦].

فحد الجرمي واضح أنه بالعلامة، والحد بالعلامة لا يحيط بالمحدود فمن الطبيعي أن تخرج أفعال كفعل التعجب– مع أنه اسم عند الكوفيين–، والحدود عند المتقدمين قائمة على الأغلب وهي كذلك عموماً، وإلا لما سلمت.

وحده أبو عبدالله الطُّوَال بقوله: " كل كلمة دلت على حدوث فعل في بعض الأوقات " [٧]، وهو أجود حد عند المتقدمين ولا يعترض عليه إلا بذكره لفظ (كل)، ولم يلتزم المتقدمون بقول المناطقة ولا بشروطهم، ولا يعد ذلك اعتراضاً يعتد به، ولذلك تجاوزه البطليوسي ولم يعترض عليه.

وأما أبو العباس المبرد، قد أورد له البطليوسي أربعة حدود للفعل وهي قوله: " إن الفعل ما دل

---

[١] الحلل، ص ٦٩.

[٢] نفسه، ص ٧٢.

[٣] يُنظر: الصاحبي، ص ٩٣.

[٤] الحلل، ص ٧٠.

[٥] الصاحبي، ص ٩٣.

[٦] الحلل، ص ٧٢.

[٧] نفسه، ص ٧٠.

على حركة " [١]، وقوله: " إن الفعل ما دل على حدوث شيء في زمان محدود " [٢]، وقوله: " إن الفعل ما احتمل الضمير " [٣]، وقوله: " إن الفعل ما حسن فيه أمس أو غد " [٤]، وقد اعترض البطليوسي ثلاثة من الحدود المنسوبة إلى المبرد، وأهمل واحداً لأنه أقرب إلى حد أبي عبدالله الطوال، فقال: " وقول من قال: إنه ما دل على حركه، وإنه ما احتمل الضمير ليس بحد، لأن أسماء الفاعلين نحو: ضارب، وقاتل تدل على حركة وتحتمل الضمائر، وقولنا: سكن الشيء ووقف ومات، يدل على ارتفاع الحركة، وكذلك قول من حدده بأنه ما حسن فيه أمس أو غد خطأ؛ لأنه أسقط فعل الحال؛ ولأن اسم الفاعل يدخل تحت هذا الحد " [٥].

وحد أبي عبدالله الطوال وحد أبي العباس المبرد للفعل بأنه كل كلمة دلت على حدوث فعل في بعض الأوقات، أو ما دل على حدوث شيء في زمان محدود، هو أساس ما سار عليه النحاة المتأخرون من حد الفعل مع زيادة قيود بسيطة تضبط الحد، وعليه فإن حدهما من أفضل الحدود في ذلك الزمان.

وحده الأخفش الصغير علي بن سليمان بقوله: " الفعل صفة ولا يوصف " [٦]، فكأنه أراد أن الفعل يخبر ولا يخبر عنه، وحده هذا شبيه بحد الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة في قوله عن الفعل: " وأن لا يحسن له الفعل ولا الصفة " [٧].وقد رد البطليوسي هذا القول بأن هناك أسماء لا يحسن لها الفعل ولا توصف.

وحده محمد بن الوليد بن ولاد بقوله: " الفعل ما كان مختلفاً " [٨]، ولا يدري أمختلفاً عن الاسم والحرف أم ماذا ؟ وفي بعض نسخ المخطوط: " الفعل ما كان مذكوراً " [٩]، فهل يقصد به: أن الفعل ما لا يسقط ألبتة ؟ فغير صحيح لأن من الأفعال ما تقدر في أساليب الإغراء والتحذير وغيرها، وقد أهمل البطليوسي التعليق على كل من حد ابن ولاد وكذلك الأخفش الصغير فلربما لغموضها.

وأما أبو الحسن بن كيسان فقد ورد عنه حدان للفعل، أحدهما: ما نقله البطليوسي في كتابه الحلل، أنه قال: " ما كان مذكوراً لأحد زمانين ما مضى وما يستقبل أو أحدهما، وهو الحال " [١٠]، وقد أورد المحقق أن في إحدى نسخ المخطوط سقط منها اسم أبي الحسن ابن كيسان ونسب الناسخ

---

(١) الحلل،ص ٧٠.
(٢) نفسه.
(٣) نفسه.
(٤) نفسه.
(٥) الحلل، ص ٧٢.
(٦) نفسه.
(٧) نفسه، ص ٧٠.
(٨) يُنظر: نفسه، ص ٧٢.
(٩) يُنظر: حاشية التحقيق للحلل، ص ٧٠.
(١٠) الحلل، ص ٧١.

كلامه إلى محمد بن الوليد، وهذا يفسر قول محمد بن الوليد السابق بقوله: (ماكان مـذكوراً) ولكـن المحقق يثبت القول لابن كيسان والله اعلم [١]، أما القول الثاني: فهو ما ورد عن ابن كيسان في كتابه الموفق من تحديد الفعل بقوله: " والفعل ما كان مشتقاً من أحداث الأسماء مبيناً لما مضى من الزمان، وما يستقبل، وماهو في حال الحديث به، نحو: قام يقوم، وعلم يعلم " [٢]، وحده هذا شبيه بقول سـيبويه وكأنه هو إلا بتبديل بعض ألفاظه.

وحده الزجاج بقوله:" صوت مقطع مفهوم على معنى في زمان ومكان مأخوذ من الحدث"[٣].
فقد بدأ حده بالجنس العالي وهو (صوت مقطع)، ثم يخصصه بفصله (مفهوم) عن بقية الأصوات غـير المفهومة بدلالتها على معنى في زمان ذلك الحدث، ولكنه أبعد النجعة في ذلك، وحده غير مفتقـر إلى المكان المذكور، مع زيادة تأكيده على أن الفعل مأخوذ من الحدث.

وحده ابن السراج بحدين: أحدهما: ما ورد في كتابه الموجز بأن الفعل: " ما كان خـبراً ولا يجوز أن يخبر عنه وما أمرت به " [٤]، وهذا الحد شبيه بحد الأخفش الصغير، والثاني: ما ذكره في كتابه الأصول بأنه: " ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض، وإما حاضر، وإما مـستقبل " [٥]، وهذا الحد أضبط من الأول وإن أخل بشروط الحد المنطقي، وقد أضاف شرحاً إلى حده وبين زيادتـه للفظ (زمان) فقال: " لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط، فالماضي كقولك: (صلى زيد) يدل على أن الصلاة كانت فيما مضى من الزمان، والحاضر نحو قولك: (يصلي) يدل على الـصلاة، وعلى الوقت الحاضر. والمستقبل نحو (سيصلي) يدل على الصلاة، وعلى أن ذلك يكون فيما يستقبل. والاسم إنما هو لمعنى مجرد من هذه الأوقات أو الوقت مجرد من هذه الأحـداث والأفعـال، وأعـني بالأحداث التي يسميها النحويون المصادر نحو: الأكل والضرب والظن والعلم والشكر " [٦].

وحده الزجاجي فقال: " ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل، نحو: قام يقوم، وقعـد يقعد وما أشبه " [٧]، وكان مما علق عليه البطليوسي في هذا الحد قوله: " هذا كلام مجمل لأنه لم يذكر فعل الحال وهو مخالف لقوله في باب الأفعال: الأفعال ثلاثة: فعل ماض، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمى (الدائم)، وهذا الذي قاله في باب الأفعال هو التقسيم الصحيح، ولولا هذا التقسيم المذكور في باب الأفعال لأوهم كلامه أنه من الفئة التي تنفي فعل الحال وتقول: إنما الأفعـال قـسمان: مـاض

---

[١] يُنظر: حاشية التحقيق للحلل، ص ٧١.
[٢] الموفقي في النحو لابن كيسان، ص ١٠٦.
[٣] الحلل، ص ٧٠.
[٤] الموجز، ص ٢٧.
[٥] الأصول ١/٣٨.
[٦] نفسه ١/٣٨- ٣٩.
[٧] الجمل، ص ١.

ومستقبل " [١]. وبعد أن شرح ابن عصفور حد الزجاجي، نقض حده، فقال: " وهذا الحد أيضاً فاسد من وجهين: أحدهما: أنه أورد في الحد لفظ (ما) و (أو) وقد تقدم أنهما من الألفاظ التي لا تـورد في الحدود. والآخر: أنه ليس بجامع من وجهين: من جهة أنه لا يدخل تحت هذا الحد من الأفعال مـاهو حال، بل كان الظاهر من هذا الموضع أنه من الفئة المنكرة لفعل الحال لولا نصه على إثباتـه في بـاب الأفعال.

ومن جهة أنه لا يدخل تحت ذلك من الأفعال ما لا يدل على حدث ككان الناقصة وأخواتها ونعم وبئس وحبذا وعسى وفعل التعجب " [٢].

وأما ابن أبي الربيع فقد اعتذر للزجاجي عند المعترضين على هذا الحد باعتـذارات، ثم قـال: " وهذا الذي ذكره أبو القاسم مطرّد وجامع ومانع في الأكثر، وليس مانعاً على الإطلاق " [٣]، وقـال أيضاً: " والمانع أن يقول: (الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبينت لما مضى، ولما وقـع و لم ينقطع، ولما لم يقع). وبقوله: (أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت) يخرج أسماء الأفعال. والعذر لأبي القاسم أن يقال: قد جاء بعد ذلك بما يقتضي هذا، وهو قوله: (والحدث: المصدر) على ما يتبيّن " [٤].

وحده النحاس بقوله: " ما دل على المصدر، وحسن فيه الجزم والتصرف مثل: قام يقوم، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك " [٥]. ويعني بحده هذا أن الفعل يدل على الحدث والحدث عندهم هو المـصدر، فما يدل على المصدر يدل على الحدث وهو الفعل، وقوله: (وحسن فيه الجزم والتصرف) علامة على الفعل، وليس حداً له، فحده هذا قاصر عن أداء ماهية الحد للفعل.

أما أبو علي الفارسي فقد حده بقوله: " أما الفعل فما كان مستنداً إلى شيء و لم يسند إليـه شيء، مثال ذلك: خرج عبدالله، وينطلق بكر، وأذهب ولا يضرب " [٦]، وقد شرح الجرجاني حد أبي علي الفارسي موضحاً مقصوده من الإسناد، فقال: " اعلم أن الإسناد مجراه مجرى الإخبار، فكأنه قال: وأما الفعل فما كان خبراً عن شيء، و لم يكن مخبراً عنه، غير أن في الإسناد فائدة ليست في الإخبـار، وهي أن الأفعال مالا يصح إطلاق الإخبار عليه كفعل الأمر، نحو: ليضرب زيد، إذ الأمر لا يكون من حيث أن الخبر ما دخله الصدق والكذب، ويصح أن يطلق عليه الإسناد، لأن حقيقة الإسـناد إضـافة الشيء إلى الشيء وإمالته إليه وجعله متصلاً وملامساً... وإذا كان كذلك جاز أن تقول في: ليـضرب

---

[١] الحلل، ص ٦٦.
[٢] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٩٥- ٩٦.
[٣] البسيط شرح جمل الزجاجي ١/١٦٧.
[٤] نفسه ١/١٦٧- ١٦٨.
[٥] التفاحة، ص ١٤.
[٦] الإيضاح، ص ٧١، ويُنظر: المقتصد شرح الإيضاح للجرجاني ١/٧٦.

زيد أن الفعل مسند إلى زيد، لأنك قد أضفته إليه وعلقته به، فالإسناد إذا يصلح له الإخبار، والإخبار لا يصلح لكل ما يصلح له الإسناد " [١].

وقد بين الجرجاني أن حد أبي علي مشتمل على ثلاثة، فأولها: أنواع من الاحتراز، وشرع يبين هذه الاحترازات، " احتراز من الاسم الذي يخبر عنه نحو: زيد وعمرو والعلم والجهل، لأن الفعل إذا لم يستقم أن يكون مخبراً عنه ومسنداً إليه شيء على وجه من الوجوه فقد انفصل من الأسماء التي يصح الإخبار عنها والإسناد إليها " [٢].

وثانيها " احتراز من الاسم الذي يكون مسنداً إلى غيره ألبتة، نحو: متى وإذا وما شاكلهما لأجل أن الفعل يكون مقدماً على ما يسند إليه كما ذكر من قوله: خرج عبدالله، وهذه الأسماء إذا أسندت إلى شيء وكان مرتبتها بعده، تقول: القتال إذا خرج زيد، فيكون خبراً عن القتال، ولا يكون -أعني القتال- مؤخراً عنه، فإن قلت: إذا خرج زيد القتال، كان النية به التأخير " [٣].

وثالثهما"احتراز من الحرف لأنه لا يكون مسنداً ولا يسند إليه،ألا ترى أنك لو قلت:زيد إنّ، أو عمرو إلى، لم يكن كلاماً،وإذا كان الفعل خبراً ومحتملاً لأن يسند إلى غيره لم يدخل عليه الحرف" [٤].وعد الجرجاني حد أبي علي مطرداً ومنعكساً،وقاسه بلفظ (كل) فاستقام عنده المعنى فجاز أن يكون حداً تاماً،فإننا لو قلنا:"كل لفظ جاز أن يسند إلى الاسم مقدماً عليه و لم يجز أن يسند إليه شيء فهو فعل،وكل ما لم يحصل فيه هذه الشرائط فليس بفعل،كنت مصيباً،وهذا هو عين الطرد والعكس"[٥].

وقد بالغ الجرجاني في الاعتذار لأبي علي وعدّ حده تاماً وما هو إلا حد بالعلامة، وقد ردّ هذا الزعم العكبري وجعل حد أبي علي رسماً، وليس حداً تاماً، فقال: " وهذا الحد رسمي، إذ هو علامة، وليس بحقيقي لأنه غير كاشف عن مدلول الفعل لفظاً، وإنما هو تمييز له بحكم من أحكامه " [٦].

وحده الصقلي بقوله: " الفعل كل كلمة جاز الإخبار بها، و لم يجز الإخبار عنها، كقولك: قام زيد " [٧].

وحده ابن الأنباري بقوله: " حد الفعل ما أسند إلى شيء و لم يسند إليه شيء" [٨]، وهذه الحدود الثلاثة لأبي علي والصقلي وابن الأنباري قريبة من حد ابن السراج السابق،واختلفت بعض ألفاظ

---

[١] المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١/٧٦- ٧٧.

[٢] نفسه ١/٧٧- ٧٨.

[٣] نفسه ١/٧٨.

[٤] نفسه.

[٥] نفسه.

[٦] مسائل خلافية ص ٦٤.

[٧] مقدمة في النحو للصقلي ص ٦٣.

[٨] منثور الفوائد لابن الأنباري، ص ٢٨.

حدودهم، فمنهم من استعمل لفظ (الإسناد) كأبي علي والأنباري،ومنهم من استعمل لفظ (الإخبار) كابن السراج والصقلي،وقد لاحظ ابن الخشاب الفرق بين اللفظين عند النحاة وبيّن أن الإسناد أعم من الإخبار، فقال: " ولفظة الإسناد أعم من لفظة الإخبار، لأن الإخبار ما احتمل الصدق والكذب فلا ينطلق إلا على ما احتملهما، والإسناد ينطلق على ما احتملهما وهو الخبر وعلى ما لا يحتملهما كالاستفهام والأمر والنهي وما أشبه ذلك مما ليس بخبر،فكل خبر مسند،وليس كل مسند خبراً،فلهذا كان استعمال الإسناد في تعريف الفعل أولى من استعمال الإخبار"[١]،وبمثله قال الخوارزمي[٢].

ولا يعد ابن الخشاب الإسناد إلا علامة معنوية للفعل، ولا يصح أن تقع موقع الحد، فقال: " فأما علامات الفعل المعنوية، فمثل أن يكون أبداً مسنداً إلى غيره ولا يسند غيره إليه، وربما جعل هذا حد له وليس بحد بل رسم له، والحد التام له ما بدأنا به " [٣].

وحده الرماني بقوله: " الفعل كلمة تدل على معنى مختص بزمان دلالة الإفادة " [٤]. وهذا الحد قد جرى على منواله النحاة المتأخرون باختلاف بسيط في ألفاظه وهو حد تام يقوم على أركان ثلاثة:

أولاً: الجنس القريب (كلمة).

ثانياً: الفصل القريب (تدل على معنى).

ثالثاً: الفصل المميز (مختص بزمان).

وقد قيد النحاة فيما بعد الفصلين بقيود تمنع من دخول ما يحتمل دخوله في هذه الحدود.

وحده الصيمري بقوله: " وحد الفعل: لفظ يدل على معنى في نفسه مقترن بزمان محصل، كقولك: ذهب وانطلق " [٥]. وهذا الحد قريب من حد الرماني إلا أنه ابتدأه بجنس بعيد (لفظ)، وكانت فصوله أكثر دقة من ذي قبل.

وحده ابن جني، فقال: " الفعل ما حسن فيه (قد) أو كان أمراً، فأما (قد) فنحو قولك: (قد قام) وقد قعد، وقد يقوم، وقد يقعد) وكونه أمراً نحو: (قم واقعد) "[٦]. وحد ابن جني بعلامات الفعل التي لا تصلح للاسم ولا للحرف، فميز ابن جني حد الفعل بالعلامات الخاصة به، وهو حد ناقص.

وحده ابن برهان العكبري عند شرحه حد ابن جني فقال: " الفعل كلمة يحسن قبلها (قد)... أو تكون أمراً... أو نهياً... أو يتصل بها السين... أو سوف... " [٧].

---

[١] المرتجل، ص ٢١.

[٢] يُنظر: شرح المفصل (التخمير) للخوارزمي ١/١٥٨.

[٣] المرتجل، ص ٢٠- ٢١.

[٤] الحدود للرماني، ص ٦٧.

[٥] التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٧٤.

[٦] اللمع في العربية لابن جني، ص ٤٦.

[٧] شرح اللمع، لابن برهان العكبري ١/٤.

فبدأ حده بجنس قريب (كلمة) وأتبعه بعلامات وليس فصولاً.

وحده ابن بشاذ بقوله: " الفعل ما دل على حدث وزمان محصل، مثل: فعل ويفعل وسيفعل"[1]، وهذا الحد قريب من حد ابن السراج (ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل)، وقد بدأه بجنس بعيد (لفظ) وعند التمثيل جعل الفعل المضارع الذي دخل عليه حرف استقبال يدل على زمن المستقبل، وهو غير مراد، لأن فعل الأمر هو الذي يدل بصيغته المجردة على الاستقبال، وأما الفعل المضارع المحلى بحرف استقبال، إنما خلص للاستقبال بذلك الحرف، ولو مثل بالأمر لكان أحسن. وعدّ ابن بابشاذ هذا الحد للفعل المتصرف، فقال: " فإن هذا حد الفعل المتصرف، ولا يخرج فعل من الأفعال عنه؛ لأن الأفعال إنما دخلت الكلام لتدل على الزمان والحدث دلالة إفادة، وهي بخلاف الأسماء التي تدل دلالة إشارة، ودلالة الأسماء دلالة واحدة، وهي ذات المسمى، ودلالة الأفعال دلالتان: دلالة الزمان ودلالة الحدث، فدلالة الزمان من نفس الصيغة ودلالة الحدث من نفس اللفظ " [2].

وحده الجرجاني في جمله، فقال: " الفعل ما دخله قد والسين وسوف نحو: قد قام، وسيقوم، وسوف يقوم، وتاء الضمير وألفه وواوه، نحو: أكرمت، وأكرما، وأكرموا، وتاء التأنيث الساكنة، نحو: نعمت وبئست، وحرف الجزم، نحو: لم يضرب " [3]. وهذا حد بالعلامات وهو شبيه بحد ابن جني وابن برهان العكبري.

وحده الدينوري بقوله: " الفعل: عبارة عن إيقاع أحداث في أزمنة مختصة " [4]، وهو شبيه بقول ابن بابشاذ، ولكن بعبارة مختلفة.

وحده الزمخشري بقوله: " ما دل على اقتران حدث بزمان " [5]، وقد وصفه ابن يعيش بأنه " رديء من وجهين: أحدهما: أن الحد ينبغي أن يؤتى فيه بالجنس القريب ثم بالفصل الذاتي، وقوله: ما دل فـ (ما) من ألفاظ العموم فهو جنس بعيد، والجيد أن يقال: كلمة أو لفظة أو نحوهما؛ لأنهما أقرب إلى الفعل من (ما) فإن قلت: (ما) ههنا وإن كان عاماً فالمراد به الخصوص ووضع العام موضع الخاص جائز، قيل: حاصل ما ذكرتم المجاز والحد المطلوب به إثبات حقيقة الشيء فلا يستعمل فيه مجاز ولا استعارة. والآخر: قوله: (على اقتران حدث بزمان) لأن الفعل لم يوضع دليلاً على الاقتران نفسه وإنما وضع دليلاً على الحدث المقترن بالزمان، والاقتران وجد تبعاً، فلا يؤخذ في الحد على ما تقدم، ثم هذا

---

(1) شرح المقدمة المحسبة ١٩٣/١.

(2) نفسه ١٩٣/١.

(3) الجمل في النحو للجرجاني، ص ٣٨.

(4) ثمار الصناعة للدينوري، ص ٣٩.

(5) المفصل، ص ٢٤٣.

يبطل بقولهم: القتال اليوم، فهذا حدث مقترن بزمان وليس فعلاً، فوجب أن يؤخذ في الحد (كلمة) حتى يندفع هذا الإشكال "[١].

وحده الفرحان بقوله: " الأفعال صيغ مأخوذة من الأحداث، متضمنة الدلالة على الأزمنة ولها انقسامات كثيرة، منها ما لا مدخل له في التأليف نحو: كونها ثلاثية، ورباعية أو معراة من الزيادة ومزيداً فيها أو صحيحة إلى غير ذلك "[٢]. وصدّر حده مقارب لحد سيبويه، وقد أدخل في الحد ما يخص بنية الأفعال وهي مسائل صرفية لا يختص النحو بها.

وحده الجزولي بقوله: " كل كلمة تدل على معنى في نفسها وتتعرض لزمان وجود ذلك المعنى"[٣]، وهو حد قريب إلى حد الرماني، إلا أنه أخل به بذكر لفظ (كل)، وهو حد جيد بالجملة.

وأما الخوارزمي فقد حده بقوله: " ما دل على معنى في نفسه مقترناً بزمان محصل"[٤]، ويعترض عليه بما اعترض ابن يعيش حد الزمخشري بذكره الجنس البعيد (ما) وما بقي من حده، فهو الذي عليه النحاة المتأخرون.

وحده ابن معط بقوله: " كلمة تدل على معنى في نفسها دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى، كضرب يضرب واضرب "[٥]، وهو حد تام، وقد اختصره ابن الحاجب وابن هشام من غير ذكر الأمثلة[٦].

واختار ابن يعيش حداً للفعل بعد نقد حد الزمخشري وإيراد الاعتراضات عليه، فقال:
" فأما الفعل فكل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان "[٧]، فأدخل في حده لفظ (كل) وهو منتقد عند النحاة الذين يأخذون بقواعد الحد المنطقي ومنهم ابن يعيش فكيف وقع في ذلك؟، وما كان أولعه فيه !.

وغاب قيد (محصل) في حده لأنه ينتقد إضافته في الحد، فيقول: " والحق أنه لا يحتاج إلى هذا القيد، وذلك من قبل أن الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده، ولولا ذلك لكان المصدر كافياً فدلالته عليهما من جهة اللفظ وهي دلالة مطابقة، وقولنا: (مقترن بزمان) إشارة إلى أن اللفظ وضع بإزائهما دفعة واحدة، وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك بل هي من خارج؛ لأن المصدر تعقل حقيقته بدون الزمان، وإن الزمان من لوازمه وليس من مقوماته بخلاف الفعل، فصارت دلالة

---

[١] شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢ – ٣.
[٢] المستوفى في النحو للفرهان ١/١٧.
[٣] المقدمة الجزولية، ص ٤.
[٤] شرح المفصل (التخمير) ٣/٢٠٧.
[٥] الفصول الخمسون لابن معط، ص ١٥٢.
[٦] يُنظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢/٢/٧٩٧، وشرح شذور الذهب لابن هشام، ص ١٤.
[٧] شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢.

المصدر على الزمان التزاماً وليست من اللفظ فلا اعتداد بها؛ فلذلك لا يحتاج إلى الاحتراز عنه " [١]. وكلامه هذا غير ملزم، لأن كثرة الفصول أو القيود في الحدود لا تضر إذا كانت موصلة إلى حقيقة المحدود أو موضحة له.

وحده الشلوبين بقوله: " الفعل كل كلمة تدل على معنى في نفسها، ويفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضياً، فهي فعل، كقام وقعد " [٢]، فيؤخذ على هذا الحد ابتداؤه بلفظ (كل) وهو منتقد عند النحاة كما سبق، وأمثلته لا تدل على مقصوده، فإنه قال: (يفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضياً) وضرب أمثلة على الماضي فقط.

وحده ابن الحاجب بقوله: " الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة " [٣]، وحده هذا كحد ابن معط باختصار فيه، وقد شرحه الاستراباذي، فقال: " قوله: (في نفسه) يخرج الحرف، وقوله: (مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) أي الماضي والحال والاستقبال، يخرج الاسم، وكل اعتراض ورد على طرد حد الاسم أي على قولنا: كل اسم فهو غير مقترن أعني على الاعتراض بباب الغبوق واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس حد الفعل أعني على قولنا: كل مقترن فهو فعل، وما ورد على عكس حد الاسم أعني على قولنا: كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع، والأفعال غير المتصرفة كعسى، وشبهه فهو وارد على طرد حد الفعل أي على قولنا: كل فعل فهو مقترن " [٤].

وحده ابن عصفور فيما اختاره: " والحد الصحيح في الفعل أن يقول: الفعل كلمة أو ما قوته قوة كلمة، تدل على معنى في نفسها وتتعرض ببنيتها للزمان " [٥]. وقد فصل في أجزاء هذا الحد [٦]، وحده بحد آخر في المقرب [٧] وفي شرحه للجمل فقال: " وإن شئت: الفعل: لفظ يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه " [٨]. وفصل كذلك في شرح أجزاء هذا الحد أيضاً، إلا أنه خالف في الحد الثاني ما ذكره في الحد الأول من أن (لفظ) جنس قريب، وقد ذكر أن (الكلمة) جنس قريب فهذا تناقض فيه [٩].

---

[١] شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧.

[٢] التوطئة للشلوبين، ص ١١٣.

[٣] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢/٢/٧٩٧.

[٤] نفسه.

[٥] شرح جمل الزجاجي ٩٧/١.

[٦] يُنظر: نفسه ٩٧/١.

[٧] يُنظر: المقرب، ص ٤٥.

[٨] شرح جمل الزجاجي ٩٧/١.

[٩] يُنظر: نفسه ٩٧/١.

وحده ابن مالك بقوله: " والفعل كلمة تسند أبداً، قابلة لعلامة فرعية المسند إليه " [١]، وهذا الحد قريب من حد أبي علي الفارسي والصقلي وابن الأنباري ولكنه أكثر تعقيداً وفيه سمة عقلية تحول دون الوصول إلى كنه مراده، ولذلك شرح ابن عقيل حده فقال: " والفعل كلمة تسند، خرج الحرف، فإنه لا يسند، أي لا يخبر به، وخرج أيضاً تاء الضمير فإنها كذلك وقوله: (أبداً) خرج ما يسند من الأسماء وقتاً دون وقت، نحو: زيد القائم، والقائم زيد، (قابلة لعلامة فرعية المسند إليه) تحرز من أسماء الأفعال، فإنها تسند أبداً وليست أفعالاً، لأنها لا تقبل علامة فرعية المسند إليه والمراد بها: تاء التأنيث الساكنة وألف الضمير وواوه، فهيهات وبَعُدَ ملازمان للإسناد وهيهات اسم وبَعُدَ فعل، لأن بَعُدَ يقبل العلامة المذكورة نحو: بَعُدَتْ، وبعدا وبعدوا، وهيهات لا يقبل ذلك " [٢].

وحده الأبذي بقوله: " حد الفعل: كل كلمة دلت معنى في نفسها وتعرضت ببنيتها للزمان " [٣]. ولا يعترض على هذا الحد بأكثر من استعمال لفظ (كل) في الحد.

وحده الفاكهي بقوله: " حد الفعل: كلمة دلت على معنى في نفسها، مقترنة بزمن معين وضعاً وهو ثلاثة أقسام: ماض، ومضارع، وأمر " [٤].

ويمثل حد الفاكهي الصيغة النهائية لحد الفعل وإن كان قد زاد فيها قيد (وضعاً)، وذكر الأزمنة الثلاثة، فلو اكتفى بما ختمه ابن الحاجب وابن هشام من اقتران الفعل بأحد الأزمنة الثلاثة لكان أخصر وأحسن، فإن الحد سيكون " الفعل كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة ".

---

[١] تسهيل الفوائد لابن مالك، ص ٣.

[٢] المساعد على تسهيل الفوائد ١/٦.

[٣] كتابان في حدود النحو، ص ٤٤.

[٤] نفسه، ص ٦٦.

٣- الحرف:

أكثر النحاة من حدود الحرف كما أكثروا في حدود الاسم والفعل، ويأتي الحرف في المرتبة الثالثة في اختلاف النحاة في حدود المصطلحات بعد مصطلح الاسم ثم الفعل:

وأول حد وصلنا برواية صحيحة هو حد سيبوية في كتابه فقال: " فالكلم: اسم وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " (١)، ثم قال ممثلاً " وأما ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، نحو: ثم وسوف، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها " (٢)، وقد عدّ ابن فارس حد سيبويه أفضل الحدود، فقال: " وقد أكثر أهل العربية في هذا- يعني حد الحرف- وأقرب ما فيه ما قاله سيبويه: إنه الذي يفيد معنى ليس في اسم ولا فعل، نحو قولنا: زيد منطلق، ثم نقول: هل زيد منطلق ؟، فأخذنا بـ (هل) ما لم يكن في (زيد) ولا (منطلق) " (٣).

وحده الأخفش الأوسط بقوله: " مالا يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع و لم يجز أن يتصرف فهو حرف " (٤). ورد البطليوسي هذا الحد وخطّأه، فقال عنه: " خطأ؛ لأن الفعل داخل تحت هذا التحديد، ومن الأفعال أيضاً مالا يتصرف " (٥).

وحده أبو عبدالله الطُّوَال بقوله: " الأداة ما جاءت لمعنى ليس باسم ولا فعل " (٦). وهو شبيه بحد سيبويه إلا أنه استبدل الأداة بالحرف .

وحده المبرد، فقال: " الحرف ما كان وصلاً لفعل إلى اسم أو عطفاً أو تابعاً لتحدث به معرفة أو كان عاملاً " (٧).

ووصف البطليوسي حد أبي العباس هذا بالفساد، وعلل ذلك بقوله: " لأن من الحرف ما يأتي لمعنى الاستفهام، ولمعنى الاستثناء، ولمعنى النفي والقسم والتمني والنهي وغيره " (٨).

وحده ابن كيسان بقوله: " ما حدث به معنى غير معنى الاسم والفعل، وقال: لا يقال حرف جاء لمعنى، لأن الاسم والفعل جاءا لمعنى " (٩). وحده في كتابه الموفقي فقال: " وحروف المعاني ما لم يكن اسماً ولا فعلاً، ولكن يتعلق بأحدهما نحو: إنّ وليت وفي ومن وثم وعن وما أشبه ذلك " (١٠).

---

(١) الكتاب ١/١٢.

(٢) نفسه.

(٣) الصاحبي، ص ٩٥.

(٤) الصاحبي، ص ٩٥، والحلل، ص ٥٧.

(٥) الحلل، ص ٧٦.

(٦) نفسه، ص ٧٦.

(٧) نفسه، ص ٧٥.

(٨) نفسه، ص ٧٦.

(٩) نفسه.

(١٠) الموفقي في النحو لابن كيسان، ص ١٠٦.

وواضح من حده الأول أنه يعترضَ على من حد الحرف كحد سيبويه ومن وافقه، وعنده الحرف ما حدث بسببه معنى غير المعنى الذي جاء به الاسم والفعل، وكأنه يرمي إلى أن الاسم والفعل يأتيان بمعان بأنفسهما، أما الحرف فبدخوله يتولد معنى في غيره عند دخوله عليها، ومعنى حده الأول هو ما عليه النحاة المتأخرون من أن الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها، وحده الآخر حد بالسلب أي العلامة التي لا يصلح معها دليل الاسم أو الفعل، وهو حد أولي أتبعه بأمثلة توضيحية، كما أنه ذكر صفة الحرف وهو تعلقه بأحد القسيمين الاسم والفعل.

أما أبو إسحاق الزجاج فقد حد الحرف بقوله: " الحرف ما لم يكن صفة لذاته وكان صفة لما تحته. ألا ترى أنك تقول: مررت برجل صاحبك، فصاحبك صفة لذاته، وتقول: مررت برجل في الدار، فقولك: في الدار صفة لما تحته لا لذاته " [١]. ولم يعلق البطليوسي على قول أبي إسحاق الزجاج وإنما شرح قوله ومقصوده فقال: " وقول أبي إسحاق ما لم يكن صفة لذاته إنما أراد أنه يكون صفة معنوية لا لفظية، والفعل يشرك الحرف في هذا المعنى، إلا أنك إذا قلت: مررت برجل يضرب زيداً، فيضرب صفة معنوية لا لفظية وكذلك الجمل الخبرية تكون صفة بمعانيها لا بألفاظها " [٢].

وحد أبي إسحاق فيه من الصبغة الكلامية ما أبهم حده وأفقده الوضوح، حتى حين شرحه البطليوسي، وكأن البطليوسي قد وافقه في هذه الميزة للحرف فلم يعترض ولم يعلق، مع أنه ذكر أن الفعل يشرك الحرف في الصفة المعنوية وبذلك يكون حده غير مانع من دخول الفعل.

وحده محمد بن الوليد بن ولاد بقوله: " نستدل على الحرف بأنه وصلة شيء إلى شيء " [٣]. وحده هذا بالعلامة وهو واضح من قوله: (يستدل) وهو حد ناقص، وقد نقضه البطليوسي، فقال: " ينتقض عليه بأن من الحروف ما ليس وصلة، وينتقض عليه بالذي، فإنه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، وبقولك: (يا أيها الرجل) فإن (أيا) ههنا وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، وينتقض عليه بقولك: (مررت برجل ذي مال) فإن (ذي) وصلة إلى وصف الرجل بالمال " [٤].

وحده الأخفش الأصغر علي بن سليمان بقوله: " الحرف ما أفاد معنى ولم يكن في الكلام نحو قولك: زيد منطلق، ثم تقول أزيد منطلق ؟ فيكون في الكلام معنى الاستفهام " [٥]، وهذا الحد عند البطليوسي فاسد، " لأن هذا موجود في الأسماء والأفعال " [٦].

---

[١] الحلل، ص ٧٥- ٧٦.

[٢] نفسه، ص ٧٦.

[٣] نفسه.

[٤] نفسه.

[٥] نفسه.

[٦] نفسه.

وحده ابن السراج، فقال: " والحرف مالا يجوز أن يكون خبراً ولا يخبر عنه، نحو: مـــن وإلى وألف الاستفهام وهل... " [١]، وهو كذلك في الأصول [٢]، وقد ضرب أمثلة على ذلك تبين مقصوده، فقال: " ألا ترى أنك لا تقول: (إلى منطلق)، كما تقول (الرجل منطلق)، ولا (عن ذاهـــب)، كمـــا تقول: (زيد ذاهب)، ولا يجوز أن يكون خبراً، لا تقول: (عمرو إلى) ولا (بكر عن)، فقـــد بـــان أن الحرف من الكلم الثلاثة هو الذي لا يجوز أن تخبر عنه ولا يكون خبراً، والحرف لا يأتلف منـــه مـــع الحرف كلام... " [٣]، وحده هذا وصف وليس بحد وهو غير مانع لأن من الأسماء مالا يخبر عنها كـــ (متى) و (إذا) وغيرها.

وحده أبو جعفر النحاس بقوله: " ما دل على معنى في غيره، وخلا من دليل الاسم والفعـــل مثل: هل وبل ومن وإلى ومتى وقد وما أشبه ذلك " [٤]. فبدأ حده بـــ (ما) المبهمة وهـــو ممتنـــع في الحدود، لأنها – أي الحدود – جاءت للتوضيح و (ما) لم تأت لذلك، ثم جاء بفصل (دل على معـــنى في غيره) وهو ما عليه أكثر النحاة، وهو فصل متفق عليه بينهم، ثم جاء بعلامة على أنها فصل مميز وهـــو قوله: (وخلا من دليل الاسم والفعل) وهو ليس كذلك لأن العلامات ليست فصولاً مميزة [٥].

وحده الصيمري بقوله: " لفظ يدل على معنى في غيره، كقولك: هل زيد منطلق ؟ فهل دلت على استفهام في غيرها، وكذلك سائر الحروف " [٦]. وقد بدأ حده بجنس بعيد (لفظ) وفصله بفـــصل كما فعل النحاس.

وحده أبو علي الفارسي بقوله: " ما يدل على معنى في غيره، وذلك كالباء الجارة، ومن والواو العاطفة وما أشبه ذلك " [٧]. وحده في (الإيضاح) بقوله:" والحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعـــل نحو لام الجر وبائه، وهل وقد وثم وسوف وحتى وأما " [٨].

وأما حد أبي علي الأول فقد ذكره في مسائله العسكريات ثم نقل المرادي أنه اعترض قول من حد الحرف، بأنه ما دل على معنى في غيره بالحروف الزائدة، نحو: (ما) في قولهم: إنك ما وخيراً، لأنها لا تدل على معنى في غيرها [٩]. وهذا فيه تناقض من أبي علي لأنه أخذ بهذا الحد، وقد أورد المـــرادي

---

[١] الموجز، ص ٢٧.
[٢] الأصول ١/٤٠.
[٣] نفسه.
[٤] التفاحة ، ص ١٤.
[٥] يُنظر: كشف المشكل، ص ١٥٥– ١٥٦.
[٦] التبصرة والتذكرة ١/٧٤.
[٧] المسائل العسكريات، ص ٣٩.
[٨] الإيضاح لأبي علي الفارسي، ص ٧٢.
[٩] يُنظر: الجني الداني للمرادي، ص ٢٢.

إجابة عن اعتراض أبي علي، فقال: " وأجيب بأن الحروف الزائدة تفيد فضل تأكيد وبيان للكثرة بسبب تكثير اللفظ بها. وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، وهذا معنى لا يتحصل إلا مع كلام " [١].

وأما حده الآخر فهو كحد سيبويه ومن وافقه من المتقدمين، وقد بين الجرجاني مقصودة من حده هذا وأوضح بعض ألفاظه وبالغ في تقديرها، فقال: " اعلم أنهم إذا قالوا: ليس غير، فالتقدير ليس غير ذلك، ... فكأنه قال: ليس الحرف غير ما ذكرنا من أنه ما جاء لمعنى..." [٢]، ثم ضرب أمثلة على ذلك بين أن الحرف دال على معنى غير متصرف وأنه فارق الأسماء المتمكنة والمبنية؛ ولذلك كان قولهم: " ما جاء لمعنى ليس غير، حداً للحرف، لأنه بمنزلة أن نقول: الحرف ما دل على معنى غير متصرف و لم يكن له إعراب بوجه، و لم يتضمن الزمان وهذا مطرد منعكس، إذ ما من لفظ تجتمع فيه هذه الشروط إلا أن يكون حرفاً، وما من لفظ يتعرى منها إلا ولا يكون من الحروف " [٣].

وحده الرماني بقوله: " كلمة لا تدل على معنى إلا مع غيرها مما معناها في غيرها "[٤]، وهو حد جيد بدأه بالجنس القريب (كلمة).

وحده ابن جني، فقال: " ما لم تحسن فيه علامة من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وإنما جاء لمعنى في غيره، نحو: هل وبل وقد، لا تقول: من هل، ولا قد هل، ولا تأمر به " [٥].

وهو حد بالسلب أي بالعلامة العدمية، ووافق النحاة بفصل (جاء لمعنى في غيره) في عجز حده.

وحده الزمخشري بقوله: " ما دل على معنى في غيره ومن ثمّ لم ينفك عن الاسم أو فعل يصحبه " [٦]. وقد شرحه الخوارزمي، فقال: " الحرف ما دل على معنى في غيره والمعنى بذلك: أنه دل على معنى لا يتصور إلا في تصور معنيين آخرين أي ضمن تصورهما، وهذا لأن الحروف نسب وروابط؛ إلا أن جهة النسبة مما يتفاوت في كل حرف والنسبة لا يتصور معناها إلا بتصور معنيين آخرين وهما المنسوب والمنسوب إليه " [٧].

وحده ابن الخشاب بقوله: " كلمة تجيء لمعنى في غيرها من إثبات أو نفي أو غير ذلك من المعاني " [٨].

---

[١] الجنى الداني للمرادي، ص ٢٢.

[٢] المقتصد شرح الإيضاح ٨٤/١.

[٣] نفسه ٨٥/١.

[٤] الحدود للرماني، ص ٦٧.

[٥] اللمع في العربية، ص ٨.

[٦] المفصل، ص ٢٨٣.

[٧] شرح المفصل للخوارزمي ٤/٥-٦.

[٨] المرتجل، ص ٢٣.

وحدود النحاة المتقدمة متقاربة الألفاظ والمعاني. وحده ابن الأنباري بقوله: " ما لم يكن أحد جزأي الجملة " [١]. ويقصد به ما لا يسند أو يسند إليه، وهو حد بالوصف المسلوب.

وحده الحيدرة اليمني بقوله: " فهو ما دل على معنى في غيره وغير مقرن بزمان " [٢]، فبدأ حده بـــ (ما) المبهمة وزاد فصلاً غير مفتقر إليه وهو قوله: (غير مقترن بزمان)، وشرح حده بقوله: " وبهذه الحقيقة باين الاسم والفعل، لأن الاسم يدل على معنى في نفسه والفعل يقترن بالأزمنة، فعلى هذا تقول: كل حرف يدل على معنى في غيره مقترن بزمان، وكل ما دل على معنى في غيره مقترن بزمـــان فهـــو حرف غالباً. وإنما قلنا (غالباً) احترازاً من الموصولات؛ لأن الموصول يدل على معنى في الصلة، وكـــل واحد منهما غير الآخر ولا يقترنان بالأزمنة وهذا شبه عظيم للحرف ولذلك تبين النواقص، والمعـــنى الذي يدل عليه الحرف إيجاب أو نفي " [٣].

وأما الجزولي فقد حده بقوله: " كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها ولكن في غيرها " [٤].

وحده ابن معط بقوله: " كلمة لا تدل على معنى إلا في غيرها " [٥].

وحده ابن يعيش، فقال: " الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها " [٦]. وهذا الحد شبيه بمـــا تقدم من حد الجزولي وابن معط، وعند بعضهم يفسر بـــ (أين) و (كيف) وغيرها من أسماء الاستفهام، وبـــ (من) و (ما) من أسماء الجزاء، وقد رد ابن يعيش على هذا الإشكال، فقال: " إن هذه الأسماء دلت على معنى في نفسها بحكم الاسمية فأين دلت على المكان، وكيف دلت على الحال، وكـــذلك أسمـــاء الجزاء، فـــ(من) دلت على من يعقل و(ما) دلت على مالا يعقل، وأما دلالتهما على الاستفهام والجزاء فعلى تقدير حرفيهما، فهما شيئان دلاّ على شيئين فالاسم دل على مسماه والحرف أفاد في غيره معناه، ويؤيد ذلك بناؤها، لتضمنها معنى الحرف، وإنما يلزم أن لو كانت هذه الأسماء باقية على بابها من الاسمية والتمكن، وقد دلت على هاتين الدلالتين ليكون كاسراً للحد " [٧].

ثم ذكر ما يمكّن الحد من الاستقامة بزيادة قيود تبعد الإشكال عن الحد، بزيادة (فقط) بين هذه الأسماء والحروف إذ هذه الأسماء قد تدل دلالتين: دلالة الأسماء ودلالة الحروف، ومنهم من يضيف إلى

---

[١] منثور الفوائد، ص ٢٨.

[٢] كشف المشكل، ص ١٥٥.

[٣] نفسه.

[٤] المقدمة الجزولية، ص ٤.

[٥] الفصول الخمسون لابن معط، ص ١٥٣.

[٦] شرح المفصل لابن يعيش ٢/٨.

[٧] نفسه ٢/٨- ٣.

هذا الحد، و لم يكن أحد جزأي الجملة، كأنه يفصل بذلك بين هذه الأسماء والحروف، فإن هذه الأسماء وإن دلت على معنى في غيرها من الجهة المذكورة، فقد تكون أحد جزأي الجملة " [1].

وحده الشلوبين بقوله: " كل كلمة تدل على معنى في غيرها لا في نفسها فهي حرف كمن، إلا أن يحمل على غيرها بشبه من جهة المعنى، والأحكام كالموصولات، وأسماء الشرط والاستفهام، أو على الفعل من جهة الأحكام الخاصة، كليس وعسى، ويجيء الحرف لمعنى في الاسم خاصة كالألف واللام، أو في الفعل خاصة " [2]. وحده هذا حد وشرح له، وقد أخل بشروط الحد بإيراد لفظ (كل) وقد مر.

وحده ابن عصفور بقوله: " لفظ يدل على معنى في غيره لا في نفسه " [3]، وهذا الحد شبيه بما قبله من الحدود إلا أنه بدأه بجنس بعيد (لفظ).

وقد اختار في شرح جمل الزجاجي حداً مشابهاً لكنه سليم من الاعتراض الوارد على الحد السابق بعد أن اعترض على حد الزجاجي فقال: " قوله: والحرف ما دل على معنى في غيره، ليس بحد صحيح للحرف، لأنه ليس بمانع لأن من الأسماء قد تدل على معنى في غيرها، ألا ترى أنك إذا قلت: قبضت بعض الدراهم، أدت (بعض) من المعنى في الدراهم ما تؤديه (من) إذا قلت: من الدراهم، فلابد أن يقول في حد الحرف: كلمة تدل على معنى في غيرها ولا تدل على معنى في نفسها، وحينئذ لا تدخل عليه الأسماء؛ لأن الأسماء وإن دلت على معنى في غيرها فهي مع ذلك دالة على معنى في نفسها، ويسلم الحد أيضاً من إدخال (ما) فيه " [4].

وحده ابن مالك بقوله: " كلمة لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها ولا بنظير " [5]، وهذا الحد كحدي الاسم والفعل الذي ذكرهما قبل، وتبدو عليه ما بدت على حدي الاسم والفعل السابقين من ظهور المسحة الكلامية عليه، وهو شبيه بقول من قال: لم يكن أحد جزأي الجملة، ولكن بعبارة مختلفة.

وقد شرح ابن عقيل حد ابن مالك بأن قوله: (إسناداً وضعياً) " احترز به من الإسناد اللفظي فإنه يقبله نحو: من حرف جر، وهل حرف استفهام " [6]، وقوله (بنفسها ولا بنظير) احترز به من "الأسماء الملازمة للنداء نحو: يا فل فإنها لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها ولكن لها نظير يقبله نحو: رجل، فتقول: في الدار رجل والحرف لا نظير له يقبله " [7]، فشرح ابن عقيل يحتاج إلى إعنات روية في تفهم

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨.

[2] التوطئة ١١٣.

[3] المقرب، ص ٤٦.

[4] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٠١/١.

[5] تسهيل الفوائد لابن مالك، ص ٣.

[6] المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٦/١.

[7] نفسه ٦/١- ٧.

ما قصده ابن مالك، وما أحوجنا إلى البساطة والسهولة في فهم المقاصد.

وقد سار النحاة على أن الحرف جاء لمعنى في غيره، حتى جاء بهاء الدين بن النحاس فخرق هذا الإجماع، وذهب في تعليقه على المقرب كما ذكره السيوطي إلى: ". أنه يدل على معنى في نفسه قال: لأنه إن خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة: فلا دليل في عدم فهم المعنى على أنه لا معنى له، لأنه لو خوطب بالاسم والفعل، وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك وإن خوطب به من يفهمه، فإنه يفهم منه معنى عملاً بفهمه موضوعه لغة، كما إذا خوطب بـ (هل) من يفهم أن موضوعها الاستفهام، وكذا سائر الحروف. قال: والفرق بينه وبين الاسم والفعل أن المعنى المفهوم منه مع غيره أتم من المفهوم منه حال الإفراد بخلافهما، فالمفهوم منهما في التركيب عين المفهوم منهما في الإفراد " [١].

وحده ابن آجروم بقوله: " الحرف مالا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل " [٢]. وهذا الحد شبيه ببعض حد أبي جعفر النحاس وحد ابن جني المتقدمين، وهو حد بالسلب أي بالعلامة العدمية.

وحده أبو حيان الأندلسي في تقريب المقرب بقوله: " والحرف لفظ دال على معنى في غيره فقط " [٣]. وحده هذا مبدوء بجنس بعيد وهو (لفظ) وزاد في آخره قيد (فقط) وسيأتي بيانه.

وحده في ارتشاف الضرب بقوله: " كلمة تدل على معنى في غيرها فقط "، وقد بدأه بالجنس القريب (كلمة)، وتابعه في ذلك المرادي، فقال: " وقد حد بحدود كثيرة ومن أحسنها قول بعضهم: الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها فقط " [٤]. وفصل في هذا الحد فقال: " فقوله: (كلمة) جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. وعلم من تصدير الحد به أن ما ليس بكلمة فليس بحرف: كهمزتي النقل والوصل، وياء التصغير فهذه من حروف الهجاء، لا من حروف المعاني. فإنها ليست بكلمات بل هي أبعاض كلمات، وهذا أولى من تصدير الحد بـ (ما) لإبهامها.

واعترض بأن تصدير حد الحرف بالكلمة لا يصح، من جهة أنه يخرج عنه، من الحروف، ماهو أكثر من كلمة واحدة نحو: إنما وكأنما. والجواب أنه ليس في الحروف ماهو أكثر من كلمة واحدة. وأما نحو: إنما وكأنما، مما هو كلمتان، فهو حرفان، لا حرف واحد، بخلاف نحو (كأن) مما صيّره التركيب كلمة واحدة، فهو حرف واحد.

وقوله: (تدل على معنى في غيرها) فصل، يخرج به الفعل وأكثر الأسماء؛ لأن الفعل لا يدل على معنى في غيره. وكذلك أكثر الأسماء.

---

[١] همع الهوامع ١/٨-٩.

[٢] شرح العلامة الكفراوي على متن الآجرومية، ص ٢١.

[٣] تقريب المقرب، ص ٢١.

[٤] الجنى الداني للمرادي، ص ٢٠.

وقوله: (فقط) فصل ثان، يخرج به من الأسماء، ما يدل على معنى في غيره، ومعنى في نفسه. فإن الأسماء قسمان: قسم يدل على معنى في نفسه، ولا يدل على معنى في غيره، وهو الأكثر. وقسم يدل على معنيين، معنى في نفسه، ومعنى في غيره: كأسماء الاستفهام والشرط، فإن كل واحد منها يدل، بسبب تضمنه معنى الحرف، على معنى في غيره، مع دلالته على المعنى الذي وضع له. فإذا قلت مثلاً: من يقم أقم معه، فقد دلت (من) على شخص عاقل بالوضع، ودلت مع ذلك على ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط، لتضمنها معنى (إن) الشرطية، فلذلك زيد في الحد (فقط) ليخرج به هذا القسم " [١].

وحده الشريف الجرجاني بقوله: " ما دل على معنى في غيره " [٢] وهو شبيه بحد الزمخشري ويرد عليه ما ورد على حد الزمخشري وقد فسر.

وحده الأبذي بقوله: " كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها لكن في غيرها " [٣] وهو شبيه بحد الجزولي لفظاً ومعنى، وكأنه يميل إلى ما مال إليه ابن عصفور [٤].

وقال السيوطي: " وأما حروف المعاني وهو الذي يلتمسه النحويون فهو أن يقال: الحرف ما دل على معنى في غيره، نحو: من وإلى وثُمَّ " [٥]. وحده هذا كحد الزجاجي في جملة، وقد تبين اعتراض ابن عصفور عليه في شرحه على الجمل [٦].

وحده الفاكهي بقوله: " حد الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها فقط " [٧]، وهو شبيه بحد أبي حيان لفظاً ومعنى وقد وافقه على حده المرادي، وبين تفصيلات الحد ومقصوده [٨].

---

[١] الجنى الداني، ص ٢٠ - ٢١.

[٢] التعريفات للشريف الجرجاني، ص ١١٨.

[٣] كتابان في حدود النحو، ص ٤٤.

[٤] ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/١٠١.

[٥] الأشباه والنظائر ٣/٢٢. وينظر: همع الهوامع ١/٦.

[٦] ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/١٠١.

[٧] كتابان في حدود النحو، ص ٦٧.

[٨] ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٣٦٣، والجنى الداني، ص ٢٠ - ٢١.

المبحث الثالث:

١- الإعراب:

حد ابن السراج الإعراب بقوله: " أن يتعاقب آخر الكلمة حركات ثلاث: ضم وفتح وكسر أو حركتان منهما فقط، أو حركتان وسكون باختلاف العوامل، فإذا زال العامل زالت الحركة أو السكون " (١).

وحده أيضاً بقوله: "الإعراب وهو ما يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما ونضد حروفهما"(٢).

وقال عنه أيضاً: " الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن " (٣).

ففي حده الأول أهمل الحروف والحذف واكتفي بالحركات، وهذا قصور واضح في علامات الإعراب.

وفي الحد الثاني بين أن الإعراب هو إلحاق الأسماء والأفعال بشيء و لم يبين ذلك الشيء أهو حركة أم حرف ؟ ثم إن الإلحاق غير دقيق، فالحذف لا يصدق عليه إلحاق.

والثالث قاصر لأنه قصر حد الإعراب على الاسم وأهمل الفعل المضارع، وخصص الإعراب بالاسم المفرد مع أن المثنى والجمع يدخلهما الإعراب أيضاً.

وحده ابن روستويه بقوله: " كل حركة أوسكون يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ يحدث بعامل ويبطل ببطلانه " (٤).

وهذا الحد- أيضاً- قاصر لأن حذف الحروف أو إثباتها ليس بحركة أو سكون، ولو زيد في حده أو ما ناب عنهما لشمل الجميع.

وحده أبو علي الفارسي بقوله: " تغير أواخر الكلم واختلافها باختلاف العوامل " (٥).

وحده الرماني بقوله: " تغير آخر الاسم بعامل " (٦)، وقد بين التغيير على أنه " تصيير الشيء على خلاف ما كان بانقلابه عما كان " (٧).

وحده هذا بين القصور؛ لأنه حصر الإعراب في الاسم، وأهمل الفعل المضارع.

وحده ابن جني بقوله: " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ " (٨).

---

(١) الموجز، ص ٢٨.

(٢) الأصول ٤٤/١.

(٣) نفسه ٤٥/١.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/١.

(٥) المسائل العسكريات، ص ١٢٣ ويُنظر: الإيضاح ٧٣.

(٦) الحدود للرماني، ص ٦٧.

(٧) نفسه.

(٨) الخصائص ٣٥/١.

وحده أيضاً بقوله: " الإعراب ضدُّ البناء في المعنى ومثله في اللفظ. والفرق بينهما زوال الإعراب لتغير العامل وانتقاله ولزوم البناء الحادث عن غير عامل وثباته " [١]. وهذا الحد قريب من الحدود المصطلح عليها، وأما حده الأول فهو إلى الحد اللغوي أقرب.

وقال عنه ابن فارس: " الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد " [٢]. وهذا الحد أيضاً كحد ابن جني الأول، فهو يحد معناه وغايته.

أما الصيمري فقد حده بقوله: " الإعراب هو تغير آخر الكلمة بعامل، نحو: جاء زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ، فتغير آخر زيد بالعوامل التي قبله هو الإعراب، وكذلك الفعل نحو: لن يقومَ زيدٌ، ولم يقمْ زيدٌ وما أشبه ذلك " [٣] وهو حد جيد، وقد استخدم المثال في تبيين مراده، ولم يهمل الفعل في الأمثلة لئلا يتوهم أنه غير داخل- أعني الفعل المضارع.

وحده ابن برهان بقوله: " اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل في أولها " [٤].

وقال موضحاً كما فعل الصيمري: " تقول قام الرجلُ بالغلامِ فكلّمَ الشيخَ فيكون (الرجلُ) و(الغلامِ) و (الشيخَ) معرباً، لأنك لو قلت: قامَ الغلامُ بالشيخِ فكلّمَ الرجلَ، لظهر اختلاف هيئة الآخر لاختلاف العامل في أوله " [٥].

وحده الجرجاني في معرض حديثه عن الأفعال التي ضارعت الأسماء بأنها مستحقة للإعراب " الذي حقيقته اختلاف الآخر باختلاف العوامل " [٦] وقال- أيضاً-:" وحد الإعراب أن يختلف آخرِ الكلمة باختلاف العوامل في أولها " [٧].

وحده الدينوري بقوله: " الإعراب تغير آخر الكلمة لتغير العوامل " [٨].

وحده الحريري بقوله: " تغير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها " [٩].

---

[١] اللمع لابن جني، ص ٥٠.

[٢] الصاحبي، ص ٧٦.

[٣] التبصرة والتذكرة ٧٦/١.

[٤] شرح اللمع لابن برهان ٧/١.

[٥] نفسه.

[٦] المقتصد في شرح الإيضاح ١٢٠/١.

[٧] الجمل للجرجاني، ص ٤١.

[٨] ثمار الصناعة ١٩١.

[٩] شرح ملحة الإعراب، ص ٧٩.

وحده الزمخشري بقوله: " الإعراب هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل، واختلاف الآخر إما بالحركات نحو: جاءني زيد ورأيت زيداً، ومررت بزيد، وإما بالحروف وذلك في الأسماء الستة مضافة إلى غير ياء المتكلم وهي أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال " (١).

وحده البطليوسي بقوله: " أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل " (٢).

وحده الشريف الكوفي، فقال: " حد الإعراب: هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل فيها " (٣).

وحده ابن الخشاب، فقال: " تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركة أو سكون، لفظاً أو تقديراً بتغير العوامل في أولها " (٤).

وهو حد جيد لولا ذكره (بحركة أو سكون) فقد حصره في هاتين العلامتين وخرج عنهما الحرف والحذف فلم يكن الحد جامعاً لهما، ولو اكتفى بعدم ذكرهما لشمل الإعراب الجميع.

وحده ابن الدهان، فقال: " تغيّر آخر الكلمة المعربة حساً، أو حكماً لاختلاف العامل لفظاً أو معنى " (٥).

وحده ابن الأنباري بقوله: " اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً وتقديراً " (٦).

وحده السهيلي بقوله:" هو الرفع والنصب والخفض ومحله أواخر الكلمة " (٧). وهو عدول عن التسلسل المألوف للحد بمغايرة اللفظ، وإبداء الحكم الناتج عن التغيير بسبب العامل.

وحده الحيدره اليمني بقوله: " الإعراب هو اختلاف أواخر الكلم على حد اختلاف العامل " (٨).

وحده ابن خروف بقوله: " هو اختلاف العلامة في آخر الكلمة لفظاً أو تقديراً على وفق العامل دلالة على معناه " (١٠).

وقال أيضاً: " الإعراب: تغيير أواخر الكلم بالعوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً " (١١).

---

(١) الحلل، ص ٧١.

(٢) الأنموذج، ص ١٧ – ١٨.

(٣) كتاب البيان في شرح اللمع، ص ٢٧.

(٤) المرتجل، ص ٣٤.

(٥) الفصول في العربية، ص ٥٦.

(٦) أسرار العربية، ص ٤١.

(٧) نتائج الفكر، ص ٨٢.

(٨) كشف المشكل، ص ١٦٦.

(١٠) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢٥٩/١.

(١١) نفسه.

وذكر أبو البقاء العكبري حد الإعراب عند بعض النحويين بأنه: " لفظ دال على الفاعل والمفعول مثلاً " [(١)]، وقد اختاره مع أنه ذكر قولاً آخر لبعض النحاة بأن الإعراب: " اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها " [(٢)]، ولا شك أن اختياره لم يكن موافقاً لكثير من أقوال النحاة، مع ما فيه من قصور والله أعلم.

وحده ابن معط بقوله: " الإعراب: تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها عند التركيب بحركات ظاهرة أو مقدرة أو بحذف الحركات أو بحذف الحروف " [(٣)]، وهو حد قارب الكمال.

وحده ابن يعيش بقوله:" الإعراب: عبارة عن اختلاف أواخرها- أي الكلم- لإبانة معانيها"[(٤)] وجاء حده هذا في معرض شرحه لكلمة (الإعراب) في متن (المفصل) للزمخشري، ولذلك كان إلى الحد اللغوي أقرب من الحد الاصطلاحي، لأنه حد بالغاية.

وأما الشلوبين فقد حد الإعراب بقوله: " حكم في آخر الكلمة يوجهه العامل " [(٥)]، ويلاحظ من حدود النحاة المتقدمة أنهم يذكرون الإعراب بأنه تغير أواخر الكلم وهم يقصدون حركات أواخر الكلم لا أواخر الكلم أنفسها، ولو صرحوا بذلك لكان أحسن كما فعل الشلوبين فقد خالفهم في ذلك وذكر أن الإعراب حكم في آخر الكلمة، وهو أول من ذكر هذا صراحة وإن كان ابن الخشاب قد جاء بشيء قريب منه، فقد قال: " تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركة أو سكون لفظاً أو تقديراً بتغير العوامل في أولها " [(٦)]، ثم جاء بعد ذلك ابن الناظم وقال بمثل ما قاله الشلوبين معنى لا لفظاً، وسيأتي بيانه.

وحده ابن الحاجب بقوله: " الإعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه " [(٧)] وعلق الاستراباذي على قول ابن الحاجب، فقال " قوله: (الإعراب ما اختلف آخر به) هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح قوله: (ليدل على المعاني المعتورة عليه) بيان لعله وضع الإعراب في الأسماء " [(٨)]؛ لأن ابن الحاجب ذكر حد الإعراب بعد ذكر حكم المعرب، فأراد

---

(١) مسائل خلافية، ص ١٠٧.

(٢) نفسه.

(٣) الفصول الخمسون، ص ١٥٤.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١١/١.

(٥) التوطئة، ص ١١٦.

(٦) المرتجل، ص ٣٤.

(٧) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٤٣/١/١.

(٨) نفسه.

الاستراباذي أن يبين أن الإعراب إنما هو ما اختلف به؛ أي أن الضمير يعود على المعرب، وأن قول ابن الحاجب: (ليدل على المعاني المعتورة عليه) ليس من الحد إنما هو بيان لعلة وضع الإعراب في الأسماء.

قال ابن عصفور: " الإعراب اصطلاحاً تغيّر آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بني فيه لفظاً أو تقديراً، عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى " [١].

وقال- أيضاً-: " هو تغير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً "[٢]، وقد شرح حده هذا بشرح طويل بين فيه مقصودة من كل فصل احترز به ثم أورد على نفسه اعتراضاً، فقال: " فإن قلت: ينبغي ألا يكون في الحد حشو، وأنت لو قلت: تغيير الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لكان كافياً و لم تحتج إلى قصر التغيير على الآخر، فالجواب إنه لو لم تزد في الحد اشتراط التغيير في الآخر لدخل عليه تغيير الراء من (امرئ) والنون من (ابنمن) ألا ترى أن تغييرهما إنما هو إتباع للإعراب يعني الراء والنون، والإعراب بسبب العوامل يمكن أن يقال: إن هذا التغيير بالعامل وإن كان بواسطة الإعراب " [٣].

ومما ذكره أن بعض الناس اعترض على هذا الحد بـ (سبحان) و (سحر) وأمثالهما من الأسماء التي لم تتصرف ولزمت ضرباً واحداً من الإعراب بعدم تغيير آخره [٤]، فأجاب عن هذا الاعتراض بقوله: " وهذا الاعتراض فاسد، لأني لم أرد بالتغيير أحوال الآخر من رفع إلى نصب أو إلى خفض بل اختلافهما من الوقف إلى الحركة أو من الحركة إلى السكون في الجزم..." [٥]. ورده هذا فيه نظر لأن الأصل في التغيير هو التحول من حالة إلى حالة في التركيب بسبب اختلاف العوامل التي تقتضي تحول حالة الكلمة من رفع إلى نصب إلى جر أو جزم لا كما قال والله أعلم.

وحده ابن مالك بقوله: " ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف " [٦]، وحين شرح حده هذا قال: " وهو عند المحققين- يعني الإعراب- من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبيناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما، وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الأكثر " [٧].ثم قال: " وبهذا الإعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الإعراب تغيراً، وقد اعتذر عن ذلك بوجهين: أحدهما أن ما لازم وجهاً واحداً من وجوه الإعراب فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغير، وعلى الوجه الذي لازمه تغير. والثاني أن الإعراب تجدد

---

[١] المقرب، ص ٤٧.

[٢] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٠٢/١.

[٣] نفسه ١٠٣/١.

[٤] يُنظر: نفسه ١٠٣/١.

[٥] نفسه ١٠٣/١- ١٠٤.

[٦] شرح التسهيل ٣٣/١.

[٧] نفسه.

في حال التركيب،فهو تغير باعتبار كونه منتقلاً إليه من السكون الذي كان قبل التركيب، والجواب عن الأول أن (الصالح لمعنى) لم يوجد بعد ولا ينسب إليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائماً به،ألا ترى أن رجلاً صالح للبناء إذا ركب مع لا،وخمسة عشر صالح للإعراب إذا فك تركيبه،ومع ذلك لا ينسب إليهما إلا ما هو حاصل في الحال من إعراب رجل وبناء خمسة عشر، فكذا لا ينسب تغيير إلى ما لا تغير له في الحال.والجواب عن الثاني أن المبني على حركة مسبوق بأصالة السكون،فهو متغير أيضاً،وحاله تغير،فلا يصح أن يحدّ بالتغيير الإعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء،ولا يخلص من هذا القدح قولهم:لتغير العامل،فإن زيادة ذلك توجب زيادة فساد؛لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة بعامل تغير،ثم خلفه عامل آخر حال التركيب،وذلك باطل بيقين،إذ لا عامل قبل التركيب،وإذا لم يصح أن يعبر عن الإعراب بالتغيير صح التعبير عنه بأنه المجعول آخراًمن حركة وغيرهاعلى الوجه المذكور"[(١)].

وحده بلفظ آخر، فقال: " ما جلبته العوامل في آخر الاسم الذي لا يشبه الحروف من رفع ونصب وجر، وفي آخر الفعل المضارع من رفع ونصب وجزم " [(٢)].

وحده الاسفراييني، فقال: " الإعراب اختلاف أواخر كلم دون كلم لاختلاف أشياء معهودة فعليه البحث عن صورة الاختلاف وهو الإعراب، وما فيه الاختلاف وهو المعرب، وما به الاختلاف وهو العامل، وما لأجله الاختلاف وهو المقتضي " [(٣)].

وحده ابن الناظم، فقال: " أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المعرب " [(٤)].

وقال أبو حيان:"الإعراب تغير آخر الكلمة لعامل داخل عليها في ما هي فيه لفظاً أو تقديراً"[(٥)].

وقال أيضاً:"الإعراب تغيير الآخر أو ما كان كالآخر" [(٦)]، فحده الأول جار على ما جرت به حدود النحاة، والآخر قاصر.

وحده ابن هشام بقوله: " الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع " [(٧)]، وهو كحد ابن الناظم إلا بتغيير في آخره وهو كذلك في شرح قطر الندى [(٨)]، وأوضح المسالك [(٩)].

---

(١) شرح التسهيل ٣٣/١– ٣٤.

(٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ١٠٧.

(٣) لباب الإعراب، ص ١٥٠.

(٤) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ١٦.

(٥) تقريب المقرب، ص ٤٣.

(٦) النكت الحسان لأبي حيان، ص ٣٤.

(٧) شرح شذور الذهب، ص ٣٣.

(٨) يُنظر: شرح قطر الندى، ص ٤٧.

(٩) يُنظر: أوضح المسالك ٢٨/١.

وحده الشريف الجرجاني بقوله: " الإعراب هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً وتقديراً " (١).

والأبذي ممن يرى التفريق بين الإعراب لفظاً ومعنى، ولذا حده على أنه لفظ، فقال: " ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف " (٢)، وحده أنه معنى بقوله: " تغيير أواخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً وتقديراً " (٣).

وذهب مذهبه في التفريق الأزهري، فحد الإعراب على أنه لفظي بأنه: " أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة " (٤)، وحده على أنه معنوي بقوله: " تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً " (٥).

وتابع السيوطي الأزهري في ذلك، وقال: " وحده على هذا: اثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب وهو الآخر " (٦)، وزعم أنه رأى الجمهور.

وحده بأنه معنوي: " التغيير لعامل لفظاً أو تقديراً " (٧).

وحده الفاكهي بقوله: " أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، حقيقة أو مجازاً " (٨).

ومدار حد الإعراب عند النحاة وإن اختلفت ألفاظهم، هو التغيير الحاصل للكلمة عند التركيب، وهذا التغيير يكون في آخرها ويكون بسبب العامل الذي اختلف فاختلف معه التغيير لمقتضاه.

ومما يلحق حدود الإعراب ما اختلف فيه النحاة من أن الإعراب لفظي هو أو معنوي ، وقد قدمت هذه المسألة في الفصل الثالث من الرسالة ما أغنى عن إعادته هنا.

ولتفصيل أكثر يراجع مسألة الاختلاف في حقيقة الإعراب (٩).

---

(١) التعريفات، ص ٥٣.

(٢) كتابان في حدود النحو، ص ٤٥.

(٣) نفسه، ص ٤٦.

(٤) شرح التصريح على التوضيح ٦٠/١.

(٥) نفسه ٥٩/١- ٦٠.

(٦) همع الهوامع ٤١/١.

(٧) نفسه.

(٨) كتابان في حدود النحو، ص ٧٤.

(٩) يُنظر: مسائل خلافية في النحو، ص ١٠٧- ١١٠.

٢- المعرب:

جاء المعرب في حدود النحاة باصطلاحات مختلفة، فمنهم من سماه المتمكن، ومنهم من سماه المنصرف، ومنهم من سماه المعرب، ولكنهم قصروا ذلك على الأسماء، وأهملوا الفعل المضارع، وإنما المعرب ما كان اسماً أو فعلاً مضارعاً، وذهبوا بالمعرب إلى الاسم المتمكن أو المنصرف، و لم يدخلوا الفعل المضارع، وسيستبين ذلك من حدودهم، فقد حده ابن السراج، فقال: " اعلم أن معنى قولهم اسم منصرف أنه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين " (١).

وقال أبو علي الفارسي: "والأسماء المتمكنة ما لم تشابه الحروف و لم تتضمن معناها" (٢).

وحده ابن جني فقال:" فالاسم المتمكن ما تغيّر آخره، لتغيّر العامل فيه، و لم يشابه الحروف"(٣).

وحده الصيمري بأنه: " ما تمكن في الاسمية فلم يخرج عنها إلى شبه الأفعال، فهو يستحق إعراب الأسماء: الرفع، والنصب، والجر، ويلحقه التنوين علامة للتمكن، وما أشبههما " (٤).

وحده ابن برهان على طريقة التقسيم، فقال: " الأسماء منها معرب، وذلك هو المتمكن، وهو على وجهين: إما منصرف، والصرف هو التنوين، وإما غير منصرف، لأنه شابه الفعل من وجهين " (٥).

ومثله فعل الجرجاني، فقال: " واعلم أن الأسماء على ضربين: معرب ومبني، ثم المعرب على ضربين: منصرف وغير منصرف، فالمنصرف ما دخله الجر مع التنوين نحو زيدٍ، وغير المنصرف ما لم يدخله الجر مع التنوين وكان في موضع الجر مفتوحاً نحو مررت بأحمدَ " (٦).

وقال الدينوري: " فالمتمكن ما لم يشابه الحرف، و لم يتضمن معناه، و لم يقع موقع الفعل المبني"(٧)، ثم قال مبيناً معنى المتمكن: " ومعنى المتمكن: أن يتمكن بوجوه الإعراب ظاهرة أو مقدرة"(٨).

وحده الزمخشري بقوله: " الاسم المعرب: ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو بحرف أو محلاً " (٩).

وقال الشريف الكوفي: " والمراد بالمعرب: ما يجوز أن تدخل عليه حركات الإعراب، سواء دخلت عليه أو لم تدخل، ألا ترى أن قولنا: (زيد) اسم معرب، ونحن نقف عليه بالسكون، ولكن لو

---

(١) الأصول في النحو ٧٩/٢.

(٢) الإيضاح لأبي علي الفارسي، ص ٧٤.

(٣) اللمع في العربية، ص ٤٨.

(٤) التبصرة والتذكرة ٨١/١.

(٥) شرح اللمع لابن برهان ٦/١.

(٦) الجمل للجرجاني، ص ٤٩.

(٧) ثمار الصناعة، ص ١٦١.

(٨) نفسه.

(٩) المفصل، ص ٤١.

أدخلت عليه عاملاً لدخله الإعراب " [١].

وحده ابن الخشاب بقوله: " ما لم يشبه الحرف، و لم يتضمن معناه، و لم يقع موقعه" [٢].

وحده ابن الدهان بقوله: " تام التمكن: وهو العاري من شبه الفعل من وجهين، وهو المتمكن الأمكن، كرجل وزيد، ويسمى منصرفاً " [٣] والمعرب عند ابن الدهان جاء على اصطلاحات ثلاثة وهي، المنصرف وتام الإعراب وتام التمكن [٤].

وحده ابن الأنباري بقوله: " أما المعرب فهو ما تغير آخره بتغير العامل فيه لفظاً أو تقديراً " [٥] والمتمكن عنده: " ما لم يشابه الحرف و لم يتضمن معناه " [٦].

وحده الحيدرة اليمني المعرب على طريقة التقسيم وأدخل فيه الفعل المضارع و لم يهمله، فقال: " المعرب شيئان: أسماء متمكنة، وأفعال مضارعة .

فالأسماء تنقسم في التمكين على ثلاثة أضرب: أسماء متمكنة في الاسمية، وكل الإعراب، وهي كل اسم دخله الرفع والنصب والجر، مع التنوين. وما يقوم مقامه من ألف ولام أو إضافة، نحو: غلام والغلام، وغلامَ زيد، وأسماء متمكنة في الاسمية، وبعض الإعراب وهي التي لا تنصرف، والأسماء المنقوصة وجمع المؤنث السالم، وأسماء متمكنة في الاسمية دون الإعراب، وهي الأسماء المقصورة والستة المعتلة المضافة، والتثنية وجمع المذكر السالم وكل اسم حذف منه حرف الإعراب، نحو: أدْلٍ وأجْرٍ جمع دلو وجرو، نقول: هذه أدل، ورأيت أدلياً ومررت بأدلٍ، وأضب وأنج. وقس عليه كل اسم آخره واو ثبوت الاسم على مسماه غاب أو حضر، نقول: هذا زيد، وزيد في الكوفة " [٧].

وحده الجزولي بقوله: " المنصرف من الأسماء هو الذي فيه ألف، أو تنوين ظاهر، أو أضيف إلى غير متكلم " [٨].

وحده- أيضاً- بقوله:" الاسم المتمكن: هو الذي لم يشابه الحرف و لم يتضمن معناه، و لم يقع موقع المبني ولا ضارع ما وقع موقع المبني، ولا هو اسم زمان أضيف إلى جملة " [٩].

---

[١] كتاب البيان في شرح اللمع، ص ١٩.

[٢] المرتجل، ص ٣٥.

[٣] الفصول في العربية، ص ٥٤.

[٤] يُنظر: نفسه، ص ٥٤.

[٥] أسرار العربية، ص ٤٤.

[٦] نفسه.

[٧] كشف المشكل، ص ١٧٠.

[٨] المقدمة الجزولية، ص ٣١.

[٩] نفسه.

وحده أبو البقاء العكبري، فقال: " المعرب هو الذي يختلف آخره باختلاف العامل فيه لفظاً أو تقديراً " (١).

وحده ابن معط بالترادف فقال: " المعرب: هو الاسم المتمكن " (٢).

وسار ابن يعيش على مثل ما جاء به الحيدرة، فحد المعرب بقوله: " واعلم أن الاسم المعرب على ضربين: منصرف وغير منصرف، فالمنصرف ما دخلته الحركات الثلاث مع التنوين سواء كان دخولها عليه لفظاً أو تقديراً " (٣).

وحده الشلوبين بقوله: " وهو ما لم يعرض فيه شبه الحرف " (٤) ويقصد به الاسم المتمكن.

وقال ابن الحاجب: " المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الأصل " (٥) ومما قاله الرضي معترضاً على هذا الحد عند شرحه: " ولفظ المركب يطلق على شيئين: على أحد الجزأين أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأُخر، كما يقال في (ضرب زيد) مثلاً إن (زيدًا) مركب إلى ضرب، وضرب مركب إلى زيد، فهما مركبان: ويطلق على المجموع، فيقال: ضرب زيد، مركب من ضرب، ومن زيد، وهذا كما يقال- مثلاً- لأحد الخفين هو زوج الآخر، وتقول لهما معاً زوج.

ومراد المصنف المعنى الأول وليس بمرضيّ؛ لأن المركب في اصطلاحهم في المجموع أشهر منه في كل واحد من جزأيه أو أجزائه، فيوهم أن المعرب من الأسماء لا يكون إلا مركباً من شيئين فصاعداً لخمسة عشر ونحوه.

وهذا دأب المصنف يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظاً غير مشهورة في المعنى المقصود اعتماداً منه على عنايته.

وينبغي أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد، ويحترز عن الألفاظ المشتركة، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر " (٦). وأخذ الاستراباذي- أيضاً- على ابن الحاجب استعمال لفظ (مبني الأصل) وعده مصطلحاً مجدداً منه، وبين أن مراده به الحرف والفعل الماضي والأمر، وذكر ما يدخل عليه وما ينقص حده عند البصريين والكوفيين (٧).

وقال ابن عصفور:"حد الاسم المنصرف: هو الذي في آخره صريف، وأعني بذلك التنوين" (٨).

---

(١) مسائل خلافية، ص ٨٣.

(٢) الفصول الخمسون، ص ١٥٥.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥٧/١.

(٤) التوطئة، ص ١١٧.

(٥) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٣٩/١/١.

(٦) نفسه ق٣٩/١/١- ٤٠.

(٧) نفسه ق٤٠/١/١.

(٨) المقرب، ص ٣٠٦.

وقال في موضع آخر: " المعرب هو ما يغير آخره بدخول العوامل عليه لفظاً أو تقديراً " [١] وهذا الحد أولى من الأول.

وحده ابن مالك، فقال: " الاسم السالم من شبه الحرف " [٢]، وقال- أيضاً-: " المنصرف هو الذي ينون في الوصل والتجرد من (أل) والإضافة " [٣].

فالمنصرف والمعرب عند ابن عصفور وابن مالك لا يدلان عندهما على الواحد، فهما مختلفان اصطلاحاً وحداً.

وقال ابن الناظم: " الاسم بالنسبة إلى شبهه بالحرف وعرائه عن شبهه به ينقسم إلى معرب ومبني والمعرب منه بالنسبة إلى شبهه به ينقسم إلى منصرف وغير منصرف.

فما كان من الأسماء المعربة غير شبيه بالفعل فهو المنصرف ويسمى الأمكن، وعلامته، أن يجر بالكسرة مطلقاً، ويدخله التنوين، للدلالة على خفته وزيادة تمكنه " [٤] وهذا حد على طريقة التقسيم والعلامة، وقد نقله العاتكي بلفظه دون خرم في شرحه للشذرة الذهبية لأبي حيان [٥].

وأما أبو حيان فقد قال: " المعرب الاسم المتمكن وهو ما خلا من سبب البناء " [٦] وهو حد بالسلب أو بالمقابلة.

وحده ابن هشام بقوله: " هو ما يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه، كزيد " [٧] وهو يقصد بحده هذا الاسم دون الفعل المضارع لما مثله.

وذكر الشريف الجرجاني حدين للمعرب، فقال: " وهو ما في آخره إحدى الحركات أو إحدى الحروف لفظاً أو تقديراً، بواسطة العامل صورة أو معنى.

وقيل: وهو ما اختلف آخره باختلاف العوامل " [٨] والأخير أقرب حساً ومعنى.

وقال الأزهري: " وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه " [٩].

وذهب السيوطي إلى ما ذهب إليه أبو حيان في حد المعرب، فقال: " المعرب من الأسماء ما عري من أسباب البناء " [١٠].

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٣٣٤.

(٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١٠٨١.

(٣) نفسه ١٣٥.

(٤) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٤٤٩.

(٥) الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية، ص ٤٤١.

(٦) ارتشاف الضرب ٢/٨٣٥.

(٧) شرح قطر الندى، ص ١٦.

(٨) التعريفات، ص ٣٠٨.

(٩) شرح التصريح على التوضيح ١/٤٧.

(١٠) همع الهوامع ١/٥٤.

وأما الفاكهي فقد حد المنصرف بقوله: " كل اسم معرب سلمَ من مشابهة الفعل " [١]، ومستلزم من معرفة المنصرف معرفة المعرب، فيتوقف معرفة كل واحد منهما على معرفة الآخر وهو ما يسمى بالدور.

اختلفت اتجاهات النحاة في حد المعرب وأكثرهم حده على أنه الأسماء المعربة وأهملوا الفعل المضارع لأنه شابه الاسم المعرب فهو فرع عنه، ولذلك كانت عبارة من حده على أنه اسم معرب متقاربة لأنهم حدوه بالعلة السلبية أو بالمقابلة، فعلة بناء الأسماء عند النحاة هو مشابهتها للحرف أو ما تضمن معناه؛ ولذلك كان المعرب عندهم ما سلم من مشابهة الحرف أو ما تضمن معناه، وتجدهم تارة يسمونه المتمكن وتارة يسمونه المنصرف وتارة يسمونه المعرب، حتى الذين حدوه بعبارة (ما اختلف آخره باختلاف العوامل) قصدوا به الاسم وليس الفعل المضارع، مع أن هذا اللفظ يصلح للاثنين، ولهم احتسابات فلسفية ليس مكانها هنا [٢].

والجدير بالأخذ ما شمل الاسم والفعل المضارع لأن الإعراب هو التغيير الحاصل لآخر الكلمة بسبب اختلاف العامل الداخل عليها في التركيب، فيصدق على الاسم والفعل المضارع لأن كلاً منهما كلمة، ويتغير آخره بتغير العامل عند التركيب.

وقد ذكر ابن الحاجب اعتراض من اعترض على حد الزمخشري بأنه حد المعرب بحد يدخل معه الفعل المضارع وقد كان مقصوده الاسم، فلم يكن مانعاً، فقال: " وقد اعترض على حد المعرب أيضاً بأمور مزيفة أحدها: أنه حده بحد يدخل فيه الفعل؛ لأنه قال ما اختلف آخره باختلاف العامل، والفعل أيضاً يختلف آخره باختلاف العامل، والثاني: أنه قد يختلف آخره باختلاف العامل كقولك: منو ومنا ومني، وليس بمعرب باتفاق. والثالث: أن نحو هذين وهذان يختلف للعوامل اختلاف رجلين وليس عند المحققين معرباً.

وأجيب عن الأول أنه لم يقصد إلا الاسم فكأنه قال: هو الاسم الذي اختلف آخره، وعن الثاني بأنه لم يرد إلا اختلافه باختلاف العوامل في لفظ المتكلم به لا في لفظ غيره، واختلاف (منو منا ومني) ليس بعوامل في لفظ المتكلم بها، وإنما هي لقصدك أن تحكي إعراب ما استفهمت عنه، وعن الثالث بأن اختلافه ليس للعامل بدليل قيام موجب البناء فوجب أن تحمل على أنها صيغ مختلفة للمرفوع والمنصوب في أصل وضعها كالضمائر، فكما لا يحسن في الضمائر أن يقال اختلف لاختلاف العامل فكذلك هذه بعد ثبوت موجب البناء " [٣].

---

[١] كتابان في حدود النحو، ص ٦٩.

[٢] يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/١١٨- ١٢٢.

[٣] الإيضاح في شرح المفصل ١/١١٤- ١١٥.

لم يكن ابن الحاجب موفقاً في الاعتذار للزمخشري بأن مقصوده بالمعرب أنه الاسم لأن بذلك لا يغير من دلالة المصطلح وصدق وقوعه على الاسم والفعل المضارع فالمقاصد في بطون أصحابها والدلالة مرآة الألفاظ إن لم تكن هناك قرائن صارفة.

وأرى أن مصطلح المعرب يصلح للاسم وللفعل المضارع ويصدق عليهما، وأن من حده بأنه كلمة يتغير آخرها بتغير العوامل الداخلة عليها في التركيب، أو ما في معناه، قد جمع ماهية المحدود للاسم والفعل المضارع. وأن مصطلح المعرب لا يصلح أن يكون للاسم وحده لأنه بذلك لا يمنع من دخول الفعل المضارع لأنه يصدق عليه التغيير بتغير العوامل، وبذلك يختل الحد للاسم المعرب وحده.

أما مصطلح المتمكن أو المنصرف فهما خالصان للاسم، لأنهما يدلان على خصائص الاسم وماهيته، وليس للفعل المضارع منه شيء. فاقتضت القسمة أن يكون مصطلح المعرب مشتركاً، وأن المتمكن والمنصرف للاسم، وقد ألبس من أراد التساوي بين المصطلحات الثلاثة وقصد بها الاسم وإن صدقت جميعها عليه.

٣- البناء:

حد ابن السراج البناء بقوله: " وأما البناء فهو خلاف الإعراب وهو أن يبنى آخر الكلمة على حركة، غير مفارقة أو سكون غير مفارق " [١].

وحده الفارسي، فقال: " البناء خلاف الإعراب، وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف العامل " [٢].

وقال الرماني: " البناء لزوم آخر الكلمة بسكون أو حركة " [٣].

وقال ابن جني عند التفريق بين الإعراب والبناء:" والفرق بينهما: زوال الإعراب لتغير العامل وانتقاله، ولزوم البناء الحادث لتغير عامل وثباته" [٤]، وزاد حد البناء إيضاحاً في كتابه الخصائص فقال: " وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل" [٥].

وحده الصيمري بقوله: " البناء هو لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة نحو، كمْ، ومَنْ، حيثُ، ومنذُ، وهؤلاء وما أشبه ذلك مما لا تغيره العوامل " [٦].

وقال الثمانيني: " فأما البناء فهو لزوم آخر الكلمة بحركة أو سكون لا يبطل بعامل، كما أنه لم يحدث بعامل " [٧].

وقال الجرجاني: " اعلم أن البناء نقيض الإعراب، لأن حقيقته أن يثبت آخر الكلمة على صورة واحدة فلا يتغير بدخول العوامل المختلفة " [٨]. وحده الواسطي الضرير بقوله: " البناء لا يتغير وإن تغيرت العوامل " [٩].

وحده الدينوري بقوله: " والبناء لزوم الكلمة طريقة واحدة فلا تتغير " [١٠].

وحده الحريري بقوله: " حد البناء لزوم آخر الكلمة بحركة أو سكون، وألا يتغير حاله مع وقوعه في موقع رفع، أو نصب أو جر أو جزم أو عطفه على ما قبله " [١١].

وقال الشريف الكوفي: " وحد البناء: هو ثبات الكلمة على ما تستحقه من حركة أو سكون

---

[١] الموجز في النحو، ص ٢٨.

[٢] الإيضاح للفارسي، ص ٧٦.

[٣] الحدود للرماني، ص ٦٧.

[٤] اللمع، ص ٥٠.

[٥] الخصائص ٣٧/١.

[٦] التبصرة والتذكرة ٧٦/١.

[٧] الفوائد والقواعد، ص ٥٨.

[٨] المقتصد في شرح الإيضاح ١٢٥/١.

[٩] شرح اللمع للواسطي، ص ٨.

[١٠] ثمار الصناعة، ص ١٩١.

[١١] شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ٣٧٠.

لغير حدوث عامل فيها " (١).

وحده ابن الخشاب بقوله: " وأما البناء فهو لزوم آخر الكلمة لسكون أو حركة، وذلك السكون والحركة لا يكونان عن عامل كما كانت حركة الإعراب وسكونه عن عامل " (٢).

وقال ابن الدهان: " حد البناء هو ثبوت الشيء على صورة واحدة، وهو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً " (٣).

وحده الخوراني بقوله: " والبناء وضع كلمة على صيغة لا تختلف لفظاً ولا تقديراً باختلاف ما دخل عليها من العوامل " (٤).

وقال ابن الأنباري في حده: " وأما البناء فحده لزوم أواخر الكلم بحركة أو سكون " (٥).

وقال الحيدرة اليمني: " البناء: لزوم أواخر الكلم حداً واحداً وإن اختلفت العوامل مثل: جاءني هؤلاءِ، ورأيتُ هؤلاءِ، ومررت بهؤلاءِ " (٦).

وحده ابن خروف بقوله: " والبناء لزوم الآخر على حالة واحدة بعامل يدخل وبغير عامل"(٧).

وقال ابن معطٍ: " البناء لزوم أواخر الكلم حركة أو سكوناً من غير عامل ولا اعتلال " (٨).

وحده ابن الخباز فقال: " ثبوت أواخر الكلم على صورة واحدة وإن اختلف العوامل" (٩).

وقال ابن يعيش: " البناء يخالف الإعراب ويضاده من حيث كان البناء لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا شيء أحدث ذلك من العوامل، فحركة آخره كحركة أوله في اللزوم والثبات بخلاف الإعراب " (١٠).

وقال الشلوبين: " والبناء مثله في اللفظ- يعني الإعراب- وضده في إفادة المعنى " (١١) وقال: " والفرق بينهما لفظاً: انتقال الإعراب غالباً بالعوامل، ولزوم البناء " (١٢).

---

(١) كتاب البيان في شرح اللمع، ص ٢٧.
(٢) المرتجل، ص ٣٥، ويُنظر: ص ١٠٠.
(٣) الفصول في العربية، ص ٦٥.
(٤) القواعد والفوائد، ص ٤٣.
(٥) أسرار العربية، ص ٤١.
(٦) كشف المشكل ،ص ٤١.
(٧) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٢٦٠.
(٨) الفصول الخمسون، ص ١٥٤.
(٩) توجيه اللمع لابن الخباز، ص ٦٨.
(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٠.
(١١) التوطئة ص ١١٦.
(١٢) نفسه.

وقال ابن عصفور: " البناء أن لا يتغير آخر الكلمة لعامل، في حين جعلها جزء كلام، عما كانت عليه قبل ذلك لفظاً ولا تقديراً " [١].

وحده ابن مالك بقوله: " البناء لزوم الآخر دون عامل سكوناً أو حركة، حذفاً قائماً مقام السكون، أو حرفاً قائماً مقام الحركة، كمَنْ وكيفَ وحيثُ وهؤلاءِ واخشَ، وارمِ، وادعُ، ويا زيدان ويا زيدون" [٢].

وقال النيلي في شرحه حد ابن معط في ألفيته: " إذا كان الإعراب هو التغير، والبناء ضده وجب أن يكون البناء هو اللزوم، إذ لا واسطة بين التغير واللزوم " [٣].

وقال الكيشي: " البناء عدم اختلاف آخر الكلمة باختلاف العامل، كقولك: جاءني هؤلاءِ، ورأيت هؤلاءِ ومررت بهؤلاءِ " [٤].

وحده أبو حيان فقال: " البناء: أن لا تتغير الكلمة لعامل حين جعلها جزء كلام " [٥] وقال أيضاً: " البناء: لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة لغير عامل " [٦].

وحده ابن هشام فقال:" البناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظاً أوتقديراً " [٧].

وأما الأبذي فالبناء عنده لفظ ومعنى، فأما حده لفظاً: " ما جيء به لا لبيان مقتضي العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو إتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين " [٨] وحده معنى: " لزوم آخر الكلمة حركة أو حرفاً، أو سكوناً أو حذفاً لغير عامل ولا اعتلال " [٩].

وذهب الأزهري إلى ماذهب إليه الأبذي من أن البناء لفظي ومعنوي، فأما اللفظي فهو ما نقله عن ابن مالك، فقال: " فقال ابن مالك: ما جيء به لا بيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو إتباعاً أو نقلاً تخلصاً من سكونين " [١٠]، وعلى القول بأنه معنوي، حده بقوله: " لزوم آخر الكلمة حالة واحدة " [١١]، وكذا ذهب السيوطي [١٢].

---

[١] المقرب لابن عصفور، ص ٣١٦.

[٢] شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ١٠٩.

[٣] الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ٧٥/١.

[٤] الإرشاد إلى علم الإعراب، ص ٩١.

[٥] تقريب المقرب، ص ٨٥.

[٦] ارتشاف الضرب ٦٧٣/٢.

[٧] شرح شذور الذهب، ص ٦٨.

[٨] كتابان في حدود النحو، ص ٤٧.

[٩] نفسه.

[١٠] شرح التصريح على التوضيح ٥٨/١.

[١١] نفسه.

[١٢] يُنظر: همع الهوامع ٤٥/١.

وحده الفاكهي بمثل ما نقله الأزهري من غير أن يخرم حرفاً [1].

والناظر في حدود القوم يرى أن حدودهم للبناء لم تختلف اختلافاً بيناً، وأن اختلافهم كان بتبديل ألفاظ دون ألفاظ ومعانيها واحدة كالتعبير باللزوم أو الثبات، وأكثر النحاة حدوا البناء بالمقابلة عند ذكرهم للإعراب فيقابلون حد البناء بضد الإعراب لفظاً ومعنى.

(1) يُنظر: كتابان في حدود النحو، ص٧٤- ٧٥.

٤- المبني:

حد النحاة المبني بحدود مقابلة لحد المعرب، كما فعلوا في حد البناء حين قابلوه بالإعراب، فقد حد الزجاجي المبني بقوله: " والمبني ما لم يتغير آخره بدخول العوامل عليه، نحو: هؤلاءِ، وحذامِ وقطامِ وما أشبه ذلك " (١).

وأما ابن برهان فقد حد المبني من الأسماء بطريقة طريفة، فقال: " ومن الأسماء أعداه داء الحروف فبني لذلك، فموضعه معرب دون لفظه " (٢).

وحده الثمانيني بقوله: " فأما المبني فهو ما لزم آخره طريقة واحدة و لم يجز للعوامل أن تغيره عما بني عليه، لأن العلة التي أوجبت له البناء موجودة فيه، و لم يقوَ العامل على إبطال العلة فيبطل حكمها " (٣).

ولما قسم الواسطي الضرير الأسماء جعلها على ثلاثة أضرب: أمكن، ومتمكن، وغير متمكن. وهو المبنيات، وقال: " ولا يخلو المبني من أن يتضمن معنى الحروف، نحو: أين، وكيف، تضمنا معنى ألف الاستفهام، أو يقع موقع المبنيّ نحو: نزالِ أُوقع موقعَ انزلْ " (٤) ثم قال: " وما عدا الاسم المتمكن والفعل المضارع فمبني كلها نحو: مَنْ، وضربَ، وإنّ " (٥)، وفوّت حالتي المضارع عند اتصاله بنوني التوكيد ونون النسوة.

وحده الجرجاني بقوله: " والمبني من الأسماء نحو: مَنْ، وكيف، وما أشبه مما فيه معنى الحرف وشبهه " (٦).

وحده الدينوري بالمقابلة، فقال: " فالمتمكن، ما لم يشابه الحرف، و لم يتضمن معناه، و لم يقع موقع الفعل المبني، وغير المتمكن، ما عرض له أحد هذه الثلاثة " (٧).

وحده الحريري، فقال: " والمبني ما لا يتغير آخره مع اختلاف العوامل الداخلة عليه ولا يختلف حكمه على اختلاف مواقعه وتباين مواطنه " (٨).

وقال الزمخشري: " المبني وهو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل، وسبب بنائه مناسبة ما لا

---

(١) الجمل في النحو للزجاجي، ص ٢٦٠.

(٢) شرح اللمع لابن برهان ٦/١.

(٣) الفوائد والقواعد، ص ٥٧.

(٤) شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير، ص ٦.

(٥) نفسه، ص ٧.

(٦) الجمل في النحو للجرجاني، ص ٥٤.

(٧) ثمار الصناعة، ص ١٦١.

(٨) شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ٣٦٠.

تمكّن له بوجه قريب أو بعيد بتضمّن معناه " [١].

وحده الشريف الكوفي بقوله: " وأما المبني فما لا يتغير عن حالته التي استقر عليها من وقف أو فتح أو كسر أو ضم، فالحروف كلها مبنية والأسماء كلها معربة إلا ما شابه الحرف" [٢].

وحده ابن الخشاب بقوله: " المبني من الأسماء ما تضمن معنى من معاني الحروف أو أشبهها في الحكم " [٣].

وقال ابن الأنباري: " وأما المبني فهو ضد المعرب، وهو ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه. فمن ذلك: الاسم غير المتمكن والفعل المضارع. فأما الاسم غير المتمكن فنحو: مَنْ، وكمْ، وقبلُ، وبعدُ، وكيفَ، وأمسِ، وهؤلاءِ. وإنما بنيت هذه الأسماء لأنها أشبهت الحروف، أو تضمنت معناها " [٤].

وقال أبو البقاء العكبري: " والمبني ما لزم آخره حركة أو سكوناً " [٥].

وقال الخوارزمي: " ومعنى المبني: أنه بني بحركة أو سكون لا لعامل " [٦].

وقال ابن يعيش: " فالمبني: من الأسماء هو الخارج من التمكن إلى شبه الحروف أو الأفعال" [٧].

وقال ابن الحاجب: " المبني ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب " [٨]. وقد اختار ابن الحاجب في حده (ما ناسب) وليس (ما شابه)، وكأنه أعجب بعبارة الزمخشري لأنه شرح قوله، " فقال: مناسبة و لم يقل مشابهة، لأن بعض المبنيات ليس مشاهاً لما لا تمكن له كالمضاف إلى المبني وكباب فجارِ وفساقِ " [٩]؛ ولهذا تراه عدل عن المشابهة إلى المناسبة للخروج من الاعتراض.

وقد نقل الاستراباذي قول ابن الحاجب مدافعاً عن حده فقال: " قال: ولا يفسر الحد بلفظة (أو) لأنها لمجرد أحد الشيئين ههنا، لا للشك الذي ينافي تبيين الماهية. و لم أقل في حده ما لا يختلف آخره كسائر النحاة؛ لأن معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبني، فلا يستقيم أن يجعل تعلق ماهية المبني فرعاً على معرفة انتفاء الاختلاف، فيؤدي إلى الدور " [١٠].

---

[١] المفصل، ص ١٢٦.

[٢] كتاب البيان في شرح اللمع، ص ١٩.

[٣] المرتجل، ص ١٠٠.

[٤] أسرار العربية ٤٩.

[٥] مسائل خلافية، ص ٨٣.

[٦] ترشيح العلل، ص ٦٥.

[٧] شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٠.

[٨] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢/١/١٠٩.

[٩] الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٥٧.

[١٠] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢/١/١٠٩.

ولكن الاستراباذي انتقد الحد من جهة إيراد لفظ (مبني) الذي عليه مدار (الحد) فقال: " وهذا الحد لا يصح إلا لمن يعرف ماهية المبني على الإطلاق. ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها، لكان تعريفاً للمبني بالمبني؛ لأنه ذكر في حد المبني لفظ المبني" [١]. نقد موفق ولكن بعبارة مشكلة.

وقال ابن عصفور: " والمبني هو اللفظ الذي لزم آخره حالة واحدة " [٢].

وقال الاسفراييني: " الأسماء المبنية وهي التي تناسب حالاً تمكن له أصلاً، أو وضع لا لغرض التركيب أو لتأدية الهيئة من غير تصرف " [٣]، هذا الحد بعيد عن نسق عبارات النحاة مع ما اعترته من صبغة منطقية أبعدته عن البساطة إلى التعقيد، فهو أولى بالشرح والتفنيد.

وحده ابن الناظم فقال: " المبني وهو ما أشبه الحرف شبهاً تاماً " [٤].

وقال البعلي بعد أن ذكر اصطلاح النحويين بغير المتمكن أنه يريدون المبني: " وغير المتمكن ما أشبهه الحرف إما في اللفظ وإما في المعنى وإما في الاستعمال " [٥].

وقال صاحب حماة: " المبني ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب " [٦]، فهو حد ابن الحاجب تماماً من غير خرم.

وحده ابن هشام، فقال:" إنه الذي يلزم طريقة واحدة، ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه"[٧].

وقال ابن عقيل: " المبني وهو ما أشبه الحروف " [٨].

وقال الشريف الجرجاني: " المبني: ما كان حركته وسكونه لا بعامل " [٩].

وحده الوردي بقوله: " هو الذي أشبه الحرف شبهاً تاماً، إما بالوضع، وإما بالمعنى، وإما بالنيابة عن الفعل وإما بالافتقار " [١٠].

وقريب منه حد الفاكهي، وهو: " ما شابه الحرف شبهاً قوياً يدنيه منه في وضعه أو في معناه أو في استعماله أو في افتقاره أو في إهماله أو في لفظه " [١١].

---

[١] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢/١/١٠٩.

[٢] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٣٣٤.

[٣] لباب الإعراب ص ١٦٩.

[٤] شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ١٢.

[٥] الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ١/٤٨.

[٦] الكناش، ص ١١٥.

[٧] شرح قطر الندى لابن هشام، ص ١٧.

[٨] شرح ابن عقيل ١/٢٨.

[٩] التعريفات، ص ٢٧٨.

[١٠] شرح التحفة الوردية، ص ١٢٤.

[١١] كتابان في حدود النحو، ص ٥٧.

جرت حدود النحاة في تبيين مصطلح المبني على أنه الاسم غير المتمكن ولم يريدوا عموم المصطلح ليشمل الفعل الماضي والأمر وحالتي الفعل المضارع.

فالذين حدوه بأنه ما أشبه الحرف قصدوا به غير المتمكن فلا يصلح أن يستخدموا مصطلح المبني ليقصروه على ما أرادوا، وإن كان يصلح لذلك، ولكن مصطلح المبني عموماً هو الكلمة التي لم يتغير حال آخرها بتغير العوامل الداخلة عليها، فهو يشمل الاسم غير المتمكن والفعل الماضي والأمر والمضارع في حال اتصاله بنوني التوكيد أو نون النسوة.

وأولى الحدود بالأخذ- في نظري- هو حد ابن عصفور: " المبني هو اللفظ الذي لزم آخره حالة واحدة " ولو أبدله بالكلمة لكان أجود.

٥- النكـرة:

استعمل النحاة مصطلح النكرة بمرادفات متعددة فقد عبر عنه المبرد إضافة إلى النكـرة بـ (المنكر)[١]. وعبر عنه السيرافي بلفظي (المنكور) والمنكر[٢]، وعبّر عنه صاحب حماة بلفظ اسم الجنس[٣].

وحدت النكرة تارة ببيان حدها ومفهومها، وأخرى ببيان علامتها وخاصتها اللفظية، وأقـدم من حدها بحسب تتبعي هو المبرد، فقال: " الاسم المنكر هو الواقع على كل شيء من أمته، لا يخـص واحداً من الجنس دون سائره، وذلك نحو: رجل وفرس وحائط وأرض. وكل ما كان داخلاً بالنيـة في اسم صاحبه فغير مميز منه ؛ إذ كان الاسم قد جمعهما " [٤]، ومراده بـ(أمته) جنسه، وهو ما اشـتهر عند النحاة بأفراد الجنس أو المعنى الكلي الذي يصدق لفظ النكرة عليها، وقوله:(لا يخص...) لا يضيف إلى التعريف إيضاحاً، فهو داخل في معنى ما تقدم.

وسار النحاة على مضمون هذا الحد، فقال لغدة الأصبهاني: " وحد النكرة: ما كان شائعاً في أمته يقع على جميع ما كان من جنسه " [٥].

وحده ابن السراج بقوله: " كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة " [٦].

وحده الزجاجي بقوله: " النكرة: كل اسم شائع في جنـسه ولا يخـص بـه واحـد دون آخر " [٧].

وحده الرماني، فقال: " النكرة للمشترك بين الشيء وغيره في موضعه " [٨].

وحده ابن جني بقوله: " فالنكرة ما لم تخص واحداً من جنسه " [٩].

وقال الصيمري: " النكرة: كل اسم لا يخص واحداً بعينه في أصل موضوعه" [١٠].

وقال الثمانيني عنها: " كل ما لم يخص واحداً من جنسه وبعينه فهو نكرة " [١١].

وقال الواسطي الضرير:" النكرة ما لم يخص الواحد من جنسه "[١٢]، فهو كحـد ابن جني وإن

---

(١) يُنظر: المقتضب ٢٧٦/٤.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١٧/١- ١١٨، ١٣٢.

(٣) يُنظر: الكناش، ص ١٦١.

(٤) المقتضب ٢٧٦/٤.

(٥) في النحو للغدة الأصبهاني، ص ٢٢٧.

(٦) الأصول في النحو ١٤٨/١.

(٧) الجمل في النحو للزجاجي، ص ١٤، ١٧٨.

(٨) الحدود للرماني، ص ٦٨.

(٩) اللمع في العربية، ص ١٥٨، ١٥٩.

(١٠) التبصرة والتذكرة ٩٧/١.

(١١) الفوائد والقواعد، ص ٣٩٢.

(١٢) شرح اللمع للواسطي الضرير، ص ١٣١.

شئت فقل هوهو.

وحده المجاشعي بالمقابلة، فقال: " إن المعرفة ما عرف والنكرة ما كان بخلافه " [١].

وقال الدينوري: " فالنكرة: كل اسم شائع في جنسه، عام لما تحته، ولا يختص به واحد دون آخر " [٢].

وقال الحريري: " النكرة: كل اسم عم اثنين فصاعداً من أفراد جنسه " [٣].

وحده الزمخشري بالمقابلة،فقال:"فالمعرفة ما دل على شيء بعينه...والنكرة ما شاع في أمته"[٤].

وحده الشريف الكوفي بحد كحد ابن جني في اللمع فقال: " فكل ما لم يخص الواحد من جنسه فهو نكرة" [٥]، ثم قال: "وإن شئت قلت: كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة "[٦]، ثم حد النكرة بالعلامة فقال: " وإن شئت ما حسن أن يدخل عليه (رب) فهو نكرة " [٧].

وقال ابن الخشاب: " النكرة كل اسم صلح لكل واحد من جنسه على حد البدل" [٨].

وحده ابن الدهان بنحو ما حده ابن الخشاب مع زيادة علامات النكرة على جهة الحد بالعلامة، فقال: " هو الاسم الذي يكون لكل واحد من جنسه على طريق البدل، ويجوز دخول الألف واللام عليه في الغالب، ودخول (رب) عليه، أو يكون جوابه نكرة، وبعضه أنكر من بعض، على حسب الوضع " [٩].

وقال الخوراني: " النكرة: كل اسم يدل على شخص غير معين، كـ (رجل) و (فرس) " [١٠]، وقصور الحد واضح في حصره في الأشخاص.

وحده ابن الأنباري بقوله: " حد النكرة ما لم يخص الواحد من جنسه " [١١].

وقال الحيدرة اليمني:" والنكرة: كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون واحد " [١٢].

---

[١] شرح عيون الإعراب، ص ٢٢٩.

[٢] ثمار الصناعة، ص ١٥٧.

[٣] شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ٥١.

[٤] المفصل، ص ١٨٦- ١٨٧.

[٥] كتاب البيان في شرح اللمع، ص ٣١٩.

[٦] نفسه.

[٧] نفسه.

[٨] المرتجل، ص ٢٧٧.

[٩] المفصل في العربية، ص ٤٨.

[١٠] القواعد والفوائد، ص ١٣٢.

[١١] أسرار العربية، ص ٢٩٨.

[١٢] كشف المشكل، ص ٤٤٧.

وقال الخوارزمي معلقاً على حد الجرجاني[١]: " هذا هو الذي أشار إليه الشيخ حداً للنكرة، والأحسن في تحديدها أن يقال: النكرة كل اسم عري عن معاني التعريف " [٢]، وقال في موضع آخر معلقاً على حد الزمخشري: " إنما الحد الصحيح أن يقال: النكرة ما دل على معنى دلالة عارية عن الإشارة " [٣]. وحده الأول أضبط؛ لأن ليس كل ما لم يشر إليه نكرة.

ويرى ابن الخباز أن اختلاف عبارات النحاة في حد النكرة راجعة إلى معنى واحد، وذكر قول أبي الفتح ابن جني وغيره من النحاة ، ثم قال: " واعلم أنه لا يشترط في النكرة كثرة المعاني الموجودة تحتها بل العبرة أن يكون وضعها على الاشتراك ألا ترى أن شمساً وقمراً نكرتان، وإن لم يكن إلا شمس واحدة وقمر واحد، ويدلك على أنهما نكرتان دخول اللام عليهما "[٤]. فكأنه يذهب إلى أن العلامة للنكرة أضبط من الحدود المذكورة.

وقال ابن يعيش: " كل اسم يتناول مسميين فصاعداً على سبيل البدل فهو نكرة "[٥].

وقال ابن الحاجب: " النكرة ما وضع لشيء لا بعينه " [٦].

وقال ابن عصفور: " النكرة كل ما علق في أول أحواله على الشياع في مدلوله " [٧].

وقال ابن مالك: " الاسم المنكر هو الدال على معنى شائع في جنسه " [٨].

ويذهب ابن الناظم إلى حد النكرة بالعلامة، فقال: " النكرة ما تقبل التعريف بالألف واللام، أو تكون بمعنى ما يقبله " [٩].

وقال ابن أبي الربيع: " النكرة: كل اسم يقتضي الاشتراك بوضعه نحو: رجل، فإنه لم يوضع ليقع على واحد بعينه، وإنما وضع ليقع على كل واحد وممن هو على هذه الحقيقة " [١٠].

ويقول الكيشي: " النكرة تدل على واحد أو عدد من جنس معلوم " [١١].

وقال البعلي: " والنكرة ما كان شائعاً في جنسه كرجل وفرس وقبيلة وبلد، ونحو ذلك " [١٢].

---

[١] يُنظر: ترشيح العلل، ص ٢٦٢.

[٢] نفسه.

[٣] شرح المفصل (التخمير) ٣٨١/٢.

[٤] توجيه اللمع، ص ٢٩٧.

[٥] شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٥.

[٦] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب٥٤٦/١/٢.

[٧] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٣٤/٢.

[٨] شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ١٣١.

[٩] شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٣٣.

[١٠] البسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٠٠/١.

[١١] الإرشاد إلى علم الإعراب، ص ٣٧١.

[١٢] الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ٧٦٤/٢.

وقال صاحب حماة: " حد اسم الجنس: وهو ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه " [1]، وقد تابع في ذلك الزمخشري في التعبير عن النكرة باسم الجنس.

وقال أبو حيان: " النكرة: الاسم الموضوع على أن يكون شائعاً في جنسه، إن اتفق أن يوجد له جنس " [2]، وقال أيضاً: " وهو ما وضع شائعاً " [3]، وحده الأول أشهر.

وقال ابن هشام: " النكرة عبارة عما شاع في جنس موجود أو مقدر " [4]، وقال أيضاً: " النكرة: اسم لما وضع شائعاً في أمته غير مقصود به قصد شيء بعينه " [5]، وقال أيضاً: " الاسم النكرة: وهو ما يقبل رب " [6]، وهو حد بالعلامة.

وقد حد ابن عقيل النكرة على نحو ما جاء في الألفية، سوى أنه نثر المنظوم، فقال: " النكرة: ما يقبل (أل) وتؤثر فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبل (أل) " [7].

وحده الشريف الجرجاني بحد ابن الحاجب، فقال: " النكرة: ما وضع لشيء لا بعينه " [8].

وحده الأزهري كحد ابن هشام، فقال: " عبارة عما شاع في جنس موجود أو مقدر " [9].

وقال الفاكهي: " حد النكرة ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدده، أو مقدر وجود تعدده فيه " [10].

وبعد هذا السرد لأقوال النحاة المتقاربة في حد النكرة، يلحظ اضطراب في تحديد ماهيتها، فإنهم لم يصلوا إلى قول سواء بينهم، وإن تقاربت عباراتهم، ولكنهم يتذبذبون بين الوصف بالسلب أو الحد بالعلامة، وهذا ما جعل السيوطي ينقل قول ابن مالك ويشرح مقصوده فقال: " قال ابن مالك: حد النكرة عسر، فهي ماعدا المعرفة " [11]، ثم قال: " كما كان كثير من الأحكام الآتية تبنى على التعريف والتنكير وكانا كثيري الدور في أبواب العربية صدر النحاة كتب النحو بذكرها بعد الإعراب والبناء. وقد أكثر الناس في حدودهما، وليس منها حد سالم. قال ابن مالك: من تعرض لحدهما عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأن من الأسماء ماهو معرفة معنى، نكرة لفظاً نحو: كان ذلك عاماً

---

(١) الكناش، ص ١٦١.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٩٠٧.

(٣) النكت الحسان، ص ٤٢.

(٤) شرح قطر الندى لابن هشام، ص ٩٥.

(٥) شرح اللمحة البدرية ١/٢٩٣.

(٦) شرح شذور الذهب، ص ١٣١.

(٧) شرح ابن عقيل ١/٨٦.

(٨) التعريفات، ص ٣٣٧.

(٩) شرح التصريح ١/٩١.

(١٠) كتابان في حدود النحو، ص ٧١.

(١١) همع الهوامع ١/١٨٨، و لم أجد لفظ (عسر) في قول ابن مالك في شرح التسهيل.

أول، وأول من أمس، فمدلولهما معين، لا شياع فيه بوجه، و لم يستعملا إلا نكرتين. وماهو نكرة معنى معرفة لفظاً كأسامة هو في اللفظ كحمزة في منع الصرف والإضافة، ودخول (أل) ووصفه بالمعرفة دون النكرة، ومجيئه مبتدأ، وصاحب حال، وهو في الشياع كأسد. وماهو في استعمالهم على وجهين كواحد أمه، وعبد بطنه، فأكثر العرب هما عنده معرفة بالإضافة وبعضهم يجعلها نكرة، وينصبها على الحال.

ومثلها ذو اللام الجنسية، فمن قبل اللفظ معرفة، ومن قبل المعنى لشياعه نكرة ولذلك يوصف بالمعرفة اعتباراً بلفظه، وبالنكرة اعتباراً بمعناه.

وإذا كان الأمر كذلك، فأحسن ما تتبين به المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة، ثم يقال: وما سوى ذلك نكرة " [1].

ولكني أرى أن أقرب حد للنكرة هو حد الخوارزمي الذي عبر فيه أن النكرة ما عريست عـــن معاني التعريف ولو أضاف إليها بعض ألفاظ النحاة لاكتمل حده وصار هو المنتقى.

---

[1] همع الهوامع ١٨٨/١، ويُنظر: شرح التسهيل ١١٥/١- ١١٦.

٦- المعرفة:

مصطلح المعرفة من المصطلحات النحوية القديمة، وقد استعمله سيبويه نظير مصطلح النكـــرة، فقال: " واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكناً؛ لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرف به " (١).

وأقدم حد للمعرفة ما ذكره المبرد من أنها: " ما وضع على شيء دون ما كان مثله " (٢).

وحدها لغدة الأصبهاني بقوله: " حـــد المعرفة من الأسماء ما عرفه المخاطِب والمخاطَب " (٣).

وحدها الرماني بقوله: " المختص بشيء دون غيره بعلامة لفظية، والعلامة اللفظية على وجهين: علامة موجودة وعلامة مقدرة " (٤).

وحدها جماعة من النحاة بأنها:" ما خص الواحد من جنسه" ومنهم: ابن جني(٥)، والحريري(٦)، وابن الخشاب (٧)، وابن الأنباري (٨)، وابن معط (٩)، وابن يعيش (١٠).

وحدها آخرون بأنها: " ما دل على شيء بعينه " أو " ما وضع ليدل على شـــيء بعينـــه " أو قـــريب من ذلك، ومنهم: الزمخشري (١١)، والمطـــرزي (١٢)، وابـــن الحاجـــب (١٣) والـــشـــريف الجرجاني (١٤).

وحده الخوارزمي بقوله: " المعرفة ما دل على معنى دلالة يتضمن الإشارة إليه " (١٥).

وحده ابن عصفور بقوله: " المعرفة ما علّق في أول أحواله على أن يخص مسماه " (١٦).

---

(١) الكتاب ١/٢٢.

(٢) المقتضب ٣/١٨٦.

(٣) في النحو للغدة الأصبهاني، ص ٢٢٧.

(٤) الحدود للرماني، ص ٦٨.

(٥) يُنظر: اللمع في العربية، ص ١٥٨- ١٥٩.

(٦) يُنظر: شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ٥٣.

(٧) يُنظر: المرتجل، ص ٢٧٧.

(٨) يُنظر: أسرار العربية، ص ٢٩٨.

(٩) يُنظر: الفصول الخمسون، ص ٢٢٥.

(١٠) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/٨٥.

(١١) يُنظر: المفصل، ص ١٨٦- ١٨٧.

(١٢) يُنظر: المصباح في علم النحو، ص ١٠١.

(١٣) يُنظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢/١/٤٩١.

(١٤) يُنظر: التعريفات، ص ٣٠٨.

(١٥) شرح المفصل (التخمير) ٢/٣٧٩.

(١٦) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٣٤.

وقال ابن مالك: " المعرفة هو الدال على معنى معين لا شياع فيه " [١].

وقال الاستراباذي: " المعرفة ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية " [٢] جاء حده هذا بعد شرحه لحد ابن الحاجب المتقدم ومن وافقه، وأورد عليه بعض الاعتراضات، فقال: " قوله: (بعينه) احتراز عن النكرات، ولا يريد به أن الواضع قصد في حال وضعه واحداً معيناً، إذ لو أراد ذلك، لم يدخل في حده إلا الأعلام، إذ المضمرات والمبهمات، وذو اللام، والمضاف إلى أحدهما، تصلح لكل معين قصده المستعمل... ولو قال: ما وضع لاستعماله في شيء بعينه، لكان أصرح...

ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع إلى نكرة مختصة قبل بحكم من الأحكام نحو: جاءني رجل فضربته، لأن هذا الضمير لهذا الرجل الجائي، دون غيره من الرجال " [٣].

وقال ابن أبي الربيع: " المعرفة: هو الاسم الذي يقتضي بوضعه الخصوص " [٤].

وقال أبو حيان: " والمعرفة: الاسم الموضوع على أن يخص واحداً من جنسه" [٥] وقال أيضاً: " المعرفة: ما وضع خاصاً " [٦]. ومثله حده ابن هشام بزيادة لفظ (المعيّن) وعقب عليه بقوله: " إن الاشتراك العارض لا يمنع دعوى التعريف والاختصاص؛ ألا ترى أن غالب الأعلام تجدها مشتركة كزيد وعمرو، ولا ترى منها خاصاً إلا النزر اليسير كمكة وبغداد " [٧].

وحدها الوردي بقوله: " هو ما لم تقبل التعريف بأل " [٨].

وحده الفاكهي، فقال: " حد المعرفة: ما وضع ليستعمل في معين " [٩].

إن مصطلح المعرفة على بساطته أعجز كثيراً من النحاة عن أداء حقه في الحد المناسب له، فاختلفت ألفاظهم في حده و لم يشفِ واحد منها غليل الرضى في نفوس المتلقين بقبول حد دون حد، وهذا الأمر واضح من قول ابن مالك: " من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأن من الأسماء ماهو معرفة معنى نكرة لفظاً، وعكسه " [١٠] ثم قال: " فإذا ثبت كون الاسم المعرفة بهذه المثابة، فأحسن ما بين به ذكر أقسامه مستقصاة " [١٠] ففضل ابن

---

[١] شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ١٣٧.

[٢] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢/١/٤٩٢.

[٣] نفسه ق٢/١/٤٩٢ – ٤٩٣.

[٤] البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٣٠١.

[٥] ارتشاف الضرب ٢/٩٠٧.

[٦] شرح اللمحة البدرية ١/٢٩٢.

[٧] نفسه ١/٢٩٢ – ٢٩٣.

[٨] شرح التحفة الوردية، ص ١٢٢.

[٩] كتابان في حدود النحو، ص ٧١.

[١٠] شرح التسهيل ١/١١٥.

[١٠] نفسه ١/١١٦.

مالك العدول عن الحد إلى ذكر الأقسام للخروج من الخلاف؛ لأن أقسام المعرفة تحصرها والحصر نوع من التمييز، ولذلك يصح أن يقال عن النكرة ما سوى ذلك.

وأرى أن أقرب حد المعرفة ما قاله ابن مالك نفسه وإن لم يرضَ عنه بدليل ما تقدم؛ لأنـــه لا يسلم من الاستدراك على حد زعمه، وقوله: " المعرفة هو الدال على معنى معين لا شياع فيه " [1] يحصر ذاتيات المعرفة ما أمكن فيحصل له ما لم يحصل لغيره من الحدود، والله أعلم.

---

[1] شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ١٣٧.

٧- المفرد التثنية والمثنى:

قبل الخوض في التثنية والمثنى، لابد من إيراد مقصود النحاة من مصطلح المفرد؛ لأن التثنية والمثنى يعتمدان على المفرد في تحديد ماهية كل منهما.

فقد استعمل النحاة مصطلح المفرد للتعبير عن ثلاثة معان اصطلاحية هي:

١- المفرد في مقابل المثنى والجمع.

٢- المفرد في مقابل المضاف والشبيه به.

٣- المفرد في مقابل الجملة وشبه الجملة.

قال ابن الحاجب: " المفرد يطلق باعتبارات ثلاثة: أحدها: المفرد الذي هو ضد المضاف، والآخر: المفرد الذي هو ضد المثنى والمجموع، والآخر: المفرد الذي هو ضد الجملة، فلينظر في كل باب على حسبه " (١).

وقال ابن أبي الربيع: " ومتى أطلقوا المفرد في باب المبتدأ فإنما يريدون به ما ليس بجملة، ومتى أطلقوا المفرد في باب النداء فإنما يريدون به ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف، ومتى أطلقوا المفرد في باب الإعراب فإنما يريدون به ما ليس بتثنيه ولا جمع " (٢).

أما المفرد بالمعنى المقابل للمثنى والجمع، فقد عبروا عنه في البداية بكلمة (الواحد)، كما ورد ذلك عند سيبويه (٣)، والمبرد (٤)، وابن السراج (٥)، والزجاجي (٦).

وقال سيبويه: " اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان " (٧).

وقال المبرد: " واعلم أن التثنية لا تخطئ الواحد، فإذا قيل لك: ثنّه، وجب عليك أن تأتي بالواحد، ثم تزيد في الرفع ألفاً ونوناً، وفي الخفض والنصب ياء ونوناً " (٧)، ثم عبر عنه بلفظ (المفرد)

---

(١) الأمالي النحوية ٢٠/٤.

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٥٣٥/١- ٥٣٦.

(٣) يُنظر: الكتاب ١٧/١، ٢٢، ٢١٠ وغيرها.

(٤) يُنظر: المقتضب ١٩٣/١.

(٥) يُنظر: الموجز، ص ٢٩، ٩٩، ١٠٢.

(٦) يُنظر: الإيضاح في علل النحو، ص ١٣٢، ١٣٤.

(٧) الكتاب ١٧/١.

(٧) المقتضب ٤٠/٣.

حتى استقر عنواناً للمعنى الاصطلاحي ووجد ذلك عند الجرجاني[١]، وابن الأنباري[٢]، وابن معط [٣]، وابن عصفور [٤]، وغيرهم من المتأخرين.

ويلاحظ أن النحاة لم يعنوا بتعريف المفرد بأنه ما دل على واحد أو واحـــدة، فربمـــا لكونـــه واضحاً، بقرينة مقابلته بالمثنى والجمع. وليس للنحاة- أيضاً- تعريف للمفرد المقابل للمركـب النـــاقص، وآخر للمفرد بالمعنى المقابل للمركب التام (الجملة)، بل طرحوا تعريفاً للمفرد بالمعنى المقابل للمركب، بنحو يشمل ما يقابل الجملة، وبعض أفراد ما يقابل المركب الناقص.

وأول من طرح هذا التعريف من أن المفرد هو اللفظ " الدال على معنى؛ بشرط أن لا يكـــون جزء من أجزاء ذلك اللفظ يدل على جزء من أجزاء ذلك المعنى " الشلوبين[٥].

وقال ابن يعيش معرفاً اللفظ: " أن يدل مجموع اللفظ على معنى ولا يدل جزؤه على شيء من معناه ولا على غيره من حيث هو جزء له " [٦].

وقال الرضي الاستراباذي: " اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه " [٧]، وقد تابعه في ذلك ابن هشام، فقال:" والمراد بالمفرد: مالا يدل جزؤه على جزء معناه، وذلك نحو: (زيد)، فـــإن أجزاءه وهي: الزاي، والياء، والدال، إذا أفردت لا تدل على شيء مما يدل هو عليه، بخلاف قولـــك: (غلام زيد)، فإن كلاً من جزأيه، وهما الغلام وزيد، دال على جزء معناه، فهذا يـــسمى مركبـــاً، لا مفرداً " [٨].

وأقرب حد للمفرد أن يقال: كلمة تدل على واحد أو واحدة، أما ما درج في كتب النحـــاة المتأخرين فهو كلام المناطقة دخل على النحاة، واختلط باصطلاحهم.

أما التثنية فقد حدها الزجاجي بقوله:" ضم اسم إلى اسم مثله في اللفظ، فيختصر ذلك بـــأن يقتصر على لفظ أحدهما، إذ كان لا فرق بينه وبين الآخر، ويؤتى بعلم التثنية آخراً فيعلم بذلك أنهما قد اجتمعا وصارا بمنزلة شيء واحد " [٩].

وقال الرماني: " التثنية: صيغة مبنية من الواحد للدلالة على الاثنين " [١٠].

---

[١] يُنظر: الجمل، ص ٤٠.
[٢] يُنظر: أسرار العربية، ص ٥٣، ٦٥.
[٣] يُنظر: الفصول الخمسون ١٥٥.
[٤] يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٤٤.
[٥] شرح المقدمة الجزولية ١/١٩٧.
[٦] شرح المفصل لابن يعيش ١/١٩.
[٧] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/١/٥.
[٨] شرح قطر الندى لابن هشام، ص ١٥.
[٩] الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص ١٢١.
[١٠] الحدود للرماني، ص ٦٨.

وقال ابن برهان: " والتثنية ضم مفرد إلى مفرد" (١).

وقال الثمانيني: " والتثنية على ضربين: تثنية صناعية، وتثنية لغوية، فالتثنية الصناعية: هي لكل ذاتين يشتركان في لقب واحد، نحو: (زيد وزيد، هند وهند) " (٢).

وقال الدينوري: " التثنية: ضم شيء إلى مثله " (٣). فهو كحد ابن برهان المتقدم.

وقال ابن الدهان: " التثنية: ضم مفرد إلى مثله معنى، فأما اللفظ فهو أن تضم إلى المفرد في الرفع ألفاً ونوناً مكسورة، وفي الجر والنصب ياء مفتوحة ما قبلها ونوناً مكسورة فالألف والياء حرف الإعراب " (٤).

وقال ابن الأنباري: " التثنية: صيغة مبنية للدلالة على الاثنين " (٥)، فهو كحد الرماني.

وحدها الجزولي بقوله: " التثنية: ضم واحد إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين، وأصلها العطف، وفائدتها التكثير وعدل عن الأصل إيجازاً واختصاراً ولا يصح التكثير وضم الشيء إلى مثله إلا في الأشخاص والأنواع دون الأجناس " (٦).

وقال ابن يعيش: " التثنية: ضم اسم إلى اسم مثله " (٧).

وقال الشلوبين: " التثنية: ضم واحد إلى مثله، بشرط اتفاق اللفظين في الأكثر" (٨).

وقال ابن عصفور: " التثنية: ضم اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً " (٩).

وقال- أيضاً-: " التثنية: ضم اسم نكرة إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين، أو المعنى الموجب للتسمية " (١٠).

وهذا الحد لا يستقيم لأنه قيّد انضمام الاسم إلى مثله بأن يكون نكرة وهذا غير متحصل في التثنية.

وقال ابن مالك: " جعل الاسم القابل دليل اثنين متفقين في اللفظ غالباً أو في المعنى على رأي، بزيادة ألف في آخره رفعاً، وياء مفتوح ما قبلها جراً ونصباً، تليها نون مكسورة، فتحها لغة، وقد تضم،

(١) شرح اللمع لابن برهان العكبري ٢٤/١.
(٢) الفوائد والقواعد، ص ١١٦.
(٣) ثمار الصناعة، ص ٢٢٠.
(٤) الفصول في العربية، ص ٧٠.
(٥) أسرار العربية، ص ٦٣.
(٦) المقدمة الجزولية، ص ١١.
(٧) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٤.
(٨) التوطئة، ص ١١٨.
(٩) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٣٦/١.
(١٠) المقرب، ص ٣٦٣.

وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة ولزوم الألف لغة خارثية " [١] وقد ضمن ابن مالك مسائل التثنية في حدها وهذا لا يكون في الحدود لأن المسائل تفريعات للحدود وليست ماهيات لها.

وقال ابن أبي الربيع: " التثنية: كل اسم آخره ألف ونون في الرفع ينقلب الألف ياء في النصب والخفض " [٢]، وهذا حد بالعلامة، وهو لحد المثنى أقرب.

وقال الأبذي: " حد التثنية: ضم اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظ والمعنى، أو المعنى الموجب للتثنية " [٣].

وقد حدها الفاكهي بحد ابن مالك بعد إخراج ما له صلة بمسائل التثنية، فقال: " حد التثنية، جعل الاسم المقابل دليل اثنين متفقين لفظاً ومعنى بزيادة في آخره تليها نون مكسورة " [٤].

وأفضل حد- في نظري- هو حد الرماني؛ لأنه أخصر وأبعد عن التعقيد وأدل على المعنى.

وأما المثنى فقد حده الحريري بقوله: " الاسم المثنى هو الاسم الدال على مسميين متفقي اللفظ، ويشترك فيهما المذكر والمؤنث ومن يعقل ومن لا يعقل، ولا يدخل على حرف ولا فعل " [٥].

وحده الزمخشري بقوله: " وهو ما لحقت آخره زيادتان ألف وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة لتكون الأولى علماً لضم واحد إلى واحد، والأخرى عوضاً مما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد " [٦].

وقال ابن الحاجب: " المثنى: ما لحق آخره ألف، أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة ليدل على أن معه مثله من جنسه " [٧] وتابعه في هذا الحد صاحب حماة [٨].

وقال ابن مالك: " المثنى: ما كان كالمسلمين في الزيادة والمعنى والصلاحية للتعرّي، وعطف مثله عليه مع سلامة المعنى، واتفاق اللفظين " [٩].

وأما الاستراباذي فقد حده بقوله: " كل اسم له مفرد ثم ألحق بآخره ألف ونون ليدل على أن معه مثله من جنسه " [١٠].

---

(١) تسهيل الفوائد، ص ١٢.

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢٤٧/١.

(٣) كتابان في حدود النحو، ص ٥٠.

(٤) نفسه، ص ٦٧.

(٥) شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ٩٩.

(٦) المفصل، ص ١٧٠، ويُنظر: المقدمة الجزولية، ص ٢٤، والفصول الخمسون لابن معط، ص ٢١٦، والتوطئة، ص ١٢٧.

(٧) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢/١/٦٣١.

(٨) الكناش، ص ٩.

(٩) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ١٢٤.

(١٠) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/١/٧٧.

وحد الوردي المثنى بأنه: " هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه " [١].

وقال ابن هشام: " المثنى: ما دل على اثنين بزيادة صالحة للتجريد " [٢].

وقال- أيضاً-: " حد المثنى، ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين " [٣].

وقال- أيضاً-: " المثنى: هو كل اسم دال على اثنين، وكان اختصاراً للمتعاطفين " [٤].

وقال ابن عقيل: " المثنى لفظ دال على اثنين بزيادة في آخره، صالح للتجريد وعطف مثله عليه " [٥].

وحده الشريف الجرجاني بقوله: " المثنى: ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوحة ما قبلها ونون مكسورة " [٦].

وحده الأبذي، فقال: " حد المثنى: هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطفه مثله عليه " [٧]. وهو حد الوردي بلفظه.

وبمثله قال السيوطي: " المثنى: وهو ما دل على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عنها، وعطف مثله عليه " [٨].

وقال الفاكهي: " حد المثنى: ما دل على اثنين بزيادة في آخره صالحاً للتجريد، وعطف مثله عليه دون اختلاف معنى " [٩].

اختلفت عبارات النحاة في تحديد المثنى ومدار كلامهم على وصف المثنى بالعلامة، وأقرب حد مقبول هو حد الوردي فهو أكثر ضبطاً ودقة وأجدر بحصر ذاتيات المثنى من غيره من الحدود، وقد تابعه النحاة في ذلك وإن اختلفت ألفاظهم أحياناً بزيادة أو تبديل.

---

(١) شرح التحفة الوردية، ص ١٣١.

(٢) شرح اللمحة البدرية ١/٢٢٦.

(٣) أوضح المسالك ١/٣٦.

(٤) شرح شذور الذهب، ص ٤٤.

(٥) شرح ابن عقيل ١/٥٦.

(٦) التعريفات، ص ٢٨٢.

(٧) كتابان في حدود النحو، ص ٥٠.

(٨) همع الهوامع ١/١٣٣.

(٩) كتابان في حدود النحو، ص ٦٧- ٦٨.

٨- الجمــع:

استخدم مصطلح الجمع بمعناه الاصطلاحي منذ بدايات الدرس النحوي، فقد استعمله سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه [١]، واستخـــدم عند بعض النحاة بلفظ (المجموع) كالزمخشري [٢]، وابـــن معط [٣]، وابن الحاجب [٤].

وأقدم حد للجمع- حسب علمي- وجد عند الرماني، وهو قوله: " الجمع: صيغة مبنية مـــن الواحد للدلالة على العدد الزائد علـــى الاثـــنين " [٥]، وتابعـــه في ذلـــك ابـــن الأنبـــاري فقـــال: " صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين " [٦].

وعقب عليه بقوله: " والأصل فيه أيضاً العطف كالتثنيه إلا أنهم لما عدلوا عن التكرار في التثنية طلباً للاختصار، كان ذلك في الجمع أولى " [٧].

وحده ابن برهان بقوله: " الجمع: ضم غير المفرد إلى المفرد " [٨]، ويلاحظ على هذا الحد أنه حد للجمع بوصفه عنواناً لمعناه الاصطلاحي، وترد هذه الملاحظة- أيضاً- على كل من صدّر حـــده بلفظ (ضم) [٩]. وتابعه في هذا اللفظ ابن الدهان [١٠].

وحـــده ابن بابشاذ، فقال: "ضم شيء إلى أكثر منه" [١١]، وحـــده الدينوري كحـــد ابـــن بابشاذ [١٢].

وقال الجزولي: " الجمع: ضم واحد إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ، وفائدته التكثير وأصله العطف " [١٣].

---

(١) يُنظر: الكتاب ٢/ ٤٨، ٣/٣٢٢، ٤١٧، ٤٨٤.

(٢) يُنظر: شرح الأنموذج، ص ٩٥، ٩٨، والمفصل، ص ١٧٤.

(٣) يُنظر: الفصول الخمسون ص ١٦١.

(٤) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢/١/٦٥٧.

(٥) الحدود للرماني، ص ٦٨.

(٦) أسرار العربية، ص ٦٤.

(٧) نفسه.

(٨) شرح اللمع لابن الدهان ١/٢٤.

(٩) يُنظر: مصطلحات نحوية، علي حسن مطر،مجلة تراثنا،العدد ٦٨، ص ١٨٣.

(١٠) يُنظر: الفصول في العربية، ص ٧.

(١١) شرح المقدمة المحسبة ١/١٩٠.

(١٢) يُنظر: ثمار الصناعة، ص ٢٢٧.

(١٣) المقدمة الجزولية، ص ١١.

وتابعه في هذا الحد لفظاً ومعنى الشلوبين، وأوضح أن قيد (اتفاق الألفاظ) لإخراج ما يفهم منه الجمع، وليس جمعاً اصطلاحياً، "كالغنم والرهط والنفر والإبل... لأنه ليس له واحد من لفظه، ولا يكون الجمع عندهم إلا ما له واحد من لفظه " [١].

وقال فرخان في الجمع: " أن نأخذ من الأسماء أكثر من الاثنين أخذاً على هذا الحد " [٢].

وحده ابن الحاجب بقوله: " المجموع: ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما " [٣].

وشرح الرضي قول ابن الحاجب فقال: " قوله: (ما دل على آحاد) يشمل المجموع وغيره من اسم الجنس كتمر ونخل، واسم الجمع كرهط ونفر، والعدد كثلاثة عشر، ومعنى قوله: (مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما) أي؛ تقصد تلك الآحاد، ويدل عليها بأن يؤتى بحروف مفرد ذلك الدال عليها مع تغييرها في تلك الحروف...، ودخل في قوله: (بتغيير ما) جمعا السلامة؛ لأن الواو والنون في آخر الاسم من تمامه، وكذا الألف والتاء فتغيرت الكلمة بهذا الزيادات إلى صيغة أخرى، وخرج بقوله: (مقصودة بحروف مفردة بتغييرها) اسم الجمع، نحو: إبل وغنم؛ لأنها وإن دلت على آحاد، لكن لم يقصد إلى تلك الآحاد، بأن أخذت حروف مفردها وغيرت تغييراً ما، بل آحادها ألفاظ من غير لفظها، كبعير وشاة.

ويخرج أيضاً اسم الجنس، أي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده إما بالتاء نحو: تمرة وتمر، أو بالياء نحو: روميّ وروم، وذلك لأنها لا تدل على آحاد إذ اللفظ لم يوضع للآحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينة " [٤].

وقال ابن عصفور: " والجمع: ضم اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً " [٥]، وقال شارحاً حده: " فقولنا: (ضم اسم) تحرز من الفعل والحرف لأنهما لا يجمعان، وقولنا: (إلى أكثر منه) تحرز من التثنية؛ لأنها ضم اسم إلى مثله.

وقولنا: (بشرط اتفاق الألفاظ) تحرز من اختلافها. وقولنا: (والمعاني) تحرز من اتفاق الألفاظ واختلاف المعاني، نحو: عين وعين وعين، إن أردت بإحداها العضو المبصر وبالأخرى عين السحاب وبالأخرى عين الماء. وقولنا: (أو يكون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً) تحرز من اتفاق الألفاظ واختلاف المعاني واتفاق المعنى الموجب للتسمية، فإن ذلك يجوز جمعه نحو: الأحامرة في اللحم والخمر والزعفران" [٦].

---

[١] التوطئة، ص ١١٩.

[٢] المستوفي في النحو لفرخان ١/٦٧.

[٣] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢/١/٦٥٧، والأمالي النحوية ٣/٤٥- ٤٦.

[٤] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢/١/٦٥٧- ٦٥٩.

[٥] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٤٦، ويُنظر: المقرب، ص ٤٠٠.

[٦] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٤٦.

وقال في المقرب: " فإذا اختلفت الأسماء في اللفظ لم تجمع إلا أن نغلب أحدهم على سائرها، نحو قولهم: الأشاعثة، في الأشعث وقومه، وهو موقوف على السماع.

وإذا اتفقت الألفاظ والمعاني، أو المعنى الموجب للتسمية وكانت نكرات جمعت، نحو قولك في المتفقة الألفاظ والمعاني، زيدون ورجال، وفي المتفقة الألفاظ والمعنى الموجب للتسمية: الأحامرة، في اللحم والخمر والزعفران، قال:

" إن الأحامرة الثلاثة أتلفت ... مالي وكنت بهن قدماً مولعا

الراح واللحم السمين وأطلي ... بالزعفران فلا أزال مولعا " [1]

وقال ابن مالك: " الجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق الاثنين، بتغيير ظاهر أو مقدر وهو التكسير، أو بزيادة في الآخر مقدر انفصالها لغير تعويض وهو التصحيح " [2].

وقال ابن الناظم في حد الجمع: " الموضوع للآحاد المجتمعة هو الجمع " [3]. وبحده هذا يخالف كل من اشترط أن يكون للجمع واحد من لفظه، ثم فرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس، فقال: " إن الدال على أكثر من اثنين بشهادة التأمل، إما أن يكون موضوعاً للآحاد المجتمعة، دالاً عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف، وإما أن يكون موضوعاً لمجموع الآحاد، دالاً عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماة، وإما أن يكون موضوعاً للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية والجمعية، إلا أن الواحد ينتفي بنفيه.

فالموضوع للآحاد المجتمعة هو الجمع، سواء كان له واحد من لفظه مستعمل كرجال، وأسود، أو لم يكن كأبابيل، والموضوع لمجموع الآحاد، هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب، أو لم يكن كقوم ورهط.

والموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور، هو اسم الجنس، وهو غالب فيما يفرق بينه وبين واحده التاء، كتمرة وتمر، وعكسه جبأة وكمأة " [4].

وحده السيوطي بقوله: " الجمع: ضم مفردات نظمهن لفظ، كما لا يمتنع أن يوضع المشترك بين الكل وجزئه " [5].

وحده الفاكهي بقوله: " حد الجمع: الاسم الموضوع للآحاد المجتمعة دالاً عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف " [6].

---

[1] المقرب، ص ٤٠٠ - ٤٠١.

[2] شرح التسهيل ٦٩/١٠.

[3] شرح الألفية لابن الناظم، ص ٢١.

[4] شرح الألفية لابن الناظم، ص ٢٣ - ٢٤.

[5] همع الهوامع ١٢٨/٦.

[6] كتابان في حدود النحو، ص ٦٨.

ويتصدر حد الرماني حدود النحاة المذكورة آنفاً لما يتميز به من أمور منها:

١. أن قوله (صيغة مبنية من الواحد) لإخراج ما دل على أكثر من اثنين ولا يسمى جمعاً اصطلاحاً كاسم الجنس واسم الجمع نحو: تمر ورهط.

٢. أن قوله: (للدلالة على العدد الزائد على الاثنين) لإخراج المثنى، فإنه أيضاً صيغة مبنية من الواحد، ولكنه ليس جمعاً.

٣. أن حده بعيد عن التعقيد وقريب لتناول ماهيات المحدود وأدل عليه.

١- جمع المذكر السالم:

عبّر النحاة عن مصطلح (جمع المذكر السالم) بمصطلحات عديدة قبل أن يستقر ذلك المصطلح، وهي:

أولاً: الجمع على حد التثنية، وأول من استعمله سيبويه في كتابه، فقال: " وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان، واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها " [(١)]. ويلاحظ أن ذكره لحركة ما قبل الواو والياء احتراز من دخول المثنى في التعريف في حالتي النصب والجر، فإنه وإن كان منتهياً بالياء والنون- أيضاً- فإن حركة ما قبل الياء فيه هي الفتح لا الكسر. ولم يكن مفتقراً إلى ذكر حركة ما قبل الواو لأنها لا تكون مضمومة دائماً كجمع المقصور، أما ذكر حركة ما قبل الياء فنعم.

وقال المبرد في بيان تسميتهم إياه جمعاً على حد التثنية: " وإنما كان كذلك، لأنك إذا ذكرت الواحد، نحو قولك: مسلم، ثم ثنيته أديت بناءه كما كان، ثم زدت عليه ألفاً ونوناً، أو ياء ونوناً، ولم تغير بناء الواحد عما كان عليه " [(٢)].

وقال ابن يعيش:" ويقال جمع على حد التثنية لسلامة صدره كما كان المثنى كذلك...إنما جعل التثنية أصلاً في السلامة لأن المثنى لا يكون إلا سالماً، والجمع قد يكون منه سالم وغير سالم"[(٣)].

وكان الفارسي أكثرهم إيضاحاً في تعليل هذه التسمية فقال: " وسمي جمعاً على حد التثنية لأنه يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم في التثنية، ولا يتغير نظمه عما كان عليه في الإفراد " [(٤)].

وقد استعمل هذا المصطلح كثير من النحاة بعد سيبويه، كالمبرد [(٥)]، وابن السراج [(٦)]، والزجاجي[(٧)]، والفارسي [(٨)]، والزبيدي [(٩)]، والزمخشري [(١٠)].

ثانياً: الجمع الصحيح، وقد عبر به المبرد، واستعمله غيره من بعده، قال المبرد: " لأن هذا الجمع على حد التثنية وهو الجمع الصحيح " [(١١)].

---

(١) الكتاب ١/١٨.

(٢) المقتضب ١/ ٥- ٦.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢.

(٤) الإيضاح، ص ٨٣- ٨٤.

(٥) يُنظر: المقتضب ١/٥.

(٦) يُنظر: الموجز في النحو، ص ٩٧.

(٧) يُنظر: الإيضاح في علل النحو، ص ١٢١.

(٨) يُنظر: كتاب الإيضاح، ص ٨٣.

(٩) يُنظر: الواضح في علم العربية، ص ١٩.

(١٠) يُنظر: المفصل، ص ١٧٤.

(١١) المقتضب ١/٥.

وقال ابن برهان: " الجمع الصحيح هو الذي سلم فيه نضد الواحد وبناؤه " [١].

وقال الحريري: " الجمع بالواو والنون يختص في غالب الأحوال بذكور من يعقل ويسمى الجمع الصحيح " [٢].

ثالثاً: جمع السلامة، وقد عبر به ابن السراج [٣]، والزجاجي [٤] وأبو علي الفارسي [٥]، والزبيدي [٦]، والدينوري [٧]، وابن عصفور [٨].

رابعاً: جمع التصحيح، وقد عبر به ابن جني [٩] وغيره [١٠].

خامساً: الجمع على هجاءين، وقد عبر به الحريري [١١] وغيره [١٢].

سادساً: وعبر عنه أيضاً بالمصطلحات الآتية:

الجمع المسلم [١٣]، وجمع الصحة [١٤]، والجمع بالواو والنون والياء والنون [١٥] ، والجمع السالم [١٦].

وأقدم من استعمل مصطلح (جمع المذكر السالم) هو الشلوبين [١٧]، وابن الحاجب [١٨]، ثم شاع استعماله بعد ذلك حتى استقر عنواناً للمعنى الاصطلاحي، وإن ظلت بعض العناوين السابقة مستعملة إلى جانبه ردحاً من الزمن.

---

(١) شرح اللمع لابن برهان ٢٥/١.

(٢) شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ١٠٥.

(٣) يُنظر: الأصول في النحو ٤٦/١.

(٤) يُنظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص ١٢٥.

(٥) يُنظر: الإيضاح للفارسي، ص ٨٣.

(٦) يُنظر: الواضح في علم العربية، ص ٢٠٦.

(٧) يُنظر: ثمار الصناعة، ص ٢٢٧.

(٨) يُنظر: المقرب، ص ٤٣٥.

(٩) يُنظر: اللمع في العربية، ص ٦٣.

(١٠) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٥، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٣، والإرشاد إلى علم الإعراب، ص٩٦.

(١١) يُنظر: شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ١٠٥.

(١٢) يُنظر: ثمار الصناعة، ص ٢٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٥.

(١٣) يُنظر: الأصول في النحو ٤٦/١.

(١٤) يُنظر: المرتجل، ص ٦١.

(١٥) يُنظر: المصباح في النحو، ص ٤٥.

(١٦) يُنظر: شرح المقدمة المحسبة ١٣٣/١.

(١٧) ينظر:التوطئة،ص١٢٦.

(١٨) ينظر:شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٦٦٣/١/٢.

وربما كان أقدم حد لجمع المذكر السالم هو ما ذكره ابن السراج، بقوله: " هو الذي يسلم فيه بناء الواحد، وتزيد عليه واواً ونوناً، أو ياء ونوناً، نحو: مسلمين ومسلمون" [1].

وقال الزجاجي: " فمن المجموع ما جاء على حد التثنية وهو أن تضم أسماء بعضها إلى بعض متفقة الألفاظ، فيزاد في آخر واحد منها علامة الجمع، فيعلم أن الجماعة داخلة معه، كقولنا: الزيدون، والعمرون " [2]، ويؤخذ على هذا الحد أنه غير مانع من دخول جمع المؤنث السالم أو ما كان في حكمه كحمامات ومطارات، ولولا ذكر المثال في الحد لم يتميز مقصوده وهذا قصور واضح.

وحده الفارسي بقوله: " جمع السلامة: وهو الجمع الذي على حد التثنية وسمي جمعاً على حد التثنية لأنه يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم في التثنية، ولا يتغير نظمه عما كان عليه في الإفراد... ويلحقه في الرفع واو مضموم ما قبلها وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها، يلحق بعد الواو والياء نون مفتوحة " [3].

وحده ابن جني بأنه: " ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه ويكون في الرفع بالواو والنون وفي الجر والنصب بالياء والنون " [4].

وحده ابن بابشاذ بقوله: " هو كل جمع لمذكر علم يعقل، أو لصفات من يعقل " [5]. ولكن هذا الحد غير مانع من دخول جمع التكسير مثل: رجال وعمال، وقد استدرك بذكر العلامات لمنع النقض والاعتراض، فقال: إن من أنواع الجمع نوعاً " رفعه بالواو المضموم ما قبلها... ونصبه وجره بالياء المكسور ما قبلها " [6]، ويقصد بذلك جمع المذكر السالم.

وحده أبو البقاء العكبري بقوله: " ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه " [7]، وهذا غير مانع من دخول نحو: قطارات وحمامات فهو جمع وسلم فيه بناء الواحد، وفي الوقت نفسه ليس جمعاً مذكراً سالماً، والعجيب في ذلك أنه طرق ذكر الخلاف في دخول (بنون) في الحد، وأهمل الاعتراض المحتمل على الحد، فقال: " فأما (بنون) فقال عبد القاهر: ليس بسالم، لسقوط الهمزة منه، وقال غيره: هو سالم، وإنما سقطت الهمزة؛ إذ كانت زائدة توصلاً إلى النطق بالساكن وقد استغني عنها " [8].

---

(1) الأصول في النحو ٤٦/١.

(2) الإيضاح في علل النحو،ص١٢١-١٢٢.

(3) الإيضاح للفارسي،ص٨٣-٨٤.

(4) اللمع في العربية،ص٦٣.

(5) شرح المقدمة المحسبة ١٣٣/١.

(6) نفسه.

(7) اللباب في علل البناء والإعراب ١١٢/١.

(8) نفسه.

وحده ابن معط بقوله:" ما ألحقته واواً مضموماً ما قبلها رفعاً، أو ياء مكسوراً ما قبلها نصباً وجراً ونوناً في الأحوال الثلاثة مفتوحة تحذف للإضافة، ويفتح ما قبل الواو والياء في المعتل المقصور"(١).

وقال ابن الحاجب عن جمع المذكر السالم: " ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ونون مفتوحة ليدل على أن معه أكثر منه " (٢).

وقال ابن مالك فيه: " والجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق الاثنين... بزيادة في الآخر مقدر انفصالها لغير تعويض... فالمزيد في الرفع واو بعد ضمة، وفي النصب والجر ياء بعد كسرة، تليها نون مفتوحة " (٣).

وقد شرح السلسيلي قول ابن مالك، فقال: " قوله: (جعل) ليس المراد بالجعل وضع الواضع... بل لجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه... قوله: (القابل) احترز من الذي لا يقبل الجمع...، وقوله: (بزيادة في الآخر)، هذه الزيادة هي الواو والنون...، قوله: (مقدر انفصالها) أي:انفصال الزيادة، احتراز من زيادة (صنوان)؛ فإنها كزيادة زيدين في سلامة النظم معها؛ إلا أن زيادة زيدين مقدرة الانفصال؛ لأن نونه تسقط للإضافة، وزيادة صنوان ونحوه ليس كذلك.

قوله: (لغير تعويض)، احترز من (سنين) ونحوه، فإنه جمع تكسير جرى في الإعراب مجرى الصحيح، ومعنى التعويض فيه: أن واحدة منقوص يستحق أن يجبر بتكسيره، كما جبر يد ودم قيل فيهما: يدي ودمي، فزيد آخره زيادة جمع الصحيح عوضاً من الجبر الفائت " (٤).

وشرحه هذا قريب من شرح ابن مالك نفسه في شرح التسهيل (٥).

وقال ابن الناظم عن جمع المذكر السالم إنه: " ما سلم فيه لفظ الواحد... فيلحق آخره واو مضموم ما قبلها رفعاً، وياء مكسور ما قبلها جراً ونصباً يليها نون مفتوحة " (٦).

وحده الأبذي بقوله: " ما دل على أكثر من اثنين وسلم فيه بناء الواحد، أو ما جمع بواو ونون رفعاً وبياء ونون جراً ونصباً " (٧).

وحده الفاكهي بنحو ما جاء عند الأبذي، فقال: " ما دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره مع سلامة بناء واحده " (٨).

---

(١) الفصول الخمسون، ص ١٦٢.

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢/١/٦٦٣.

(٣) شرح التسهيل ١/٦٩– ٧١.

(٤) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ١/٣٣– ١٤١.

(٥) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٦٩– ٧١.

(٦) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٢٤.

(٧) كتابان في حدود النحو، ص ٤٩.

(٨) نفسه ٦٩.

ويلاحظ أن النحاة حدوا جمع المذكر السالم بحدود متقاربة الألفاظ مفادها أنه (ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه) ولكنهم احتاجوا إلى ما يميز هذا الجمع عن غيره لاسيما جمع المؤنث السالم أو ما كان بمعناه وصيغته كمطارات وحمامات، فلجأوا إلى ذكر العلامة وهي إلى الرسوم أقرب من الحدود، ولما كانت هذه العلامة مميزة تمييزاً لابد منه، صارت بمثابة الفصل الذي لا يستغني عنه في حد جمع المذكر السالم، فكان ذكرها ضرورياً ولا بأس في ذلك، ولا ينتقد الحد بذكرها.

ولجأ بعض النحاة إلى ذكر شروط الجمع المذكر السالم ضمن حدودهم نزلت منزلة الفصل كما حصل للعلامة، فجعلوا جنسه (ما سلم فيه بناء الواحد) وجعلوا فصله توافر الشروط التي وضعوها له.

قال أبو علي الشلوبين إن جمع السلامة من المذكر: " يكون واحده جامداً أو صفة، فإن كان جامداً اشترط في جمعه هذا الجمع اجتماع أربعة شروط فيه: الذكورية في المعنى، والعلمية، العقل، وخلوه من هاء التأنيث...، وإن كان صفة اشتراط فيه ثلاثة شروط: الذكورية لفظاً ومعنى، والعقل، وأن لا يمتنع مؤنثه من الألف والتاء " [1].

وقال ابن عقيل في حده: " وجمع المذكر السالم هو: ما سلم فيه بناء الواحد، ووجد فيه الشروط التي سبق ذكرها؛ فما لا واحد له من لفظه، أوله واحد غير مستكمل للشروط، فليس بجمع مذكر سالم، بل هو ملحق به، فعشرون وبابه- وهو ثلاثون إلى تسعين- ملحق بجمع المذكر السالم؛ لأنه لا واحد له من لفظه، إذ لا يقال: عِشْرٌ، كذلك (أهلون) ملحق به؛ لأن مفرده- وهو أهل- ليس فيه الشروط المذكورة؛ لأنه اسم جنس جامد كرجل، وكذلك (أولو)؛ لأنه لا واحد له من لفظه، و(عالمون) جمع عالَم، وعَالَم كرجل اسم جنس جامد، وعِلّيون: اسم لأعلى الجنة، وليس فيه الشروط المذكورة؛ لكونه لما لا يعقل، وأرضون: جمع أرض، وأرض اسم جنس جامد مؤنث، والسنون: جمع سنة، والسنة اسم جنس مؤنث، فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكر، لما سبق من أنها مستكملة للشروط "[2].

واحتساب العلامة فصل مميز مقبول، أما الشروط فهي من مسائل النحو التفصيلية التي يستغنى عنها في الحدود، والاكتفاء بالعلامة المميزة يحصل بها المطلوب والله أعلم.

---

[1] التوطئة، ص ١٢٦.

[2] شرح ابن عقيل ٦٣/١.

٢- جمع المؤنث السالم:

عبر النحاة- كذلك عن مصطلح (جمع المؤنث السالم) بمصطلحات عديدة قبل أن يستقر هذا المصطلح، وهي:

أولاً: (ما يجمع بالتاء)، وقد استعمله سيبويه في كتابه [١].

ثانياً: (جمع المؤنث بالألف والتاء)، وقد استخدمه المبرد من جملة اصطلاحاته المتعددة للمصطلح الواحد [٢]. وقد عبر عنه الزجاجي بـ (ما جمع بالألف والتاء) [٣].

ثالثاً: (جمع المؤنث على حد التثنية)، وهو من تعبيرات المبرد للمصطلح نفسه [٤]، وقد تابعه في ذلك ابن السراج وغيره [٥].

وإنما عبر عنه بأنه على حد التثنية لسلامة بناء مفرده كما هي الحال في المثنى [٦].

رابعاً: (جمع السلامة)، وهذا المصطلح مشترك بين جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وإنما يفرقون بينهما عند ذكر جمع السلامة أن يكون الأول للمذكر والثاني للمؤنث ثم يتبعونهما بالعلامة، وممن عبر به ابن السراج [٧]، وتابعه الفارسي [٨] وغيره [٩].

خامساً: (جمع المؤنث السالم)، وقد عبر عنه بهذا المصطلح المطرزي [١٠]، وابن معط [١١]، واتسع استعماله عند النحاة فيما بعد إلى يومنا هذا.

قال ابن معط في حده: " جمع المؤنث السالم ما ألحقته ألفاً وتاء مضمومة رفعاً مكسورة نصباً وجراً " [١٢].

وتابع ابن مالك الزجاجي في اصطلاحه بأنه ما جمع بالألف والتاء في أرجوزته، حيث قال:

" وما بتا وألف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا " [١٢].

---

[١] يُنظر: الكتاب ٣/٤٠٦، ٦٠٠.

[٢] يُنظر: المقتضب ٣/٣٠٣١.

[٣] يُنظر: الإيضاح في علل النحو، ص ١٢٢.

[٤] يُنظر: المقتضب ١/٦.

[٥] يُنظر: الأصول في النحو ١/٤٧، والإيضاح للفارسي، ص ٨٣.

[٦] يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/١.

[٧] يُنظر: الأصول في النحو ١/٤٦، ٤٧.

[٨] يُنظر: الإيضاح للفارسي، ص ٢٢٧، ٢٣١.

[٩] يُنظر: ثمار الصناعة،ص٢٣١،٢٢٧.

[١٠] يُنظر:المصباح،ص٤٦.

[١١] الفصول الخمسون، ص ١٦٢.

[١٢] نفسه.

[١٢] ألفية ابن مالك، ص١١.

وتابعه على ذلك أبو حيان [١]، وابن هشام [٢]، غير أنهما زادوا قيد زيادة الألف والتاء.

وقال ابن عقيل في شرح بيت ابن مالك المتقدم: " (وما بتا وألف قد جمعا) أي جمع بالألف والتاء المزيدتين، فخرج نحو: قضاة، فإن ألفه غير زائدة، بل هي منقلبة عن أصل وهو الياء، لأن أصله قضية، ونحو أبيات فإن تاءه أصلية، والمراد منه ما كانت الألف والتاء سبباً في دلالته على الجمع، نحو: (هندات) فاحترز بذلك عن نحو: (قضاة، وأبيات) فإن كل واحد منهما جمع ملتبس بالألف والتاء، وليس مما نحن فيه؛ لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء، وإنما هو بالصيغة، فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل: (قضاة، وأبيات)، وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول: بألف وتاء مزيدتين؛ فالباء في قوله: (بتا) متعلقة بقوله: (جُمِع) "[٣].

فابن عقيل يذهب مذهب من يقيد بزيادة الألف والتاء، ثم يدفع الاعتراض الوارد على ابن مالك بأنه لم يقيد الزيادة، ويعلل بأن لا حاجة إلى ذكر القيد للأسباب التي ذكرها.

وقال الأشموني: " إنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ليتناول ما كان منه لمذكر كحمامات وسرادقات، وما لم يسلم فيه بناء الواحد نحو بنات وأخوات، ولا يرد عليه نحو: أبيات وقضاة لأن الألف والتاء فيهما لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية " [٤].

وحده الأبذي بقوله: " ما جمع بألف وتاء مزيدتين " [٥]، وأخذ به الفاكهي نصاً [٦].

وحده السيوطي بقوله:"ما جمع بألف وتاء" [٧]، ثم قال معللاً اصطلاحه الذي تبع به ابن مالك: " وذكر الجمع بألف وتاء أحسن من التعبير بجمع المؤنث السالم لأنه لا فرق بين المؤنث كهندات، والمذكر كاصطبلات، والسالم كما ذكر، والمغير نظم واحده كتَمْرات وغُرُفات، وكِسَرات. ولا حاجة إلى التقييد: بمزيدتين ليخرج نحو: قضاة وأبيات، لأن المقصود ما دل على جمعيته بالألف والتاء، والمذكوران ليسا كذلك " [٨].

وقد يختار أحد النحاة في مصطلح معين صيغة معينة يخالفه فيها آخرون، فلا يدل الخلاف في صيغة المصطلح على صواب أو خطأ، إنما يرجع ذلك إلى اشتهاره عند طائفة، واطمئنانهم إليه، وغفلة عند آخرين لسبب أو لآخر، وهذا ما حصل لمصطلح جمع المؤنث السالم، قال عباس حسن: " يفضل

---

[١] يُنظر: شرح اللمحة البدرية ١/٢٤٤.

[٢] يُنظر: أوضح المسالك ١/٥٠.

[٣] شرح ابن عقيل ١/٧٣- ٧٤.

[٤] شرح الأشموني على الألفية ١/٧٠.

[٥] كتابان في حدود النحو، ص ٤٩.

[٦] نفسه ص ٦٩.

[٧] همع الهوامع ١/٦٧.

[٨] نفسه.

كثير من النحاة الأقدمين تسميته (الجمع بألف وتاء مزيدتين) دون تسميته بـ (جمع المؤنث السالم)؛ لأن مفرده قد يكون مذكراً كسرداق وسرادقات، وأحياناً لا يسلم مفرده في الجمع، بل يدخله شيء من التغيير، كسعدى وسعديات فإن ألف التأنيث التي في مفرده صارت ياء عند الجمع، ومثل لمياء ولمياوات، قلبت الهمزة واواً في الجمع، ومثل سجدة وسجدات تحركت الجيم في الجمع بعد أن كانت ساكنة في المفرد.

وبالرغم من ذلك كله لا مانع من التسمية الثانية؛ لأنها اشتهرت بين النحاة وغيرهم، حتى صارت اصطلاحاً معروفاً، وخاصة الآن " [1].

(1) النحو الوافي ١/١٤٧.

٣-جمع التكسير:

جمع التكسير من المصطلحات القديمة عند النحاة، فقد استعمله سيبويه في كتابه، فقال: " باب من الجمع بالواو والنون، وتكسير الاسم. سألت الخليل عن قولهم: الأشعرون، فقال: إنما ألحقوا الواو والنون، كما كسّروا، فقالوا: الأشاعر " (١).

وقال في موضع آخر: " اعلم أنك إذا جمعت اسم رجل، فأنت بالخيار، إن شئت ألحقته الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجر والنصب، وإن شئت كسّرته للجمع " (٢).

وقال المبرد بعد تبيين عدم تغير بناء المفرد في صيغة جمع المذكر السالم: " وليس هكذا سائر الجمع؛ لأنك تكسر الواحد عن بنائه، نحو قولك: درهم، ثم تقول: دراهم، تفتح الدال وكانت مكسورة، وتكسر الهاء وكانت مفتوحة وتفصل بين الراء والهاء بألف تدخلها " (٣).

وقال أيضاً: " فلذلك قيل لكل جمع بغير الواو والنون: جمع تكسير، ويكون إعرابه كإعراب الواحد؛ لأنه لم يأت على حد التثنية " (٤). وهذا الحد فيه تسامح في التعبير، إذ يجعله غير مانع من دخول جمع المؤنث السالم فيه.

وحده ابن كيسان، فقال: " ما غيّر بناء واحده عن بنائه " (٥)، وتبعه على هذا الحد جمهرة من النحاة وجل حدودهم تدور حول هذا المضمون وإن اختلفت بعض ألفاظهم. فقد حده ابن السراج فقال: " جمع التكسير: هو الذي يغير فيه بناء الواحد، مثل: جمل وأجمال، ودرهم ودراهم " (٦).

وحده الزبيدي بأنه: " الذي يتغير فيه بناء الواحد عما كان عليه من حركة أو سكون " (٧)، وحده ابن جني بأنه: " كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبناؤه، وإعرابه جار على آخره، كما يجري على الواحد الصحيح " (٨).

وقال الثمانيني: " وجمع التكسير هو ما لا يسلم فيه نظم الواحد " (٩).

وحده الدينوري، فقال: " فجمع التكسير: ما تغير فيه وضع الواحد وبناؤه " (١٠).

---

(١) الكتاب: ٣/٤١٠.
(٢) نفسه: ٣/٣٩٥.
(٣) المقتضب ١/٦.
(٤) نفسه.
(٥) الموفقي في النحو ١١٩.
(٦) الأصول في النحو ١/٤٧.
(٧) الواضح في علم العربية، ص ٦٨.
(٨) اللمع في العربية، ص ٦٨.
(٩) الفوائد والقواعد، ص ١٣٠.
(١٠) ثمار الصناعة، ص ٢٢٧.

وحده الحريري بقوله: " فهو كل جمع تغير فيه لفظ الواحد " [١]. وقد بين سبب تسميته بالتكسير كما فعل الثمانيني [٢] والدينوري [٣]: " وسمي جمع تكسير لأن لفظ الواحد تكسر فيه كما يكسر الإناء ثم يصاغ صيغة أخرى " [٤].

وبين أن التغيير الذي يخالف فيه المفرد الجمع يكون على ثلاثة أضرب:" أحدها: بزيادة كقولك في جمع جمل: أجمال، وفي ثوب: أثواب. والثاني: بنقصان كقولك في جمع كتاب وإزار: كتب وأزر. والثالث: بتغيير الحركة والسكون كقولك في جمع رهن وسقف وأسد: رهن وسقف وأسد " [٥].

وحده الزمخشري بأنه: " ما يتكسر فيه بناء الواحد " [٦].

وحده ابن الدهان فقال: " الجمع المكسّر ما تغيّرت فيه هيئة الواحد في الغالب " [٧].

وقال الحيدرة اليمني: " ما لم يسلم فيه نظم الواحد ولا بناؤه " [٨].

وقال ابن الأثير: " وهو كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبناؤه " [٩].

وحده الجزولي بقوله: " ما تغير فيه بناء الواحد من زيادة أو نقصان أو تغير حركة، وربما اجتمع ذلك في كلمة واحدة " [١٠].

وحده الشلوبين، فقال: " ما تغير فيه بناء الواحد، ليدل تغيره على أن المراد به أكثر من اثنين، وربما جاء ما ظاهره ذلك، لكن يقوم الدليل على أنه ليس بجمع تكسير، وعلى أنه ليس بمبني على واحد" [١١].

وسار على هذا المضمون جمهرة من النحاة منهم: ابن عصفور [١٢]، وصاحب حماة [١٣]، والمرادي [١٤]، وابن هشام [١٥].

---

[١] شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ١١٤.

[٢] يُنظر: الفوائد والقواعد، ص ١٥٣.

[٣] يُنظر: ثمار الصناعة، ص ٢٢٧.

[٤] شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ١١٥، ويُنظر: شرح اللمع في النحو، ص ٢٧، وأسرار العربية، ص ٧٦.

[٥] شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ١١٥، ويُنظر: شرح اللمع في النحو، ص ٢٧.

[٦] شرح الأنموذج في النحو، ص ٩٨.

[٧] الفصول في العربية، ص ٦٥.

[٨] كشف المشكل، ص ١٨٩.

[٩] البديع في علم العربية ج٢، ١/١٠٦.

[١٠] المقدمة الجزولية، ص ٢١.

[١١] التوطئة، ص ١٢٦.

[١٢] يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٤٧.

[١٣] يُنظر: الكناش، ص ١٨٤.

[١٤] يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٥/٣٣.

[١٥] يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/٢٥٤.

وقد تنبه بعض النحاة إلى أن التغيير الذي يحصل للمفرد، عند جمعه، قد لا يكون ظاهراً، فبدا أثره في صياغتهم لحد هذا الجمع، كما فعل الجزولي حين حده، فقال في نهاية حده: " وربما جاء بعض ذلك في النية لا لفظاً " [١].

وكذلك ابن مالك بأنه: " جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين... بتغير ظاهر أو مقدر " [٢].

قال السلسيلي في شرحه: " قوله: (القابل) احتراز من الذي لا يقبل الجمع... بتغير ظاهر: بنقص، مثل: تخمة وتخم، وزيادة، كصنو وصنوان، أو بتغيير مقدر، كما في هجان ودلاص وفلك، وهذا هو التكسير؛ لأنه لم يسلم بناء واحده " [٣].

وانتظم قيد (ظاهر أو قدر) أو (لفظاً أو تقديراً) بعد ابن مالك، فوجد عند ابنه بدر الدين، فقال في حده: " هو ما تغير فيه لفظ الواحد تحقيقاً أو تقديراً " [٤].

ووجد عند ابن عقيل، فقال: " هو ما دل على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر كرجل ورجال أو مقدر، كفلك للمفرد والجمع، والضمة التي في المفرد كضمة قفل، والضمة التي في الجمع كضمة أسد " [٥].

وكذلك قال الأبذي: " ما تغير فيه بناء واحده لفظاً أو تقديراً، ودل على أكثر من اثنين " [٦].

ولا أرى أن هذا القيد مفتقر إليه في الحد، إذ هو من تفصيلات المسائل في جمع التكسير مثلها كمثل الزيادة أو النقصان أو ترتيب الحروف أو تغيير الشكل أو اجتماعها جميعاً، ولذلك كان أحسن حد لجمع التكسير ما جاء عن المرادي لو أنه أبدل (ظاهر أو مقدر) بـ (في صيغة مفرده)، وحده هو: " جمع التكسير: هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مقدر " [٧].

فصيغ الحدود المتقدمة تصدرت بـ (ما) وهي من ألفاظ العموم وإبدالها باسم أولى وأحرى، وهذا ما تنبه إليه المرادي وتجنبه، ودلالته على أكثر من اثنين مطلوب في الحد، ولم يذكره إلا قلة منهم. وأجمع من حده على فصل (التغيير في صيغة المفرد) للدلالة على الجمع.

---

[١] المقدمة الجزولية، ص ٢١.

[٢] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ١٢.

[٣] شفاء العليل في إيضاح التسهيل ١/١٤١.

[٤] شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٢٤.

[٥] شرح ابن عقيل ٢/٤٥٢.

[٦] كتابان في حدود النحو، ص ٤٩.

[٧] توضيح المقاصد والمسالك ٥/٣٣.

٤- اسم الجمع:

عبر سيبويه عن (اسم الجمع) بأنه الاسم الذي لم يكسر عليه واحده للجمع، فقال: " هذا باب تحقير ما لم يكسر عليه واحده للجمع، ولكنه شيء واحد يقع على الجميع، فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد، لأنه بمنزلته إلا أنه يعنى به الجميع، وذلك قولك في قوم، قويم، وفي رجل، رجيل، وكذلك من النفر والرهط والنسوة " [١].

وقال في موضع آخر: " هذا باب ماهو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده، ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذود، إلا أن لفظه من لفظ واحده، وذلك قولك: ركب وسفر، فالركب لم يكسر عليه راكب، ألا ترى أنك تقول في التحقير: ركيبُ وسفير، فلو كان كسر عليه الواحد رد إليه، فليس (فعل) مما يكسر عليه الواحد للجمع " [٢].

ولعل من استعمل مصطلح (اسم الجمع) المبرد، إذ قال: " وأما قولهم: خادم و خدم، وغائب وغيب، فإن هذا ليس بجمع (فاعل)... إنما هي أسماء للجمع... ولو قالوا: (فعل) لكان من أبواب جمع (فاعل)... نحو: كتاب وكتب " [٣].

وقال في موضع آخر:" أسماء الجمع التي ليس لها واحد من لفظها: اعلم أن مجراها في التحقير مجرى الواحد؛ لأنها وضعت أسماء، كل اسم منها لجماعة، كما أنك إذا قلت: (جماعة) فإنما هو اسم مفرد وإن كان المسمى به جمعاً...وتلك الأسماء:نفر وقوم ورهط وبشر، تقول: بشير وقويم ورهيط"[٤].

وحذا ابن السراج حذو سيبويه في التعبير عن اسم الجمع، فحده بأنه: " اسم يقع على الجميع و لم يكسر عليه واحد، وهو من لفظه " [٥].

وعبر عنه مرة أخرى بـ (اسم الجميع)، فقال: " وما كان أسمه للجميع، وليس من لفظ واحده فهو كالواحد ويصغر على لفظه، نحو: قوم، تقول فيه: قويم، ورهط تقول فيه: رهيط " [٦].

وتمثيل النحاة السابق لا يميز بين اسم الجمع الذي له واحد من لفظه كركب وسفر، وبين ما لم يكن له واحد من لفظه كنفر وقوم ورهط، وهؤلاء جميعاً عندهم اسم جمع بخلاف ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أن ما كان له واحد من لفظه ليس باسم جمع وإنما هو جمع تكسير كسفر وركب؛ لأنه: " إذا صغر على مذهبه رد إلى الواحد وصغر عليه، ثم تلحقه الواو والنون إن كان مذكراً، والألف والتاء إن كان مؤنثاً،فتقول في تصغير ركب:رويكبون، وفي سفر، مسيفرون، ورويكبات

---

[١] الكتاب ٣/٤٩٤.

[٢] نفسه ٣/٦٢٤.

[٣] المقتضب ٢/٢٢٠.

[٤] نفسه ٢/٢٩٢.

[٥] الأصول في النحو ٣/٣١.

[٦] الموجز في النحو، ص ١٢٢.

ومسيفرات" [١].

وقال الزمخشري: " ويقع الاسم على الجميع لم يكسر عليه واحده، وذلك نحو: ركب وسفر وأدم وعمد وحلق وخدم " [٢]. تمثيله لاسم الجمع بنحو: ركب وسفر، واضح في مخالفته لما ذهب إليه الأخفش، وقد ساق ابن يعيش في شرحه لعبارة الزمشخري أدلة على بطلان مذهب الأخفش، منها: " أن المسموع في تصغير ركب ركيب، قال الشاعر أنشده أبو زيد:

وأين ركيب واضعون رحالهم إلى أهل نار في أناس بأسودا

وأنشد أبو عثمان الأصمعي لأحيحة بن الجلاح:

بنيته بعصبة من ماليا أخشى ركيباً أو رجيلاً عاديا

وهذا نص في محل النزاع إذ لو كان جمعاً مكسراً لرد إلى الواحد فأما قول أبي الحسن رويكبون فهو شيء يقوله على مقتضى قياس مذهبه والمسموع غيره.

الثاني: أن لجمع المكسر مؤنث وهذه الأسماء مذكرة تقول: هو الركب وهذا السفر وهو الجامل والباقر والأدم والعمد ونحو ذلك، ولو كان مكسراً لقلت هي وهذه.

الثالث: أن فعلاً لا يكون مكسراً لفاعل ونحوه؛ لأن الجمع المكسر حقه أن يزيد على لفظ الواحد: وهذا أخف من بناء الواحد فلا يكون جمعاً مكسراً، فإن قلت: فأنتم تقولون إزار وأزر وجدار وجدر وهو عندكم تكسير وهو أنقص من لفظ الواحد قيل: فعل هنا منتقص من فعول والأصل أزور وجدور، وإنما خفف بحذف الواو منه.

الرابع: أن هذه الأبنية لو كانت جمعاً صناعياً لاطّرد ذلك فيما كان مثله وأنت لا تقول في جالس جلس ولا في كاتب كتب فثبت بما ذكرناه أنه اسم مفرد دال على الجمع وليس بجمع على الحقيقة "[٣].

وقال الشلوبين: " وضعت أسماء المجموع نحو: الرهط والنفر والقوم والعصبة لأداء معناها من أول وهلة، لا أنها كانت آحاداً ثم عطف عليها بالواو آحاد مثلها، ثم عوض من الآحاد التي عطفت بالواو على الأول شيء أضيف إلى الأول المعطوف عليه كما فعل ذلك في التثنية وجمع السلامة " [٤].

وقال- أيضاً-: " و لم يقل فيه إنه مجموع، لأنه ليس له واحد من لفظه، ولا يكون الجمع عندهم إلا ماله واحد من لفظه... وربما جاء ما ظاهره، ذلك، ولكن يقدم الدليل على أنه ليس بجمع تكسير، وعلى أنه ليس بمبني على واحد غير الجمع كركب " [٥].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٧٧.

(٢) المفصل في علم العربية، ص ١٧٦.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٧٧- ٧٨.

(٤) شرح المقدمة الجزولية ١/٣٨٣.

(٥) التوطئة، ص ١٢٥.

وقال ابن عصفور: " اسم الجمع، ما ليس له واحد من لفظه نحو: قوم؛ لأن واحده رجل، ونحو: إبل، فإن واحده ناقة أو جمل " (١)، وحده هذا قاصر عن شروط الحد المنطقي الذي التزمها، فصدّره بما المبهمة على أنها جنس، وقاصر لفظاً، لأنه لم يذكر ما يقوم عليه الحد من أنه اسم يدل على أكثر من اثنين أو اسم يدل على جماعة، ثم يأتي بالفصل الذي ذكره.

وقال ابن مالك في التفريق بين الجمع واسم الجسع: " كل اسم دل على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه، فهو جمع واحد مقدر إن كان على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه، وإلا فهو اسم جمع، فإن كان له واحد يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة وفي الدلالة عند عطف أمثاله عليه فهو جمع، ما لم يخالف الأوزان الآتي ذكرها، أو يساوي الواحد دون قبح في خبره ووصفه والنسبة إليه... فإن كان كذلك فهو اسم جمع... لا جمع، خلافاً للأخفش في ركب ونحوه " (٢).

وعلق أبو حيان على قول ابن مالك فيما أورده، فقال: " وقد أورد ابن مالك رحمه الله تعالى في أسماء الجموع جملة ما بينه وبين المفرد تاء التأنيث، وياء النسب، وأصحابنا لا يسمّون هذا النوع اسم جمع بل يسمّونه اسم جنس " (٣).

وقال ابن الناظم: " والموضوع لمجموع الآحاد هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب، أو لم يكن كقوم ورهط... ومما يعرف به اسم الجمع كونه على وزن الآحاد، وليس له واحد من لفظه كقوم ورهط وكونه مساوياً للواحد في تذكيره والنسبة إليه " (٤). فهو يرى أن حقيقة اسم الجمع تتقوم بكونه موضوعاً أول وهلة للدلالة على مجموع الآحاد، وأنها ليست من قبيل دلالة تكرار الواحد بالعطف كما هي الحال في الجمع الاصطلاحي، وأما كونه على وزن الآحاد... إلى آخر ما ذكره، فهي علامات يعرف بها اسم الجمع (٥).

وقال الرضي عند شرح حد ابن الحاجب للمجموع: " وخرج بقوله: (مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما) اسم الجمع نحو: إبل وغنم؛ لأنها وإن دلت على آحاد، لكن لم يقصد إلى تلك الآحاد بل أحدث حروف مفردها وغيرت بتغيير ما، بل آحادها ألفاظ من غير لفظها، كبعير وشاة " (٦).

ورد على من يقول بأن نحو ركب في راكب وطلب في طالب جمع بدعوى أن آحادها من لفظها، وأن (راكب) قد غيرت حروفه فصار (ركباً)، فقال: " قلت: ليس (راكب) بمفرد(ركب) وإن اتفق اشتراكهما في الحروف الأصلية، وإنما قلنا ذلك؛ لأنها لو كانت جموعاً لهذه الآحاد، لم تكن جموع

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤٧/١.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢٦٧.

(٣) ارتشاف الضرب ٤٨٢/١.

(٤) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٢٤.

(٥) يُنظر: مصطلحات نحوية، علي حسين مطر،مجلة تراثنا،العدد ٧١-٧٢، ص ٢٩١.

(٦) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٦٥٧/١/٢.

قلة، لأن أوزانها محصورة،... بل جموع كثرة، وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه، بل يرد إلى واحده...، وهذه لا ترد نحو: ركيب، وجويمل، وأيضاً لو كانت جموعاً لردت في النسب إلى آحادها و لم يقل: ركبيّ وجامليّ، وأيضاً لو كانت جموعاً، لم يجز عود الضمير الواحد إليها " [١].

وقال أبو حيان: " اسم الجمع قسمان: قسم ليس له واحد من لفظه، كقوم ورهط ونفر، وقسم له واحد من لفظه، نحو: صحب، وسبق ذكر الخلاف فيه، وإن الأخفش يذهب إلى أنه جمع تكسير " [٢] فهو يحده بالتقسيم.

وقال الفاكهي: " حد اسم الجمع: الاسم الموضوع لمجموع الآحاد دالاً عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه " [٣].

وحده هذا لا يخلو من الصيغة المنطقية، التي أوصلته إلى التعقيد، حتى إن شرحه لهذا الحد لم ينهض إلى فلك غموضه، فقال: " وإن لم يكن له واحد من لفظه كقوم وركب وصحب فمدلوله مجموع الأفراد، وكل منها جزء مدلوله، ودلالته على أحدها بالتضمن؛ لأنه جزء المدلول كالتخت اسم لذي أجزاء مدلوله مجموعها، وكالعشرة مدلولها مجموع آحادها " [٤].

وخلاصة القول إن اسم الجمع اسم يدل على جماعة أو على أكثر من اثنين ليس له واحد من لفظه كقوم ورهط أو له واحد من لفظه كسفر وركب.

---

[١] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢/١/٦٥٨.

[٢] ارتشاف الضرب ١/٤٨٠.

[٣] كتابان في حدود النحو، ص ٦٨.

[٤] شرح الحدود النحوية للفاكهي، ص ٢٧٩.

الفصل الثاني

الخلاف في حدود المرفوعات

المبحث الأول:

المرفوعات الإسنادية

١- الفاعل:

أقدم من حد الفاعل هو ابن السراج، فقال: " الفاعل: الذي بنيته على فعل تحدث به عنه، نحو: قام عبدالله... فعبدالله مبني على قام، وقام حديث عنه " [١].

وقال- أيضاً-: " هو الذي بنيته على الفعل الذي بنيته للفاعل، ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله، كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن، كقولك: جاء زيد، ومات عمرو " [٢]. فكأنه لاحظ أن صياغة الحد الأول تجعله غير مانع من دخول المبتدأ، ونائب الفاعل، فعمد إلى صياغة الحد الثاني بشكل قيد فيه الفعل بكونه مبنياً للفاعل، إخراجاً لنائب الفاعل، وبكونه مقدماً على الفاعل إخراجاً للمبتدأ؛ ولذلك قال: " ومعنى قولي: بنيته على الفعل الذي بني للفاعل، أي: ذكرت الفعل قبل الاسم، لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء، وإنما قلت على الفعل الذي بني للفاعل، لأفرق بينه وبين الفعل الذي بني للمفعول " [٣]. ويظل الحد بكلتا صياغتيه قاصراً عن شمول فاعل الفعل الإنشائي، كقولنا: بعت، وهل ضرب زيد ؟ إذ الفعل ليس حديثاً عن الفاعل [٤].

وقال أبو علي الفارسي عن الفاعل: " أن يسند الفعل إليه مقدماً عليه، ومثاله: جرى الفرس وغنم الجيش، ويطيب الخبر، ويخرج عبدالله. وبهذا المعنى الذي ذكرت ارتفع الفاعل لا بأنه أحدث شيئاً على الحقيقة، ولهذا يرتفع في النفي إذا قلت: لم يخرج زيد كما يرتفع في الإيجاب، وكذلك: أيقوم زيد؟ " [٥].

ويتضح من حد ابن السراج والفارسي ومن جاء بعدهما أنهم يقيدون تقدم الفعل عليه وإلا لما كان فاعلاً في عرفهم خلافاً لبعض الكوفيين؛ ولذلك قال ابن يعيش إن الفاعل: " في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام مادام- الفعل- مقدماً عليه،...، ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحاً أنك لو قدمت الفاعل، فقلت: زيد قام لم يبق عندك فاعلاً وإنما يكون مبتدأ وخبراً معرّضاً للعوامل اللفظية " [٦].

---

[١] الموجز في النحو، ص ٢٩.

[٢] الأصول في النحو، ١/٧٢- ٧٣.

[٣] نفسه ١/٧٣.

[٤] ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/١/٢٠١.

[٥] الإيضاح للفارسي، ص ١٠١.

[٦] شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٤.

وقال ابن جني: " اعلم أن الفاعل– عند أهل العربية– كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبتَ ذلك الفعل إلى ذلك الاسم " [١].

وقد تجنب النحاة التعبير عن الفاعل بأنه من فعل الفعل لورود الاعتراض عليه، كما تجنبوا حده بأنه ما تحدث الفعل عنه، واستبدلوا بذلك الإسناد إليه ، ولذلك فصّل الثمانيني في حقيقة الفاعل، فقال: " وليس الفاعل في العربية هو من فعل الفعل في الحقيقة، وإنما حقيقته أن يرتفع بفعل مقدم عليه ومسند إليه (فَعَلَ ويَفْعَلُ) وما تصرف منهما.

ألا تراهم يقولون: (ما قام زيد، ولا يقوم زيد، و لم يقم زيد ولن يقوم زيد) فيسمونه فاعلاً وقد نفي الفعل عنه.

وتقول: (مات زيد، واشتدَّ الحرُّ، وأقبل البردُ، ورخص السعر) فيسمون هذا فاعلاً وما فعل شيئاً.

ويقولون (ليجلس زيد، ولا يذهب عمرو، فيسمونه فاعلاً وما فعل شيئاً، ويقولون: (هل جلس بكر ؟) و(أيقوم خالد ؟) فيسمونه فاعلاً وما فعل شيئاً، وقد علمت أن حقيقة الفاعل هو ما تقدم عليه الفعل وأسند إليه " [٢].

وقال ابن برهان: " الفاعل هو الاسم الذي يجب تقدم خبره عليه بمجرد كونه خبراً ، ومن حكمه أن يرتفع بالفعل، ويستقلا بالفائدة ويصح السكوت عليهما " [٣]، وقد مر أن الإسناد أولى من الأخبار لشمول فاعل الجملة الإنشائية.

وحده الجرجاني بنحو ما جاء عن الفارسي، ثم قال: " وإذا كان الأمر على هذا تقرر ما ذكرناه من أن الاعتبار في الفاعل أن يكون الفعل مسنداً إليه مقدماً عليه كان أحدث شيئاً أو لم يحدثه، وهذا التلخيص مما لم يسبق إليه الشيخ أبو علي " [٤]. وقد سبق أن ابن السراج قد سبق أبا علي إلى ذلك، فلعل الجرجاني لم يتنبه إلى ذلك أو لم يصله قول ابن السراج والله أعلم.

وقال الدينوري: " كل فعل بني لما سمي فاعله– قلت حروفه أو كثرت وكان ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً أو حقيقياً أو غير حقيقي وموجباً أو غير موجب– فإن الاسم المبني عليه المذكور بعده يسمى فاعلاً في عرف أرباب هذه الصناعة واصطلاحهم، لهذه العلة لا لأنه أوجد شيئاً وصدر عن ذاته حدث " [٥].

---

[١] اللمع في العربية، ص ٧٩.

[٢] الفوائد والقواعد، ص ١٧٩.

[٣] شرح اللمع لابن برهان ١/ ٤١.

[٤] المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٣٢٧.

[٥] ثمار الصناعة، ص ٢٦٧.

فحد الدينوري أشبه بشرح حدّ أبي علي ومن شاكله. وقال الصقلي: " الفاعل: هو كل اسم أسند الفعل إليه، وقدم في اللفظ عليه " [١]. هذا الحد أخصر عبارة وأدل على الفاعل، ولكنه لا يمنع من دخول نائب الفاعل فيه.

وذكر الحريري حد الفاعل عند النحويين، وقد ارتضاه، بأنه: " كل اسم تقدمه فعل مُقرّ على صيغته، وجعل الفعل حديثاً عنه، سواء فعله على الحقيقة، كقولك: قام زيد، وقعد عمرو، أو فعله مجازاً كقولك: نبت الزرع واشتدّ الحر، أو لم يفعل شيئاً، كقولك: ما قام زيد، ولا خرج عمرو " [٢]. وقوله: (مقر على صيغته) يقصد به الفعل المبني للمعلوم، كما قال ذلك بنفسه [٣]، ليحترز من دخول نائب الفاعل. ولكن تعبيره بجعل الفعل حديثاً عن الفاعل يمنع من دخول فاعل الجملة الإنشائية كما تقدم.

وحده الزمخشري بقوله: " الفاعل: هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً، كقولك: ضرب زيد، وزيد ضارب غلامه، وحسن وجهه " [٤]. والجديد الذي أضافه الزمخشري في حد الفاعل على من تقدمه أن رافع الفاعل ليس الفعل وحده، بل ما كان في معناه من أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، كما اتضح من أمثلته.

قال ابن يعيش في شرحه هذا المعنى: " ورافعه ما أسند إليه من الفعل أو ما كان في معناه من الأسماء،...، نحو أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين نحو قولك: زيد ضارب غلامه، وحسن وجهه، ومضروب أخوه، فهذا في تقدير: يضرب غلامه، وحسن وجهه، ويضرب أخوه، فارتفاع كل واحد من الغلام والوجه والأخ كارتفاع زيد بالفعل قبله من قولك: ضرب زيد " [٥].

ولكن الزمخشري لا يفرق بين الفاعل ونائب الفاعل في حده، ويذهب إلى عد كل واحد منهما فاعلاً اصطلاحاً، وهذا ما دفعه إلى عدم عقد باب لنائب الفاعل في كتابه (المفصل)، ولأجل ذلك لم يقيد الفعل بكونه مبنياً للمعلوم، قال ابن الحاجب في شرح حد الزمخشري: " ومفعول ما لم يُسمّ فاعله عنده فاعل والذي يدل عليه أنه داخل في حده، وأنه لم يذكره في المرفوعات، فدل على أنه داخل في حد الفاعل، إذ لا يصح دخوله مع غيره بوجه وأنه قد صرّح بذلك في بعض فصول كتابه، وهو قوله: وتضاف الصفة إلى فاعلها، كقولك: معمور الدار ومؤدب الخدام.ومن لم يجعله فاعلاً احتاج في حد

---

[١] مقدمة في النحو، للصقلي، ص ٦٤.

[٢] شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ١٥٥- ١٥٦.

[٣] نفسه، ص ١٥٦.

[٤] المفصل في العربية، ص ٤٤.

[٥] شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/١.

الفاعل إلى حد لا يدخل هو فيه، فتقول: " هو ما أسند الفعل إليه وقدم عليه على طريقة فَعَل أو على طريقة القيام به " [١].

وقد سبق الزمخشري إلى هذا البناء الجرجاني، فقال معللاً مذهبه: " اعلم أن الشريطة إذا كانت ما ذكرنا من أن من يسند الفعل إلى الاسم مقدماً عليه، فلا فصل بين ضُرِب زيد وضَرَب زيد في جواز تسمية كل واحد منهما فاعلاً. وإذا جاز أن يسمى نحو: مات زيد، فاعلاً مع أنه عار من الفعل، ومفعول في المعنى من حيث أن الله تعالى أماته، جاز أيضاً أن يسمى زيد في قولك: ضُرِب زيد فاعلاً، وإن كان قد وقع عليه الفعل في المعنى. وذاك لما ذكرنا من أن الاعتبار بأن يكون الفعل مسنداً إليه مقدمًا عليه " [٢].

فمذهب الجرجاني والزمخشري أن نائب الفاعل هو فاعل فلم يحترزا في حديهما عنه، وأما من خالفهما فقيدوا حدهم بذكر صيغة الفعل المعلوم أو جهة قيامه به كما ذكر ابن الحاجب سلفاً.

وقد دافع ابن يعيش عن قول الزمخشري، فقال: " وبعضهم يقول في وصفه كل اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، ويريد بقوله غير مغير عن بنيته الانفصال من فعل ما لم يُسمّ فاعله ولا حاجة إلى الاحتراز من ذلك لأن الفعل إذا أسند إلى المفعول نحو: ضرب زيد وأكرم بكر صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجداً للفعل أو مؤثراً فيه " [٣].

وخلافهم هذا على حد قول الاستراباذي لفظي وليس معنوياً، إذ قال: " وخلافهم لفظي، راجع إلى أنه هل يقال له في اصطلاح النحاة: فاعل أو لا، وليس خلافاً معنوياً " [٤].

وقال الشريف الكوفي: " اعلم أن الفاعل عند أهل العربية هو كل اسم ذكرته بعد فعل، وحدثت بالفعل عنه، وبنيته له وأسندته إليه، فبهذه الصفات يصير فاعلاً لا لإحداث شيء في الحقيقة " [٥].

فقيد الكوفي تقديم الفعل على الفاعل، وبين أن الفعل يأتي للإخبار عن الفاعل، وأنه يكون مبنياً للمعلوم، وجماع ذلك أن يكون مسنداً ليخرج من الاعتراض عن الإخبار ليشمل فاعل الجملة الإنشائية. وبين أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، وأنها من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين [٦]، فقال:

---

[١] الإيضاح شرح المفصل ١/١٥٨.

[٢] المقتصد في شرح الإيضاح ١/٣٤٦.

[٣] شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٤.

[٤] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/١/٢٠٣.

[٥] كتاب البيان في شرح اللمع، ص ١١٩.

[٦] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦١٥- ٦١٦.

" وعند الكوفيين أن الفاعل مرفوع بفعله مقدماً ومؤخراً، يقولون: زيد قام، فعل وفاعل، ولا يسمون مبتدأ وخبراً له إلا ما كان من اسمين أو ما جرى مجراهما " (١).

وقال الباقولي: " الفاعل عند العرب ما وجب له الرفع وإنما يجب له الرفع بفعل مقدم عليه مسند إليه " (٢). وقد ذكر عشر دلائل توجب تقديم الفعل على الفاعل، ثم قال: " فهذه عشرة أدلة فافهمها فتبين بهذه الأدلة أن الفاعل بمنزلة جزء من الفعل فينبغي أن لا يتقدم عليه، وإذا قلت زيد قام فزيد مبتدأ وليس بفاعل لامتناع تقديمه عليه، وإذا قلت ما قام زيد، فزيد فاعل و لم يحدث شيئاً؛ لأن الفعل مقدم عليه مسند إليه " (٣).

وقال ابن الخشاب: " ومتى تقدم الاسم على الفعل بطل في حكم العربية أن يكون فاعلاً ورجع إلى حكم المبتدأ، ويصير الفعل بعده رافعاً لضميره، وهو ومرفوعه في موضع خبر الاسم، كقولك" زيد خرج، تقديره خرج هو " (٤).

وحده ابن الأنباري، فقال: " كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، نحو: قام زيد، وذهب عمرو " (٥).

ويرى ابن الأنباري عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل؛ لأنه تنزل منزلة الجزء من الفعل، ودلل على ذلك بسبعة أوجه (٦).

وصاغ ابن الأثير شروط الفاعل المعتبرة عند النحاة على هيئة حد،فجاء بصيغة فريدة لم يتابع من قبله و لم يتابعه من بعده في ألفاظه ومفرداته، فقال: " اسم مفرد متمكن غالباً، ليس بشرط ولا استفهام يأتي بعد فعل نحوي على وضعه الأصلي أو ما أشبه الفعل معتمداً، ويكون مسنداً إليه، إيجاباً أو سلباً، كقولك: قام زيد، ومات بكر، وما قام عمرو " (٧).

وقال الجزولي عنه: " كل اسم أسند إليه فعل أو اسم في معنى الفعل وقدما عليه أبداً " (٨).

وقال ابن خروف: " اسم مرفوع تقدمه فعل فُرّغ له على طريقة (فَعَل) أو اسم في معناه " (٩). فهذا حد جيد.

---

(١) كتاب البيان في شرح اللمع، ص ١٢٠.

(٢) شرح اللمع للأصفهاني ٣١٣/١.

(٣) نفسه ٣١٦/١.

(٤) المرتجل، ص ١١٧.

(٥) أسرار العربية، ص ٨٧.

(٦) ينظر: نفسه، ص ٨٩- ٩١.

(٧) البديع في علم العربية ج١، ٩٦/١.

(٨) المقدمة الجزولية، ص ٥.

(٩) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢٥٥/١.

وحده ابن الخباز بأنه: " كل اسم أسند إليه فعل حقيقي غيرُ مغير الصيغة أو شبهه مقدماً عليه أبداً " (١).

وابن الخباز أول من احترز من (كان) وأخواتها بوصف الفعل بأنه حقيقي؛ لأنّ (كان) وأخواتها أفعال غير حقيقية فالمرفوع منها مشبه بالفاعل (٢).

وحده الشلوبين بقوله: " الفاعل: كل اسم أسند إليه فعل، أو اسم في معنى الفعل، وقدم عليه على معنى أنه فعل أو مشبهاً هو وما أسند إليه لما هو كذلك، نحو: قام زيد، ومررت برجل قائم أبوه، وهلك زيد، ومررت برجل هلك أبوه " (٣).

وحده ابن الحاجب بقوله: " وهو ما أسند الفعل إليه، أو شبهه، وقدم عليه من جهة قيامه به، مثل: قام زيد، وزيد قائم أبوه " (٤). ومما شرحه الاستراباذي في هذا الحد قوله: (على جهة قيامه به)، فقال: " قوله (على جهة قيامه به)...؛ أي: على طريقة قيامه به وشكله، سواء كان قائماً به أو لا...، ويعني بتلك الجهة ألا تغير صيغة الفعل إلى فُعِل ويُفعل أو أشباههما...،-وبه- يخرج مفعول ما لم يُسمّ فاعله " (٥). واعترض الاستراباذي على تمثيل ابن الحاجب بـ (زيد قائم أبوه)، فقال: " وتمثيله بـ (زيد قائم أبوه) لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصاً فيما قصد؛ لاحتمال كون (قائم) خبراً مقدماً على (أبوه)، ولو قال: أبواه، لكان نصاً " (٦).

وحده ابن عصفور بأنه: " اسم أو ما في تقديره، متقدم عليه ما أسند إليه لفظاً أو نية، على طريقة فَعَل أو فاعِل " (٧).

وقال- أيضاً-: " الفاعل: هو كل اسم أو ماهو في تقديره أسند إليه فعل أو ما جرى مجراه وقدم عليه على طريقة فَعَل أو فاعِل " (٨). ومما أضافه ابن عصفور إلى حد الفاعل ولم يذكره من قبله هو أن الفاعل يأتي صريحاً ومؤولاً، وبين ذلك حين شرح حده، فقال: " وأما ما هو في تقديره فهو أنّ وأنْ وما وكي المصدريات وسميت مصدريات؛ لأنها مع ما بعدها في تأويل المصدر إلا أنّ كي لا تكون فاعلة " (٩).

---

(١) توجيه اللمع، ص ١١٩.

(٢) ينظر: نفسه، ص ١٢٠.

(٣) التوطئة، ص ١٦١.

(٤) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/١/٢٠١، وينظر: الأمالي النحوية ٢/٨٨٦- ٨٨٧.

(٥) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق ١/١/٢٠٢- ٢٠٣.

(٦) نفسه ق١/١/٢٠٣- ٢٠٤.

(٧) المقرب، ص ٥٥.

(٨) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٥٨.

(٩) نفسه.

وقال في شرح قوله: (على طريقة فَعَل أو فاعِل): " وقولنا: على طريقة فَعَل نعني إسناد الفعل إلى الفاعل في المعنى أو ما هو كالفاعل، نحو قام زيد، وتحرزت بطريقة فَعَل، من طريقة فُعِل، وهي إسناد الفعل إلى المفعول الذي لم يسمَّ فاعله في المعنى، نحو ضُرب زيد.

وقولنا: على طريقة فاعِل، نعني به إسناد الاسم الذي جرى مجرى الفعل إلى الفاعل في المعنى، نحو: مررت برجل قائم أبوه وحسن وجهه، وتحرزت بها من طريقة (مفعول) وهي إسناد الاسم الذي جرى مجرى الفعل إلى المفعول في المعنى نحو مررت برجل مضروب أبوه؛ لأن (أبوه) مفعول ما لم يسمّ فاعله " [1].

ومما أشار إليه ابن عصفور أن الفعل يتقدم الفاعل لفظاً أو تقديراً، ولا أظن أن هذه القيود مفتقر إليها في حد الفاعل، سوى تقديم الفعل؛ لأنها من مسائل الفاعل فلا حاجة إلى ذكرها مفصلة في الحد لأنها ليست من ماهياته وجزئياته حتى يتعرف الفاعل بها.

وأشهر ما قيل في الخلاف في حد الفاعل هو تقدم عامله عليه أو تأخره، وهي مسألة مشهورة بين البصريين والكوفيين، وبهذا القيد الذي وضعه البصريون يتميز الفاعل من المبتدأ بوجود اسم وفعل، ونقل ابن عصفور هذا الخلاف بشرح قيد تقديم الفعل، فقال: " وقولنا: وقدم عليه تحرز مما أخر عنه ما أسند إليه، خلافاً لأهل الكوفة فإنهم يجيزون تقدم الفاعل على الفعل في سعة الكلام، نحو: زيد قام، تقديره: قام زيد ويستدلون على ذلك بقول الزباء:

ما للجمال مشيها وئيداً   أجندلاً يحملن أم حديدا

قالوا: معناه وئيداً مشيها. وبقول امرؤ القيس:

فظلّ لنا يوم لذيذ بنعمة   فَقِلْ في مقيل نَحْسُهُ مُتَغيِّبِ

قالوا: معناه متغيبٌ نحسُهُ. وبقول النابغة:

ولابدّ من عوجاء تهوي براكب   إلى ابن الجلاح سيرُها الليل قاصدِ

قالوا: معناه قاصدٍ سيرُها، إذ لو لم يكن كذلك لقال: قاصدةُ "[2].

ثم أخذ يفند الشواهد المذكورة ويؤولها إلى أن قال: " وثمرة الخلاف أنهم يجيزون في فصيح الكلام: الزيدون قام، على تقدير: قام الزيدون، ونحن لا نجيز ذلك إلا في ضرورة الشعر " [3].

وحده ابن مالك بقوله: " الفاعل: هو المسند إليه فعل مقدم مخالف في الاقتضاء والصوغ لفعل ويفعل، أو ما فيه معناه، وهو مرفوع بما أسند إليه " [4].

---

[1] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦٢/١.

[2] نفسه ١٦٠/١- ١٦١.

[3] نفسه ١٦٢/١.

[4] شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ١٨٠.

وقال- أيضاً-:" هو المسند إليه فعل أو مضمن معناه، تام مقدم فارغ غير مصوغ للمفعول"[١].

ومما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل في رد دعوى جواز تقديم الفاعل على فعله، أنه قال: " وإن قدم الاسم على الفعل أو ما ضمّن معناه صار مرفوعاً بالابتداء وبطل عمل ما تأخر فيه؛ لأنه تعرض بالتقدم لتسلط العوامل عليه، كقولك في: زيد قام، إنّ زيداً قام. فتأثر زيد بإنّ دليل على أن الفعل شغل عنه بفاعل مضمر، وأن رفع زيد إنما كان بالابتداء وهو عامل ضعيف فلذلك انتسخ عمله بعمل إنّ، ولأن اللفظ أقوى من المعنى " [٢].

وحده الاسفراييني بقوله: " هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً " [٣]. وهو حد الزمخشري عينه.

وحده ابن الناظم، فقال: " الفاعل هو الاسم المسند إليه فعل مقدم على طريقة فعل أو يفعل أو اسم يشبهه " [٤].

وحده أبو حيان، فقال: " الفاعل: اسم سبقه رافعه لفظاً ونية على طريقة فَعَل أو فاعل " [٥]. فهو يذهب في هذا الحد مذهب ابن عصفور ويتمثل بقيوده التي لم يسبق إليها. أما في موضع آخر، فقال عن الفاعل: " هو المفرّغ له العامل على جهة وقوعه منه أو تركه " [٦]. حاول أبو حيان في حده هذا أن يخرج من الخلاف بذكر (المفرغ له العامل): فقال: " وشمل قولنا: المفرغ له العامل مذهب البصريين والكوفيين، و لم يشترط تقدم العامل كما فعله أصحابنا؛ لأنه حكم مختلف فيه فلا يدخل في الرسوم"[٧].

ولكن الخلاف لا يلزم من لا يراه مستساغاً بالأخذ به والتقيد بمحتواه، فربما يعده المتنازعون خطأً أولا تقوم له حجة، فلا حاجة إلى اعتباره في الحدود إلا لمن ظهر له قبول به كما هي الحال عند أبي حيان؛ ولعله الوحيد الذي عدل عن قيد التقديم للعامل، وخالف بذلك من سبقه ومن لحقه من البصريين، فلا نجد ذلك في حدودهم والله أعلم.

وحده الكيشي، فقال: " المسند إليه من فِعْل أو شبهه مقدماً عليه أبداً " [٨].

وقال البعلي: " هو المسند إليه فعل أو مضمن معناه تام مقدم فارغ غير مصوغ للمفعول " [٩].

---

[١] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٧٥.

[٢] شرح التسهيل ١٠٧/٢.

[٣] لباب الإعراب، ص ٢٢١.

[٤] شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ١٥٧.

[٥] تقريب المقرب، ص ٤٤.

[٦] ارتشاف الضرب ١٣٢٠/٣.

[٧] نفسه.

[٨] الإرشاد إلى علم الإعراب، ص ١٠١.

[٩] الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٢٠٣/١.

وقال صاحب حماة: " الفاعل ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به "[١].

وقال المرادي: " الفاعل هو الاسم المسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعـول أو جـار مجراه "[٢].

وحده ابن هشام، فقال: " الفاعل عبارة عن اسم صريح أو مؤول به أسند إليه فعل أو مـؤول به، مقدم عليه بالأصالة واقعاً منه أو قائماً به "[٣].

وقال- أيضاً-: " الفاعل اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعل أو مافي تأويله قدم عليه على طريقة فَعَل أو فاعِل "[٤].

وقال- أيضاً-: " الفاعل اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعل أو مافي تأويله، مقدم أصلي المحل والصيغة "[٥].

وقال-أيضاً-:" هو ما قدم الفعل أو شبهه عليه وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه"[٦].

وقال ابن عقيل: " الفاعل: هو الاسم، المسند إليه فعل على طريقة فَعَل، أو شـبهه وحكمـه الرفع "[٧].

وظاهر حد ابن عقيل أنه يذهب مذهب أبي حيان في عدم ذكر قيد تقديم الفعل وأنه من الأمور المختلف فيها، فلم يذكرها في حده، والصحيح أنه ترك القيد ظناً منه أنها من مسائل الفاعل التفصيلية، ولذلك تراه في شرح الحد يذكر ما يأتي: " حكم الفاعل التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه، نحو: قام الزيدان، وزيد قائم غلاماه، وقام زيد، ولا يجوز تقديمه على رافعه؛ فلا تقول: (الزيدان قام) ولا (زيـد غلاماه قائم)، ولا (زيد قام) على أن يكون (زيد) فاعلاً مقدماً، بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير: (زيد قام هو)، وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله "[٨].

وحده الشريف الجرجاني بقوله: " الفاعل: ما أسند إليه الفعل أو شبهه على جهة قيامه به، أي: على جهة قيام الفعل بالفاعل، ليخرج عنه مفعول ما لم يسمّ فاعله "[٩].

---

[١] الكناش، ص ٢٠.

[٢] توضيح المقاصد والمسالك ٣/٢.

[٣] شرح قطر الندى لابن هشام، ص ١٨٠.

[٤] شرح اللمحة البدرية ٣٣٧/١.

[٥] أوضح المسالك ٣٣٥/١- ٣٣٦.

[٦] شرح شذور الذهب، ص ١٥٨.

[٧] شرح ابن عقيل ٧٤/٢.

[٨] نفسه ٧٥/٢.

[٩] التعريفات، ص ٢٤٢.

وقال الأشموني: " الفاعل في عرف النحاة هو الاسم الذي أسند إليه فعل تام أصلي الصيغة أو مؤول به " [١].

وحده الأبذي بقوله: " ما أسند إليه فعل تام مقدم فارغ غير مصوغ للمفعول" [٢].

وحده الأزهري بقوله: " الفاعل اسم صريح ظاهر، أو مضمر بارز، أو مستتر أو ما في تأويله أسند إليه فعل تام متصرف أو جامد أو مافي تأويله " [٣].

وقال السيوطي: " الفاعل ما أسند إليه عامل مفرّغ على جهة وقوعه منه، أو قيامه به " [٤].

ولفظ الحد عنده، يُفهم أنه يذهب مذهب أبي حيان، كما مرّ ولكنه صرّح بخلافه عند شرحه للحد وذكر مسائل الفاعل، فقال: " الصحيح، وعليه البصريون: أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله " [٥].

وحده الفاكهي، فقال: " حد الفاعل: ما قُدّم الفعل التامّ أو شبهه عليه بالأصالة، وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه عليه " [٦].

ويلاحظ من مجموع ما تقدم من الحدود أن جمهور النحاة متفقون على حقيقة حد الفاعل، وإنما حصل الاختلاف في صياغته من أن بعضهم قد يذكر في الحد قيوداً يهملها آخرون، إما لأنهم يرونها من أحكام الفاعل وليس من ذاتياته، كتقديم الفعل عليه، وإما لأنه محترز عنه بما هو مذكور في الحد، كقيد الإسناد المغني عن تقييد الفعل بكونه تاماً، وإما أنه لا داعي لإثباته في متن التعريف ويفضل بيانه في شرحه، كتقسيم الفاعل إلى اسم صريح ومؤول [٧].

وقد شكل قيد (تقديم الفاعل) عند جمهور نحاة البصرة مسألة مهمة للاحتراز عما يذهب إليه نحاة الكوفة من جواز التقديم، وبهذا كانت مسألة خلافية بين المذهبين أثبتت في كتب الخلاف ولم يوجد نحوي بصري أهمل هذا القيد أو سدد وقارب بين نحاة البصرة والكوفة سوى أبي حيان لأنه يعده من مسائل الخلاف، فلا ضرورة لإيراده في الحد على حد زعمه.

وأقرب حد لتلخيص حدود الفاعل بأخصر عبارة وأدق دلالة هو حد ابن عقيل حين قال: " الفاعل: هو الاسم المسند إليه فعل على طريقة فَعَل أو شبهه " [٨].

---

[١] شرح الأشموني ١٦٨/١.

[٢] كتابان في حدود النحو، ص ٥٢.

[٣] شرح التصريح على التوضيح ٢٦٧/١– ٢٦٨.

[٤] همع الهوامع ٢٥٣/٢.

[٥] نفسه ٢٥٤/٢.

[٦] كتابان في حدود النحو، ص ٧٩.

[٧] ينظر: مصطلحات نحوية،علي حسن مطر،مجلة تراثنا،العدد ٤٧-٤٨، ص ٣٢٩.

[٨] شرح ابن عقيل ٧٥/٢.

٢- نائب الفاعل:

استعمل النحاة المتقدمون عناوين متعددة لمصطلح نائب الفاعل قبل أن يستقر على هذا العنوان، فقد عبر عنه سيبويه بأنه: " المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل " [١]، وعبر عنه الفراء بما " لم يسمّ فاعله " [٢]، وسماه المبرد بـ " المفعول الذي لا يذكر فاعله " [٣]، وقال عنه ابن السراج: " المفعول الذي لم يسمّ من فَعَلَ به " [٢]، وقال عنه الفارسي: " المفعول به في المعنى " [٤]. وقال الزبيدي: " المفعول الذي لم يسمّ فاعله " [٥]، وقال ابن جني: " المفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه " [٦]، وبوّبه الثمانيني بـ " باب ما لم يسمّ فاعله " [٧]، وسماه ابن برهان " المفعول الذي أقيم مقام الفاعل " [٨]، وسماه ابن معط بـ " الاسم الذي يقام مقام الفاعل " [٩]، فهو قريب من تسمية ابن برهان، وقال ابن الحاجب: " مفعول ما لم يسمَّ فاعله " [١٠] وأول من عبّر عنه بنائب الفاعل هو ابن مالك [١١].

وعلى كثرة تعدد الاصطلاحات، اشتهر اصطلاحان للنائب عن الفاعل هما: مفعول ما لم يسمّ فاعله وهو ما أخذ به ابن الحاجب بهذا اللفظ وقد أورده الزبيدي قبله، واصطلاح نائب الفاعل الذي أورده ابن مالك و لم يُسبق إليه، قال الأزهري: " قال أبو حيان: لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك"[١٢]، وقريب من هذا قال أبو حيان: " واصطلح ابن مالك على أن سمّي هذا الباب باب النائب عن الفاعل " [١٣]. وقد أهملت بقية الاصطلاحات وبقيت هاتان التسميتان إلا أن اصطلاح ابن مالك أخف وأخصر.

---

[١] الكتاب ٣٣/١.

[٢] معاني القرآن للفراء ٩٩/١.

[٣] المقتضب ٥٠/٤.

[٢] الأصول في النحو ٧٦/١.

[٤] الإيضاح للفارسي، ص ١٠٤.

[٥] الواضح في علم العربية، ص ١٦، وينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٢٤.

[٦] اللمع في العربية، ص٨١.

[٧] الفوائد والقواعد، ص ١٩٥، وينظر: شرح اللمع في النحو للصرير، ص ٣٧.

[٨] شرح اللمع لابن برهان ٤٥/١.

[٩] الفصول الخمسون، ص ١٧٧.

[١٠] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢٣٩/١/١.

[١١] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٧٧، وينظر: شرح التسهيل ١٢٤/٢.

[١٢] شرح التصريح على التوضيح ٢٨٦/١.

[١٣] ارتشاف الضرب ١٣٢٥/٣.

وأول من حد نائب الفاعل– على حسب تتبعي– الدينوري بقوله: " الذي لم يسمّ فاعله هو المفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه ومستنداً إليه، فقام لذلك مقام الفاعل، وارتفع ارتفاعه بعد أن حذف الفاعل لأحد الأسباب الموجبة الحذف من حسن أو قبح أو خوف " (١).

وحده الصقلي، فقال: " هو كل اسم كان في الأصل مفعولاً منصوباً، ثم حذف فاعله وبني الفعل له على مثال: (فُعِل يُفعل)، وأقيم هذا المفعول مقام ذلك الفاعل المحذوف في إسناد الفعل إليه، وتقدمه في اللفظ عليه " (٢).

وحده ابن الحاجب بقوله: " كل مفعول حذف فاعله، وأقيم هو مقامه، وشرطه أن تغير صيغة الفعل إلى فُعِل ويُفعَل " (٣).

وحده صاحب حماة بقوله: " هو كل مفعول لفعل حذف فاعله، ورفع هو لإقامته مقام الفاعل " (٤).

أما أبو حيان فيذهب إلى أن حد نائب الفاعل كالفاعل، ولذلك قال: " ورسمه كرسم الفاعل، إلا أنه يبدل به بمنه " (٥).

ولذلك قال ابن هشام: " هو ما حذف فاعله، وأقيم هو مقامه وغيّر عامله إلى طريقة فُعِل أو يُفعَل " (٦).

فخرج بحده هذا عن الإشكال الذي مر و لم يذكر المفعول.

وحده ابن أجروم بقوله: " هو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله " (٧).

وحده الشريف الجرجاني بقوله: " وهو كل مفعول حذف فاعله وأقيم مقامه " (٨). فهو كحد ابن الحاجب تماماً.

وحده الفاكهي بقوله: " ما حذف فاعله وأقيم مقامه " (٩).

ويلاحظ أن خلاف النحاة في تسمية نائب الفاعل أظهر من حده؛ لأنهم متفقون أن نائب الفاعل هو ما يقوم مقام الفاعل عند حذفه ويأخذ حكمه، وعلى الغالب يكون هو المفعول؛ سواء كان

---

(١) ثمار الصناعة، ص ٣٢٣.

(٢) مقدمة في النحو، ص ٦٥.

(٣) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/١/٢٣٩.

(٤) الكناش، ص ٢٤.

(٥) ارتشاف الضرب ٣/١٣٢٥.

(٦) شرح شذور الذهب، ص ١٥٩.

(٧) حاشية العلامة الكفراوي على متن الآجرومية، ص ٨٢– ٨٣.

(٨) التعريفات، ص ٣١٢.

(٩) كتابان في حدود النحو، ص ٧٩.

صريحاً أو مؤولاً ويأتي من شبه الجملة ظرفياً أو جاراً ومجروراً، وتسميتهم له بالمفعول الـــذي لم يـــسم فاعله خرج مخرج الغالب، وأكثر النحاة اهتموا بمسائله أكثر من حده، وأعجب من ذلك أن ابن مالك جاء بمصطلح فريد و لم يُدْلِ بدلوه في حده حتى يأتينا بحد هو في الملاحة مثل مصطلحه وأقرب حد يمكن الأخذ به هو حد ابن هشام.

٢- المبتدأ:

أول من حد المبتدأ سيبويه، فقال: " المبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبني عليه كلام"[١].

وحده ابن السراج بقوله: " ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد منه أن تجعله أولاً لثان مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه "[٢]. وبهذا الحد قد أضاف ابن السراج قيد التجرد من العوامل ويقصدون بذلك النواسخ، وقد جرى النحاة بهذا القيد مجرى الفصل في حد المبتدأ، ليتميز ما كان اسماً لهذه النواسخ.

وقال أبو جعفر النحاس: " اعلم أن كل اسم يبتدأ به و لم يعمل فيه عامل: ناصب أو خافض فإنه رفع "، فقد عدل عن ذكر المصطلح إلى الحكم، وكأنه معلوم، وكان الأولى التصريح به، مع أن ذكر حكم الرفع لا يخرج اسم كان وأخواتها فإن حكم عملها رفع.

وحد الفارسي المبتدأ بأنه: " أن يكون معرى من العوامل الظاهرة ومسند إليه شيء "[٣].

وبيّن الجرجاني أن مراد الفارسي بالعوامل الظاهرة هي العوامل اللفظية[٤].

وحده ابن جني بقوله: " كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها، وجعلته أولاً لثان، يكون الثاني خبراً عن الأول مسنداً إليه وهو مرفوع بالابتداء"[٥].

قال أحد الباحثين: " ويلاحظ عليه- يعني حد ابن جني- أولاً: قوله: (ابتدأته) لا داعي له؛ إذ لا يشترط في الصورة اللفظية لجملة المبتدأ والخبر تقدم لفظ المبتدأ. ثانياً: قوله (وعرضته لها) ليس من ذاتيات المبتدأ، فلا يحسن ذكره في الحد "[٦].

أما ملاحظته الأولى فليست في مكانها؛ لأن ابن جني حين ذكر لفظ (ابتدأته) خرج بذلك مخرج الغالب؛ لأن الأصل في المبتدأ أن يقدم، وكون هناك مسائل يؤخر فيها المبتدأ فمن المسائل التفصيلية التي لا ينتقض الحد بها. وأما ملاحظته الثانية فلها وجه وقبول.

وقال الصيمري: " أعلم أن كل اسم ابتدأت به لتخبر عنه و لم تُعمِل فيه عاملاً لفظياً فهو رفع بالابتداء "[٧].

فحده هذا أشبه بحد أبي جعفر النحاس وعليه ما عليه.

---

[١] الكتاب ١٢٦/٢.

[٢] الأصول في النحو ٥٨/١.

[٣] الإيضاح، ص ٨٥.

[٤] ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢١٣/١- ٢١٤.

[٥] اللمع في العربية، ص ٧١.

[٦] مصطلحات نحوية،علي بحسن مطر،مجلة تراثنا،العدد ٥٢، ص ١٤٦.

[٧] التبصرة والتذكرة ٩٩/١.

وقال ابن برهان: " المبتدأ: هو الاسم الذي تجرد من العوامل اللفظية، وتعرض لها، وجعل أولاً لثان " [١].

وقال الواسطي الضرير: " هو كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية، وعرضته لها " [٢].

وحده الصقلي بقوله: " المبتدأ كل اسم ابتدئ به في لفظ أونية، وعرّي من العوامل اللفظية، وأسند إليه ما يفيد معنى فيه " [٣].

وحده الحريري بقوله: " المبتدأ: كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية، وهو يأتلف مع خبره جملة تحصل الفائدة بها، ويحسن السكوت عليها " [٤].

وحده الخوراني بأنه: " كل اسم عري عن العوامل اللفظية معترض لإسناد الخبر إليه " [٥].

وحده ابن الأنباري بأنه: " كل اسم عريته من العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً " [٦]. وحده هذا وغيره مما أهمل فيه قيد الإسناد يوجب دخول الأسماء التي لا تركب مع عاملها نحو: واحد واثنان [٧]، فأظهر ضعفاً في صياغة الحد.

وحده الحيدرة بقوله: " هو كل اسم ابتدأت به لتخبر عنه معرّى من العوامل اللفظية " [٨].

وحده ابن الأثير بأنه: " كل اسم عريته من عوامل مخصوصة وهيأته لدخولها عليه، وجعلته أهلاً للإسناد إليه " [٩].

وقال ابن خروف: " ذكرك الاسم في أول الكلام مرفوعاً، تسند إليه خبراً: وذلك الاسم مبتدأ " [١٠].

وحده أبو البقاء العكبري بأنه: " الاسم المجرد من العوامل اللفظية، لفظاً وتقديراً، المسند إليه خبر أو ما يسد مسده " [١١].

وقال ابن يعيش: "المبتدأ كل اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للإخبار عنه " [١٢].

---

(١) شرح اللمع لابن برهان ٣٣/١.

(٢) شرح اللمع في النحو للضرير، ص ٢٩.

(٣) مقدمة في النحو، ص ٦٤.

(٤) شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ١٤٣.

(٥) القواعد والفوائد، ص ٧٠.

(٦) أسرار العربية، ص ٧٨، وينظر منثور الفوائد، ص ٢٥.

(٧) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١، ٢٥٠/١.

(٨) كشف المشكل، ص ٢١٤.

(٩) البديع في علم العربية ج١، ٥٥/١.

(١٠) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٣٨٧/١.

(١١) اللباب في علل البناء والإعراب ١٢٤/١.

(١٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/١.

وقال ابن الحاجب: " فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام، رافعة لظاهر، مثل: زيد قائم، وما قائم الزيدان، وأقائم الزيدان " (١).

وقد علق الرضي على حد ابن الحاجب بقوله: " اعلم أن المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين، فلا يمكن جمعهما في حد، لأن الحدّ مبين للماهية بجميع أجزائها، فإذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حد، فأفرد المصنف لكل منهما حداً، وقدم منهما ما هو الأكثر في كلامهم " (٢).

وحده ابن عصفور بأنه: " الاسم أو مافي تقديره، المجعول أول الكلام لفظاً أو نية على الوصف المتقدم " (٣). وقصد بقوله: (على الوصف المتقدم) أن يكون " معرى من العوامل اللفظية غير الزائدة لتخبر عنه " (٤). وقوله: (أو مافي تقديره) يقصد به المؤول وهو غير مفتقر إليه في الحد لأنها من تفصيلات المسائل، وقوله: (المجعول أول الكلام لفظاً أو نية) مناظر لقول النحاة: ابتدأته، وقولهم أقرب وأخصر. وأما تقييده العوامل اللفظية بأنها غير الزائدة ليشمل الحد مثل: مافي الدار من أحد، وبحسبك درهم، وإليه أشار الرضي بقوله: " والأولى أن نطلق ولا نخص عاملاً دون عامل، صوناً للحد عن اللفظ المحمل، ونجيب عن قولهم: بحسبك (زيد) ومافي الدار من أحد بزيادة الباء ومِنْ، فكأنهما معدومان"(٥).

وحده ابن مالك بقوله: " هو المجرد من العوامل اللفظية مخبراً عنه أو وصفاً مسنداً إلى تال يقوم مقام خبره، وهو مرفوع بالابتداء " (٦). وقال في موضع آخر: " ما عدم حقيقة أو حكماً عاملاً لفظياً، من مخبر عنه أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى" (٧).

قال علي حسن مطر:" لو أن ابن مالك أخذ (الاسم) خبراً في التعريف بدلاً من (ما)، لما كانت هناك حاجة للاحتراز من دخول المضارع، ولكن يبقى القيد المذكور ضرورياً لإخراج ما تقدم من الأسماء التي لا تركب مع عاملها، ولإخراج النوع الثاني من المبتدأ، أي: الوصف المكتفي بمرفوعه" (٨).

ولكن ابن مالك في شرح حده بيّن مقصوده بعدم تصدر حد المبتدأ بالاسم، فقال: " وأن المخبر عنه بالاعتبارين- لفظه ومعناه- يكون اسماً، نحو: زيد كاتب، وزيد معرب. ويكون غير اسم نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ فخير خبر عن (أن تصوموا) باعتبار المعنى. فلو قلت: وأن تصوموا، ناصب ومنصوب، فكان إخباراً باعتبار اللفظ، ومن الإخبار باعتبار المعنى والمخبر عنه في اللفظ غير اسم

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/١/٢٤٨.

(٢) نفسه ق١/١/٢٤٨.

(٣) المقرب، ص ٨٨.

(٤) نفسه.

(٥) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/١/٢٤٨.

(٦) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ١٥٦.

(٧) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٤٤.

(٨) مصطلحات نحوية،علي حسن مطر،مجلة تراثنا،العدد ٥٢، ص ١٥١.

قوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ أي سواء عليهم الإنذار وعدمه. ولذا لم أصدِّر حد المبتدأ بالاسم؛ لأنه بعض ما يكون مبتدأ، بل صدرته بما عدم عاملاً لفظياً ليتناول الاسم وغيره" [١].

واعتذاره هذا لا يعفيه من الوقوع في النقد، وكلّفه عناء التفصيل في الشرح وإنما كان يكفيه التصريح بالجنس فحسب، ويترك الاحترازات لتفصيلات المسائل.

وما أكثر احترازاته في حد المبتدأ في ذينك الحدين وقد بسط الشرح لها في غير موضع [٢].

وحده ابن الناظم بقوله: " هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير المزيدة مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمكتفى به " [٣]. وبحده هذا تجاوز الاعتراض على أبيه بالتصريح بالجنس (الاسم)، ووافقه فيما عداه، ولكنه لم يذكر انقسام التجرد إلى حقيقي وحكمي كما فعل أبوه، ولم يذكر انقسام الاسم إلى صريح ومؤول، ولعله ترك ذلك إلى بيانها في شرح التعريف.

وحده ابن آجروم بقوله: " هو الاسم المرفوع العاري من العوامل اللفظية " [٤].

وحده الكيشي بقوله: " المبتدأ اسم مجرد من العوامل اللفظية بشرط أن يسند إليه " [٥].

وحده البعلي بقوله: " فالمبتدأ هو الاسم المحقَّق أو المقدَّر المخبر عنه، عادماً عاملاً لفظياً غير زائد ، أو الوصف السابق إلى منفصل مستغن به " [٦]. فقد جمع في حده هذا ما تفرق من احترازات النحاة وقيودهم مما اضطره إلى بسط شرح كل قيد واحتراز [٧].

وحده صاحب حماة بقوله: " وهو الاسم أو المؤول به المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه أو الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام، أو حرف النفي رافعة لظاهر " [٨]. وقد سار في حده على ما سار عليه البعلي.

وحده أبو حيان بقوله: " هو المحكوم عليه، أو الوصف المحكوم به المنتظم منه مع اسم مرفوع كلام " [٩].

وقال أيضاً: " هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة " [١٠].

---

[١] شرح التسهيل ١/٢٦٧.

[٢] ينظر: شرح التسهيل ١/٢٦٧– ٢٧٢، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ١/٢٧١– ٢٧٢.

[٣] شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٧٤.

[٤] حاشية العلامة الكفراوي على متن الآجرومية، ص ٨٧.

[٥] الإرشاد إلى علم الإعراب، ص ١٠٩.

[٦] الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ١/١٦٣.

[٧] ينظر: الفاخر ١/١٦٤.

[٨] الكناش، ص ٢٦.

[٩] النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ص ٥٧.

[١٠] ارتشاف الضرب ٣/١٠٧٩.

وقال أيضاً: " المبتدأ اسم أو مقدر به، مجعول أول الكلام لفظاً، أو نية معرّى من عامل لفظي غير زائد " [١].

وحده ابن هشام بقوله: " هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد " [٢].

وقال أيضاً: " المبتدأ: الاسم أو بمترلته، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمترلته مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفى به " [٣].

وقال أيضاً: " المبتدأ: هو الاسم أو ما في تأويله معرى من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه وصفاً في قوة الفعل " [٤].

وقال أيضاً: " هو المجرد عن العوامل اللفظية مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمكتفى به " [٥]. وهـذه الحدود لا تخلو من تعقيد عدا حده الأول وإن كان قاصراً عن أصالة التسمية في كون المبتدأ اسماً ابتدئ به. وحده الأخير أشبه بحد ابن الناظم بعد تجرده من قيد (غير الزائدة) التي التزمها ابن النـاظم كمـا التزمها ابن هشام في حده الثالث ولكنه عدل عن ذلك، إذ لا ضرورة من ذكرها مادام يمكن تداركه في معرض البيان والشرح للحد ببيان قسمي التجرد إلى حكمي وحقيقي.

وحده الشريف الجرجاني بقوله: " المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليـه، أو الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام، أو حرف النفي رافعة لظاهر " [٦].

وحده هذا وصف لأحوال المبتدأ وليس هذا موضعه لأن الحد حصر لماهيات المحدود ولـيس ذكراً لتفصيلاته إذ مكانها الشرح والبيان.

وحده الأشموني بقوله: " المبتدأ هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنـه أو وصفاً رافعاً لمستغنى به " [٧].

وقال الأبذي: " المبتدأ: هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمكتفى به " [٨].وهو كحد الأشموني لفظاً ومعنى.

وقد ارتضى السيوطي قولاً نسبه إلى النحويين، فقال: " قالوا: وهو المجرد من عامل لفظـي غير

---

(١) تقريب المقرب، ص ٤٩.

(٢) شرح قطر الندى، ص ١١٧.

(٣) أوضح المسالك ١/١٣١.

(٤) شرح اللمحة البدرية ١/١٥٧.

(٥) شرح شذور الذهب، ص ١٧٩- ١٨٠.

(٦) التعريفات، ص ٢٧٨.

(٧) شرح الأشموني ١/٨٨.

(٨) كتابان في حدود النحو، ص ٥٢.

زائد ونحوه، مخبراً عنه أو وصفاً سابقاً لمنفصل ولو ضميراً " [1].

وحده الفاكهي بقوله: " حد المبتدأ: الاسم المجرد عن عامل لفظي لفظاً أو حكماً، مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لما انفصل وأغنى عن الخبر " [2].

وأولى الحدود للمبتدأ بالقبول هو حد سيبويه لبساطته وأدائه للمطلوب، ولو زيد عليه قيد (مجرد من العوامل اللفظية) مما ارتضاه النحاة ليحترزوا به عن جمل النواسخ لكان أجمل ولا داعي لذكر تفصيلات المسائل إذ ليس بابها الحدود، والاحتراز عنها ليس بلازم في الحد، وربما كان أقرب إلى ذلك حد الحيدرة.

---

(1) همع الهوامع ٢/٤.

(2) كتابان في حدود النحو، ص ٧٩.

٤- الخبــر:

قبل أن يستقر مصطلح (الخبر) بعنوانه المتعارف عليه، عُبِّر عنه بمسميات عديدة منها: (المسند) و(المبني على المبتدأ)، وقد أشار الدينوري إلى هذا التعدد والاستقرار، فقال: " قال الحسين بن موسى الجليس- رحمه الله-: جمهور النحويين على تسمية هذين المعنيين: المبتدأ والخبر، وبعضهم يسميهما: المبني والمبني عليه، وسماهما سيبويه: المسند والمسند إليه، وتفسير هذين اللفظين يفتّنّ إلى وجوه أربعة ذكرها المفسرون، أجودها وأرضاها: أن يكون أراد بالمسند الخبر. وبالمسند إليه المبتدأ. وقد أجاز قوم أن يوسّما: بالموصوف والصفة وليس هذا بمحمود،؛ لأن الموصوف والصفة قد يقعان معاً مبتدأ مفتقراً إلى خبر، وأهل المنطق ينعتونهما بالموضوع والمحمول؛ فالموضوع عندهم: المبتدأ، والمحمول عندهم: الخبر، ففيه إذن خمس عبارات على حسب ما ورد تفصيله " [١].

وأقدم حد لهذا المصطلح ما ورد عن المبرد بقوله: " الخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب" [٢]. وهذا من أوصاف الخبر لا من ذاتياته.

وقال ابن السراج: " الخبر هو الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب " [٣].

وما يصير به مع المبتدأ كلاماً يشمل الجملة بنوعيها، فلا يمكن تصور حصر الخبر بكونه اسماً، ولذلك أشار ابن الحاجب معتذراً لمن صدر عنه ذلك، فقال: " وخبر المبتدأ وإن كان يكون فعلاً وجاراً ومجروراً، أو جملة اسمية راجع إلى كونه اسماً في التقدير، ولذلك اغتفر قولهم فيه أنه اسم، لأنه في المعنى مفرد ويحكم به على المسند إليه " [٤].

وحده ابن جني بقوله: " كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه " [٥].

وقال ابن برهان العكبري: " الخبر هو الذي يصح أن يتصوره التصديق والتكذيب والنفي والإثبات ومنها أن يكون عبارة عن شخص والشخص هو الذي يصح أن تتصوره بقلبك إذا غاب عن حسك " [٦]. وهذا أقرب إلى الوصف من الحد.

ويميل الواسطي الضرير إلى حد الخبر بالتقسيم، فقال: " وهو على ضربين: مفرد وجملة،... وهذا المفرد على ضربين: مشتق وغير مشتق،... الضرب الثاني يكون الخبر جملة، والجملة على ثلاثة

---

[١] ثمار الصناعة، ص ٢٤٩.

[٢] المقتضب ٨٩/٣.

[٣] الأصول في النحو ٦٢/١.

[٤] الإيضاح في شرح المفصل ١٨٠/١.

[٥] اللمع في العربية، ص ٧٢.

[٦] شرح اللمع لابن برهان ٣/١.

أقسام: الأول جملة من مبتدأ وخبر ،... الثاني: جملة من فعل وفاعل،... الثالث: من شرط وجزاء " [(١)].

ومثله فعل أبو عبدالله الصقلي، فقال: " وأما الخبر فإنه ينقسم قسمين: مفرد وجملة، فالمفرد مرفوع كالمبتدأ كما مثلنا.

والجملة: كل كلام يستقل بنفسه من مبتدأ وخبر، أو فعل وما اتصل به أو ما يخلف الفعل من ظرف أو حرف جر، ولابد أن يكون في هذه الجمل ضمير يرجع إلى المبتدأ الأول، نحو قولك: زيد أبوه قائم، وزيد يقوم أبوه، وزيد عندك، وزيد من قومك " [(٢)].

وقال الخوراني عن خبر المبتدأ إنه: " ما أسند إلى المبتدأ " [(٣)]. وهو حد مختصر يقرب إلى الكمال لولا أن بدأه بجنس مبهم ولو قال هو الجزء ليشمل أنواع الخبر لكان جميلاً.

وقال الحيدره اليمني: " وأما الخبر فهو كل كلام تمت به الفائدة " [(٤)]. وهذا فيه نظر لأن من أنواع الخبر ما يكون قولاً كشبه الجملة وتتم به الفائدة مع المبتدأ، وأما الكلام فهو مفيد بوضعه فلا يستقيم أن يكون جامعاً بخلاف القول لصدقه على المفرد والمركب والمفيد وغير المفيد.

وقال ابن الأثير: " حد الخبر: ما احتمل الصدق والكذب، تقول: زيد قائم، وعمرو قام أبوه، فقيام زيد وأبي عمرو، يجوز أن يكون صدقاً، وأن يكون كذباً، وهو كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه " [(٥)]، فقد جمع بين حد المبرد وحد ابن جني في صدر حده وعجزه.

وقال ابن خروف: " وخبر المبتدأ- وهو المحدث به عنه- كل ما وقعت به الفائدة من اسم مفرد نكرة أو معرفة أو جملة اسمية أو فعلية " [(٦)].

وقال ابن يعيش: " الخبر هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب " [(٧)]. وهو شبيه بحد ابن السراج وإن شئت فقل هو هو، بيد أنه أحسن استخدام (الجزء) ليكون جنساً قريباً ليناسب ما يكون عليه الخبر من أنواع مختلفة.

---

(١) شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير، ص ٣١.

(٢) مقدمة في النحو للصقلي، ص ٦٤.

(٣) القواعد والفوائد، ص ٧١.

(٤) كشف المشكل، ص ٢١٦.

(٥) البديع في علم العربية ج١، ٦٦/١.

(٦) شرح جمل الزجاجي ٣٨٨/١.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/١.

وقال فرحان: "الخبر: هو الاسم أو القول الذي يبنى على المبتدأ حديثاً عنه " (١). وهو قريب من حد الحيدره وأضبط من حيث اختياره القول جنساً قريباً غير أنه أشرك معه الاسم، والاسم جزء من القول، و لم يذكر الإسناد، والإسناد أولى من الحديث عن المبتدأ.

وقال ابن الحاجب: " والخبر هو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة " (٢). وشرح الرضي هذا الحد، فقال: " قوله: (والخبر هو المجرد)، دخل فيه المبتدأ الأول والثاني والأسماء (المعدّدة). قوله: (المسند)، أخرج منه المبتدأ الأول والأسماء (المعددة). قوله: (المغاير للصفة المذكورة)، أخرج منه المبتدأ الثاني " (٣).

وحده ابن عصفور بقوله: " والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية " (٤). ويلاحظ أنه لم يقيد الخبر بالتجرد من العوامل اللفظية، ولعله يريد أن الرافع للخبر عامل لفظي هو المبتدأ، و لم يحترز من دخول الوصف المذكور؛ إذ لا تتم به الفائدة مع المبتدأ، بل هو نفسه مبتدأ يحتاج لإتمام فائدته إلى مرفوع يسد مسد الخبر (٥).

وحده ابن مالك في أرجوزته بقوله:

" والخبر الجزء المتم الفائدة   كالله بر والأيادي شاهدة " (٦).

قال ابن عقيل: ويرد عليه الفاعل، نحو: (قام زيد) فإنه يصدق على زيد أنه الجزء المتم للفائدة... وخلاصة هذا أنه عرّف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره، والتعريف ينبغي أن يكون مختصاً بالمعرَّف دون غيره " (٧).

وحده الاسفراييني بقوله: " هو المجرد المسند إلى ما تقدمه لفظاً أو تقديراً " (٨).

وحده ابن الناظم بقوله: " ما به تحصل الفائدة مع المبتدأ " (٩).

وحده صاحب حماة كحد ابن الحاجب لفظاً ومعنى، فقال: " وهو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة " (١٠).

---

(١) المستوفى في النحو لفرحان ١/١٩٧.

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/١/٢٤٨.

(٣) نفسه ق١/١/٢٥٦.

(٤) المقرب، ص ٨٨.

(٥) ينظر: مصطلحات نحوية،علي حسن مطر،مجلة تراثنا،العدد ٥٢، ص ١٥٨.

(٦) ألفية ابن مالك، ص١٧.

(٧) شرح ابن عقيل ١/٢٠١/٢٠٢.

(٨) لباب الإعراب، ص ٢٤٤،

(٩) شرح الألفية لابن الناظم، ص ٧٧.

(١٠) الكنّاش، ص ٢٨.

وحده أبو حيان الخبر كحد ابن عصفور المذكور آنفاً [١].

وحده أيضاً بقوله: " والخبر هو التابع اللازم رفعه المستقل به فائدة الإسناد " [٢].

وكون الخبر تابع لما قبله في إعرابه وملازم للرفع هو من أحكامه لا من ذاتياته حتى تـــذكر في الحد.

وحده المرادي بقوله: " هو ثاني الجزئين ولا إشكال في أن ثانيهما هو الذي به تتم الفائدة" [٣].

أراد بثاني الجزئين أن يكون على الأصل، وإلا كيف يقول إذا تأخر المبتدأ ؟ فهو حينها ثاني الجزئين ولا يستقيم الحد.

وحده أيضاً بقوله: " الخبر هو المستفاد من الجملة " [٤].

وحده ابن هشام بقوله: " هو الجزء المستفاد من الجملة الاسمية وقوعه أو رفع الغلط فيه " [٥].

وقال أيضاً: " الخبر: الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور " [٦].

وقال أيضاً: " الخبر: هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة " [٧]. وهـــو أحـــسن حـــدوده وأضبطها.

وقال أيضاً: " الخبر ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور " [٨].

وقد ارتضى ابن عقيل حداً للخبر و لم ينسبه، فقال: " وقيل في تعريفه: إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة " [٩].

وحده الشريف الجرجاني بقوله: " هو لفظ مجرد عن العوامل اللفظية مسند إلى ما تقدمه لفظاً أو تقديراً " [١٠].

وقال أيضاً: " وقيل: الخبر ما يصح السكوت عليه " [١١].

وقال أيضاً: " الخبر: هو الكلام المحتمل للصدق والكذب " [١٢].

---

[١] ينظر: تقريب المقرب، ص ٤٩.

[٢] النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ص ٥٨.

[٣] توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢٧٣/١.

[٤] نفسه ٢٧٤/١.

[٥] شرح اللمحة البدرية ٣٦٣/١.

[٦] أوضح المسالك ١٣٧/١.

[٧] شرح قطر الندى، ص ١١٧.

[٨] شرح شذور الذهب، ص ١٨٣.

[٩] شرح ابن عقيل ٢٠١/١.

[١٠] التعريفات، ص ١٦٠.

[١١] نفسه.

[١٢] نفسه.

وحده الأشموني بقوله: " الخبر الجزء المتمم الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور بدلالة المقام " (١).

وحده الأبذي بحد كالذي أورده ابن عقيل آنفاً، فقال: " هو الجزء المتمم الفائدة المنتظم منه مع المبتدأ جملة " (٢).

وقال العاتكي: " والخبر هو الذي تتم به الفائدة " (٣).

وحده هذا الحد ابن الناظم، ويؤخذ عليه أنها غير مانعة من دخول مرفوع النوع الثاني للمبتدأ، مع أنه لا يعرب خبراً بل ساداً مسده، وتتم به الفائدة.

وحده الأزهري بقوله: " والخبر: هو الجزء الذي حصلت به أو متعلقه الفائدة التامة مع مبتدأ غير الوصف المذكور في قوله أو وصف رافع لمكتفى به " (٤).

وحده الفاكهي بقوله: " ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور " (٥). وهو أحد حدود ابن هشام المذكورة آنفاً بلفظه.

وأقرب الحدود لتقريب ماهية الخبر هو حد ابن هشام الذي قال فيه: " الخبر: هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة " أو الحد الذي نقله ابن عقيل وتابعه فيه الأبذي وهو: " الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة "، لأنهما أخصر صياغة وليسا بحاجة إلى قيود احترازية.

(١) شرح الأشموني ١/٩٠- ٩١.

(٢) كتابان في حدود النحو، ص ٥٢.

(٣) الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية، ص ٧٧.

(٤) شرح التصريح على التوضيح ١/١٥٩.

(٥) كتابان في حدود النحو، ص ٧٩.

المبحث الثاني:

التوابـــع

١- التابع:

لم يستعمل النحاة في البداية لفظ (التابع) عنواناً للمصطلح، فقد عبر سيبويه عن التوابع بقوله: " هذا باب مجرى النعت على المنعوت ، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه، ومـــا أشـــبه ذلك" [١].

ويظهر أن أول من استعمله عنواناً للمصطلح هو ابن السراج إذ قال: " باب توابع الأسمـــاء في إعرابها " [٢].

وأول من ظهر عنده حد التابع هو الرماني– على حسب تتبعي– فقال: " التوابع: وهي الجارية على إعراب الأول " [٣]. وتبعه في ذلك ابن بابشاذ [٤] والدينوري [٥]، ويلاحظ على هذا الحد أنه ليس مانعاً من دخول خبر المبتدأ والمفعول الثاني، فإنهما يشاركان ما قبلهما في إعرابه مع أنهما ليـــسا مـــن التوابع اصطلاحاً، ولذلك عمد بعض النحاة إلى وضع قيود احترازية لذلك.

وقال ابن برهان العكبري: " التابع ما يلزم فيه إجراء الثاني على إعراب الأول؛ لأن العامـــل لا يعمل فيه إلا على سبيل التبع للأول، من أجل أنه يعمل في المتبوع ثم يعمل في التابع، ولهذا امتنع حذف الأول؛ لأنه إنما يعمل في الثاني بحسب عمله في الأول المتبوع، ثم التابع إما أن يكمل بيان الأول، وإمـــا ألا يكمل ذلك، فيكون معطوفاً بحرف " [٦].

وقال المجاشعي عنها: " ما يتبع الكلمة في إعرابها وتذكيرها وتأنيثها وإفرادها وتثنيتها وجمعها، ويختلف حكمها في تعريفها وتنكيرها في بعض التوابع دون بعض والذي يختلف حكمه فيـــه شـــيئان: البدل والنسق وما سوى ذلك لا يختلف حكمه بل تتبع المعرفة المعرفة والنكرة النكرة " [٧].

وحده الزمخشري بقوله: " التوابع هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا علـــى ســـبيل التبـــع لغيرها " [٨]. وتابعه الاسفراييني في ذلك " [٩].

---

[١] الكتاب ٤٢١/١.

[٢] الموجز في النحو، ص ٦١.

[٣] الحدود للرماني، ص ٦٨.

[٤] ينظر: ثمار الصناعة ٢٤٨.

[٥] ينظر شرح المقدمة المحسبة ٤٠٧/٢.

[٦] شرح اللمع لابن برهان ٢٠١/١.

[٧] شرح عيون الإعراب للمجاشعي، ص ٢١٨.

[٨] المفصل، ص ١١٤.

[٩] ينظر: لباب الإعراب للاسفراييني، ص ٣٨٦.

ويؤخذ على حد الزمخشري أنه حصر التوابع في الأسماء، وبهذا يكون الحد غير جامع، فلا يدخل فيه توكيد الأفعال، ولو قال الكلمات بدل الأسماء لكان جميلاً.

وحده ابن يعيش فقال: " التوابع هي الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل " (١).

ثم أخذ يفصل في شرح حده، فقال: " ومعنى قولنا: (ثوان) أي: فروع في استحقاق الإعراب؛ لأنها لم تكن المقصودة، وإنما هي من لوازم الأول كالتتمة له، وذلك نحو: قام زيد العاقل، فزيد ارتفع بما قبله من الفعل المسند إليه، والعاقل ارتفع بما قبله أيضاً من حيث كان تابعاً لزيد كالتكملة له؛ إذ الإسناد إنما كان إلى الاسم في حال وصفه، فكانا لذلك اسماً واحداً في الحكم " (٢).

وقال ابن الحاجب: " التوابع كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة " (٣). وقد أورد الرضي شرحاً للمصنف نفسه لقوله: (من جهة واحدة)، فقال: " قال المصنف: يخرج هذه الأشياء- يعني خبر المبتدأ، وكل ما أصله خبر المبتدأ كخبري كان وأن وأخواتهما ويشمل الحال، وثاني مفعولي ظننت وأعطيت- لأن ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ، وارتفاع الخبر من جهة كونه خبر المبتدأ، وكذا انتصاب أول المفعولين من جهة كونه أولهما،وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما،وانتصاب الأول في ضربت زيداً قائماً من جهة كونه مفعولاً به أو انتصاب الثاني من جهة كونه حالاً، وكذا في ﴿ **وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا** ﴾ انتصاب الأول من جهة كونه مفعولاً به، وانتصاب الثاني من جهة كونه تمييزاً " (٤). ثم أعقب هذا الشرح باعتراضات فقال: " وفيه نظر؛ لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة، وهي كونهما عمدتي الكلام، كما تقرر في أول الكلام، وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة، وهي كونها فضلات... ولو قال: كل ثان بإعراب سابقه لأجله- أي إعراب الثاني لأجل إعراب الأول- لم يرد عليه ما ذكرنا " (٥). ثم استدرك على المصنف جنس المحدود، فقال:"وقوله:كل ثان،فيه نظر- أيضاً- لأن المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء، لا قصد حصر جميع مفرداته، ويدخل في قوله: ثان، النعت الثاني فما فوقه، وكذا التأكيد المتكرر، وعطف النسق المتكرر لأن كلاً منها ثان للمتبوع كالتابع الأول " (٦).

وحده ابن مالك بقوله: " ما ليس خبراً من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً " (٧).

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٣.

(٢) نفسه.

(٣) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/٢/٩٦١.

(٤) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/٢/٩٦١-٩٦٢.

(٥) نفسه ق١/٢/٩٦٢.

(٦) نفسه.

(٧) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ١٦٣.

وشرح السلسيلي هذا الحد معترضاً على قيد المشاركة بأمثلة أوردها، فقال: " خرج عنه بنفي كونه خبراً (حامض) من قولك: (هذا حلو حامض) فإنه مشارك لما قبله في إعرابه وعامله: إلا أنه خبر، وخرج عنه بقيد المشاركة في العامل التمييز في نحو: (اشتريت رطلاً زيتاً)؛ لأن مشاركته لما قبله إنما هي في الإعراب فقط؛ لأن عامل المميز (اشتريت)، عامل التمييز (المميز) وهو (الرطل)، وخرج عنه بقيد (الإطلاق) المفعول الثاني من (أعطيت زيداً درهماً) و (ظننت عمراً كريماً)، والحال في (أبصرت زيداً راكباً)؛ لأن مشاركة هذه الأصناف الثلاثة لما قبلها في الإعراب ليس بلازم؛ إذ قد تزول عند تبديل العامل، نحو: مررت بزيد راكباً، وظن عمرو كريماً " [1].

وحده ابن الناظم بقوله: " التابع هو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل المتجدد" [2]. وتابعه على ذلك المرادي [3] وابن عقيل [4] والأشموني [5].

وحده ابن هشام بحدين: أولهما: أن التوابع هي " القوافي المساوية لما قبلها في الإعراب، والعامل مطلقاً، وليست أخباراً " [6].

وثانيهما: " التوابع الكلمات التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها " [7]. وهو تعريف الزمخشري إلا أنه تجاوز ما وقع فيه الزمخشري من اختياره الأسماء جنساً لها، واستبدلها ابن هشام بالكلمات لما ذكرنا آنفاً، وهو بحق أولى الحدود وأقربها للتوابع.

وحده الفاكهي بقوله: " اللفظ المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً وليس خبراً " [8]. وهذا حد ناقص.

---

[1] شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٢/٧٣٣.

[2] شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٣٥٠.

[3] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٣٠.

[4] ينظر: شرح ابن عقيل ٢/١٩٠.

[5] ينظر: شرح الأشموني ٢/٣٩٢.

[6] شرح اللمحة البدرية ٢/٢١٦.

[7] شرح قطر الندى، ص ٢٨٥.

[8] كتابان في حدود النحو، ص ٨٤.

٢- النعت:

أقدم من وجدته حد النعت أبا جعفر النحاس، إذ قال: " اعلم أن النعت تابع للاسم في إعرابه وتعريفه وتنكيره " [(١)].

وحده الرماني بقوله: " قول له بيان زائد على بيان الاسم الجاري عليه مختص له "[(٢)].

وحده ابن جني، فقال: " الوصف لفظ يتبع الاسم الموصوف تحليله له، وتخصيصاً ممن له مثل اسمه بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه " [(٣)]. يؤخذ على هذا الحد أنه أخذ (اللفظ) جنساً للوصف والأولى أن يأخذ (القول)،كما فعل الرماني ليعم الاسم والجملة وشبه الجملة، وإلا فلا تصدق عليه الجمل الآتية: أقبل رجل يركب، وأقبل رجل على راحلة.

وحده أحمد بن فارس بالمرادف، فقال: " النعت هو الوصف " [(٤)].

وحده ابن بابشاذ بأنه: " تحلية المنعوت بفعله أو بحليته أو بصناعته أو بنسبه أو بـ (ذي) التي بمعنى صاحب " [(٥)].

وحده الدينوري بقوله: " النعت: هو الصفة المبينة عن الموصوف والمميزة له مما يشركه في اسمه " [(٦)].

وحده الزمخشري بقوله: " الاسم الدال على بعض أحوال الذات " [(٧)] وقد انتقد ابن يعيش هذا الحد، فقال: " وقوله: (الاسم الدال على بعض أحوال الذات) فتقريب وليس بحد على الحقيقة لأن الاسم ليس بجنس لها، ألا ترى أن الصفة قد تكون بالجملة والظرف نحو مررت برجل قام، ومررت برجل أبوه قائم، وبرجل في الدار، ومن الكرام، فقولنا: (لفظ) أسدّ؛ لأنه يشمل الاسم والجملة والظرف،وقوله: (الدال على بعض أحوال الذات) لا يكفي فصلاً، ألا ترى أن الخبر دال على بعض أحوال الذات نحو: زيد قائم، وإنّ زيداً قائم، وكان زيد قائماً، فإن أضاف إلى ذلك الجاري عليه في إعرابه أو التابع له في إعرابه استقام حداً، وفصله من الخبر؛ إذ الخبر لا يتبع المخبر عنه في إعرابه " [(٨)]. وقد فضل ابن يعيش حد ابن جني على حد الزمخشري واختاره، فإذا كان انتقاده على حد الزمخشري

---

(١) التفاحة، ص ٥٨.
(٢) الحدود للرماني، ص ٦٩.
(٣) اللمع في العربية، ص ١٣٨.
(٤) الصاحبي، ص ٩٨.
(٥) شرح المقدمة المحسبة ٤١٣/٢.
(٦) ثمار الصناعة، ص ٤٦٣.
(٧) المفصل للزمخشري، ص ١١٧.
(٨) شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٣.

بأنه أخطأ في اختيار الجنس (الاسم)، فقد أخطأ بموافقته ابن جني في اختياره (اللفظ) جنساً قريباً كما بينا؛ لأن (القول) أولى من (اللفظ).

وحده الحيدرة اليمني بقوله:" أما النعت فهو وصف المنعوت بشيء أو شيء من سببه" (١)،وحده هذا بالمفرادف الذي يفضي إلى الدور، إذ يترتب على معرفة النعت معرفة ما الوصف؟.

وقال ابن الأثير في حده: " وهو ما دل على أحوال الذات، أو بعضها، إيضاحاً للمعارف وتخصيصاً للنكرات " (٢).

وحده الخوارزمي بقوله: " الصفة: هي الاسم الجاري على ما قبله كنحو التفرقة، ثم الوصف إما لازم وإما غير لازم، فاللازم إما محسوس كالطويل والقصير وإما غير محسوس، وهو إما من قبل نفسه كالعاقل والأحمق، وإما من قبل أصله كالشريف والوضيع أو غير اللازم أيضاً، إما محسوس كالقائم والقاعد، وإما غير محسوس وهو إما من أمثاله كالمكرم والمهان، وإما لا من أمثاله، وهو إما كسبي وإما غير كسبي، فالكسبي كالفقير والغني، وغير الكسبي كالصحيح والسقيم " (٣). وهذا حد فيه قصور واضح إذ يمكن صدقه على الخبر وغيره فهو جار على ما قبله، ولذلك اضطر إلى قوله (كنحو التفرقة)، وزاد على ذلك أقساماً للوصف في جزئيات ليست أساسية، أما أقسام الوصف الحقيقي والسبي، فإن ذكرهما أولى مما ذكر.

وحده ابن معط بقوله: " النعت: تخصيص نكرة وإيضاح معرفة، وأتي به للفرق بين المشتركين في الاسم " (٤).

وهذا حد بالوظيفة أو الغرض، وليس حداً بذكر ذاتيات المحدود أو خصائصه .

وحده ابن الحاجب بقوله: " تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً " (٥). وزاد في شرحه للمفصل قوله: " من غير تقييد " (٦). وإضافته هذه جاءت في معرض رده على صاحب المفصل وانتقاد حده، فقال: " وقولنا: من غير تقييد يخرج منه الحال، فإن الحال تدل على هيئة فاعل أو مفعول.

قلت: وحد صاحب الكتاب غير مستقيم فإنه ينتقض بالحال، فإنه يدل على بعض أحوال الذات وليس بصفة، بل الحد الصحيح ما تقدم " (٧). وقد يظن القارئ أن ابن الحاجب جاء بما لا

---

(١) كشف المشكل، ص ٣٨١.

(٢) البديع في علم العربية ج٢/٢/٣٠٩.

(٣) شرح المفصل (التخمير) ٨٧/٢.

(٤) الفصول الخمسون، ص ٢٣٤.

(٥) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/١/٩٦٧.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٤٤١/١.

(٧) نفسه.

ينتقد، فما لبث حتى ابتلي بالرضيّ الذي فصل ما جاء في شرحه للمفصل، وستجده مبسوطاً في شرح الكافية [(١)].

وحده ابن عصفور بقوله: " اسم أو ماهو في تقديره من ظرف أو مجرور أو جملة، يتبع ما قبله، لتخصيص نكرة، أو لإزالة اشتراك عارض في معرفة، أو مدح أو ذم أو ترحم أو تأكيد مما يدل على حليته كـ(طويل) أو نسبه كـ (قرشيّ) أو نسبه أو فعله كـ (قائم) أو خاصة من خواصه " [(٢)].

وليس في هذا الحد شروطه المعتد بها، وأدخل فيه تفصيلات المسائل وأهمل جزئياته.

وحده ابن مالك بقوله: " التابع الدال دون متبع ولا تقدير استقلال على معنى في المتبوع أو فيما يلابسه " [(٣)].

وقال أيضاً: " هو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً " [(٤)].

وحده ابن الناظم بقوله: " التابع الموضح متبوعه والمخصص له بكونه دالاً على معنى في المتبوع " [(٥)].

وحده ابن أبي الربيع بقوله: " هو الاسم الجاري على ما قبله لإفادة وصف فيه أو فيما هو من سببه " [(٦)]، فهو كحد الخوارزمي إلا أنه تجاوز ما وقع فيه من تقسيم غير الأولى.

وحده الاسفراييني بقوله: " تابع يدل على معنى متبوعه مطلقاً تخصيصاً له في النكرات وتوضيحاً في المعارف " [(٧)].

وقال الكيشي: " الصفة: تابعة تدل على معنى في متبوعها أو في منتسب إلى متبوعها " [(٨)].

وعلق على حد الزمخشري بقوله:" وخصّها العلاّمة- يعني الزمخشري- بالاسم، ويخدشه كونها جملة"[(٩)].

وقال البعلي: " النعت: هو التابع المبين متبوعه والمخصِّصة، بدلالته على معنى في المتبوع، أو في متعلق به " [(١٠)].

وقال صاحب حماة: " هو تابع يدل على معنى في متبوعه أو متعلقه مطلقاً " [(١١)].

---

(١) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/١/٩٦٧-٩٦٩.

(٢) المقرب، ص ٢٤٠.

(٣) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ٥٣٧.

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ١٦٧.

(٥) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٣٥٠.

(٦) البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٢٩٧.

(٧) لباب الإعراب للاسفراييني، ص ٣٨٨.

(٨) الإرشاد إلى علم الإعراب، ص ٣٦٣.

(٩) نفسه.

(١٠) الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ٢/٧٩٥.

(١١) الكناش، ص ١٠١.

وحده أبو حيان بقوله: " النعت اسم أو مقدر به من ظرف ومجرور تامّين " [١].

وقال أيضاً: " التابع المشتق أو المقدر بالمشتق " [٢].

وقال أيضاً: " تابع مقصود بالاشتقاق وصفاً أو تأويلاً " [٣].

وقال أيضاً: " النعت تخصيص الاسم بصفة هي له أو لسبب يضاف إليه " [٤].

وحده ابن هشام بقوله: " هو تابع مشتق أو مؤول به يفيد تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو ذمه أو تأكيده أو الترحم عليه، ويتبعه في واحد من أوجه الإعراب ومن التعريف والتنكير ولا يكون أخص منه " [٥].

ولكنه يظهر أنه اختار أحد حدود أبي حيان وأضاف إليه قيداً احترازياً، فقال: " التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه " [٦]. وطفق يشرح هذا الحد، فقال: " إن قيد المشتق أو المؤول به مخرج لبقية التوابع، فإنها لا تكون مشتقة، ولا مؤولة به، ألا ترى أنك تقول في التوكيد: جاء القوم أجمعون، وجاء زيد زيد، وفي البيان والبدل: جاء زيد أبو عبدالله، وفي عطف النسق: جاء زيد وعمرو، فتجدها توابع جامدة... و لم يبق إلا التوكيد اللفظي؛ فإنه قد يجيء مشتقاً كقولك: جاء زيد الفاضل الفاضل، الأول نعت، والثاني توكيد لفظي، فلهذا أخرجته بقولي: المباين للفظ متبوعه " [٧].

وحده الأبذي بقوله: " التابع لما قبله المشعر بعلامة فيه وما تعلق به النعت إذا كان جارياً على ما هو له " [٨].

وحده العاتكي بقوله: " هو التابع الموضح لمتبوعه بدلالته على معنى فيه كالعلم والكرم والشجاعة أو فيما يتعلق به " [٩].

وحده السيوطي بقوله: " تابع مكمل متبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلق به " [١٠].

وحده الفاكهي، فقال: " التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه " [١١].

---

[١] تقريب المقرب، ص ٧٥.

[٢] شرح اللمحة البدرية ٢/٢١٧.

[٣] ارتشاف الضرب ٤/١٩٠٧.

[٤] تذكرة النحاة، ص ٢٠٣.

[٥] شرح شذور الذهب، ص ٤٣٢.

[٦] شرح قطر الندى، ص ٢٨٣.

[٧] نفسه، ص ٢٨٣ – ٢٨٤.

[٨] كتابان في حدود النحو، ص ٥٣.

[٩] الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية، ص ٣٩٧.

[١٠] همع الهوامع ٥/١٧١.

[١١] كتابان في حدود النحو، ص ٨٤.

٣- البدل:

ورد مصطلح البدل والمبدل في كتاب سيبويه في غير موضع من كتابه [١]، وهذا يعد مصطلحاً بصرياً، أما الكوفيون فقد عبروا عنه بالترجمة والمترجم والتبيين والتكرير والمردود، ووجد ذلك مذكوراً في مواضع عدة من كتاب معاني القرآن للفراء [٢].

قال سيبويه: " هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول، وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم " [٣].

ونقل الدينوري حداً ينسبه إلى سيبويه، فقال: " فأما سيبويه فلا يكاد على رأيه ينفصل عطف البيان عن البدل ولا يتميز منه لأن البدل عنده: إعلام السامع بمجموعي الاسم على جهة البيان من غير أن ينوي طرح الأول منهما " [٤]. ولدى الرجوع إلى كتاب سيبويه لم أجد هذا النص ولا قريباً منه إلا ما أوردته آنفاً، ويبدو أن كلامه هذا منقولاً بنصه من شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، غير أن ابن بابشاذ لم يذكره على أنه لسيبويه وإنما ذكره بقوله: " وأما البدل: فهو إعلام السامع بمجموعي الاسم عن طريق البيان من غير أن ينوي بالأول الطرح عند سيبويه دون غيره " [٥]، فتأمل عبارة الرجلين.

وقال المبرد: " قيل: بدل، لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فرغ له " [٦]. وقال أيضاً: " اعلم أن البدل في جميع أبواب العربية يحل محل المبدل فيه وذلك قولك: مررت برجل زيد، وبأخيك أبي عبدالله، فكأنك قلت: مررت بزيد ومررت بأبي عبدالله "[٧].

وقال ابن كيسان: " إجراء الاسم على الاسم يتبع الثاني الأول " [٨].

وقال الرماني فيه: " قول يقدر في موضع الأول " [٩].

وقال ابن برهان: " البدل من التوابع، إلا أنه في تقدير جملتين في الأصل، إذا قلت: ضربت زيداً رأسه، فالأصل ضربت زيداً ضربت رأسه، فحذفت (ضربت) الثانية وانتصب (رأسه) بـ (ضربت) الأولى " [١٠].

---

[١] ينظر: الكتاب ١/١٥٦، ١٥٨، ٤٣٩- ٤٤٠، ٢/١٤- ١٦.

[٢] ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٦٧- ١٦٨، ١٧٩.

[٣] مجالس ثعلب ١/٢٠.

[٤] الكتاب ١/١٥٠.

[٥] ثمار الصناعة، ص ٤٧١.

[٦] شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/٤٢٣.المقتضب ٤/٢٩٥.

[٧] المقتضب ٤/٢١١.

[٨] الموفقي في النحو لابن كيسان، ص ١١١.

[٩] الحدود للرماني، ص ٦٩.

[١٠] شرح اللمع لابن برهان ١/٢٢٩.

وقال المجاشعي: " وضع شيء مكان شيء، كوضع الدرهم الجيد موضع الدرهم الزائف، أو وضع ثوب موضع ثوب آخر لغرض من الأغراض " [١]. وهذا أقرب إلى التعريف اللغوي من التعريف الاصطلاحي.

وقال الزمخشري: " هو الذي يعتمد بالحديث، وإنما يذكر الأول لنحو من التوطئة، وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبين لا يكون في الأفراد... وقولهم: إنه في حكم تنحية الأول، إيذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا أن يعنوا إهدار الأول واطّراحه، ألا تراك تقول: زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً، فلو ذهبت تهدر الأول، لم يسد كلامك" [٢]. وهذا شرح منه لحقيقة البدل، وإلا فإنه يذهب إلى حد البدل على طريقة التقسيم [٣]. وإلى ذلك ذهب ابن الحاجب معتذراً له، فقال: " وإنما لم يذكر حده في أول الباب لأنه سيذكره ببسط وتبيين أبلغ من الحد، والحد فيه اختصار فإنه باب ملبس فلم يذكره إلا مبسوطاً في الفصل الثاني " [٤].

وأما الخوارزمي فقد حده بقوله: " ما يذكر بعد الشيء من غير واسطة حرف عطف على نية أن يعلق به غير ما علق بالأول " [٥].

وحده ابن معط بقوله: " هو تفسير اسم باسم يقدّر إحلاله في محل الأول " [٦].

وحده ابن يعيش بقوله:" البدل: ثان يقدر في موضع الأول " [٧]،فهو مقارب لحد الرماني المتقدم.

وحده ابن الحاجب بقوله: " تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه " [٨].

وقد أورد ابن الحاجب في أماليه قول من قال في حد البدل بأنه: " إعلام السامع بمجموعي الاسم على جهة البيان من غير أن ينوي بالأول الطرح " [٩]. ورد على هذا القول، بقوله: " فقوله: (إعلام) ليس بالبدل لا عين ولا جنس لأن الإعلام فعل المتكلم وهو أعلمته إعلاماً فلا يكون بدلاً أبداً من حيث كونه إعلاماً. وهو بمعنى جعلت الرجل عالماً، أو قصدتُ إلى جعله عالماً، وليس ذلك بالبدل. وقوله: (بمجموعي الاسم) غير مستقيم لأن مجموعي الاسم هو البدل والمبدل منه جميعاً، فكيف يحد

---

[١] شرح عيون الإعراب للمجاشعي، ص ٢٣٩.

[٢] المفصل في علم العربية، ص ١٢١.

[٣] نفسه.

[٤] الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٤٩- ٤٥٠.

[٥] شرح المفصل (التخمير) ٢/١١٥.

[٦] الفصول الخمسون لابن معط، ص ٢٣٨.

[٧] شرح المفصل لابن يعيش ٣/٦٣.

[٨] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/٢/١٠٧٣، وينظر: الأمالي النحوية ٣/٦٢.

[٩] الأمالي النحوية لابن الحاجب ٤/٨٤.

البدل بأمر يدخل معه المبدل في الحد ؟ وقوله: (على جهة البيان) زيادة لا فائدة فيهـا، إذ الإعـلام لا يكون إلا على جهة البيان. وقوله: (من غير أن ينوي بالأول) زيادة مفسدة للحد على تقدير صحته؛ لأنه يخرج منه بعضه؛ لأن البدل من جملة أنواعه (بدل الغلط)، فإذا قال: من غير أن ينـوي بـالأول الطرح، خرج من جملة الحد فلا يصير الحد شاملاً. فإن زعم زاعم أن الغلط لا يقصد إلى إدخالـه في الحد، قلت: تنويعهم البدل على أربعة أضرب من أدل دليل على أنه مقصود بالنوعية، فوجب إدخاله في الحد، ولو سُلّم أن الغلط على ما ذكر فليس البدل غلطاً بل هو مقصود مراد بالذكر، وإنما الغلط وقع في ذكر المبدل منه، وليس الحد للمبدل منه، وإنما هو للبدل فوجب أن يكون داخلاً في الحد ومن حده بأنه المقصود بالنسبة بعد متبوع التوطئة والتمهيد فلا يرد عليه إلا خروج بدل الغلط، فإنـه لم يـذكر المتبوع قبله للتوطئة ، إذ وقع غلطاً وكأنه وهم أنه لا يلزمه لأجل كونه غلطاً، وقد بيّنّا أنهم اتفقوا على تنويعه فوجب أن يكون داخـلاً في الحد، وبيّنّا أنه ليس الغلط فيه، وإنما الغلط في أمر آخـر ليس هو المحدود والله أعلم بالصواب " [١].

ومما أشار إليه ابن الحاجب معلقاً على حده الأول أنه قال: " وهذا الحد إنما يكون شاملاً لغير بدل الغلط إذ بدل الغلط لم يذكر ما قبله لتوطئة ولا لتمهيد، فإن قصدت دخوله في الحد قلت: وذكر المتبوع وليس هو المقصود، وإنما ذكره النحويون في باب البدل وإن كان الأول غلطـاً، والأغـلاط لا ثبوت لها؛ لأن الكلام وقع على الثاني وليس بغلط " [٢].

وقال الرضي معلقاً على حده هذا: " لا يطرد ما قاله في نحو: جاءني زيد بل عمـرو؛ فـإن المقصود هو الثاني دون الأول مع أنه عطف نسق " [٣].

وحده ابن عصفور بقوله: " إعلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة تبـيين الأول أو تأكيده، وعلى أن ينوي بالأول منهما الطرح معنى لا لفظاً " [٤]. وتابعه على ذلك أبو حيان [٥].وقد مر بنا انتقاد ابن الحاجب لتصدير حد البدل بلفظ (إعلام) من حيث أنه مصدر الفعل (أعلـم) أي جعـل السامع عالماً وليس ذلك البدل. وكذلك قوله: (بمجموع اسمين أو فعلين) غير شامل لجميع أفراد البدل؛ لأن البدل إما أن يكون اسمين معاً أو فعلين معاً أو جملتين معاً أو اسم وفعل أو جملة والآخر غير جملة[٦].

---

[١] الأمالي النحوية لابن الحاجب ٤/٨٤- ٨٥.

[٢] الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٤٩.

[٣] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/ ٢/١٠٧٣.

[٤] المقرب، ص ٢٦٦، وينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٢٨٤.

[٥] ينظر: تقريب المقرب، ص ٧٨.

[٦] ينظر: النحو الوافي ٣/٦٦٤.

وأما قوله: (علىٰ أن ينوي بالأول منهما الطرح معنى لا لفظاً) فقد قال الرضي: " وعلى ما ذكرناه من فوائد البدل والمبدل منه، يتبين أن الأول ليس في حكم الطرح معنى إلا في بدل الغلط " [(١)].

وحده ابن مالك بقوله: " البدل التابع بلا واسطة صالحاً في الغالب للإغناء عن المتبوع " [(٢)].

وقال أيضاً: " التابع المستقل بمقتضى العامل تقديراً دون متبع " [(٣)].

وأعاد ابن مالك صياغة الحد بطريقة أخرى في شرحه منظومته الكافية الشافية وقال فيها إنه: " التابع المقصود بالحكم بلا واسطة " [(٤)].

وقد عالج ابن مالك بهذا الحد النقص الذي كان يعتور حد ابن الحاجب المذكور آنفاً، وأصبح مأخوذاً به عند جمهرة من النحاة كابن الناظم [(٥)]، وابن هشام [(٦)]، وابن عقيل [(٧)]، والأبذي [(٨)]، والسيوطي [(٩)]، والفاكهي [(١٠)].

ولكن ابن هشام استدرك متابعته لابن مالك في حد البدل باعتراضات، ضمنها في شرحه للحد، فقال: " فخرج بالفصل الأول- المقصود بالحكم- النعت والبيان والتأكيد؛ فإنها مكملات للمقصود بالحكم، وأما عطف النسق فثلاثة أنواع:

أحدها: ما ليس مقصوداً بالحكم كـ (جاء زيد لا عمرو)، و(ما جاء زيد بل عمرو) أو (لكن عمرو)، أما الأول فواضح لأن الحكم السابق منفي عنه، وأما الآخران؛ فلأن الحكم السابق هو نفي المجيء، والمقصود به إنما هو الأول.

النوع الثاني: ماهو مقصود بالحكم هو ما قبله، فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم، لا أنه المقصود، وذلك كالمعطوف بالواو، نحو: جاء زيد وعمرو، وما جاء زيد ولا عمرو، وهذان النوعان خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان.

---

(١) شرح الكافية للرضي ق١، ٢/١٠٨٩.

(٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ٥٧٧.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ١٧٢.

(٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك (تحقيق:أحمد عبد المنعم هريدي٣/١٢٧٦).

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٣٩٣.

(٦) ينظر: شرح قطر الندى، ص ٣٠٨.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/٢٤٧.

(٨) ينظر: كتابان في حدود النحو، ص ٥٣.

(٩) ينظر: همع الهوامع ٥/٢١٢.

(١٠) ينظر: كتابان في حدود النحو، ص ٨٥.

النوع الثالث: ماهو مقصود بالحكم دون ما قبله، وهذا هو المعطوف بـ (بل) بعد الإثبات، نحو جاءني زيد بل عمرو، وهذا النوع خارج بقولنا: (بلا واسطة)، وإذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد، وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما، علمت أنهم عن إصابة الغرض بمعزل "[1].

وحده الاسفراييني بقوله: " البدل: هو المقصود دون متبوعه، ولا يختص الاسم "[2].

وحده ابن أبي الربيع بقوله: " البدل: هو التابع على تقدير تكرار العامل "[3].

وأما أبو حيان فقد جاء بحدين سوى الحد الذي تابع فيه ابن عصفور، أحدهما: " تابع يعتمد عليه في نسبة الإسناد إليه "[4]. وقد عقب عليه ابن هشام، فقال: " وبيان ذلك: أنك تقول: قام زيد أخوك، فيكون ذكر زيد لمجرد التوطئة والتمهيد لذكر المقصود بالنسبة وهو الأخ، وفائدة هذه أن الحكم مستفيد بها فضل تقوية وتقرير؛ لأنه بمنزلة إسناد الحكم إلى المحكوم عليه مرتين، وهذا الحد... مختل؛ فإنه إنما يصدق على بعض أمثلة البدل، وهو البدل من المسند إليه، وأما البدل من المنصوب والمجرور فلا "[5].

وثانيهما: " تابع مستقل بمقتضى العامل تقديراً دون متبع "[6].

وقال الأزهري: " البدل هو التابع المقصود بالحكم المنسوب إلى متبوعه نفياً أو إثباتاً بلا واسطة "[7].

وأولى الحدود وأفضلها- في نظري- حد ابن مالك القائل: " البدل التابع بلا واسطة صالحاً في الغالب للإغناء عن المتبوع ".

---

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/٦٤- ٦٥.

(2) لباب الإعراب للاسفراييني، ص ٣٩٢.

(3) البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٣٨٧.

(4) شرح اللمحة البدرية ٢/٢٣٤.

(5) نفسه ٢/٢٣٥.

(6) ارتشاف الضرب ٤/١٩٦١.

(7) شرح التصريح على التوضيح ٢/١٥٥.

٤- التوكيد:

قبل أن يستقر مصطلح (التوكيد) على هذه التسمية، استعمل بألفاظ متعددة للتعبير عن هذا المعنى، فعبر عنه سيبويه بـ (التوكيد، والصفة، والبدل) [١]، وعبر عنه الفراء بـ (التشديد) [٢]، وعبر عنه المبرد بـ (التوكيد والنعت، والصفة) [٣].

وأقدم من حد التوكيد هو ابن جني بقوله: " لفظ يتبع الاسم المؤكد لرفع اللبس وإزالة الاتساع " [٤].

وحده هذا غير جامع لخروج توكيد الحرف والفعل والجملة.

وحده ابن بابشاذ بقوله: " التأكيد: هو تمكين المعنى في النفس بإعادة لفظ أو معنى لفظ " [٥]. وقد تابعه في ذلك الدينوري [٦]، وابن أبي الربيع [٧].

وحده ابن معط بقوله: " تحقيق المعنى في نفس السامع " [٨]. وهذه الحدود بيان للتوكيد بمعناه المصدري بوصفه فعلاً يحدثه المتكلم، وليس فيه بيان لمعنى اللفظ المؤكد الذي هو أحد التوابع الخمسة.

أما ابن الحاجب فقد حد التوكيد بقوله: " تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول " [٩]. وتابعه في هذا الحد ابن هشام لفظاً ومعنى [١٠].

وقد شرح الرضي معنى التقرير في حد ابن الحاجب فقال: " معنى التقرير ههنا، أن يكون مفهوم التأكيد ومؤداه ثابتاً في المتبوع، ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحاً، كما كان معنى (نفسه) ثابتاً في قولك: جاءني زيد نفسه، إذ يفهم من زيد نفس زيد... ثم إن التأكيد يقرر ذلك الأمر، أي: يجعله مستقراً متحققاً بحيث لا يظن به غيره " [١١].

وحده ابن عصفور بقوله: " التوكيد لفظ يراد به تمكين المعنى في النفس أو إزالة الشك عن الحديث أو المحدث عنه " [١٢].

---

[١] ينظر: الكتاب ٢/٣٨٥- ٣٨٧.

[٢] ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/١٢٢.

[٣] ينظر: المقتضب ٣/٢١٠، ٣٤٢، و ٤/١٠٥.

[٤] اللمع في العربية، ص ١٤١.

[٥] شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٧.

[٦] ينظر: ثمار الصناعة، ص ٤٥٥.

[٧] ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٣٦١.

[٨] الفصول الخمسون لابن معط، ص ٢٣٥.

[٩] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/٢/١٠٤٩.

[١٠] ينظر: شرح شذور الذهب، ص ٤٢٨.

[١١] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/٢/١٠٤٩.

[١٢] المقرب، ص ٢٦١.

وشرح ابن عصفور حده هذا فقال: " وذلك أن التوكيد ينقسم قسمين: توكيد لفظي وتوكيد معنوي. فالتوكيد اللفظي يكون بإعادة اللفظ على حسب ما تقدم، ويكون في المفرد والجملة...

والتوكيد المعنوي ينقسم قسمين؛ قسم يراد به إزالة الشك عن الحديث، وقسم يراد به إزالة الشك عن المحدث عنه.

فالذي يراد به إزالة الشك عن الحديث هو التوكيد بالمصدر نحو قولك: مات زيد موتاً، وقتلت عمراً قتلاً...

والتوكيد الذي يراد به إزالة الشك عن المحدث عنه التأكيد بالألفاظ التي وضعتها العرب لذلك وهي الواحد للمذكر: نفسه، عينه، كله، أجمع، أكتع، وزاد أهل الكوفة: أبصع، وأهل بغداد أبتع " (١).

ويؤخذ عليه في شرحه إدخاله المفعول المطلق في التوابع وهو من المنصوبات، وإدخال مصطلح في مصطلح غير سديد، وإن كان في معناه تأكيد.

أما ابن مالك فقد طرح للتوكيد المعنوي حدين وللفظي حداً واحداً، فقال في المعنوي: " تابع يعتضد به كون المتبوع على ظاهره" (٢). وقال أيضاً: " التابع الرافع توهم إضافة إلى المتبوع" (٣). وتابعه على ذلك ابنه بدر الدين (٤).

أما التوكيد اللفظي فقد قال فيه: " إعادة اللفظ أو تقويته بموافقة معنى " (٥). وقد أخذ به الأشموني في شرحه (٦).

وحده الاسفراييني بقوله: " التأكيد: هو ما يعاد به ذكر الأول غير مقصود ولا يختص بالاسم"(٧).

وحده أبو حيان، فقال: " تابع بألفاظ مخصوصة " (٨).

وقال أيضاً: " التوكيد: الاسم الجاري إعرابه على ما قبله بياناً له، وتخصيصاً، مع امتناع تفريغ العامل له " (٩).

وحده ابن عقيل بقوله: " هو تكرار اللفظ الأول " (١٠).

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/٢٦٦-٢٦٩.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١١٦٩- ١١٧٠.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ١٦٤.

(٤) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٣٥٧.

(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ١٦٦.

(٦) شرح الأشموني ٢/٤٠٨.

(٧) لباب الإعراب للاسفراييني، ص ٣٨٦.

(٨) شرح اللمحة البدرية ٢/٢٢٣.

(٩) تذكرة النحاة، ص ٣٢٣.

(١٠) شرح ابن عقيل ٢/٢١٤.

وقال الشريف الجرجاني عنه: " عبارة عن إعادة المعنى الحاصل قبله " [١].

وحده الأبذي بقوله: " هو تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره " [٢]. وتابعه الفاكهي بلفظه [٣].

ولو قيل فيه: قول يتبع ما قبله لرفع اللبس وإزالة الاتساع، لأدى المطلوب والله أعلم.

[١] التعريفات، ص١١٢.

[٢] كتابان في حدود النحو، ص ٥٤.

[٣] ينظر: نفسه ص ٨٥.

٥- عطف البيان:

قال ابن السراج: " عطف البيان كالنعت والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما، وهو مبين لما تجريه عليه كما يبينان، وإنما سمي عطف البيان و لم يقل نعت؛ لأنه غير مشتق من فعل، ولا هو تحلية، ولا ضرب من ضروب الصفات... وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ماله مثل اسمه، نحو: رأيت زيداً أبا عمرو " [1].

وقال أبو علي الفارسي: " أن تجري الاسم الذي ليس بحلية ولا فعل ولا نسب على الاسم الذي قبله فيبينه كما تبين هذه الأشياء التي هي صفات ما تجري عليه " [2].

وحده ابن جني بقوله: " أن تقيم الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل " [3]. وربما مراده بالأسماء الصريحة الأسماء الجامدة غير المشتقة تحرزاً من دخول النعت في الحد [4]، وكان الأولى أن يأتي بمصطلحات متعارف عليها خالية من المجاز، وإن كان مراده ما قلنا، فإنه ينتقض بمثل: جاء أخوك محمد، فمحمد مشتق لا جامد.

وقال ابن برهان: " عطف البيان يتعلق بالاسم تعلق الصفة، ويفارق الصفة بأنه غير مشتق، فإذا كان الاسم مشتقاً أو في معنى المشتق سماه النحويون صفة، وإذا كان جوهراً غير مشتق سموه عطف بيان" [5]. وهذا بيان وليس بحد.

وقال ابن بابشاذ عنه إنه: " يجري مجرى النعت، إلا إنه يكون بغير المشتق " [6]. وهذا اختصار لقول ابن برهان.

وحده الجرجاني بقوله: " هو الاسم الذي يكون الشيء به أعرف فيبيّن به غيره " [7].

وحده الدينوري بقوله: " أن تعطف على الاسم فتبينه بالكنية أو على الكنية فتبينها بالاسم" [8].

وأورد حداً آخر و لم ينسبه، فقال: " وقيل: كل اسمين لا يعرف أحدهما إلا بالآخر، وقد يكون الأول اسم إشارة " [9].

---

[1] الأصول في النحو ٢/٤٥.

[2] كتاب الإيضاح، ص ٢١٩.

[3] اللمع في العربية، ص ١٤٨.

[4] ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز، ص ٢٨١.

[5] شرح اللمع لابن برهان ١/٢٣٥.

[6] شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/٤٢١.

[7] الجمل في النحو للجرجاني، ص ١٠٠.

[8] ثمار الصناعة، ص ٤٧١.

[9] نفسه.

وحده الحريري بقوله: " وأما عطف البيان: فهو كل اسم ليس بمشتق من الفعل، ولا في معنى المشتق منه، كأسماء الأعلام والكنى " [١].

وحده الزمخشري بقوله: " عطف البيان: هو اسم غير صفة، يكشف عن المراد كشفها، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها " [٢].

ويلاحظ أن الحدود المتقدمة عمد بها أصحابها إلى الاحتراز عن دخول النعت في حد عطف البيان من دون الالتفات إلى إخراج بقية التوابع كالبدل مثلاً، وهو أقرب إلى الاشتباه بعطف البيان من النعت، فقولنا: جاء أخوك محمد، يصح في محمد أن يكون بدلاً وعطف بيان. ولدى العودة إلى لواحق الحدود المذكورة آنفاً في مظانها نجد أصحابها لا يكتفون بذكر الحد وإنما يتبعونها بشرح يوضح مقصودهم، وهذه الحاجة الملحة للتعقيب والخارجة عن مضمون الحد وغالباً ما تكون لبيان وجه الفرق بين عطف البيان وبين النعت أو البدل تكشف عن قصور الحد وأنه ليس مانعاً من دخول الأغيار.

وحده الخاوراني بقوله: " أن تذكر اسماً فيه نوع من الإجمال ثم تذكر اسماً أشهر عن الأول ليكون مبيناً له فيسمى الثاني عطف البيان " [٣].

وحده الحيدرة بقوله: " هو تبيين الأسماء بالكنى والكنى بالأسماء، مثل: جاءني زيد أبو القاسم، ورأيت أبا القاسم زيداً " [٤].

وحده الجزولي بقوله: " هو الاسم الجاري على اسم دونه في الشهرة، وبيّنه كما بيّنه النعت، إلا أنه لا يكون نعتاً لمانع فيه، والمقصود من الاسمين الأول " [٥]. وتابعه على ذلك الشلوبين [٦].

وقال المطرزي: " اسم غير صفة يجري مجرى التفسير " [٧]. وهذا مضمون قول الزمخشري.

وقال الخوارزمي: " عطف البيان: هو الكشف بغير الوصف " [٨].

وقال أيضاً: " عطف البيان: هو ذكر الشيء بأشهر اسميه وأعرفهما " [٩].

وحده ابن معط بقوله: " هو اسم يفسره اسم كما يفسره النعت، إلا إنه ليس مشتقاً ولا في حكم المشتق فأشبه البدل، والفرق بينهما أنه لا ينوى فيه إحلال الثاني محل الأول " [١٠].

---

[١] شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ٢٩٥.

[٢] المفصل في علم العربية، ص ١٢٤.

[٣] القواعد والفوائد للخاوراني، ص ١٣٨.

[٤] كشف المشكل، ص ٤٠٠.

[٥] المقدمة الجزولية، ص ٧٠.

[٦] ينظر: التوطئة، ص ١٩٦.

[٧] المصباح في علم النحو، ص ١٠٩.

[٨] شرح المفصل (التخمير) ١٢٣/٢.

[٩] نفسه ١٠١/٢.

[١٠] الفصول الخمسون لابن معط، ص ٢٣٦.

وحده ابن الحاجب بقوله: " عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه، مثل: أقسم بالله أبو حفص عمر، وفصله من البدل لفظاً في مثل: أنا ابن التارك البكري بشر " (١).

وشرح الرضي حد ابن الحاجب هذا، فقال: " قوله: (يوضح متبوعه) يخرج التأكيد؛ لأنه لا يوضح متبوعه، بل يحقق أصل نسبة أو شمول النسبة لأجزائه، وعدم إيضاح المنسوق لمتبوعة ظاهر، وكذا البدل عند النحاة؛ لأن الأول عندهم في حكم الطرح، وفي حكم المعدوم فلم يبق إلا الصفة وعطف البيان، فلما قال: غير صفة خرجت الصفة.

والأولى أن يُحدّ بهذا الحد الأبدال الثلاثة، فيدخل فيها عطف البيان- كما ذكرنا- ويُحدّ بدل الغلط بما حد به المصنف مطلق البدل " (٢).

وحده ابن عصفور بقوله: " عطف البيان جريان اسم جامد معرفة على اسم دونه في الشهرة، أو مثله يبينه النعت ولا يشترط فيه أن يكون مشتقاً ولا في حكمه " (٣).

وحده ابن مالك بقوله: " التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص جامداً أو بمنزلته، ويوافق المتبوع في الإفراد وضدّيه " (٤).

وحده الاسفراييني بقوله: " هو ما يوضح أمر المتبوع من الدال عليه، لا على معنى فيه " (٥).

وحده ابن الناظم بقوله: " التابع الموضح والمخصص متبوعه غير مقصود بالنسبة ولا مشتقاً ولا مؤولاً بمشتق " (٦).

وحده أبو حيان بحدود منها: " تابع أشهر من متبوعه " (٧). قال أيضاً: " جريان اسم جامد معرفة على اسم مثله شهرة، أو دونه، ولا ينوى بالأول الطرح، ويتعين إن أتبع مجرور اسم الفاعل ذي (أل) ماعري منهما " (٨). ويلاحظ أنه لم يقيده بكونه جامداً أو غير مشتق، فلا يكون مانعاً من دخول ما يخرج بهذين القيدين.

وقال أيضاً: " هو التابع لمثله أو دونه في الشهرة جامداً " (٩). وهو شبيه بحد ابن عصفور.

وكذلك حده ابن هشام بحدود منها: " تابع موضح أو مخصص جامد غير مؤول " (١٠).

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/٢/١٠٩٣.

(٢) نفسه.

(٣) المقرب، ص ٢٧٢.

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ١٧١.

(٥) لباب الإعراب للاسفراييني، ص ٣٩٥.

(٦) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٣٦٦.

(٧) شرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢/٢٤٠.

(٨) تقريب المقرب، ص ٨٠.

(٩) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ص ١٢٦.

(١٠) شرح قطر الندى، ص ٢٩٨.

وقال أيضاً:" التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة"[١].

وقال أيضاً: " تابع غير صفة يوضح متبوعه أو يخصصه " [٢]. وهذا حد جيد، بعيد عن التعقيد وحشد مسائله فيه.

وقال ابن عقيل: " التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله " [٣].

وحده الشريف الجرجاني بقوله: " تابع غير صفة يوضح متبوعه " [٤]. وهو كحد ابن هشام، وقال أيضاً: " هو التابع الذي يجيء لإيضاح نفس سابقه، باعتبار الدلالة على معنى فيه كما في الصفة، وقيل: عطف البيان هو اسم غير صفة تجري مجرى التفسير " [٥].

وحده السيوطي بقوله: " هو الجاري مجرى النعت في تكميل متبوعه، توضيحاً، وتخصيصاً، قيل: وتوكيداً " [٦].

وحده الفاكهي بقوله: " تابع موضح أو مخصص جامد غير مؤول بمشتق " [٧]. فهو كحد ابن هشام وموافقاً له.

---

[١] أوضح المسالك ٣٢/٣.

[٢] شرح شذور الذهب، ص ٤٣٤.

[٣] شرح ابن عقيل ٢١٨/٢.

[٤] التعريفات، ص ٢٢٨.

[٥] نفسه.

[٦] همع الهوامع ١٩٠/٥.

[٧] كتابان في حدود النحو، ص ٨٥.

٦- عطف النسق:

ورد مصطلح النسق في كتاب سيبويه بمسميات مختلفة منـها: الإشـراك [١]، والحمـل [٢]، والعطف [٣]، والإجراء [٤]، والرد [٥]. وورد عند الفراء بمسمى (المردود) و (النسق) [٦].

وعبر عنه ابن السراج بـ (العطف بحرف) [٧].

ولعل أول من استعمل مصطلح (عطف النسق) هو ابن معط [٨].

قال الرماني: " النسق: تبع للأول على طريق الشركة " [٩].

وحده ابن بابشاذ بقوله: " النسق هو الجمع بين الشيئين أو الأشياء بواسطة في اللفظ والمعنى، أو في اللفظ دون المعنى " [١٠]. وقد تابعه على ذلك الدينوري [١١].

وحده فرحان بقوله: " هو الإتباع الذي بوساطة الحروف " [١٢].

وقال ابن يعيش فيه: " العطف: الاشتراك في تأثير العامل... ولا يتبع هذا الضرب إلا بوساطة حرف " [١٣].

وحده ابن الحاجب بقوله: " تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعـه أحـد الحروف العشرة " [١٤].

قال الرضي: " قوله- يعني ابن الحاجب- :(يتوسط بينه... إلى آخره)، ليس من تمام الحد، بل هو شرط عطف النسق، ذكره بعد تمام حده، وقال: لم أستغن في الحد بقولي: العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة؛ لأن الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله:

إلى الملك القرم وابن الهمام   وليث الكتيبة في المزدحمْ

---

[١] ينظر: الكتاب ٢/٢٧٧- ٣٧٨ و ٣٨٠- ٣٨٢، ٣/٥١- ٥٢.

[٢] ينظر: نفسه ٣/٥٤- ٥٦ و ٩٠ و ٥٠٢.

[٣] ينظر: نفسه ١/٢٤٦ و ٢٤٨ و ٢٧٨، ٣/٥٠١.

[٤] ينظر: نفسه ١/٦٦- ٦٧.

[٥] ينظر: نفسه ٣/٨٨.

[٦] ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٧ و ٤٤ و ٧١ و ١٨١.

[٧] ينظر: الأصول في النحو ١/٥٥.

[٨] ينظر: الفصول الخمسون، ص ٢٣٦.

[٩] الحدود للرماني، ص ٦٩.

[١٠] شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٢٩.

[١١] ينظر: ثمار الصناعة، ص ٤٧٩.

[١٢] المستوفى في النحو ٢/٢٣.

[١٣] شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٣.

[١٤] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/٢/١٠١٩.

وقوله:

يا لهف زيّابة للحارثِ الصابحِ فالغانمِ فالآيبِ

ويجوز أن يعترض على حده بمثل هذه الأوصاف، فإنه يطلق عليها أنها معطوفة، إلا أن يدعي أنها في صورة العطف، وليست بمعطوفة، وإطلاقهم العطف عليها مجاز " [١].

وحده ابن عصفور بقوله: " هو حمل الاسم على الاسم أو الفعل على الفعل أو الجملة على الجملة بشرط توسط حرف بينهما من الحروف الموضوعة لذلك " [٢].

وقال ابن مالك: " هو المجعول تابعاً بأحد حروفه " [٣].

وقال أيضاً: " المعطوف عطف النسق: تابع يتوسط واو، أو فاء، أو ثم، أو حتى، أو أم، أو أو، أو بل، أو لكن، أو لا، فالستة المتقدمة تشرك في الإعراب والمعنى والبواقي تشرك في الإعراب وحده"[٤]. وتابعه في هذا ابنه بدر الدين [٥].

وقال الإسفراييني: " عطف النسق: هو المذكور بعد متبوعه متوسطاً بينهما أحد الحروف العشرة " [٦].

وحده ابن أبي الربيع بقوله: " تشريك الثاني مع الأول في عامله بحرف من هذه الحروف وهي عشرة " [٧].

وحده أبو حيان، فقال: " حمل مفرد أو جملة على نظيره، أو مؤول به بحرف وضع لذلك" [٨].

وقال أيضاً: " عطف النسق: حمل مفرد أو جملة على نظيره بحرف غير جار للاشتراك في الحكم " [٩].

ولكنه عدل عن ذلك، وقال: " تابع بأحد الحروف، ولا يحتاج إلى حد " [١٠].

وحده ابن هشام بحد يوافق حد ابن الناظم، فقال: " عطف النسق: هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف " [١١]. وهو أفضل حد لعطف النسق، بأخصر عبارة وأدق دلالة، وبعيد

---

[١] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/٢/١٠٢٠.

[٢] المقرب، ص ٢٥١، وينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٢٦/١.

[٣] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ١٧٤.

[٤] شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ٦٠٦.

[٥] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم، ص ٣٧٠.

[٦] لباب الإعراب، ص ٣٩٦.

[٧] البسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٢٩/١.

[٨] تقريب المقرب، ص ٧٩.

[٩] النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ص ١٢٧.

[١٠] ارتشاف الضرب ١٩٧٩/٤.

[١١] شرح قطر الندى، ص ٣٠٢.

عن التعقيد. وقد تابعه على ذلك ابن عقيل [١]، والفاكهي [٢].

وحده الشريف الجرجاني بقوله: " العطف: تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة " [٣].

وحده الأبذي بقوله: " حد المعطوف: هو التابع لما قبله المشارك له في إعرابه بواسطة أحد الحروف العشرة " [٤].

وهذه الحدود تكاد تكون متقاربة المعنى وإن اختلفت ألفاظها، ولكنهم يدورون حول فلك أقربهم إلى مركزه حد ابن هشام ومن وافقه.

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/٢٢٤.

(٢) ينظر: كتابان في حدود النحو، ص ٨٧.

(٣) التعريفات، ص ٢٢٨.

(٤) كتابان في حدود النحو، ص ٥٣.

الفصل الثالث

الخلاف في حدود المنصوبات

المبحث الأول:

الخلاف في حدود المفاعيل

١- المفعول به:

استعمل سيبويه مصطلح (المفعول) [١] من غير قيد حرف الجر (به) للتعبير عن المصطلح الشائع بعده، وقد تابعه على ذلك المبرد [٢] والزجاجي [٣].

وجاء التعبير بمصطلح (المفعول به) عند محمد بن سلّام الجمحي حين نقل رواية وضع علم النحو من أن أبا الأسود الدؤلي: " وضع باب الفاعل والمفعول به والمضاف... " [٤] وأخذ به ابن السراج [٥]، ثم شاع استعماله حتى الآن.

وأقدم حد للمفعول به- على حسب تتبعي- ما جاء به الرماني، بقوله: " الذي يصل إليه الفعل هو الذي يتغير بالفعل نحو: كسرت القلم وقطعت الحبل، والمفعول الذي لا يصل إليه الفعل هو المختص به من غير وصول إليه نحو: عرفت زيداً، وحمدت أمراً " [٦].

وحده ابن برهان بقوله: " هو الذي يكون في جواب قولك بمن مررت ؟ فيقال: بزيد " [٧]. وهذا حد ناقص ولا يطرد.

وحده ابن بابشاذ بقوله: " المفعول به يذكر للبيان عن من وقع به الفعل " [٨]. وهذا حد جيد لو أنه ذكر الجنس القريب وهو الاسم.

وحده الصقلي، فقال: " كل اسم تعلق به فعل الفاعل، علاجاً كان ذلك الفعل أو غير علاج " [٩]. لا يستقيم قيد (التعلق) للتعبير عن وقوع فعل الفاعل؛ لأن التعلق له دلالة أخرى في غير هذا الموضع كتعلق شبه الجملة بالفعل أو بالمحذوف. وربما أراد بالتعلق شمول الإثبات والنفي للفعل.

وحده الحريري بقوله: " المفعول به: كل اسم تعدى الفعل إليه ، وجعل إعرابه النصب، ليفصل بينه وبين الفاعل " [١٠]. وتابعه على ذلك ابن الأنباري [١١].

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٣/١.

(٢) ينظر: المقتضب ٢٩٩/٤.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو، ص ٦٤- ٦٥.

(٤) طبقات فحول الشعراء ١٢/١.

(٥) ينظر: الموجز في النحو، ص ٣٤.

(٦) الحدود للرماني، ص ٨٤.

(٧) شرح اللمع في العربية لابن برهان ١٠٦/١.

(٨) شرح المقدمة المحسبة ٣٠٢/٢.

(٩) مقدمة في النحو، ص ٦٥.

(١٠) شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ١٦٥.

(١١) ينظر: أسرار العربية، ص ٩٣.

وحده الزمخشري بقوله: " هو الذي يقع عليه فعل الفاعل " [١]. هذه صيغة حسنة لحد المفعول به غير أنه لم يذكر الجنس القريب، وقد أخذ بهذا الحد جمهرة من النحاة ممن جاءوا بعده، وفسروا ما جاء في حده ليكون شاملاً لكل أفراده، ومن هؤلاء ابن يعيش، فقد عقب على حد الزمخشري قائلاً: " قد تقدم القول إن المصدر هو المفعول في الحقيقة، فإذا قلت قام زيد وفعل زيد قياماً كانا في المعنى سواء، ألا ترى أن القائل إذا قال: من فعل هذا القيام ؟ فتقول: زيد فعله؛ والمفعول به ليس كذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت زيداً لم يصح تعبيره بأن تقول: فعلت زيداً؛ لأن زيداً ليس مما تفعله أنت، وإنما أحللت الضرب به وهو المصدر وهذا معنى قوله: (هو الذي يقع عليه فعل الفاعل) يريد يقع عليه المصدر؛ لأن المصدر فعل الفاعل " [٢]. وهذه وجهة نظر من ابن يعيش، ولا أظن أن الزمخشري عنى بالمفعول به المصدر لأن المثال الذي ضربه للمفعول به ينقض ما بنى عليه ابن يعيش افتراضه، فقد قال الزمخشري: " في مثل قولك: ضرب زيد عمراً " [٣]. وهذا المثال عينه هو الذي افترضه ابن يعيش بأنه لا يصح أن تقوله لأنه في نظره لا يصح تعبيره بأن تقول فعلت زيداً.

وقال ابن الحاجب شارحاً حد الزمخشري: " أراد بالوقوع التعلق المعنوي للمفعول، لا الأمر الحسي، إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حساً، كقولك: علمت زيداً، وأردته، وشافهته، وخاطبته، وما أشبه ذلك. والتعلق المعنوي هو الذي يشمل الجميع فوجب حمله عليه... وسمي هذا المتعلّق المفعول به؛ لأنه أوقع الفعل به أو تعلق به، أو لأنه جواب من فعل به هذا الفعل، والكلام في كونه مفعولاً وفي نصبه في مثل: ما ضربت زيداً كالكلام في الفاعل " [٤].

وفسر الرضي الاستراباذي قول الزمخشري: (ما وقع عليه فعل الفاعل): " يريد ما وقع عليه، أو جرى مجرى الواقع، ليدخل فيه المنصوب في (ما ضربت زيداً، وأوجدت ضرباً، وأحدثت قتلاً)، فكأنك أوقعت عدم الضرب على زيد، وكأن الضرب كان شيئاً أوقعت عليه الإيجاد " [٥]. وقد خلص الاستراباذي إلى صيغة لرسم المفعول به على حسب ظنه، فقال: " والأقرب في رسم المفعول به أن يقال: ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتاً " [٦]. وواضح فيه التعقيد ولذلك اضطر إلى شرحه مطولاً.

وقال ابن الأثير في حده: " وهو من وقع به الفعل، وتتصل به الباء مع الفعل في جواب السائل، تقول: ضربت زيداً، فيقال: بمن أوقعت الضرب ؟ فتقول: بزيد، ويقع به الفرق بين اللازم من الأفعال

---

[١] المفصل في علم العربية، ص ٦٠.

[٢] شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/١.

[٣] المفصل في علم العربية، ص ٦٠.

[٤] الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٤٤/١- ٢٤٥، وينظر: الأمالي النحوية لابن الحاجب ١٤٢/٢.

[٥] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٣٩١/١/١.

[٦] نفسه ق٣٩٢/١/١.

والمتعدي " [١]. فهو يذهب مذهب الزمخشري ومن وافقه، ويضيف في حده صنفاً من المفعول به وهو المفعول به بواسطة حرف الجر.

وحده الجزولي بقوله: " ما تضمنه الفعل من حدث وزمان والتزمه الحدث من مكان واستدعاه من محل وباعث ومصاحب " [٢].

وقال الخوارزمي: " سمي المفعول به؛ لأنه هو الذي وقع فعلك عليه، وكل فعل له هذا المفعول فهو متعد وكل فعل لم يكن له ذلك فهو غير متعد " [٣].

وحده ابن عصفور بقوله: " كل فضلة انتصب بعد تمام الكلام يكون محلاً للفعل خاصة " [٤].

وقال أيضاً: " المفعول به هو كل فضلة انتصبت عن تمام الكلام، يصلح وقوعها في جواب من قال: بأي شيء وقع الفعل ؟ أو يكون على طريقة ما يصلح ذلك فيه " [٥].

وحده الاسفراييني بقوله: " هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة أو بواسطة حرف جر ". فهذا كحد الزمخشري إلا أنه يدخل في الحد ما كان مفعولاً به بواسطة حرف الجر كقولنا: مررت بزيد، فزيد مفعول به بواسطة حرف الجر الباء. وتابعه على ذلك الشريف الجرجاني [٦].

وقال ابن أبي الربيع: " المفعول به هو المحل الذي أوقع به الفاعل فعله " [٧]. وتابعه على ذلك أبو حيان [٨].

وذهب صاحب حماة مذهب الزمخشري في حد المفعول به، ولفظه لفظه [٩].

وأما ابن هشام، فقد قال: " المفعول به: هو ما وقع عليه فعل الفاعل، كـ (ضربت زيداً)... والمراد بالوقوع التعلق المعنوي، لا المباشرة، أعني تعلقه بما لا يعقل إلا به ولذلك لم يكن إلا للفعل المتعدي، ولولا هذا التفسير لخرج منه نحو: (أردت السفر)، لعدم المباشرة، وخرج بقولنا: (ما وقع عليه) المفعول المطلق، فإنه نفس الفعل الواقع، والظرف، فإن الفعل يقع فيه، والمفعول له، فإن الفعل يقع لأجله، والمفعول معه، فإن الفعل يقع معه لا عليه " [١٠].

---

[١] البديع في علم العربية ج١/١/١٣٧.

[٢] المقدمة الجزولية، ص ٥٠.

[٣] التخمير شرح المفصل للخوارزمي ٣١٩/١.

[٤] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦٢/١.

[٥] المقرب، ص ١٢٥.

[٦] ينظر: التعريفات، ص ٣١٢.

[٧] البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٢٦٣/١.

[٨] ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٦٦/٣.

[٩] ينظر: الكناش، ص ٤٣.

[١٠] شرح شذور الذهب، ص ٢١٣- ٢١٤.

وجاء في كتابه شرح قطر الندى ما نصه: " هذا الحد لابن الحاجب- رحمه الله- وقد استشكل بقولك :(ما ضربت زيداً) و (لا تضرب زيداً) وأجاب بأن المراد بالوقوع إنما هو تعلقه بما لا يعقل إلا به، ألا ترى أن (زيداً) في المثالين متعلق بضرب، وأن (ضرب) يتوقف فهمه عليه أو على ما قام مقامه من المتعلقات " [١]. فقد توهم ابن هشام أن هذا الحد لابن الحاجب وهو في الحقيقة للزمخشري، وقد صرح ابن الحاجب بنفسه أن هذا للزمخشري في غير موضع [٢]. فلعل ابن هشام لم يطلع على حد الزمخشري فرآه في مؤلفات ابن الحاجب فظنه له.

وقال ابن آجروم: " المفعول به: هو الاسم المنصوب الذي يقع به الفعل " [٣].

وقال الفاكهي: " المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل ومنه المنصوب على الاشتغال أو على التنازع أو على الاختصاص أو على الإغراء أو التحذير أو على النداء " [٤].

والملاحظ أن النحاة مالوا إلى حد الزمخشري وأخذوا به فكتب له البقاء وأعرضوا عن بقية الحدود، وهذا يدل على قربه من أداء المقصود وإن اعتراه النقص.

---

[١] شرح قطر الندى، ص ٢٠١.

[٢] ينظر: الأمالي النحوية ١٤٢/٢، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٣٩١/١/١.

[٣] حاشية العلامة الكفراوي، ص ١٢٠.

[٤] كتابان في حدود النحو، ص ٧٩.

٢- المفعول له:

عبر سيبويه عن مصطلح (المفعول له) بعناوين متباينة في كتابه، فهو عنده: ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر، والموقوع له، والتفسير [١]، والمفعول له [٢].

وجاء عند الفراء بـ (المنصوب على التفسير) [٣]. واستعمل الكوفيون مصطلح (المشبه بالمفعول به) عنواناً للمفعول له ولبقية المفاعيل باستثناء المفعول به لأنه هو المفعول الوحيد عندهم [٤].

ثم شاع استعمال مصطلح (المفعول له) لدى نحاة القرن الرابع وما تلاه من قرون، كابن السراج[٥]، وأبي علي الفارسي [٦]، وابن جني [٧] وابن بابشاذ [٨] والحريري [٩] والزمخشري [١٠] وغيرهم.

وجاء عند ابن عصفور بعنوان: المفعول من أجله [١١].

واستعمل الأشموني والأزهري عنوان: المفعول لأجله إلى جانب المفعول له [١٢]. وتسمية هذا المصطلح بالمفعول له أو من أجله أو لأجله متشابه وليس فيه معنى الاختلاف.

وقد بوب سيبويه لهذا المصطلح بما يشبه الحد فقال: " هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه يفسر لما قبله لِمَ كان ؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه... وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر " [١٣].

وحده ابن السراج بقوله: " المفعول له لا يكون إلا مصدراً، ولكن العامل فيه غير مشتق منه، وإنما يذكر لأنه علة لوقوع الأمر، نحو قولك:... جئتك مخافة فلان، فـ (جئت) غير مشتق من مخافة " [١٤]. وهذا شبيه بشرح حد سيبويه، وقد يرى القارئ أن في حد ابن السراج زيادة جديدة وهي: (ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه) ليفرق بينه وبين المفعول المطلق، ولكن سيبويه قد أشار إلى

---

[١] ينظر: الكتاب ١/٣٦٧.

[٢] نفسه ١/٣٦٩.

[٣] ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٧.

[٤] ينظر: شرح التصريح على التوضيح ١/٣٢٣.

[٥] ينظر: الأصول في النحو لابن السراج ١/٢٤٩.

[٦] ينظر: الإيضاح للفارسي، ص ١٦٨.

[٧] ينظر: اللمع في العربية لابن جني، ص ٥٨.

[٨] ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/٣٠٨.

[٩] ينظر: شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ١٨٣.

[١٠] ينظر: المفصل في علم العربية، ص ٧٨.

[١١] ينظر: المقرب لابن عصفور، ص ١٦٥.

[١٢] ينظر: شرح الأشموني على الألفية ١/٢١٥، وشرح التصريح ١/٣٣٤.

[١٣] الكتاب ١/٣٦٧.

[١٤] الأصول في النحو لابن السراج ١/٢٤٩.

ذلك بعبارة مختصرة، فقال: (وليس بصفة لما قبله ولا منه)، ويريد بـ (ولا منه) أي غير مشتق والله أعلم.

وحده الفارسي بقوله: " الاسم المنتصب في هذا الباب ينتصب بالفعل الذي قبله، وإنما تذكره ليعرف الغرض الذي من أجله فعلت ذلك الفعل، فهو جواب لم، كما كان الحال جواب كيف " [١].

وحده ابن جني بقوله: " وإنما يذكر المفعول له؛ لأنه عذر وعلة لوقوع الفعل " [٢]. وتابعه على ذلك ابن بابشاذ [٣] والجرجاني [٤] وابن الخشاب [٥].

وحده الصيمري بقوله: " فهو ما كان عذراً لوقوع الفعل " [٦].

وحده المجاشعي، فقال: " المفعول له: غرض للفعل وجواب لِمَ فعلت ؟ " [٧].

وحده الدينوري بقوله: " المفعول له: مصدر من غير لفظ الفعل المذكور معه، وهو مقدر باللام فيذكر لعذر الفعل، وغرضه وعلته وسبب وقوعه، وما حدث من أجله " [٨].

وقال الصقلي: " هو كل مصدر كان غرضاً، وعلة لوقوع الفعل " [٩].

وقال الحريري: " المفعول له: هو العلة في إيقاع الفعل، والغرض في إيجاده، ولا يكون إلا مصدراً، غير أن العامل فيه لا يكون إلا فعلاً من غير لفظه " [١٠].

وقال الزمشخري: " المفعول له: هو علة الإقدام على الفعل، وهو جواب: لِمَهْ ؟ " [١١]. وتابعه على هذا المطرزي [١٢]، والشلوبين [١٣].

قال ابن الحاجب معلقاً على حد الزمخشري بأن الأولى أن يقول: " هو المنصوب لعلة الإقدام على الفعل لأنه إذا لم يقل المنصوب دخل تحته كل ما يكون علة ومن جملته المخفوض ففسد الحد؛ لأن كلامنا في المنصوبات " [١٤].

---

[١] الإيضاح للفارسي، ص ١٧٠.

[٢] اللمع في العربية، ص ٥٨.

[٣] ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٠٨.

[٤] ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/٦٦٦.

[٥] ينظر: المرتجل، ص ١٦٢. حدث خطأ في ترقيم الكتاب المطبوع وكان ترقيمه (١٥٨)، والحقيقة ما أثبتناه والله أعلم.

[٦] التبصرة والتذكرة ١/٢٥٥.

[٧] شرح عيون الإعراب للمجاشعي، ص ١٦٣.

[٨] ثمار الصناعة، ص ٤١٥.

[٩] مقدمة في النحو للصقلي، ص ٦٦.

[١٠] شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ١٨٤.

[١١] المفصل في علم العربية، ص ٧٨.

[١٢] ينظر: المصباح في علم النحو، ص ٦١.

[١٣] ينظر: التوطئة، ص ٣٤٥.

[١٤] الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٢٥.

وقال الخوراني: " المفعول له: وهو كل مصدر منصوب بمعنى اللام غير مشتق من الفعل الذي يقع فيه يذكر علة لذلك الفعل وغرضاً له " (١).

وقال الحيدرة اليمني: " المفعول من أجله: هو كل اسم ذكر علة للفعل وعذراً للفاعل " (٢).

وقال ابن الأثير عنه: " هو الذي يقع جواباً لمن قيل له: لِمَ فعلتَ ؟ فيقول: لكـذا، فهـو إذاً السبب والعلة لوجود الفعل، ولابد منه لفظاً، أو تقديراً؛ لأنه لازم فعل كل مكلـف، وهـو مقـدر باللام " (٣).

وقال الخوارزمي: " المفعول له: هو العلة التي اعتبرتها جواب حدث الفعل، حتى لو سئلت: لِمَ فعلت هذا الفعل ؟ ذكرته جواباً للسائل " (٤).

وحده ابن معط بقوله: " مصدر لا من لفظ العامل فيه، مقارناً له في الوجود، أعم منه جوابـاً لقائل يقول: لِمَ ؟ " (٥).

فقد ضمن ابن معط شروط المفعول لأجله في الحد ، وبيّن فيه أنه مقارن لعامله في زمان الوجود وأنه أعم منه، ولا أظن أن معرفة المفعول لأجله موقوفة على فهم هذين الشرطين ومن دون غيرهمـا، وهذا لا يكون في الحد.

وحده ابن الحاجب بقوله: " ما فعل لأجله فعل مذكور، مثل: ضربته تأديباً وقعدت عن الحرب جبناً " (٦). قال الرضي شارحاً بعض ألفاظه: " يعني بقوله: (فعل مذكور) الحدث الذي تضمنه الفعـل المذكور، لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف " (٧).

وحده ابن عصفور بقوله: " كل فضلة انتصبت بالفعل أو ما جرى مجراه على تقدير لام العلة ويكون معرفة ونكرة " (٨).

وحده ابن مالك، فقال: " المفعول له: المصدر المجاب بـ (لِمَ) ظاهرة أو مقدرة، ولابد مـن ظهوره ومشاركته المعلل في الفاعل والزمان فإن لم يكن جر باللام، أو ما يقوم مقامها جوابـاً، إن لم يكن (أن) أو (أن) " (٩).

---

(١) القواعد والفوائد، ص ٧٧.

(٢) كشف المشكل، ص ٢٨٥.

(٣) البديع في علم العربية ج١/١/١٧٠.

(٤) ترشيح العلل للخوارزمي، ص ١٣١.

(٥) الفصول الخمسون لابن معط، ص ١٩٢.

(٦) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/٢/٦٠٧.

(٧) نفسه ق١/٢/٥٧٨.

(٨) المقرب لابن عصفور، ص ١٧٧.

(٩) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، ص ٣٩٥.

وقال أيضاً: " المصدر المعلل به حدث شاركه في الوقت ظاهراً أو مقدراً، والفاعل تحقيقاً أو تقديراً "[١]. وتابعه على هذا ابن هشام[٢].

وحده الاستراباذي فقال: " هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان "[٣].وهذا عنده الحد الصحيح، وقد ذكره بعد اعتراضه على ابن الحاجب حين وضع اللام شرط نصب المفعول لأجله، وهو عند الاستراباذي شرط كون الاسم مفعولاً له، ولذلك أدخل قيد (المقدر باللام) في متن تعريفه ليظهر مخالفته لابن الحاجب فيما ذهب إليه، وقال في ذلك: " يعني أن تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له، لا شرط كون الاسم مفعولاً له، فنحو للسمن ولإكرامك الزائر- في قولك جئتك للسمن، ولإكرامك الزائر- عنده مفعول له، على ما يدل عليه حده، وهذا كما قال في المفعول فيه: إن شرط نصبه تقدير (في).

وما ذهب إليه في الموضعين- وإن كان صحيحاً من حيث اللغة؛ لأن السمن فُعِل له المجيء- لكنه خلاف اصطلاح القوم، فإنهم لا يسمون المفعول له إلا المنصوب الجامع للشرائط " "[٤].

وحده ابن الناظم بقوله: " هو المصدر المذكور علة لحدث شاركه في الزمان والفاعل "[٥]، وهو كحد أبيه متجاوزاً تفصيل القيود.

وحده ابن آجروم، فقال: " الاسم المنصوب الذي يذكر بياناً لسبب وقوع الفعل "[٦].

وحده ابن هشام بحدود منها بحدود منها: " المفعول له: المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل "[٧]. فهو كحد ابن الناظم. وقال أيضاً: " اسم فضلة يقع في جواب (لِمَ) "[٨]. وقال أيضاً: " المفعول له: ما اجتمع فيه أربعة أمور: أحدها: أن يكون مصدراً، والثاني: أن يكون مذكوراً للتعليل، والثالث: أن يكون المعلل به حدثاً مشاركاً له في الزمان، والرابع: أن يكون مشاركاً له في الفاعل "[٩]. وهذا حد بالشروط، ولكن ليس هذا موضعها؛ لأن الحد يبحث عن ماهية المحدود لا عن شروطه.

وحده ابن عقيل، فقال: " المصدر المفهم علة، المشارك لعامله في الوقت والفاعل "[١٠].

---

[١] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٩٠.

[٢] ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام، ص ٢٢٧.

[٣] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/٢/٦١١.

[٤] نفسه.

[٥] شرح الألفية لابن الناظم، ص ١٩٨.

[٦] حاشية العلامة الكفراوي على متن الآجرومية، ص ١٤٥.

[٧] شرح شذور الذهب، ص ٢٢٦- ٢٢٧.

[٨] شرح اللمحة البدرية ٢/١٥٩.

[٩] شرح شذور الذهب، ص ٢٢٧.

[١٠] شرح ابن عقيل ١/٥٧٤.

وحده الفاكهي بقوله: " المصدر القلبي الفضلة المعلل لحدث شاركه وقتاً وفاعلاً " [١]. وقيد (القلبي) غير مفتقر إليه في الحد لأنه من تفصيلات المسائل.

يلاحظ من الحدود السابقة أن النحاة ابتداء استخدموا لفظ (عذر) قيداً من قيود المفعول له كما هو عند سيبويه وغيره، ثم استخدموا لفظ (علة) إلى جانب لفظ (عذر) ليكون شارحاً لذلك اللفظ، ثم اختفت كلمة (عذر) وحلت محلها كلمة (علة) للتعبير عن السبب؛ لأنها أنسب من العذر والغرض، قال الخوارزمي: " فإن سألت: النحويون يقولون: المفعول له هو الغرض من الإقدام على الفعل، فما باله- يعني الزمخشري- قد أعرض عنه إلى العلة ؟ أجبت: العلة أعم وأشيع ألا ترى أنك إذا قلت: قعد عن الحرب جبناً، صح أن يقال: العلة في قعودك عن الحرب الجبن، ولا يصح أن يقال: الغرض في قعودك عن الحرب الجبن؛ لأن الجبن لا يكون الغرض لعاقل " [٢].

وكذلك خلط النحاة في وضع حدود المفعول لأجله بين ماهو ماهية للحد وبين ماهو شرط أو قيد، فاختلفت عباراتهم، وأبعدوا النجعة في الوصول إلى المطلوب، فكان حد ابن آجروم أقرب إلى الصحة وأبعد عن التعقيد، وما ذكره النحاة في حدودهم أشبه بشرح تفصيلات المسائل التي يذكرونها في كتبهم كما فعل ابن هشام.

---

[١] كتابان في حدود النحو، ص ٨٠.

[٢] التخمير شرح المفصل ١/٤١٨.

٣- المفعول معه:

قد مر بنا أن الكوفيين لا يعدون شيئاً من المفاعيل سوى المفعول به، وسائر المفاعيل عندهم مشبهة بالمفعول، قال السيوطي: " وأما الكوفيون: فزعموا أن الفعل إنما له مفعول واحد، وهو المفعول به وباقيها عندهم ليس بشيء منها مفعولاً، وإنما مشبه بالمفعول " [(١)]. وعلى هذا فمصطلح المفعول معه - أيضاً- من مصطلحات البصريين، و لم يختلف أحد من النحاة على هذا المصطلح ولو لفظاً.

قال سيبويه: " هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه... وذلك قولك: ما صنعت وأباك، و: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، و: لو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك " [(٢)].

وقال الفارسي فيه: " الاسم الذي ينتصب بأنه مفعول معه يعمل فيه الفعل الذي قبله بتوسط الحرف، وذلك قولهم: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة، وما صنع وأباك، والمعنى استوى الماء مع الخشبة، وما صنعت مع أبيك " [(٣)].

وحده ابن جني بقوله: " هو كل ما فعلت معه فعلاً، وذلك قولك: قمت وزيداً، أي: مع زيد، واستوى الماء والخشبة. أي: مع الخشبة " [(٤)].

وحده الصيمري بقوله: " ما كانت الواو فيه بمعنى المصاحبة، كقولك: جلست والسارية، أي جلست مع السارية " [(٥)].

وحده ابن بابشاذ، فقال عنه أنه: " يذكر للبيان عن مصاحبة الفعل ومقارنته، مثل: استوى الماء والخشبة " [(٦)]. فحد ابن جني وكذلك ابن بابشاذ ليس مانعين من دخول الأغيار مما لا يعرب مفعولاً معه، كأفعال الاشتراك والجملة المصاحبة في قولنا: اشترك زيد وعمرو، وجاء زيد والشمس بازغة.

وقال الصقلي: " المفعول معه: كل اسم انتصب بالفعل الذي رفع الفاعل بأنه مسند إليه، فهو ينصب المفعول معه بتوسط الواو التي بمعنى (مع) الدالة على الجمع دون العطف " [(٧)].

وحده الزمخشري بقوله: " المفعول معه: هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع)، وإنما ينتصب إذا تضمن الكلام فعلاً، أو ما هو بمعناه " [(٨)]. فيرى ابن الحاجب أن قوله: (المنصوب) بمنزلة

---

(١) همع الهوامع ٨/٣. وينظر: شرح التصريح على التوضيح ٣٢٣/١.

(٢) الكتاب ٢٩٧/١.

(٣) الإيضاح للفارسي، ص ١٦٨.

(٤) اللمع لابن جني، ص ١١٥.

(٥) التبصرة والتذكرة ٢٥٦/١.

(٦) شرح المقدمة المحسبة ٣٠٩/٢.

(٧) مقدمة في النحو للصقلي، ص ٦٦.

(٨) المفصل في علم العربية، ص ٧٦.

الفصل في الحد ليميز أشياء عدة جاء معها الواو بمعنى (مع)، فقال: " وإنما قال: هو المنصوب؛ لأن ثَـمَّ أشياء كثيرة الواو فيها بمعنى مع، ومع ذلك ليس مفعولاً معه، كقولك: كل رجل وضيعته وما شأن زيد وعمرو " [1]. وفي الوقت نفسه اعترض على كون لفظ (المنصوب) حكماً إعرابياً، فقال: " قوله: (هو المنصوب بعد الواو والكائنة بمعنى (مع))إنما يكون معرفاً لما هو موجود فيما يتكلم به متكلم، فإمـا إذا قصد تعريف حقيقته ليميز عند المنشئ للكلام ليعطيه بعد تعقله ما يستحقه من الإعراب أفضى ذلك إلى الدور؛ لأنه إنما يعطيه النصب بعد معرفة كونه مفعولاً معه، وإذا حصل النصب حداً له فقد توقف كل واحد منهما على الآخر؛ لأنه لا يتعقله حتى يكون منصوباً، ولا يكون منصوباً حتى يتعقله " [2].

وقال ابن الدهان: " والمفعول معه: هو المتعدي إليه الفعل بواسطة الواو " [3].

وحده الحيدرة اليمني: فقال:" فهو كل اسم ذكر بعد الواو للبيان عـن مـصاحبة الـشيء، ومقارنته مثل:استوى الماء والخشبة،وجاء البرد والطيالسة،وخلّي زيد ورأيه،وكن وزيداً كالأخوين" [4].

وحده ابن معط، فقال: " المفعول معه: اسم يصل الفعل إليه بواسطة واو تنوب عن (مـع) في المعنى لا في العمل " [5].

وحده ابن الحاجب بقوله: " المفعول معه: هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنى " [6]. وتابعه على ذلك الشريف الجرجاني [7]، وصاحب حماة [8].

قال الرضي شارحاً قول ابن الحاجب: " قوله: (لمصاحبة معمول فعل) احتراز عن نحو، ضيعتُه في كل رجل وضيعته، فإنها مصاحبة لكل رجل؛ لأن الواو بمعنى مع.

ويعني بالمصاحبة، كونه مشاركاً لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد، فزيد في سرت وزيداً، مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد، أي وقع سيرهما معاً، وفي قولك: سرت أنـا وزيـد – بالعطف– يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد " [9]. ولكن هـذا الكـلام منقوض بنحو: سرت والقمر، وما صنعت وأباك، مما لا يكون فيه المفعول معه مشاركاً للمعمـول في الفعل.

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٢٣– ٣٢٤. وقد خالف الصميري جمهرة النحاة في قولهم: كل امرئ وضيعته، فهو ينصب (ضـيعته) على المفعول معه. ينظر: التبصرة والتذكرة ١/٢٥٧.

[2] الإيضاح شرح المفصل ١/٣٢٣.

[3] الفصول في العربية، ص ٢٣٠.

[4] كشف المشكل، ص ٢٨٩.

[5] الفصول الخمسون، ص ١٩٣.

[6] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/٢/٦١٨.

[7] ينظر: التعريفات، ص ٣١٢.

[8] ينظر: الكناش، ص ٦٠.

[9] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/٢/٦١٨.

وأورد الرضي على ابن الحاجب نقضاً، فقال:" وينتقض ما قاله، بنحو حسبك وزيداً درهم، فإن الكاف مفعول- في المعنى- إذ المعنى: يكفيك، وأما تعين (عمراً) في المثال المذكور للعطف، فلأن أصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف، وإنما يعدل ما بعده عن العطف إلى النصب نصاً على المعنى المراد من المصاحبة؛ لأن العطف في جاءني زيد وعمرو، يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء، ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر، والنصب نص في المصاحبة، وفي قولك: ضربت زيداً وعمراً، لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة؛ لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر " [(١)].

وحده ابن عصفور بقوله: " المفعول معه: هو الاسم المنتصب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع) المضمن معنى المفعول به، وذلك نحو قولك: ما صنعت وأباك " [(٢)]. وهو مماثل لمضمون حد الزمخشري بزيادة قيد (المضمن معنى المفعول به)، وهذا القيد ضروري عنده، فقال: " ألا ترى أن الواو بمعنى (مع)، والأب في المعنى مفعول به، كأنك قلت: ما صنعت بأبيك، و لم لم ترد ذلك لكان الاسم الذي بعد الواو معطوفاً على الاسم الذي قبله " [(٣)].

وحده ابن مالك بحدين: أحدهما: " المفعول معه: هو الاسم المذكور فضلة بعد واو بمعنى (مع) غير متبوعة مسبوقة بفعل أو متضمن معناه وحروفه أو معناه دون حروفه " [(٤)].

والآخر: " المفعول معه هو الاسم التالي واواً تجعله بنفسها في المعنى كمجرور (مع) وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة " [(٥)].

قال السلسيلي في شرح حد ابن مالك: " قوله: (التالي واواً) يشمل العطف نحو: مزجت عسلاً وماء، وخرج ما لم يتل واواً، نحو: خرج زيد بثيابه، وقوله: (كمنصوب معدى بالهمزة) أخرج به المعطوف المفهم المصاحبة، نحو: أشركت زيداً وعمراً، ومزجت عسلاً وماء، بخلاف: سرت والنيل، فإن المصاحبة لم تفهم فيه إلا من الواو، وأشار بقوله: (وفي اللفظ إلى قوله: بالهمزة) إلى أن الواو معدية ما قبلها من العوامل إلى ما بعدها، فتنتصب به بواسطة الواو " [(٦)]. وأجمل منه شرحاً وتفصيلاً ما شرحه ابن مالك بنفسه [(٧)].

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١م٢/٦١٨- ٦١٩.

(٢) المقرب، ص ١٧٥.

(٣) نفسه.

(٤) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ٤١٠.

(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٩٩.

(٦) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ١/٤٨٩.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٤٧- ٢٥١.

وحده الاسفراييني بقوله: " هو المذكور بعد واو بمعنى مَعْ بعد فعل أو معناه، و لم يحسن حملهما على العطف " [١].

وحده ابن الناظم بقوله: " هو الاسم المذكور بعد واو بمعنى (مع) أي دالة على المصاحبة بلا تشريك في الحكم ". [٢].

وقال شارحاً حده: " فاحترزت بقولي: (المذكور بعد واو) من نحو: خرجت مع زيد، وبقولي: (بمعنى مع) مما بعد واو غيرها، كواو العطف وواو الحال... وقد شمل هذا التعريف لما كان من المفعول معه، غير مشارك لما قبله في حكمه، نحو: (سيري والطريق مسرعة) ولما كان منه مشاركاً لما قبله في حكمه، ولكنه أعرض عن الدلالة على المشاركة، وقصر إلى مجرد الدلالة على المصاحبة، نحو: جئت وزيداً " [٣].

وحده ابن آجروم بقوله: " الاسم المنصوب الذي يذكر لبيان من فُعل معه الفعل " [٤].

وحده أبو حيان، فقال: " المفعول معه: منتصب بعد واو (مع) " [٥]. وعقب عليه ابن هشام قائلاً: " فيه أمران، أحدهما: غير مانع؛ لأنه يشمل نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) إذا نصبت الفعل؛ فإنه يصدق على هذا الفعل أنه منتصب وأنه بعد واو (مع)... فكان ينبغي أن يقول: اسم منتصب. الثاني: أن قوله: (منتصب) تعريف للشيء بما الغرض منه معرفته لينصب، فإذا حد بأنه المنتصب جاء الدور " [٦].

وقال أيضاً: " منتصب بعد (واو مع) مضمن معنى المفعول به، وينقاس ولا يقدم على عامل ولا يوسط " [٧]. وقد أدخل في الحد ما ليس منه.

وقال أيضاً: " هو الاسم التالي واواً، جعله بنفسها في المعنى كمجرور (مع)، وفي اللفظ كمنصوب معدّى بالهمزة " [٨]. وهذا حد ابن مالك هو هو.

وحده المرادي بقوله: " المفعول معه، هو الاسم المنصوب بعد واو بمعنى مع " [٩]. وتابعه في هذا اللفظ ابن عقيل [١٠].

---

[١] لباب الإعراب للاسفراييني، ص ٨٠٨.

[٢] شرح الألفية لابن الناظم، ص ٢٠٤.

[٣] نفسه.

[٤] حاشية العلامة الكفراوي على متن الآجرومية، ص ١٤٦ - ١٤٧.

[٥] شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١٥٤/٢.

[٦] نفسه ١٥٥/٢.

[٧] تقريب المقرب، ص ٦٥.

[٨] ارتشاف الضرب ١٤٨٣/٣.

[٩] توضيح المقاصد والمسالك ٩٧/٢.

[١٠] ينظر: شرح ابن عقيل ٢٠٢/٢.

وحده ابن هشام، فقال: " المفعول معه: اسم فضلة بعد واو أريدَ بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه " [١]. وتابعه على ذلك الأشموني [٢]، والفاكهي [٣].

وحده بشروطه، فقال: " هو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور، أحدها: أن يكون اسماً، والثاني: أن يكون واقعاً بعد الواو الدالة على المصاحبة، والثالث: أن تكون تلك الواو مسبوقة بفعل، أو ما فيه معنى الفعل وحروفه " [٤].

وأما ابن عقيل فقد جاء عنه حد آخر غير ما تابع فيه المرادي، فقال: " كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع، وتقدمه فعل أو شبهه " [٥].

وحده السيوطي بقوله: " هو التالي واو المصاحبة " [٦].

قال علي حسن مطر: " ويرد عليه: إنه غير مانع من دخول ما أخرج بقيد (الاسم الفضلة)، مع إنه لا يصدق عليه المفعول معه اصطلاحاً " [٧].

وليس هناك حد قريب من أداء المعنى الملائم إلا حد ابن آجروم والمرادي ولو مزجا لأديا معنى متكاملاً يبعد عن التعقيد ويؤدي المطلوب، فلو قيل: " هو الاسم المنصوب بعد واو المصاحبة يذكر لبيان من فعل معه الفعل " لكان جميلاً، والله أعلم.

---

(١) شرح قطر الندى، ص ٢٣٢.

(٢) ينظر: شرح الأشموني ٢٢٢/١.

(٣) ينظر: كتابان في حدود النحو، ص ٨١.

(٤) شرح شذور الذهب، ص ٢٣٧.

(٥) شرح ابن عقيل ٢٠٣/٢.

(٦) همع الهوامع ٢٣٥/٣.

(٧) مصطلحات نحوية، علي حسن مطر، مجلة تراثنا، العدد ٦٠-٦١، ص ٣٠٠.

٤- المفعول فيه (الظرف):

استخدم نحاة البصرة عناوين مختلفة لمصطلح (الظرف)، فهو عندهم، الظرف، والغاية، والمفعول فيه، والموقوع فيه، والمكون فيه.

وأكثر سيبويه من استخدام مصطلح (الظرف) في كتابه ونسب ذلك إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، فقال: " وسألته عن قوله: زيد أسفل منك، فقال: هذا ظرف " [١].

وورد عنده اصطلاح (الغاية، والموقوع فيه، والمكون فيه) ولكن بأقل من الظرف، قال: " فأما ما كان غاية نحو: قبل وبعد وحيث " [٢]. وقال أيضاً: " هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها، فانتصب لأنه موقوع فيه ومكون فيه " [٣].

واستعمل المبرد عنوان (المفعول فيه) إلى جانب استعماله مصطلح (الظرف) [٤].

أما الكوفيون فقد استعملوا الصفة والمحل والموضع للتعبير عن مصطلح (الظرف)، ورد ذلك عند الكسائي والفراء [٥].

وقدر البقاء لمصطلح (الظرف) إلى جانب (المفعول فيه) من دون بقية المصطلحات إلى يومنا هذا ، قال المبرد عن الظروف إنها: " أسماء الزمان والأمكنة " [٦].

وقال الزجاجي إنها: " مفعول فيها؛ لأن الفعل لا يصل إليها ولا يقع بها وإنما هي محتوية على الفاعل والمفعول والفعل معاً، فشبهت بالظروف المحتوية للأشياء المشتملة عليها، كقولك: خرجت يوم الجمعة، وجلست مكانك، إنما معناه: أنك فعلت فعلاً في يوم الجمعة وفي المكان، لا أوصلت إليهما فعلاً في ذاتهما " [٧].

ولكن حدي المبرد والزجاجي لا يرقيان إلى كونهما حداً، وأقرب إلى الحد قول ابن جني فيها: " كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يراد فيه معنى (في) وليس في لفظه " [٨]. وتابعه على ذلك الأنباري [٩] وابن الشجري [١٠].

---

[١] الكتاب ٢٨٩/٣.

[٢] نفسه ٢٨٦/٣.

[٣] نفسه ٤٠٣/١- ٤٠٤.

[٤] ينظر: المقتضب ٣٢٨/٤، ٣٣٠- ٣٣٢.

[٥] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥١/١.

[٦] المقتضب ١٠٢/٣.

[٧] الجمل في النحو للزجاجي، ص ٣١٦- ٣١٧.

[٨] اللمع في العربية لابن جني، ص ١١٠.

[٩] ينظر: أسرار العربية، ص ١٦٦.

[١٠] ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٧٢/٢.

وحد ابن بابشاذ الظرف بقوله: " ما يذكر للبيان عن أي زمان وأي مكان وقع فيهما الفعل... وشرطه أن يكون مضمناً معنى (في) " [١].

وحده عبدالقاهر الجرجاني بأنه: " ما كان منصوباً على معنى حرف الجر الذي هو (في)، كقولك: خرجت يوم الجمعة، وجلست خلفك... إلا أن حرف الجر إذا ظهر وعمل الجر لم يسموه ظرفاً، وكان اسماً بمنزلة سائر الأسماء المجرورة، فقولك: خرجت في يوم الجمعة، بمنزلة قولك: ذهبت إلى زيد " [٢].

وقال ابن يعيش: " اعلم أن الظرف في عرف أهل هذه الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق، بل الظرف منها: ما كان منتصباً على تقدير (في)، واعتباره بجواز ظهورها معه، فتقول: قمت اليوم، وقمت في اليوم، فـ (في) مرادة وإن لم تذكرها " [٣].

وحده ابن الحاجب بقوله: " ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان " [٤].

قال الرضي شارحاً حد ابن الحاجب: " يعني بقوله: (فعل مذكور) الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور... واحترز بقوله: (مذكور) عن نحو قولك: يوم الجمعة يوم مبارك، فإنه لابد أن يفعل في يوم الجمعة فعل، لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك، فلم يكن في اصطلاحهم مفعولاً فيه.ونحو: يوم الجمعة، في قولك: خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد، ولهذا قال بعد: وشرط نصبه تقدير (في) يعني أن (المفعول فيه) ضربان: ما يظهر فيه (في) وما ينتصب بتقديره، وشرط نصبه تقديره، وأما إذا ظهر فلابد من جره، وهذا خلاف اصطلاح القوم، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير (في) فالأولى أن يقال: هو المقدر بفي من زمان أو مكان فعل فيه فعل مذكور " [٥].

وعقب الجامي، فقال: " لكن بقي مثل: (شهدت يوم الجمعة) داخلاً فيه؛ فإن (يوم الجمعة) يصدق عليه أنه فعل فيه فعل مذكور؛ فإن شهود يوم الجمعة لا يكون إلا في يوم الجمعة، فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية، أي: المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور، ليخرج مثل هذا المثال عنه؛ فإن ذكر يوم الجمعة فيه لبس من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور، بل من حيث إنه وقع عليه فعل مذكور، ولا يخفى عليك أنه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة إلى قوله: (مذكور) إلا لزيادة تصوير المعرف " [٦].

---

[١] شرح المقدمة المحسبة ٣٠٦/٢.

[٢] المقتصد في شرح الإيضاح ٦٣٢/١.

[٣] شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٢.

[٤] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٥٧٨/٢/١.

[٥] نفسه.

[٦] الفوائد الضيائية للجامي ٣٦٨/١.

وحده ابن عصفور بقوله: "كل ظرف زمان أو مكان حقيقة أو مجازاً أو عددهما أو أضيف إليهما إياهما أو بعضهما بشرط أن يكونا منصوبين مقدرين في محلين للفعل وفاعله ومفعوله إذا كان له مفعول "[١].

وحده ابن مالك بقوله: " ما ضمن من اسم وقت أو مكان معنى (في) باطراد لواقع فيه مذكور أو مقدر ناصب له "[٢].

وقال في خلاصته الألفية:

" الظرف وقت أو زمان ضمنا (في) باطراد كـ (هنا) امكث أزمنا "[٣].

وقد تابعه على ذلك أبو حيان[٤]، والسيوطي[٥].

أما ابن الناظم وابن عقيل فقد اعترضا على قيد (الاطراد) وذهبا إلى عدم الحاجة إليه، قال ابن الناظم: " وقوله: (باطراد) احترز به من نحو البيت والدار في قولهم: دخلت البيت، وسكنت الدار، مما انتصب بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص؛ فإنه ينتصب نصب المفعول به على السعة في الكلام لا نصب الظرف... وإذا كان ذلك كذلك فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بقيد (الاطراد)؛ لأنه يخرج بقولنا: (متضمن معنى في)؛ لأن المنصوب على سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل عليه، لا بوقوعه فيه، فليس متضمناً معنى (في) فيحتاج إلى إخراجه من حد الظرف بقيد الاطراد "[٦].

وقال ابن عقيل: " واحترز بقوله: (باطراد) من نحو: دخلت البيت، وسكنت الدار وذهبت الشام؛ فإن كل واحد من (البيت، والدار، والشام) متضمن معنى (في)، ولكن تضمنه معنى (في) ليس مطرداً؛ لأن أسماء الزمان المختصة لا يجوز حذف (في) معها، فليس (البيت، والدار، والشام) في المثل منصوبة على الظرفية، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به؛ لأن الظرف هو ما تضمن معنى (في) باطراد، وهذه متضمنة معنى (في) لا باطراد.

هذا تقرير كلام المصنف، وفيه نظر؛ لأنه إذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنة معنى (في)؛ لأن المفعول به غير متضمن معنى (في)؛ فكذلك ما شبه به؛ فلا يحتاج إلى قوله: (باطراد) ليخرجها؛ فإنها خرجت بقوله: (ما ضمن معنى في) والله تعالى أعلم "[٧].

---

[١] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٦٣/٢.

[٢] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٩١.

[٣] ألفية ابن مالك، ص ٣٠ .

[٤] ينظر: شرح اللمحة البدرية ١٢٦/٢، وينظر: ارتشاف الضرب ١٣٨٩/٣.

[٥] ينظر: همع الهوامع ١٣٦/٣.

[٦] شرح ابن الناظم لألفية ابن مالك، ص ٢٠٠.

[٧] شرح ابن عقيل ١٩١/٢- ١٩٢.

أما الأشموني فإنه يرى أن الحاجة لقيد الاطراد ثابتة على مذهب بعض النحاة، فقال إن الاحتراز " باطراد، من نحو: دخلت البيت وسكنت الدار... فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض، هذا مذهب الفارسي والناظم ونسبه لسيبويه، وقيل: منصوب على المفعول به حقيقة، وأن نحو (دخل) متعد بنفسه، وهو مذهب الأخفش، وقيل: على الظرفية تشبيهاً له بالمبهم، ونسبه الشلوبين إلى الجمهور، وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد (باطراد)، وعلى الأول يحتاج إليه " [١].

وحده الاسفراييني بقوله: " المفعول فيه: ما وقع الفعل فيه زمان أو مكان مما يصح فيه تقدير (في) " [٢].

وحده ابن أبي الربيع، فقال: " المفعول فيه ظرف الزمان وظرف المكان " [٣]. وهذا شبيه بقول المبرد.

وحده ابن هشام بقوله:" الظرف: كل اسم زمان ومكان سلط عليه عامل على معنى (في)" [٤].

وقال أيضاً: " الظرف: ما ضمن معنى (في) باطراد من اسم وقت أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما أو جار مجراه " [٥].

وقال أيضاً: " ما ذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه من زمان مطلقاً أو مكان مبهم، أو مفيد مقداراً أو مادته مادة عامله " [٦]. وتابعه على ذلك الفاكهي [٧].

وقد اكتفى أكثر النحاة بحد الظرف عموماً، بذكرهم ظرف الزمان وظرف المكان في حد واحد كما مر ،وبعضهم أفرد حداً لكل منهما، وهذه جملة من حدودهم:

أ- ظرف الزمان:

قال ابن السراج: " ظرف الزمان: كل ما جاز أن يكون جواب (متى) فهو زمان ويصح أن يكون ظرفاً للفعل " [٨].

وقال ابن بابشاذ: " ظرف الزمان ما تقضت عليه الليالي والأيام " [٩].

وقال ابن عصفور: " ظرف الزمان: وهو اسم الزمان نحو: اليوم والليلة أو ما قام مقامه أو

---

[١] شرح الأشموني على الألفية ١/٢١٧- ٢١٨.

[٢] لباب الإعراب للاسفراييني، ص ٢٨٥.

[٣] البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٤٦٧.

[٤] شرح قطر الندى، ص ٢٣٠.

[٥] أوضح المسالك ٢/٤٨.

[٦] شرح شذور الذهب، ص ٢٣٠.

[٧] ينظر: كتابان في حدود النحو، ص ٨١.

[٨] الأصول في النحو لابن السراج ١/١٩٠- ١٩١.

[٩] شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٠٧.

عدده أو ما أضيف إليه أو بعضه " [١].

وقال ابن أبي الربيع: " ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب المقدر بفي " [٢]. ومثله قال به ابن آجروم [٣].

وقال السيوطي: " ظرف الزمان ما تضمن من اسم وقت معنى (في) باطراد فيه ولو مقدراً ناصب له " [٤].

ب – ظرف المكان:

قال ابن جني: " ما كان مبهماً غير مختص مما في الفعل دلالة عليه " [٥]. وهذا الحد بهذه الصيغة غير واضح لأن معرفته متوقفة على معرفة ما المبهم؛ ولذلك أعقبه ابن جني بحد للمبهم، فقال: " والمبهم: ما لم تكن له أقطار تحصره، ولا نهايات تحيط به " [٦]. ويبقى الأمر قاصراً عن تحديد ماهية المكان إذ المبهم صفة للمكان لا المكان نفسه.

وقال الصيمري: " ما كان في أحد أقطار الشيء " [٧].

وقال ابن بابشاذ: " ظرف المكان ما استقر فيه وتصرّف عليه " [٨].

وقال الحريري: " كل اسم صلح أن يكون جواب (أين) في الاستفهام فهو مكان [٩] " ومفهوم المغايرة أن ظرف الزمان: كل اسم صلح أن يكون جواب (متى) في الاستفهام ولكنه لم يحده بذلك، وإنما قال: " فأما ظرف الزمان: فهو عبارة عن مرور الليل والنهار، وله أسماء متنوعة "[١٠].فيا للعجب !

أما ابن عصفور، فقال: " وظرف المكان: هو اسم المكان أو ما قام مقامه أو عدده " [١١].

وقال ابن أبي الربيع " ظرف المكان هو اسم المكان المنصوب المقدر بفي " [١٢]. ومثله قال به ابن آجروم [١٣].

---

[١] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٣٢/١، وينظر: المقرب، ص ١٦٠.

[٢] البسيط في شرح جمل الزجاجي ٤٧٨/١.

[٣] ينظر: شرح العلامة الكفراوي على متن الآجرومية، ص ١٢٥- ١٢٦.

[٤] همع الهوامع ١٣٦/٣.

[٥] اللمع في العربية لابن جني، ص ١١٢.

[٦] نفسه.

[٧] التبصرة والتذكرة ٣٠٤/١.

[٨] شرح المقدمة المحسبة ٣٠٧/٢.

[٩] شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ٢٠٥.

[١٠] نفسه، ص ٢٠٣.

[١١] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٣٣/١، وينظر: المقرب، ص ١٦١.

[١٢] البسيط شرح جمل الزجاجي ٤٩٣/١.

[١٣] ينظر: شرح العلامة الكفراوي على متن الآجرومية، ص ١٢٦.

٥- المفعول المطلق:

أحد المفاعيل الخمسة، ويفسر عند النحاة بالمصدر ويأخذ حده، قال الفارسي: " فالأول من ذلك- يعني المفاعيل- وهو المفعول المطلق، وهو الذي لم يقيد بشيء من حروف الجر، وهو أسماء الأحداث " [١].

وقال ابن جني: " المفعول المطلق وهو المصدر " [٢]، ثم أعقبه بقوله: " اعلم أن المصدر: كل اسم دل على حدث، وزمان مجهول. وهو وفعله من لفظ واحد " [٣].

وقال الصيمري: " فأما المفعول المطلق فهو المصدر، كقولك: ضرب ضرباً، وأكل أكلاً، وسار سيراً " [٤].

وقال الصقلي: " المفعول المطلق هو المصدر؛ وهو الاسم المشتق من لفظ الفعل، وقد يجيء المصدر من غير لفظ الفعل، ولكنه من لفظ هو في معنى الفعل " [٥].

وقال ابن الدهان: " المفعول المطلق: هو المصدر الفضلة " [٦]، وقال الحيدرة: " فهو المصدر من كل فعل متعد ولازم " [٧].

وقال الشلوبين: " المفعول المطلق: ما دل عليه الفعل الناصب له من الحدث والزمان والمكان والمحل الذي يوقع فيه الفاعل فعله، والباعث عليه والمصاحب له " [٨].

وقال ابن الحاجب: " المفعول المطلق هو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه " [٩].

وقال ابن عصفور: " المفعول المطلق: المصدر. والمصدر هو اسم الفعل أو عدده أو ما أضيف إليه إذا كان المضاف هو المصدر في المعنى أو بعضه " [١٠].

وقال الاسفراييني: " ما يدل على مفهوم الفعل مجرداً عن الزمان " [١١].

وقال ابن الناظم: " المفعول المطلق: ما ليس خبراً من مصدر مفيد توكيد عامله أو بيان نوعه أو

---

[١] الإيضاح للفارسي، ص ١٥٠.

[٢] اللمع في العربية لابن جني، ص ١٠١.

[٣] نفسه.

[٤] التبصرة والتذكرة ٢٥٤/١.

[٥] مقدمة في النحو للصقلي، ص ٦٥.

[٦] الفصول في العربية، ص ٢١.

[٧] كشف المشكل، ص ٢٨٠.

[٨] التوطئة، ص ١٥٥.

[٩] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٣٤٤/١/١.

[١٠] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٦٣/٢.

[١١] لباب الإعراب للاسفراييني، ص ٢٧٥.

عدده " [١]. وتابعه الأشموني في ذلك [٢].

وقال ابن أبي الربيع: " هو المصدر الذي اشتق من الفعل، إذا تعدى إليه فعله " [٣].

وقال أبو حيان: " المفعول المطلق هو المصدر... والمصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل أو صادر عن فاعل حقيقة، أو مجازاً " [٤].

وقال ابن هشام: " المفعول المطلق: هو اسم فضلة مصدر أو نائب عنه سلط عليه عامل من لفظه ومعناه أو من معناه فقط " [٥].

وقال أيضاً: " المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه كـ (ضربت ضرباً) أو من معناه كـ (قعدت جلوساً) وقد ينوب عنه غيره " [٦].

وقال أيضاً: " هو اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده وليس خبراً ولا حالاً " [٤]. وتابعه على ذلك الأزهري [٧].

وقال أيضاً: " المفعول المطلق المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو لعدده " [٨].

وقال ابن عقيل:" المفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيداً لعامله أو بياناً لنوعه أو عدده"[٩].

وقال الشريف الجرجاني: " المفعول المطلق: هو اسم ما صدر عن فاعل فعل مذكور بمعناه"[١٠].

تباينت عبارات النحاة في تحديد المفعول المطلق ولكن مغزاهم واحد، واتفقوا على تفسير المفعول المطلق على أنه مصدر وهو حق، ولكنه هنا محدود الوظيفة والمصدر أعم؛ لأن المفعول المطلق لا يراد منه المعنى العام بل المعنى الخاص الذي يضمه إلى جملة المفاعيل ولذلك يسمى بالمفعول، وتسميته هذه تميزه عن بقية المفاعيل للدلالة التي يحملها خلافاً للمفعولات الأُخر.

قال ابن عقيل: " وسمي مفعولاً مطلقاً لصدق (المفعول) عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات؛ فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيداً، كالمفعول به، والمفعول فيه،

---

[١] شرح ابن الناظم للألفية، ص ١٩٠.

[٢] ينظر: شرح الأشموني ٢٠٨/١.

[٣] البسيط في شرح جمل الزجاجي ٤٦٧/١.

[٤] ارتشاف الضرب ١٣٥٣/٣.

[٥] شرح اللمحة البدرية ١٢٣/٢.

[٦] شرح قطر الندى، ص ٢٢٥.

[٤] أوضح المسالك ٣٣/٢.

[٧] ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٣٢٠/١- ٣٢٤.

[٨] شرح شذور الذهب، ص ٢٢٥.

[٩] شرح ابن عقيل ١٧٩/٢.

[١٠] التعريفات، ص ٣١٢.

والمفعول معه، والمفعول له " [١].

وكان يفضل أن يحد المفعول المطلق بعيداً عن تداخل حده مع حد المصدر، ولا بأس بأن يؤخذ لفظ (المصدر) جنساً قريباً له، أما أن يفسر بالمصدر ثم يحد المصدر، فهذا ليس حداً للمفعول المطلق وإنما هو حد للمصدر.

وأفضل حد للمفعول المطلق هو حد ابن عقيل والله أعلم.

[١] شرح ابن عقيل ١٦٩/٢.

٦- المصدر:

استعمل سيبويه لفظ المصدر إلى جانب الحدث واسم الحدثان والفعل للتعبير عن المعنى الاصطلاحي للمصدر.

وقد ورد ذلك في كتابه، فقال: " واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه؛ لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث. ألا ترى أن قولك: قد ذهب بمنزلة قولك: قد كان منه ذهاب...، وذلك قولك: ذهب عبدالله الذهاب الشديد، وقعد قعدة سوء، وقعد قعدتين، لمّا عمل في الحدث عمل في المرة منه والمرتين " [1].

ويؤكد الزمخشري استعمال سيبويه لتلك الألفاظ، فقال: " المصدر سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه، ويسميه سيبويه: الحدث والحدثان، وربما سماه الفعل " [2].

وقد حد سيبويه المصدر بالمثال، فقال: " الأحداث نحو: الضرب والحمد والقتل " [3].

وقال المبرد: " المصدر اسم الفعل " [4]، وأراد بقوله: (الفعل) الحدث، وجاء واضحاً عند الزجاجي حين أخذ به، فقال: " والمصدر... يعمل عمل اسم الفاعل؛ لأنه اسم الفعل " [5]، وأوضح منه حين قال: " والحدث: المصدر وهو اسم الفعل، والفعل مشتق منه، نحو: قام قياماً، وقعد قعوداً. فالقيام والقعود، وما أشبههما مصادر " [6].

وشرح ابن الحاجب قول الزجاجي في أماليه، فقال: " يعني بقوله :(المصدر)، وقوله: (اسم الفعل)؛ أي المصدر دال على الفعل الحقيقي وهو المعاني وما أجري مجراها من النسب.

وقوله: والفعل مشتق منه، يعني الفعل الصناعي اللفظي قسيم الاسم. والحرف الدال على حدث وزمان مشتق منه؛ أي: من المصدر على ماهو مذهب البصريين فتضمن الكلام أمراً يسمى مصدراً وأمراً يسمى فعلاً حقيقياً هو مدلول المصدر. وأمراً يسمى فعلاً صناعياً لفظياً هو مشتق من المصدر، فالمصدر: الألفاظ التي هي أسماء الأحداث كالقيام والقعود والأكل والخروج، وكذلك فسرها آخر بقوله: قمت قياماً، وقعدت قعوداً، ثم قال: القيام والقعود وما أشبههما مصادر " [7].

---

[1] الكتاب ١/٣٤- ٣٥.

[2] المفصل في علم العربية، ص ٦٢.

[3] الكتاب ١/١٢.

[4] المقتضب ٣/٦٨.

[5] الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص ١٣٥.

[6] الجمل للزجاجي، ص ١.

[7] الأمالي النحوية ٤/٤٨.

وقال ابن أبي الربيع شارحاً قول الزجاجي: " قوله: (والحدث: المصدر) يريد أن الحدث هو الذي صدر منه الفعل، أي: خرج، فالأصل القيام، فلما أرادوا الإخبار بإيقاعه في زمن ماض، قالوا: قام، فقام ماض، والقيام المصدر...

وقوله: (وهو اسم الفعل) أي: الاسم المأخوذ منه الفعل، كما تقول: تراب الآنية، أي: التراب المعمول منه الآنية، وذهب السوار، أي: الذهب الذي عمل منه السوار، فكما أن السوار إنما يدل على الذهب بذاته لا بشكله... كذلك الفعل يدل على ما أخذ منه- وهو الحدث- بحروفه، ويدل على المعنى الزائد الذي به استحق أن يقال له فعل، بالشكل والبنية... وقوله: (والفعل مشتق منه) هذا اللفظ أجلى في ما أراد من القولين المتقدمين، فهذه ثلاث جمل معناها واحد، ويسمى هذا: التتبيع " [١].

وقال ابن النحاس: " المصدر هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره " [٢].

وقال الرماني: " اسم لحادث يوجد فيه الفعل " [٣].

وقال ابن جني: " اعلم أن المصدر كل اسم دل على حدث وزمان مجهول، وهو وفعله من لفظ واحد " [٤].

ويلاحظ أن ابن جني هو الوحيد الذي أشار إلى دلالة الزمان مع أن المصدر ليس فيه دلالة وضعية على الزمان، وإن كان يدل عليه التزاماً، إذ لابد للحدث أن يقع في زمان ما، ولكن دلالة الزمان ليست من ذاتيات المعرف (المصدر) لتذكر في حده، بخلاف الفعل [٥].

وقال ابن بابشاذ عنه: " الذي هو الحدث وهو اسم الفعل " [٦].

وقال المجاشعي: " ما صدر عنه الفعل وكان أصلاً له " [٧].

وقال الحريري: " المصدر: اسم يقع على الأحداث، كالضرب والقتل والقيام والقعود، وهو أصل الأفعال، ولهذا سمي مصدراً، لصدور الأفعال عنه " [٨].

وقال الزمخشري: " المصدر: هو الاسم الذي يشتق منه الفعل ويعمل عمل فعله " [٩].

---

[١] البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١/١٦٨- ١٦٩.

[٢] الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/١٨٥.

[٣] الحدود للرماني، ص ٦٩.

[٤] اللمع في العربية، ص ١٠١.

[٥] ينظر: مصطلحات نحوية،علي حسن مطر،مجلة تراثنا،العدد ٨١-٨٢، ص ٢٥٦.

[٦] شرح المقدمة المحسبة ١/١٩٣.

[٧] شرح عيون الإعراب للمجاشعي، ص ١٦٨.

[٨] شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ١٧٧.

[٩] شرح الأنموذج في النحو، ص ١٢٤.

وقال الشلوبين: " الاسم الذي أخذ منة الفعل؛ لأن الفعل لم يؤخذ إلا من المصدر لا من غيره من الأسماء " [(١)].

وقال ابن الحاجب: " المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل " [(٢)]. وشرح الرضي هذا الحد واعترض على بعض ألفاظه، فقال: " يعني بالحدث معنى قائماً بغيره، سواء صدر عنه كالضرب والمشي، أو لم يصدر عنه كالطول والقصر.

والجري في كلامهم يستعمل في أشياء، يقال: هذا المصدر جار على هذا الفعل؛ اي أصل لـه، ومأخذ أشتق منه، فيقال في حمدت حمداً: إن المصدر جار على فعله...

ويقال: اسم الفاعل جار على المضارع؛ أي يوازنه في الحركات والسكنات، ويقال: الصفة جارية على شيء؛ أي: ذلك الشيء صاحبها، إما مبتدأ لها، أو ذو حال، أو موصوف أو موصول، والأولى: صيانة الحد عن الألفاظ المبهمة، ولو قال: اسم الحدث الذي اشتق منه الفعل لكان حداً تاماً على مذهب البصرية... وقوله: (الجاري على الفعل) احتراز من: العالميّة والقادريّة " [(٣)].

وقال ابن الحاجب أيضاً في مضمون حده الأول: " المصدر هو الذي له فعل يجري " [(٤)].

وقال ابن عصفور في حد المصدر: " فهو اسم الفعل، نحو: قيام، أو عدده نحو: عشرين ضربة، أو ما قام مقامه...، أو ما أضيف إليه " [(٥)].

وقال ابن مالك إنه: " الاسم الموضوع بأصالة الدال على المعنى الصادر من المحدث به عنه، أو القائم به أو الواقع عليه " [(٦)].

وقال في شرح هذا الحد: " تقييد وضع المصدر بالأصالة مخرج لاسم المصدر، وهو ما وافق في المعنى مصدر غير الثلاثي كغُسْل وقُبْلة وعون؛ فإنها أسماء مصادر؛ لأنها وافقت في الوزن الشكر والقدرة والصون، لكن هذه مصادر؛ لأن أفعالها ثلاثية، والغسل والقبلة والعون أسماء مصادر؛ لأن أفعالها: اغتسل وقبّل وأعان، ومصادرها، اغتسال وتقبيل وإعانة، فوضع هذه مقدم بالرتبة على وضع تلك، فلهذا نسب وضع المصدر إلى الأصالة.

والدال على معنى صادر من المحدث به كنطق، والدال على معنى قائم به كعلم، والدال على معنى واقع عليه كبخت وزكام، مما لا يكون فعله مستنداً إلى فاعل، بل واقعاً على مفعول " [(٧)].

---

(١) التوطئة، ص ١١٥.

(٢) شرح الرضي الكافية ابن الحاجب ق٢/١/٧٠٣.

(٣) نفسه ق٢، ١/٧-٣- ٧٠٤.

(٤) الأمالي النحوية لابن الحاجب ١٢٦/٤.

(٥) المقرب، ص ١٦٠.

(٦) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ٦٨٩.

(٧) نفسه، ص ٦٨٩- ٦٩٠.

وقال الاسفراييني: " المصدر هو اسم الحدث المشتق منه الفعل " [١]. ووافقه على ذلك الاستراباذي في معرض إيضاحه حد ابن الحاجب [٢].

وقال أبو حيان عنه: " ما دل على معنى صادر من فاعل " [٣].

وقال ابن هشام: " المصدر هو الاسم الدال على الحدث الجاري على الفعل " [٤]. وهو متابع في ذلك مضمون حد ابن الحاجب، وقد قال في شرحه: " واحترزت بقولي: (الجاري على الفعل) عن اسم المصدر، فإنه وإن كان اسماً دالاً على الحدث لكنه لا يجري على الفعل، وذلك نحو قولك: (أعطي عطاءً) فإن الذي يجري على أعطيت إنما هو إعطاء؛ لأنه مستوف لحروفه، وكذا (اغتسلت غسلاً) بخلاف (اغتسلت اغتسالاً) "[٥].

وقال الشريف الجرجاني: " المصدر: هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه " [٦].

وقال الأبذي: " حد المصدر: هو الاسم الدال على الحدث " [٧].

وقال الفاكهي: " حد المصدر: اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل، أو صادر عنه، إما حقيقة أو مجازاً، أو واقع على مفعول " [٨]. وهو حد ابن مالك بزيادة تفصيل المعنى الصادر من الفاعل إما حقيقة وإما مجازاً.

وأقرب إلى القبول حد الأبذي لبساطته وأدائه المطلوب، أما بقية الحدود فقد حشيت بقيود هي في الأصالة مسائل تفصيلية للمصدر وليس من ذاتياته الموضحة للماهية.

---

(١) لباب الإعراب للاسفراييني، ص ٤٧٥.

(٢) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢، ٧٠٣/١.

(٣) شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١٢٣/٢.

(٤) شرح قطر الندى، ص٢٦١، وشرح شذور الذهب، ص ٣٨١.

(٥) شرح شذور الذهب، ص ٣٨٢.

(٦) التعريفات، ص ٣٠٢.

(٧) كتابان في حدود النحو ، ص ٥٤.

(٨) نفسه، ص ٧٨.

٧- اسم المصدر:

جرى ذكر اسم المصدر في كتب النحاة قرين المصدر لقرب دلالته منه ولشبهه به، ولذلك عمد النحاة إلى التفريق بينهما، قال ابن الحاجب في أماليه: " الفرق بين قول النحويين: مصدر واسم مصدر، أن مصدر: هو الذي له فعل يجري عليه، كالانطلاق في انطلق، واسم المصدر: هو اسم لمعنى وليس له فعل يجري عليه، كالقهقري، فإنه نوع من الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه، وقد يقولون: مصدر واسم مصدر في الشيئين المتقاربين لفظاً، وأحدهما للفعل والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل، كالطُّهور والطَّهور، والأَكْل والأُكْل، فالطُّهور: المصدر، والطَّهور: اسم ما يتطهر به، والأَكْل: المصدر، والأُكْل: ما يُؤكل والله أعلم بالصواب " [١].

وكان نصيب حد اسم المصدر في كتب النحاة قليلاً فربما كانوا يعدونه من المسائل التفصيلية للمصدر.

قال ابن النحاس عنه: " اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبح لا لفظ (ت س ب ي ح) بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه " [٢].

وقال ابن مالك: " اسم المصدر: ما دل على معناه، وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله، فإن وجد عمل بعد ما تضمن حروف الفعل من اسم ما يفعل أو فيه، فهو لمدلول به عليه " [٣].

وقال ابن هشام: " المراد به اسم الجنس المنقول عن موضوعه إلى إفادة الحدث " [٤].

وقال ابن عقيل: " والمراد باسم المصدر: ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، وخالفه بخلوه- لفظاً وتقديراً- من بعض ما في فعله دون تعويض: كعطاء؛ فإنه مساو لإعطاء معنى، ومخالف له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله، وهو خال منها لفظاً وتقديراً، ولم يعوض عنها شيء " [٥].

وقال الفاكهي: " ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، وخالفه بعلمية أو بخلوه لفظاً أو تقديراً، دون عوض، من بعض ما في فعله " [٦]. وكلامه قريب من كلام ابن عقيل.

ولو قيل: اسم ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه ببعض حروف فعله، لكان قريباً من المقصود.

---

[١] الأمالي النحوية ١٢٦/٤.

[٢] الأشباه والنظائر للسيوطي ١٨٠/٢.

[٣] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ١٤٢- ١٤٣.

[٤] شرح شذور الذهب، ص ٤١٠.

[٥] شرح ابن عقيل ٩٨/٣.

[٦] كتابان في حدود النحو، ص ٧٨.

المبحث الثاني:
الخلاف في حدود المنصوبات الأُخر

١- الحــال:

جاء مصطلح (الحال) عند سيبويه بعناوين متعددة، فهي عنده بما استقر عند النحاة بالحــال، قال: " ما ينتصب لأنه حال... وذلك قولك: ما شأنك قائماً " [(١)].

وهي عنده (الخبر)، فقال: " ما ينتصب فيه الخبر... وذلك قولك: فيها عبدالله قائماً " [(٢)].

وهي عنده (الصفة)، قال: " واعلم أن الشيء يوصف بالشيء...كقولك: هذا زيد ذاهباً " [(٣)].

وهي عنده (الموقوع فيه)، قال: " ما ينتصب لأنه وقع فيه الفعل " [(٤)]. وقال أيضاً: " حال وقع فيه الأمر، فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر، وذلك قولك: قتلته صبراً " [(٥)].

وعبر الفراء عن الحال بمصطلحي (الفعل) و(القطع)، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ **وَلَمَّا جَاءهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ** ﴾ البقرة/٨٩، : " إن شئت رفعت (المصدق) ونويــت أن يكــون نعتــاً للكتاب؛ لأنه نكرة، ولو نصبته على أن تجعل المصدق (فعلاً) للكتاب، لكان صواباً، وفي قراءة عبدالله في آل عمران، آية ٨١ ﴿ **ثُمَّ جَاءكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ** ﴾، فجعله فعلاً " [(٦)].

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ **ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ** ﴾ البقــرة/٢، : " أن تجعل (الكتاب) خبراً لـــ (ذلك) فتنصب (هدى) على القطع... وإن شئت نصبت (هدى) على القطع من الهاء التي في (فيه)، كأنك قلت: لا شك فيه هادياً " [(٧)].

وعبر المبرد عن الحال بالمفعول فيه، فقال: " هذا باب من المفعول، ولكنا عزلناه مما قبله؛ لأنــه مفعول فيه، وهو الذي يسميه النحويون الحال " [(٨)]. فسبحان الله يعلم اصطلاح النحويين فيعــدل إلى المخالفة والإلباس !

---

(١) الكتاب ٢/٦٠.

(٢) نفسه ٢/٨٨.

(٣) نفسه ٢/١٢١.

(٤) نفسه ١/٤٤.

(٥) نفسه ١/٣٧٠.

(٦) معاني القرآن للفراء ١/٥٥.

(٧) معاني القرآن للفراء ١/١٢.

(٨) المقتضب ٤/١٦٦.

قال أبو عليّ الفارسي: " الحال تشبه الظرف من حيث كانت مفعولاً فيها، كما أن الظـرف كذلك، وذلك قولك: جاءني زيد راكباً، وخرج عمرو مسرعاً، فمعنى هذا خرج زيد في حال الإسراع ووقت الإسراع، فأشبهت ظروف الزمان " [١].

وقال ابن يعيش أيضاً معللاً شبه الحال بالمفعول فيه: " ولها شبه خاص بالمفعول فيه، وخصوصاً ظرف الزمان وذلك لأنها تقدر بفي كما يقدر الظرف بفي، فإذا قلت: جاء زيد راكباً، كان تقـديره: في حال الركوب، كما أنك إذا قلت: جاء زيد اليوم، كان تقديره: جاء زيد في اليوم " [٢].

وأقدم حد للحال وجد عند ابن السراج- حسب علمي- فقال: " هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه " [٣].

وقال الزجاجي: " كل اسم نكرة جاء بعد اسم معرف وقد تم الكلام دونه " [٤]. وتابعه ابـن النحاس [٥].

وقال الرماني: " الحال: انقلاب المعنى في صفة النكرة عما كان عليه للزيادة في الفائـدة " [٦]. وبمثله قال المجاشعي [٧].

وحده ابن جني بقوله:" وصف هيئة الفاعل أو المفعول به" [٨]. وتابعه على ذلك ابن بابشاذ[٩]، والدينوري [١٠]، والصقلي [١١]، والزمخشري [١٢]، وابن الخشاب [١٣]، والمطرزي [١٤]، وابن معط [١٥]، وابن يعيش [١٦].

---

(١) الإيضاح للفارسي، ص ١٧١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٥.

(٣) الأصول في النحو لابن السراج ١/٢١٣- ٢١٤.

(٤) الجمل في النحو للزجاجي، ص ٣٥.

(٥) ينظر: التفاحة، ص ٧١.

(٦) الحدود للرماني، ص ٦٩.

(٧) ينظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي، ص ١٥٣.

(٨) اللمع في العربية لابن جني، ص ١١٦.

(٩) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/٣١٠.

(١٠) ينظر: ثمار الصناعة، ص ٤١٩.

(١١) ينظر: مقدمة في النحو للصقلي، ص ٦٦.

(١٢) ينظر: شرح الأنموذج في النحو، ص ٥٠.

(١٣) ينظر: المرتجل في شرح الجمل، ص ١٦٠.

(١٤) ينظر: المصباح في علم النحو للمطرزي، ص ٦٩.

(١٥) ينظر: الفصول الخمسون لابن معط، ص ١١٩.

(١٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٥.

ويلاحظ في حد ابن جني ومن تبعه الخروج عن المسامحة في التعبير، بإثبات لفظ (وصف هيئة)؛ لأن الحال ليست هي الهيئة، وإنما هي وصف الهيئة.

وقال ابن برهان: " الحال: زيادة في الخبر، وذلك أن قولهم: جاء زيد، جملة خبرية قد انعقدت بها الفائدة فاستغنت وصح السكوت عليها، فإن قلت: (راكباً) فقد زدت في الفائدة، والزيادة فضلة، والفضلة منصوبة، واعلم أن الزيادة والمزيد عليه يقعان معاً في الزمان " [1].

وقال الجرجاني: " الحال: هو ما يحتمل التحول والتنقل، وحقيقتها أنها الهيئة التي يكون عليها الشيء عند ملابسة الفعل واقعاً منه، أو واقعاً عليه " [2].

وقال الصقلي أيضاً: " الحال اسم يأتي بعد تمام الكلام وتكون نكرة في غالب الاستعمال، وتكون مقدرة بـ (في) من حيث كان في معنى المفعول فيه " [3].

وحدها ابن الدهان بقوله: " هيئة الفاعل أو المفعول، وقد تأتي من المضاف إليه، وتأتي فضلة وتنوب مناب معتمد الفائدة وهي نكرة مشتقة أو في تقدير ذلك " [4].

وحدها ابن الأنباري بقوله: " هيئة الفاعل أو المفعول " [5]. فهو كحد ابن الدهان مختصراً.

وقال فرحان: " هو بيان الهيئة التي عليها وقع الفعل، إما من الفاعل والحال حال له، وإما على المفعول " [6].

وحدها الشلوبين بقوله: " هو الاسم المنصوب الصالح في جواب من سأل بـ (كيف) وأصلها أن تكون نكرة " [7].

وحدها ابن الحاجب بقوله: " الحال ما يبين هيئة الفاعل، أو المفعول به لفظاً أو معنى " [8]. وتابعه على ذلك الاسفراييني [9].

وعلق الاستراباذي على حد ابن الحاجب، فقال: " فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال، وبيان ماهيته؛ لأنه ربما يتوهم أنه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقاً، لا في حالة الفعل، فيُظن في

---

[1] شرح اللمع لابن برهان ١/١٣٢.

[2] المقتصد في شرح الإيضاح ١/٦٧٦.

[3] مقدمة في النحو للصقلي، ص ٦٦.

[4] الفصول في العربية لابن الدهان، ص ٢٤.

[5] أسرار العربية، ص ١٧٦.

[6] المستوفى في النحو لفرحان ٢/٢٨.

[7] التوطئة، ص ٢١٢.

[8] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/٢/٦٣٢.

[9] ينظر: لباب الإعراب للاسفراييني، ص ٣٢١.

جاءني زيد راكباً، أن راكباً هيئة لهذا الفاعل مطلقاً لا في حال المجيء، فيكون غلطاً " [١]. ورمى الحد بعدم الجمع وأخرج عليه أموراً يطول ذكرها [٢].

وقال ابن عصفور: " والحال: وهو كل اسم منصوب على معنى (في) مفسر لما أبهم من الهيئات " [٣].

وقال أيضاً: " هو كل اسم، أو ما هو في تقديره، منصوب لفظاً أو نيّة، مفسّر لما انبهم من الهيئات أو مؤكد لما انطوى عليه الكلام ، فالمفسر قولك: جاء زيد ضاحكاً، والمؤكد: تبسم زيد ضاحكاً " [٤].

أمّا حده الأول فكان أسهل، وأمّا الثاني فقد أقحم فيه مسائل الحال وتفصيلاتها وليس هذا مكانها.

وحدها ابن مالك بحدود، فقال: " ما دل على هيئة وصاحبها، متضمناً ما فيه معنى (في) غير تابع ولا عمدة " [٥].

وقال: " هي فضلة لازمة التنكير واقعة موقع في حال كذا، وقد تجر بباء زائدة، وقد تعرّف لفظاً " [٦].

وقال في خلاصته الألفية:

" الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كفرداً أذهب " [٧].

وعليه عزا ابن عقيل الحد إلى ابن مالك، فقال: " عرف الحال بأنه الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على الهيئة " [٨].

وقد اعترض ابن الناظم على حد أبيه في قوله: (مفهم في حال)، فقال: " أي: في حال كذا فيه، مع إدخال حكم في الحد بقوله: (منتصب) إنه حد غير مانع؛ لأنه يشمل النعت ألا ترى أن قولك: مررت برجل راكب في معنى: مررت برجل في حال ركوبه، كما أن قولك: جاء زيد ضاحكاً، في معنى: جاء زيد في حال ضحكه.

---

[١] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/٢/٦٣٢.

[٢] نفسه ق١/٢/٦٣٣ - ٦٣٥.

[٣] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٣٣/١.

[٤] المقرب، ص ١٦١.

[٥] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ١٠٨.

[٦] شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ٤١٧.

[٧] متن الألفية لابن مالك، ص ٣٢.

[٨] شرح ابن عقيل ٢٤٣/٢.

فلأجل ذلك عدلت عن هذه العبارة إلىٰ قولي: (المذكور فضلة لبيان هيئة ما هو لـه). وحـق الحال النصب لأنها فضلة، والنصب إعراب الفضلات " [1].

ومما شرح به ابن هشام قول الناظم (منتصب)، قال: " (ومنتصب) مخرج لنعتي المرفوع والمجرور كجاء رجل راكباً ومررت برجل راكب (ومفهم في حال كذا) مخرج النعت المنصوب كرأيت رجـلاً راكباً، فإنه إنما سيق لتقييد المنعوت، فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد وإنمـا أفهمـه بطريـق اللزوم " [2]. وبهذا الشرح رد الشيخ يس الحمصي على اعتراض ابن الناظم، فقال: " بهذا يندفع اعتراض ابن الناظم بأن الحد غير مانع لشموله النعت لأن قولك: مررت برجل راكب في معنى برجل في حـال ركوب، ووجه الدفع أن هذا خارج بقيد النصب، وكان الأظهر إيراد نعت المنصوب، ويجاب عنه بمـا قاله المصنف من أنه لا يفهم من حال كذا بطريق القصد " [3].

وقد شرح الشاطبي قول الناظم، وأورد عليه اعتراضات فقال: " ثم فيه بعد نظر. فـإن هـذه الأوصاف على ما ينبغي في التعريف، أما الأول فإما أن يريد بالوصف الوصف المعنوي، أي هو وصف من الأوصاف التي لصاحب الحال، وذلك لا يستقيم؛ لأن راكباً من قولك: جاء زيد راكباً لا يقال فيه إنه وصف معنوي، بل هو موصوف بالركوب، والركوب هو الوصف المعنوي، وأيضاً إن كان المعتـبر هو الوصف المعنوي لم يصلح له ما بعده من الأوصاف، وهي قوله: (فضلة منتصب إلى آخره)؛ لأن هذا شأن الألفاظ لا المعاني. فهذا الوجه غير متجه، وإما أن يريد الوصف الاصطلاحي، فراكب في المثـال وصف بلا شك لكن إنما يدخل له من الأحوال ما كان مشتقاً، وأما ما كان جامداً فلا يدخل فيه...

وأما الوصف الثاني فغير ملخّص أيضاً؛ لأن الحال تأتي كثيراً غير مستغنٍ عنها، إذ لا يتم الكلام دونها بل إذا فرض طرحها صار باقي الجملة غير مفيد كقول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى ﴾ فكسالى حال لو فرض سقوطها لم يفد قوله ﴿ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الـصَّلَاةِ قَـامُوا ﴾ فائـدة، وكذلك قوله ﴿ وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾ ومن ذلك كثير... فإن الحال هنا غير مستغنٍ عنه، وكل مالا يستغنى عنه في الكلام فهو عمدة في ذلك الكلام، وبهذا المعنى بعينه اعترض بقصد النـاس علـى النحويين هذا الموضع؛ إذ يشترطون في الحال أن يكون بعد تمام الكلام، وهو معنى ما قال الناظم مـن كونه فضلة- بقول الشاعر، وهو عدي بن الرعلاء:

إنما الميت من يعيش كئيباً ... كاسفاً باله قليل الرجاء

فكئيباً حال مع أنه لا يتم الكلام دونه؛ إذ لا يصح أن يكون قوله: (إنما الميت من يعيش) كلاماً حتى يأتي بالحال، فكيف يكون الحال فضلة لزوماً ؟!

---

[1] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص ٢٢٧- ٢٢٨.

[2] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٧٩/٢.

[3] حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٣٦٦/١.

وأما الوصف الرابع، وهو قوله: (مفهم في حال) فقد اعترضه عليه ابنه بأنه يشمل النعت؛ لأن معنى: مررت برجل راكب هو معنى قولك: مررت برجل في حال ركوب، كما أن قولك: جاء زيد راكباً في معنى: جاء زيد في حال ركوب.

وما قاله بدر الدين ابنه قد ألّم هو به في التسهيل، وفي الشرح " [١].

ثم أجاب عن هذه الاعتراضات مفصلاً [٢]. والعجيب أن الشاطبي ضرب صفحاً عن قيد (منتصب) فهو حكم، والحكم ممتنع في الحدود وقد اعترض على الناظم في هذا لأن الحكم فرع التصور ويؤدي إلى الدور، ومن هؤلاء ابن هشام، فقد قال: " وفي هذا الحد نظر؛ لأن النصب حكم والحكم فرع التصور، والتصور موقوف على الحد، فجاء الدور " [٣].

ونقل يس الحمصي أقوالاً في الرد على دعوى الدور، ثم قال: " وأقول في دعوى لزوم الدور على الوجه الأول نظر، قال اللقاني: قوله (فرع التصور) إن أراد فرع تصور الحاكم وهو الحاد منع الدور؛ إذ التصور المتوقف عليه الحكم التصور بوجه ما والتصور الموقوف على الحد هو التصور بالكنه وإذن قد يكون حصل له التصور بتعريف مجرد عن الحكم وإن أراد فرع تصور الناظر في هذا الحد منع الدور بالوجه الأول ومنع أن النصب بالنسبة إليه حكم؛ لأن المراد التعريف به من حيث إنه متصور له لا من حيث إنه إدراك منه لوقوع النسبة أو لا وقوعها فتأمله " [٤].

وقال الأزهري: " والدور مبطل للحد، وأجيب باختلاف الجهة فإن الحكم ليس موقوفاً على التصور بكنه الحقيقة المتوقفة على الحد حتى يلزم البطلان وإنما هو متوقف على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر؛ لأن الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه، والتصور بوجه لا يكفي في ذلك " [٥].

ورد عليه يس الحمصي في حاشيته، فقال: " أجاب الشهاب القاسمي في حواشي الأشموني بأنا لا نعلم أن النصب الذي هو الحكم فرع تصور المحدود فيتوقف على الحد لأن النصب لا ينحصر في الحال فلا يتوقف فهمه على تصور الحال ليكون موقوفاً على الحد، نعم نصب الحال يتوقف تصوره على تصور الحال إلا أن المأخوذ في التعريف ليس نصب الحال بل النصب المطلق فليتأمل، ولو سلم فيكفي في الحد التصور بوجه آخر غير الحد فليتأمل، أ هـ، وفيه نظر لأن تصور نصب الحال يتوقف على تصور النصب المطلق " [٦].

---

[١] المقاصد الشافية ٣/٤١٩– ٤٢١.

[٢] ينظر: نفسه ٣/٤٢٢– ٤٢٤.

[٣] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/٧٩.

[٤] حاشية يس على شرح التصريح ١/٣٦٧.

[٥] شرح التصريح على التوضيح ١/٣٦٧.

[٦] نفسه.

إن الأحكام وإن كانت مُتنعة في الحدود فإنها قد تكون فضولاً مميزة لرفع الإلباس كما هو الحال في ذكر حكم النصب في الحال لإخراج الصفة المرفوعة والمجرورة والاعتراض عليها مبالغ فيه، وهذا من الاهتمام بالشكل وإضاعة المضمون، فإن شروط الحد ليست ملزمة لأنها اجتهادات عقلية وليست قوانين كونية.

وحدها أبو حيان بقوله: " اسم يبين الهيئة " (١). وقد أشكل عليه ابن هشام بأن حده لا يشمل: " الحال المؤكدة، نحو: (فتبسم ضاحكاً) و (ولى مدبراً)، فإنها حال ولم تذكر للتبيين، بل للتأكيد إذ البيان مستفاد قبل مجيئها " (٢). وهذا ليس بلازم فإن حد أبي حيان خرج مخرج الغالب في اختيار الألفاظ والتبيين شامل لمعاني الحال جميعاً.

وقال أيضاً: " اسم أو مقدر به مبيّن مُبْهَمَ هيئة، أو مؤكد، وشرطها بتأويل، أو غيره تنكير واشتقاق، وبعد تمام كلام، وعلى معنى (في) " (٣).

وقال أيضاً: " اسم منصوب تبين هيئة صاحبها صالحة لجواب كيف " (٤).

وقال ابن هشام في حدها:" وصف فضلة ويقع في جواب (كيف) كضربت اللص مكتوفاً"(٥).

وأورد على نفسه في الحد أشياء منها: " وعلى ذكر الوقوع في جواب كيف، نحو قوله تعالى: ﴿ ولا تعثوا في الأرض مفسدين ﴾... والحد المذكور للحال المبنية لا المؤكدة " (٦). وهذه حيدة منه، وكان الأولى الاعتذار لأبي حين بمثل ما اعتذر لنفسه لا تثبيت الإشكال عليه.

وقال أيضاً: " وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده، أو تأكيد عامله أو مضمون الجملة قبله " (٧).

وهذا حد قابل للاختزال إن أرجأ القيود إلى تفصيلات المسائل.

وتابعه على هذا الحد الفاكهي (٨).

وحدها السيوطي بقوله: " الحال هو فضلة دالة على هيئة صاحبه " (٩).

---

(١) شرح اللمحة البدرية ١٣٦/٢.

(٢) نفسه ١٣٧/٢.

(٣) تقريب المقرب، ص ٦٣.

(٤) ارتشاف الضرب ١٥٥٧/٣.

(٥) شرح قطر الندى ، ص ٢٣٤.

(٦) نفسه ٢٣٦.

(٧) شرح شذور الذهب، ص ٢٤٤.

(٨) ينظر: كتابان في حدود النحو، ص ٨١.

(٩) همع الهوامع ٧/٤.

٢- التمييز:

لم يستعمل سيبويه لفظ (التمييز) للتعبير عن المصطلح، بل استعمل (التفسير) و (التبيين) عنوانين له [(١)].

وأما الفراء فقد عبر عنه بلفظ (المفسر) [(٢)]. وأول من استعمل لفظ (التمييز) على ما يبدو المبرد [(٣)].

واستعمل النحاة بعض هذه العناوين [(٤)] أو يشيرون [(٥)] إليها حتى بعد أن استقر (التمييز) عنواناً للمعنى الاصطلاحي [(٦)].

قال المبرد: " إن التمييز يعمل فيه الفعل وما يشبهه، ومعناه في الانتصاب واحد وإن اختلفت عوامله .

فمعناه: أن يأتي مبيناً عن نوعه، وذلك قولك: عندي عشرون درهماً، وثلاثون ثوباً " [(٧)].

وقال ابن السراج: " الأسماء التي تنتصب بالتمييز والعامل فيها فعل أو معنى فعل، والمفعول هو فاعل في المعنى وذلك، قولك: قد تفقأ زيد شحماً، وتصبب عرقاً، وطبت بذلك نفساً، وامتلأ الإناء ماء، وضقت به ذرعاً، فالماء هو الذي ملأ الإناء، والنفس هي التي طابت، والعرق هو الذي تصبب، فلفظه لفظ المفعول وهو في المعنى فاعل " [(٨)].

فقول المبرد وابن السراج قريبان إلى شرح التمييز منه إلى حده، لافتقارهما عناصر الحد المعروفة.

وقال الزجاجي: " كل اسم نكرة جاء بعد عدد منون، أو فيه نون أو نية تنوين " [(٩)]. فهو غير جامع لأنه محصور في تمييز العدد.

وقال الفارسي: " جملة التمييز أن يحتمل الشيء وجوهاً فتبينه بأحدها " [(١٠)]. وكلامه بين الحد والشرح.

---

(١) الكتاب ١/٢٩٨ و ٣٠٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٧٩ و ٢٥٦، ٢/٣١٥- ٣١٦.

(٣) المقتضب ٣/٣٢.

(٤) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج ١/٢٧٢، والتفاحة لابن النحاس، ص ٧٦.

(٥) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/٣١٥- ٣١٦، والمفصل في علم العربية، ص ٨٣، وشرح ابن الناظم على الألفية، ص ٢٥٠، وشرح اللمحة البدرية ٢/١٤٥، وشرح الأشموني على الألفية ١/٢٦١.

(٦) ينظر: مصطلحات نحوية،علي حسن مطر،مجلة تراثنا،العدد ٥٠-٥١، ص ٣٨٤.

(٧) المقتضب ٣/٣٢.

(٨) الأصول في النحو ١/٢٢٢.

(٩) الجمل للزجاجي، ص ٢٤٢.

(١٠) الإيضاح للفارسي، ص ١٧٣.

وقال الرماني: " التمييز تبيين النكرة المفسرة للمبهم " [١]. وتابعه على ذلك الأنباري [٢]. وهذا حد جيد.

وقال ابن جني: " اسم نكرة يأتي بعد الكلام التام، يراد به تبيين الجنس " [٣]. وذكر في الحد ما ليس من ذاتيات المحدود، وهو مجيء التمييز متأخراً عن عامله وهذه مسألة خلافية في باب التمييز، فلا تذكر في الحد وإنما في الشرح والتفصيل.

وقال ابن بابشاذ: " اسم جنس نكرة مفرد مقدر بـ (من)، مفسر لمقدار أو شيء مبهم " [٤]. احترز بتقدير التمييز بـ (من) من دخول الحال في الحد، فإنها كالتمييز من حيث كونها نكرة منصوبة مبنية إلا أنها لا يصح تقديرها بـ (من)، بل بتقدير (في).

وتقدير معنى (من) في التمييز جاء من قول ابن جني: " ولابد في جميع التمييز من معنى من" [٥]، وقد عقب ابن الخباز على هذا القول، فقال: " وقوله: (ولابد في جميع التمييز من معنى من)خطأ؛ لأنا لا نقول: طاب زيد من نفس، ولا هو أحسن الناس من وجه، وقد صرح ابن السراج بامتناع ذلك في ثلاثة مواضع من كتاب الأصول.

واستهوى قول ابن جني بعض الحمقى؛ فزعم أن مميز أفعل التفضيل يصح دخول من عليه، وقول ابن السراج متعين لاعتضاده بأن مميز الجملة وأفعل التفضيل لا يصح دخول (من عليه)؛ لأنه فاعل في المعنى.

والحق ما قاله أبو علي وجميع ما يفسر من المقادير والأعداد فـ(من) تدخل عليه، نحو قولك: مافي السماء قدر راحة من السحاب ولي عشرون من الدراهم، ولله دره من الرجال، هذا كلامه.

وإنما جاز دخول (من) على ما ذكر؛ لأنها أجناس مبينة لمقادير مجملة، والتبيين بعض معاني (من)" [٦].

وقال المجاشعي: " التمييز: ما ميزت به الأجناس المحتملة للمعاني في الكثرة " [٧].

وحده الدينوري، فقال: التمييز: تفسير المبهم من المقادير وغيرها " [٨]. وقال أيضاً: " ولك أن

---

[١] الحدود للرماني، ص ٦٩.
[٢] ينظر: أسرار العربية، ص ١٨١.
[٣] اللمع في العربية لابن جني، ص ١١٩.
[٤] شرح المقدمة المحسبة ٢/٣١٥- ٣١٦.
[٥] اللمع في العربية، ص ١٢٠.
[٦] توجيه اللمع لابن الخباز، ص ٢١٢.
[٧] شرح عيون الإعراب للمجاشعي، ص ١٥٨.
[٨] ثمار الصناعة، ص ٤٢١.

تقول: التمييز تخليص الأجناس بعضها من بعض " [١]. وهذا كلام ابن جني في معنى التمييز [٢].

وحده الصقلي بقوله: " كل اسم مبين لما استبهم من خبر محدود، أو كيل أو موزون، أو ممسوح، أو جاء بعد اسم أشغل المفعول به فرفعه أو جاء بعد فعل شغل حرف الجر عن وصوله إلى الاسم المميز " [٣].

وحده الزمخشري بقوله: " التمييز: رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته " [٤]. وعقب عليه ابن الحاجب في أماليه، فقال: " ليس التمييز في الحقيقة رفعاً؛ لأنه اللفظ الذي حصل عنه هذا الرفع المراد، وإنما يغتفر النحويون مثل ذلك لكونه معلوماً، إما على معنى لفظ رفع الإبهام لدوافع الإبهام أو ما أشبه ذلك، أو لأن الغرض ذكر ما يتميز به باعتبار المدلولات إذ كان هو المقصود في التحقيق " [٥].

والعجيب من ابن الحاجب أنه في شرح المفصل له، لم يورد نص أبي القاسم الزمخشري في مفصله، في حد التمييز، وإنما أورد حداً مغايراً، قال فيه: " قال صاحب الكتاب: ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة " [٦]. وطفق يشرح مفرداته. وهذا النص هو ما أثبته لنفسه في الكافية [٧].

وحده ابن الخشاب بقوله: " كلام مفتقر إلى مميِّز ومميَّز " [٨].

وحده ابن الدهان، فقال: " تبيين الأجناس المحتملة المحل بواحد منكور جامد يحسن تقدير (من) فيه " [٩].

وحده ابن معط، فقال: " هو تفسير مبهم بجنس نكرة منصوبة مقدرة بمن، وينتصب عند تمام الكلام، وعند تمام الاسم " [١٠]. وباختزال الحد بإخراج مسائله التي ليست من ذاتيات الحد يكون مشابهًا لحد ابن بابشاذ المتقدم.

وحده ابن الحاجب بقوله: " ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة " [١١]. وتابعه

---

[١] ثمار الصناعة، ص٤٢١.

[٢] ينظر: اللمع في العربية لابن جني، ص ١١٩.

[٣] مقدمة في النحو للصقلي، ص ٦٦- ٦٧.

[٤] المفصل في علم العربية، ص ٨٣.

[٥] الأمالي النحوية لابن الحاجب ٢/١٦٨.

[٦] الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٣٤٨.

[٧] ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/ ٢/٦٩١.

[٨] المرتجل، ص ١٥٧.

[٩] الفصول في العربية، ص ٢٥٠.

[١٠] الفصول الخمسون لابن معط، ص ١٨٨.

[١١] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/٢/٦٩١.

على ذلك الاسفراييني [١] والشريف الجرجاني [٢].

وعقب الرضي على حد ابن الحاجب بأمور منها:

أولاً: أن احترازه عن الحال بقوله: (عن ذات) غير مانع من دخول الصفة نحو: جاءني رجل طويل أو ظريف، وكذلك عطف البيان نحو: جاءني العالم زيد، وكذلك البدل من الضمير الغائب نحو: مررت به زيد، ويدخل فيه أيضاً المضاف إليه في نحو: خاتم فضة، وغيره [٣].

ثانياً: اعتراضه على قيد (الإبهام المستقر)، فقد قال: " معنى المستقر في اللغة هو الثابت، ورب عارض ثابت لازم والإبهام في المشترك ثابت لازم، مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك، ومع القرينة ينتفي الإبهام في المشترك، وفي العدد وسائر المقادير، فلا فرق بينهما- أيضاً- من جهة الإبهام ولا تدل لفظة المستقر على أنه وضعي- كما فسِّر- والحد لا يتم بالعناية، والألفاظ المحملة في الحد مما يخل به"[٤]. وهذا دأب الرضي في اعتراضه على ابن الحاجب في الحدود، وكان يجمل به أن يأتي ببديل مناسب جامع مانع لا أن يكتفي بالنقد والاعتراض.

وحده ابن عصفور بقوله: " التمييز: فهو كل اسم نكرة منصوب مفسِّر لما انبهم من الذوات " [٥].

وحده ابن مالك، فقال: " هو النكرة الرافعة الإبهام " [٦].

وقال أيضاً: " مافيه معنى (من) الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع " [٧]. وقد أكثر من القيود في هذا الحد وأجمل ما فيه أنه جعل معنى (من) منظوراً، لا كما فعله بعضهم من تقدير معنى (من)، ذلك أن المراد كون التمييز مفيداً معنى (من) البيانية، وهو مضمون ما قاله ابن الخباز آنفاً.

وحده ابن الناظم بقوله: " اسم نكرة مضمن معنى من لبيان ما قبله من إبهام في اسم مجمل الحقيقة، أو إجمال في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله " [٨]. وبه قال ابن هشام [٩] وأخذ به ابن عقيل [١٠].

---

[١] ينظر: لباب الإعراب للاسفراييني، ص ٣٣٢.

[٢] ينظر: التعريفات، ص ١٣٠.

[٣] ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/٢/٦٩١- ٢٩٢.

[٤] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/٢/٦٩٣.

[٥] المقرب، ص ١٨٠، وينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٨٨.

[٦] شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ٤٦٦.

[٧] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ١١٤.

[٨] شرح ابن الناظم على الألفية، ص ٢٥٠.

[٩] ينظر: أوضح المسالك ٢/١٠٨.

[١٠] ينظر: شرح ابن عقيل ٢/٢٨٦.

وحده أبو حيان، فقال: " التمييز اسم يبين الذات " [١]. وعقب عليه ابن هشام، فقال: " تلقف تعريف ابن عصفور... وأسقط منه قوله (نكرة منصوبة) فأفسده " [٢]. ولا أراه كذلك وإنما هذا تجنٍّ على أبي حيان، فكم تلقف ابن هشام حدود النحاة لفظاً ومعنى، و لم يُرْمَ بما رمى به أبا حيان، ولا أجد له تفسيراً إلا مماحكة الأقران والله المستعان.

وقال أبو حيان أيضاً: " اسم نكرة مفسّر مبهم ذات، وينتصب عن تمام كلام منقولاً من فاعل أو مفعول أو غيرهما " [٣].

وحده ابن هشام، فقال: " هو اسم نكرة فضلة يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة " [٤]. وتابعه الفاكهي [٥].

وقال أيضاً: " اسم فضلة نكرة جامد مفسر لما انبهم من الذوات " [٦]. وهذا تلقف واضح لحد ابن عصفور لا كما زعم عن أبي حيان، فقد أسقط قيداً وأضاف قيوداً وبقي أصل الحد (مفسر لما انبهم من الذوات) وهذا اللفظ بعينه هو لابن عصفور، أما ما جاء به أبو حيان فليس كذلك، فمن المتلقف الآن ؟!

وحده الأبذي فقال: " هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات " [٧].

وحده السيوطي بقوله: " التمييز: هو نكرة بمعنى (من) رافع لإبهام جملة أو مفرد عدداً، أو مبهم مقدار، أو مماثلة أو مغايرة، أو تعجب بالنص على جنس المراد بعد تمام بإضافة أو تنوين أو نون " [٨].

وأحسن صياغة لحد التمييز ما جاء بها الأبذي وهو مضمون حد ابن عصفور.

---

(١) شرح اللمحة البدرية ٢/١٤٥.

(٢) نفسه.

(٣) تقريب المقرب، ص ٦٤.

(٤) شرح شذور الذهب، ص ٢٥٤.

(٥) ينظر: كتابان في حدود النحو، ص ٨٣.

(٦) شرح قطر الندى، ص ٢٣٨.

(٧) كتابان في حدود النحو، ص ٥٤.

(٨) همع الهوامع ٤/٦٢.

٣- الاستثناء:

يعد مصطلح الاستثناء من المصطلحات الثابتة منذ نشأتها حتى يومنا هذا، فاستعمله جمهرة النحاة من لدن سيبويه حتى اليوم من غير تغير وبالدلالة نفسها، واشترك فيه البصريون والكوفيون في التعبير عن المصطلح ذاته [١].

وقد حد الرماني الاستثناء بقوله: " إخراج بعض من كل بمعنى إلا " [٢]. وقد تابعه في ذلك ابن برهان العكبري[٣]، وابن بابشاذ [٤]، والدينوري[٥]، وابن الخشاب [٦]، وابن الأنباري[٧]، والشلوبين[٨].

وحده ابن جني، فقال: " أن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره " [٩]. وبمثله حده الحريري [١٠].

وقال أحمد بن فارس: " أصل الاستثناء أن تستثني شيئاً من جملة اشتملت عليه في أول ما لفظ به " [١١].

وقال عبدالقاهر الجرجاني: " الاستثناء إخراج الشيء مما دخل فيه غيره " [١٢]. وبمثله قال ابن معط [١٣].

وحده الخوراني بقوله: " صرف بعض جملة مذكورة عن دخوله في تلك الجملة " [١٤]، ثم رد على حد بعض النحاة، فقال: " وهذا أولى من قول القائل: حده (إخراج الشيء مما دخل فيه غيره)؛ لأن لفظ الاستثناء مشتق من الثني، وهو الصرف؛ ولأنه إذا دخل بعض الجملة في الجملة فلا يمكن إخراجه عنها " [١٥].

---

[١] ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص ١٥٠.

[٢] الحدود للرماني، ص ٧٠.

[٣] ينظر: شرح اللمع لابن برهان ١/١٤٤.

[٤] ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١/٣٢١.

[٥] ينظر: ثمار الصناعة، ص ٤٢٩.

[٦] ينظر: المرتجل، ص ١٨٦.

[٧] ينظر: أسرار العربية، ص ١٨٥.

[٨] ينظر: التوطئة، ص ٣٠٨.

[٩] اللمع في العربية لابن جني، ص ١٢١.

[١٠] ينظر: شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ٢٠٩.

[١١] الصاحبي، ص ١٨٤.

[١٢] الجمل في النحو للجرجاني، ص ٧٧.

[١٣] ينظر: الفصول الخمسون لابن معط، ص ١٨٩.

[١٤] القواعد والفوائد، ص ٩٥.

[١٥] نفسه.

وقال الصقلي: " الاستثناء هو كل اسم استثني من كلام تام موجبٌ "[١]، وهذا حد للمستثنى تحت عنوان الاستثناء.

وقال ابن يعيش: " صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول، وحقيقته تخصيص صفة عامة، فكل استثناء تخصيص، وليس كل تخصيص استثناء "[٢].

وحده ابن عصفور بقوله: " إخراج الثاني مما دخل فيه الأول بأداة من الأدوات التي جعلها العرب لذلك " [٣].

وحده القرافي بقوله: " إخراج بعض الجملة، أو ما يعرض لها من الأحوال والأزمنة والبقاع والمحال والأسباب بلفظ لا يستقل بنفسه مع لفظ المخرج " [٤].

وقال أبو حيان: " الاستثناء إخراج ثان من حكم أول بـ (إلا) " [٥]. والاقتصار على (إلا) غير جامع؛ ولذلك حده بقول آخر، فقال: " هو المنسوب إليه خلاف المسند للاسم الذي قبله بواسطة إلا أو ما في معناها " [٦].

وحده المرادي، فقال: " إخراج بـ (إلا) أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديراً " [٧].

وحده الشريف الجرجاني بقوله: " إخراج الشيء من الشيء لولا الإخراج لوجب دخوله فيه، وهذا يتناول المتصل حقيقة وحكماً ويتناول المنفصل حكماً فقط " [٨].

وقال الأشموني: " الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو مترلاً مترلة الداخل " [٩].

وعدل كثير من النحاة عن حد الاستثناء إلى حد المستثنى وهذا يفضي إلى حد المستثنى منه وأنواع الاستثناء، وهذه مسائل فرعية عن أصل المصطلح العام، مما يضخم ما ليس بلازم.

وفي الحقيقة ليس هناك حد مما ذكر يشفي الغليل، إذ كل منهم يدخل عليه الاعتراض ولا يسلم من نقد، وكلهم يدورون في فلك: إخراج ما بعد إلا فيما دخل فيه ما قبلها أو العكس ولكن لم يأت أحد بلفظ صريح.

---

[١] مقدمة في النحو للصقلي، ٦٧.

[٢] شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٢- ٧٦.

[٣] المقرب، ص ١٨٣.

[٤] الاستغناء في أحكام الاستثناء، ص ٩٨.

[٥] تقريب المقرب، ص ٦٥.

[٦] ارتشاف الضرب ١٤٩٧/٣.

[٧] توضيح المقاصد والمسالك ١٠٣/٢.

[٨] التعريفات، ص ٨٠.

[٩] شرح الأشموني ٢٢٧/١.

٤- النداء:

تكلمت العرب في النداء والمنادى بما انتهى النحو إلى استعماله على اللفظ الذي استعملته العرب، ولفظ (نادى) واشتقاقاته في القرآن كثيرة. واستعمل النحاة مصطلح النداء قبل سيبويه وبعده حتى يومنا هذا دون تغيير في لفظه أو معناه، وبمدلوله المتعارف عليه قديماً سرى استعماله بين المذهبين.

قال سيبويه: " اعلم أن النداء، كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره. والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب " [١].

وقد سأل سيبويه شيخه الخليل عن مسائل في النداء فأجابه عنها بصراحة اللفظ [٢]. وكذلك نقل مسائل في النداء قال بها يونس وأبو عمرو بن العلاء [٣].

وقال ابن السراج: " وأصل النداء تنبيه المدعو ليقبل عليك وتعرض فيه الاستغاثة والتعجب والمدح والندبة " [٤].

وقال الحريري: " النداء: أحد معاني الكلام، وهو يتألف من حرف واسم، وليس من أنواع الكلام ما يتألف من حرف واسم سواه. والعلة فيه أن حرف النداء ناب عن الفعل، فيتترل مترلة الكلام المتألف من اسم وفعل " [٥]. وهذا شرح للنداء وليس بحد.

وقال ابن الخشاب إنه: " أحد أركان معاني الكلام، وهو رفع الصوت بالمنادى بإحدى أدواته " [٦].

وقال الحيدرة اليمني: " الاستثناء إخراج بعض من كل بإلا أو بكلمة فيها معنى إلا " [٧].

وحده ابن يعيش، فقال: " التصويت بالمنادى ليعطف على المنادي " [٨].

وحده ابن الحاجب بقوله: " النداء جملة إنشائية يقصد بها تنبيه من يخاطبه بأحد الحروف المخصوصة " [٩].

وحده ابن عصفور بقوله: " النداء دعاء المخاطب ليصغي إليك " [١٠].

---

(١) الكتاب ١٨٢/٢.

(٢) ينظر: نفسه ١٨٣/٢.

(٣) ينظر: نفسه ١٨٥/٢.

(٤) الأصول في النحو لابن السراج ٣٢٩/١.

(٥) شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ٢٥٠.

(٦) المرتجل، ص ١٩١.

(٧) كشف المشكل، ص ٣١٥.

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٨.

(٩) الأمالي النحوية لابن الحاجب ١٣٣/٢.

(١٠) شرح جمل الزجاجي ٨٠/٢.

وحده أبو حيان بقوله: " الدعاء بحروف مخصوصة " [١] وتابعه علـى ذلـك المـرادي [٢]، والأشموني [٣]، والأزهري [٤]، والسيوطي [٥].

وحده ابن هشام بقوله: " ذكر اسم المدعو بعد حرف نائب عن أدعو أو أنادي " [٦].

وأقرب الحدود بساطة وأداء للمطلوب حد ابن يعيش وابن عصفور، وقد عدل كثير من النحاة عن النداء إلى حد المنادى ويقال فيها ما قيل في الاستثناء.

وتفرع عن حد النداء حد ما له حكم النداء كالاستغاثة والندبة والترخيم؛ لأن هـذه المصطلحات في الحقيقة نداء إلا أن دلالتها خرجت عن المعنى العام للنداء إلى دلالة خاصة استعملتها العرب للتعبير عن مشاعر التوجع أو التفجع أو طلب النجدة أو التمليح للفظ المنادى.

أ- الاستغاثة:

استعمل سيبويه لفظ الاستغاثة للتعبير عن أحد اصطلاحات النداء ومدلولاته فبوب له في كتابه، فقال: " هذا باب ما يكون النداء فيه مضافاً إلى المنـادى بحـرف الإضـافة، وذلـك في الاسـتغاثة والتعجب " [٧]. واستعمل النحاة هذا المصطلح وبقية الاصطلاحات من الندبة والترخيم إلى يومنا هذا.

قال ابن مالك: " الاستغاثة دعاء المنتصر المنتصر به، والمستعين المستعان به، والمعروف في اللغة تعدي فعله بنفسه نحو: استغاث زيد عمراً، قال الله تعالى: ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُـمْ ﴾ (الأنفال/٩)، وقال تعالى: ﴿ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَـدُوِّهِ ﴾ (القـصص/١٥)، فالداعي مستغيث، والمدعو مستغاث. والنحويون يقولون: استغاث به، فهو مستغاث به، وكلام العرب بخلاف ذلك " [٨].

قال صاحب حماة: " الاستغاثة: استدعاء مدعوّ طلباً للنصرة والمعونة " [٩].

وحدها المرادي بقوله:" نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقة"[١٠]. وتابعه الأزهري[١١]،

---

[١] ارتشاف الضرب ٢١٧٩/٤.

[٢] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢٦٦/٣.

[٣] ينظر: شرح الأشموني ١٤/١.

[٤] ينظر: شرح التصريح على التوضيح ١٦٣/٢.

[٥] ينظر: همع الهوامع ٩/١.

[٦] شرح اللمحة البدرية ٩٧/٢.

[٧] الكتاب ٢١٥/٢.

[٨] شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٩/٣.

[٩] الكناش، ص ٤٥.

[١٠] توضيح المقاصد والمسالك ١٢/٤.

[١١] ينظر: شرح التصريح على التوضيح ١٨٠/٢.

والفاكهي [١].

وأما السيوطي فقد حدها بقوله: " دعاء المستغيث المستغاث " [٢].

ويبدو أن حظ الاستغاثة في الحدود محدود؛ ولذلك لا يبدو الخلاف واضحاً أو موجوداً.

ب- الندبة:

قال ابن كيسان في حد الندبة إنها: " تفجع، وهي بمنزلة النداء؛ إلا أنك تريد بُعد الصوت واختصاص من تندبه " [٣].

وقال الصيمري: " الندبة تفجع على الهالك لا يندب إلا بأعرف أسمائه، ليكون ذلك عذراً في التفجع ولا يندب نكرة ولا مبهم " [٤].

وقال الخوراني: " الندبة: هي أن تزيد في آخر المنادى ألفاً في الوصل " [٥].

وقال ابن الأنباري: " تفجع يلحق النادب عند فقد المندوب، وأكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهن عن تحمل المصائب " [٦].

وقال ابن عصفور: " الندبة: نداء الميت بما هو منه بسبب " [٧].

وقال ابن مالك إنها: " نداء ماهو مفقود أو ماهو في حكم المفقود " [٨].

وقال أبو حيان عن الندبة: " مصدر ندب الميت إذا تفجع عليه وذكر خلاله الجميلة في موطن المدح، والندبة من كلام النساء غالباً " [٩].

وقال المرادي: " هي نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه، وهي من كلام النساء غالباً " [١٠].

وقال ابن هشام: " الندبة: نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه " [١١].

وقال السيوطي: " إعلان المتفجع باسم من فقده لموت، أو غيبة ولها (وا) و (يا) " [١٢].

---

(١) ينظر: كتابان في حدود النحو، ص ٨٠.
(٢) همع الهوامع ٧١/٢.
(٣) شرح اللمع لابن برهان ٢٩٤/١.
(٤) التبصرة والتذكرة ٣٦٢/١.
(٥) القواعد والفوائد، ص ١٠٤.
(٦) أسرار العربية، ص ٢٢٠.
(٧) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٢٧/٢.
(٨) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ٢٨٩.
(٩) ارتشاف الضرب ٢٢١٥/٥.
(١٠) توضيح المقاصد والمسالك ٢٤/٤.
(١١) شرح اللمحة البدرية ١٠٩/٢.
(١٢) همع الهوامع ٦٦/٣.

وقال الفاكهي إنها: " نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة أو حكماً، أو المتوجع منه لكون محل ألم أو سبباً له " [1]. وهو حد ابن هشام بزيادة شرح وقيود غير مفتقر إليها.

وأحسن حد للندبة هو حد ابن هشام، وأقوال النحاة في الندبة متقاربة، إلا أن أقوال بعضهم أقرب إلى شرح المعنى اللغوي للندبة من ذكر ذاتياتها وخصائصها، وزيادة (والندبة من كلام النساء غالباً) ليس من ذاتيات الندبة حتى تذكر في الحد، وإنما زيادة بيان أن أصل الندبة كان من عادة النساء فتوسع فيه.

ج- الترخيم:

قال ابن كيسان إن الترخيم: " حذفٌ من آخر الاسم في النداء " [2]. وتابعه على ذلك الرماني [3]، وابن الأنباري [4]، وابن عصفور [5]، وأبو حيان [6].

وهو عند ابن السراج والفارسي: " حذف أواخر الأسماء المفردة " [7]، وزاد الفارسي: " المعرفة في النداء " [8]، وتابعهما الجرجاني [9].

وحده ابن السراج أيضاً فقال: " حذف أواخر الأسماء المفردة الأعلام تحقيقاً ولا يكون ذلك إلا في النداء " [10]. وتابعه على ذلك الصيمري [11].

وحده الزجاجي بقوله: " الترخيم حذف أواخر الأسماء الأعلام في النداء خاصة تخفيفاً " [12].

وحده ابن جني، بقوله: " الترخيم حذف يلحق أواخر الأسماء المضمومة في النداء تخفيفاً " [13].

وقال ابن برهان: " والترخيم شيء يختص بالنداء، فلا يكون في حالة السعة إلا فيه؛ وذلك لأنه ضرب من التخفيف، والنداء موضع تخفيف وتغيير، إذ هو مفتاح كل كلام، ليقبل عليك المخاطب، فتخبره أو تستخبره، أو تأمره أو تنهاه " [14].

---

(1) كتابان في حدود النحو، ص ٨٠.

(2) الموفقي في النحو لابن كيسان، ص ١٠٩.

(3) ينظر: الحدود للرماني، ص ٧١.

(4) ينظر: أسرار العربية، ص ٢١٤.

(5) ينظر: المقرب، ص ٢٠٤.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٢٧/٥.

(7) الموجز في النحو، ص ٥١.

(8) الإيضاح للفارسي، ص ١٩١.

(9) ينظر: المقتصد شرح الإيضاح ٧٩١/٢.

(10) الأصول في النحو لابن السراج ٣٥٩/١.

(11) ينظر: التبصرة والتذكرة ٣٦٦/١.

(12) الجمل في النحو للزجاجي، ص ١٦٨.

(13) اللمع في العربية لابن جني، ص ١٧٦.

(14) شرح اللمع لابن برهان ٢٨٦/١.

وحده الدينوري بقوله: " حذف آخر الاسم، ولا يرخم غير المنادى إلا في ضرورة الشعر" [١].

وقال الحريري: " الترخيم: حذف يلحق آخر الاسم، فكأنه لين الاسم، ولهذا وصف به الصوت اللين، فقيل: صوت رخيم " [٢].

وحده ابن الدهان بقوله: " الترخيم: حذف أواخر الأسماء المعرفة العلمية المبينة الزائدة على ثلاثة أحرف " [٣].

وقال فرخان: " أن يسقط من آخر المنادى إذا كان علماً غير مضاف وعلى أكثر من ثلاثة أحرف مبيناً مع حرف النداء، أو في حكم المبني معه حرف أو أكثر استحقاقاً " [٤].

وحده ابن معط فقال: " هو حذف آخر الاسم العلم الزائد على ثلاثة أحرف إذا لم يكن مضافاً ولا مركباً ولا جملة سواء حذف حرف النداء أو لم يحذف " [٥].

وحده ابن الحاجب بقوله: " حذف في آخره تخفيفاً " [٦]، يقصد المنادى، وتابعه على هذا المرادي [٧]، وابن هشام [٨]، والشريف الجرجاني [٩].

وعلق الاستراباذي على هذا الحد، فقال: " وهذا الذي ذكره إن كان حد الترخيم، خرج منه ترخيم غير المنادى، فإن أردنا الحد الشامل لجميع أقسامه قلنا: هو حذف آخر الكلمة اعتباطاً جوازاً " [١٠]. واعتراضه متكلف، وحده ليس ببديل مرضي لأن اختصاص الحذف في الترخيم إنما هو للمنادى، والنداء من خصوصيات الأسماء فلا داعي للعدول عنه (الاسم) إلى (الكلمة) ليدخل الفعل والحرف في الترخيم.

وقال الاسفراييني: " الترخيم: حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط، وشرطه ألا يكون مضافاً، ولا مستغاثاً ولا مندوباً ولا جملة " [١١].

وقال أبو حيان: " الترخيم: حذف آخر الاسم في النداء جوازاً وفي غيره ضرورة " [١٢].

---

[١] ثمار الصناعة، ص ٣٥٤.

[٢] شرح ملحة الإعراب للحريري، ص ٢٥٩.

[٣] الفصول في العربية، ص ٤٤.

[٤] المستوفى في النحو لفرخان ٣٣٧/١.

[٥] الفصول الخمسون لابن معط، ص ٢١١.

[٦] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/١/٤٦٩.

[٧] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣٢/٤.

[٨] ينظر: شرح قطر الندى ، ص ٢١٣.

[٩] ينظر: التعريفات ص ١١٩.

[١٠] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١/١/٤٧٠.

[١١] لباب الإعراب للاسفراييني، ص ٣١١.

[١٢] تقريب المقرب، ص ٦٩.

وقال ابن هشام: " هو حذف أعجاز المناديات لغير علة " [١].

وحده ابن عقيل بقوله: " حذف أواخر الكلم في النداء " [٢].

وقال السيوطي: " الترخيم: حذف آخر المنادي " [٣]. وتابعه الأشموني [٤].

وقال السيوطي أيضاً: " حذف آخر الاسم باطراد " [٥].

ويلاحظ أن أقوال النحاة اتفقت على أن الترخيم حذف لآخر الاسم في النداء، وما زاد عن ذلك فهو من تفصيلات المسائل.

ويتبع المنصوبات في الحكم أساليب النصب المتفرقة كالتعجب والإغراء والتحذير والاختصاص وكذلك التنازع والاشتغال وهذه الاصطلاحات حظها في الحدود قليل كحظ الاستغاثة وأخواتها، ولا يوجد خلاف عريض بين أقوال أصحابها أو اعتراضات من شراح متونها والسبب في ظني أن النحاة يستطيرون في الخلاف في مسائل الأبواب أكثر منهم في الحدود، لا سيما الحدود المتأخرة عن مقدمات النحو أو المرفوعات فصاعداً.

والكثير منهم عند طرق باب من أبواب النحو يميلون إلى بسط المسائل أولاً دون اللجوء إلى حد المصطلحات وهذا ما يحدث عند النحاة المتقدمين.

وبالنظر إلى ما تقدم من حدود سابقة في مختلف الأبواب النحوية نجدها على أنواع الخلاف الذي ذكرناه سابقاً، وأغلبها- أي الخلافات- هي خلافات في مفردات الحدود، والاعتراضات عليها غالباً ما تكون وجهات نظر أصحابها فلا يمكن الاعتداد بها لمجرد أنها صدرت عن فلان من النحاة. وعند استعراضنا لأبواب النحو ومصطلحاته ذكرنا جملة من الحدود تمثل أنواع الخلاف فرجحنا ماهو في ظننا راجح على حسب ما ثبت لدينا من قواعد الحدود المرضية عند النحاة أو ما رأينا أنه يمكن التسامح فيه والأخذ به إذا كان ذلك أقرب إلى أداء المعنى . وهذا التسامح أولى من التمسك بقواعد عقيمة تهتم بالشكل دون المضمون.

وقد اكتفينا بما ذكرناه من بعض الحدود في مصطلحات متعددة غالباً ما يكون عرضاً للحدود دون وجود خلاف جذري في أصل الحد كالاستغاثة وغيرها ليكون مثالاً لكثير من الحدود النحوية ضربنا الصفح عنها لتعدد الحدود فيها وهي تدل على معنى واحد.

---

[١] شرح اللمحة البدرية ١١٢/٢.

[٢] شرح ابن عقيل ٢٨٨/٣.

[٣] همع الهوامع ٧٦/٣.

[٤] ينظر: شرح الأشموني ٤٦٧/٢.

[٥] همع الهوامع ٧٦/٣.

الخاتمـــــة

يعد هذا البحث محاولة لإظهار جانب آخر من جوانب الخلاف عند النحاة، لم يفرد ببحث مستقل من قبل وإنما كان مطروقاً في كتب النحاة ومفرقاً بين أبوابها وفصولها.

وحظيت مسائل النحو بحظ وافر من البحث في جانب الخلاف النحوي قديماً وحديثاً فألفت فيها المؤلفات وكتبت على منوالها البحوث والأطروحات. فأحببت أن أبيّن ما جاء في الخلاف في جانب آخر من أبواب النحو، فكان هذا البحث وخلصت به إلى نتائج وأفكار هي على النحو الآتي:

١- استطاع الخليل أن يضع مصطلحات ويفرق بين دلالاتها، لكنه لم يستطع أن يعطي حدوداً واضحة لتلك المصطلحات، فظهر فيها التداخل، ويمكن عد الحدود التي وردت في كتابه أول محاولة في تاريخ النحو العربي.

٢- إن كتب الحدود المنسوبة إلى المتقدمين من العلماء كالكسائي والفراء وأبي عبيدة -كتب تقعيد لا كتب مصطلحات؛ لأن الكتابة في المصطلحات في عصرهم لم تكن ناضجة تماماً، و لم يعنوا بها وكان الوقت آنذاك وقت سماع وجمع للغة، وتقعيد للمسائل وتأسيسها، وأن ما جاء باسم الحدود إنما أخذ بالمعنى اللغوي.

٣- إن الشروط الموضوعة لاستقامة الحد عموماً والحد النحوي خصوصاً تحول دون أن تكون حدود النحاة حقيقية. وإن تحليل النحاة لأجزاء الحدود النحوية إلى أجناس وفصول يدل على توافق التأثير التطبيقي للحدود بالمنطق مع التأثر النظري.

٤- إن الحدود النحوية لم تصبغ بصبغة المنطق الأرسطي صبغة واضحة إلا في القرن الرابع.

٥- إن الحدود النحوية قد اجتازت مراحل في النشوء والارتقاء ،وإن بداياتها كانت تقريبية تعليمية كحدود سيبويه، وهي بتلك الصورة تشابه ما اصطلح عليه أصحاب المنطق بالتعريف الاسمي.

٦- اهتم كثير من النحاة بالشكل المنطقي للحد أكثر من محتواه، ما دفع إلى احتدام الخلاف لاختلاف وجهات النظر.

٧- إن ما قاله ابن بزيزة من أن الحدود النحوية مبناها على المسامحة والضبط للأكثر سبيل لتخفيف حدة الخلاف والأخذ بالأيسر؛ لأن توافر شروط الحد الحقيقي في الحدود النحوية عسر.

٨- إن أساس الخلاف في الحدود النحوية يرجع إلى خلاف نشأ عن اختلاف في المسائل، أو اختلاف في الأفهام، أو استحكام قواعد المنطق. وإن كثيراً من النحاة يعترضون وينتقدون حدوداً لأسباب يذكرونها ثم لا يلبثون أن يخرقوا تلك الأسباب، ما يدل على أن الخلاف هو وجهات نظر غير ملزمة.

٩- قد اتضحت معالم المصطلحات واستقر كثير منها منذ البداية و لم يحصل ذلك للحدود وبقيت مختلفة إلى عصور متأخرة. وليس من السهل تحديد زمن معين لاستقرار الحدود النحوية؛ لأن بعضاً منها ظهر في زمن ما بأحسن صورة، ثم أعقبتها أزمان غيرت ملامح تلك الصورة، ثم جاءت قرون بعد ذلك أعادت الصورة الأولى بملامحها الأساسية، وتوالت بعدها أزمان على النمط نفسه بأركانه المعتمدة وإن تبدلت بذلك بعض الألفاظ التي لا تغير من دلالة المعنى في شيء. وإن الحد قد يستقر في زمن سابق، فيلحقه استقرار آخر في زمن لاحق، وقد يستمر في مخالفته فيستقر في زمن متأخر، وتتوالى المتابعات على ما كان مستقراً أخيراً، وهذا في غالب الحدود النحوية.

١٠- ليس كل ما وصل إلينا من حدود يمثل آخر مراحل استقرار الخلاف لأن ما وصل إلينا من أقوال العلماء في الحدود على اختلافها لا نستطيع أن نسلّم أنه استقر رأيهم على أمر واحد في هذا الحد، وإنما بالنظر والموازنة بين أقوالهم، وتدقيق النظر في مفرداتهم ومقاصدهم نستطيع أن نخلص إلى الأقرب من الحدود.

١١- إن كثيراً من الحدود لم يصل بها الخلاف إلى نتيجة مرجوة إلا ترجيحاً وانتقاء، وأن كثيراً منها تشابهت أقوال النحاة فيها في ألفاظها أو في دلالاتها، فلا يبدو خلافاً يؤول إلى نقض.

١٢- إن كثيراً من اصطلاحات النحاة بقيت غفلاً من الحد، إما لشهرتها وإما لإشكالها، فمال بها النحاة إلى ما مال إليه الأقدمون من التمثيل وغيره.

١٣- لم يحد أحد كل الحدود النحوية في مؤلف، ولاسيما كتب الحدود النحوية.

١٤- لم يكن الخلاف في الحدود النحوية موجوداً بين رءوس المذهبين البصري والكوفي من لدن سيبويه والكسائي حتى المبرد وثعلب، كما كان الخلاف شائعاً بينهما في مسائل النحو المختلفة.

١٥- إن الحدود النحوية المتفرقة التي نسبت إلى أصحابها من النحاة المتقدمين سواء منهم البصريون أو الكوفيون، قليلة لا تتعدى مقدمات النحو العربي، وهي محصورة في الاسم والفعل والحرف.و لم يحدوا كل مصطلح و لم يلتزموا بذلك ؛ لأن ذلك ليس بملزم لهم .

١٦- تبين من خلال البحث أن النحاة استطالوا في الخلاف في الحدود النحوية في مقدمات النحو العربي وبالغوا في تطبيق شروط الحد الحقيقي عليها، ثم خف ذلك في أبواب النحو الأخرى.

١٧- إن خلاف النحاة في تسمية نائب الفاعل أظهر من حده؛ لأنهم متفقون على أن نائب الفاعل هو ما يقوم مقام الفاعل عند حذفه ويأخذ حكمه، وعلى الغالب يكون هو المفعول. وإن أعجب شيء في مصطلح نائب الفاعل، هو أن ابن مالك الذي جاء بترجمة هذا المصطلح لم يعطه حداً كما فعل غيره.

١٨- إن أكثر الاعتراض على الحدود أو نقدها يأتي من أصحاب الشروح والحواشي، وقليل منها ما يأتي من غيرهم.

١٩- إن أكثر النحاة يأخذ بعضهم من بعض حدوداً إما لفظاً وإما معنى، ولا يعد ذلك سلخاً ولا سرقة؛ لأن أحدهم لا يدعي أن ما جاء به هو الحق دون غيره.

هذا ما أظن أني قد وفيت به في البحث سابقاً، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وعليه فليتوكل المتوكلون، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع

- أبو حيان الأندلسي النحوي، لخديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٦م.
- أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة اللغة العربية وآثاره في القراءات والنحو، لعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة ١٣٨٨هـ.
- أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، لمصطفى أحمد عبد العليم، رسالة ماجستير في كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، برقم ٥٦٢/١٩٩٣م.
- أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، بعناية: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- الإرشاد إلى علم الإعراب، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي، تحقيق: عبد الله علي الحسيني البركاتي ومحسن سالم العميري، من منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.
- أساس البلاغة، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبدالرحيم محمود، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٥٣م.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- الأمالي النحوية، لأبي عمرو عثمان ابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

- الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، من منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت (د.ت).
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، دار الندوة الجديدة، بيرو- لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق: موسى بناي العليلي، من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلسلة إحياء التراث الإسلامي (الكتاب الخمسون)، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- البديع في علم العربية، للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين ابن الأثير، تحقيق: الجزء الأول (مج١- مج٢) فتحي أحمد علي الدين، والجزء الثاني (مج١- مج٢) صالح حسين العايد، من منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ج١، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، وج٢، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبد الله القرشي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ه- ١٩٨٦م.
- البصائر والذخائر، لأبي حيان التوحيدي، تحقيق: أحمد أمين والسيد أحمد صقر، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٣م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج١، (١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م) ج٢، ١٩٦٥م.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، لمجد الدين بن محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

- بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، لعبد الكريم محمد الأسعد، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: عبد العزيز مطر، ومراجعة: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.
- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، ترجمة عبدالحليم النجار، دار المعارف، القاهرة.
- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، من منشورات جامعة أم القرى، سلسلة من التراث الإسلامي (الكتاب السادس عشر)، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- تحرير القواعد المنطقية شرح الرسالة الشمسية، لقطب الدين محمود بن محمد الرازي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ، ١٣٦٧هـ- ١٩٤٨م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
- التعريفات النحوية، لمحمد بن بدر الدين بدر الدين، رسالة دكتوراه، في كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، برقم ٩٩٤/١٩٩٥م.
- التعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني الحسيني الحنفي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار النفائس، بيروت ، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- تقريب المقرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- التكملة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، من منشورات عمادة شئون المكتبات، الرياض- السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.

- التوطئة، لأبي عليّ الشلوبين، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي، القاهرة، ١٩٧٣م.
- الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، نحاة القرن الرابع الهجري نموذجاً. لمحيي الدين محسب، من منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض ، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- ثمار الصناعة في علم العربية، لأبي عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، تحقيق: محمد بن خالد الفاضل، من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة نشر الرسائل الجامعية-٩-، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- حاشية الألوسي على شرح قطر الندى، لشهاب الدين محمود الألوسي، مطبعة حبيب حنانيا، القدس، ١٣٢٠هـ.
- حاشية عصام الدين عِلى الكافية، لعصام الدين الاسفراييني، دار الطباعة العامرة، استنبول، ١٣١٢هـ.
- حاشية يس على شرح التصريح، للشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي، دار الفكر، بيروت (د.ت).
- الحدود النحوية وتراثها في العربية، لإسلام خالد محمد العمري، رسالة ماجستير قدمت في جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ١٩٩٦م.
- الحدود في علم النحو، لأحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الأبذي، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، العدد ١١٢، ١٤٢١هـ.
- الحدود، المنشور في (رسالتان في اللغة) لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان ، ١٩٨٢م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.
- الحيوان، لأبي عمرو عثمان بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ، ١٩٦٥م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد- العراق، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م.
- رسالة في الحدود النحوية، منسوبة إلى أبي الفضل القاسم بن سعيد العقباني التلمساني، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مجلة عالم المخطوطات والنوادر، المجلد السابع، العدد الثاني، رجب- ذو الحجة ١٤٢٣هـ- سبمتبر ٢٠٠٢م- فبراير ٢٠٠٣م.
- سيبويه حياته وكتابه، لخديجة الحديثي، وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧٥م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ودار الفكر، بيروت، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- شرح الأنموذج في النحو، لجمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي، تحقيق: حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٠م.
- شرح التحفة الوردية، لزين الدين أبي حفص عمر بن مظفر بن عمر بن الوردي، تحقيق: عبدالله علي الشلالي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، دار الفكر، بيروت (د.ت).
- شرح الحدود النحوية، لجمال الدين بن عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: صالح بن حسين العايد، من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: القسم الأول حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ويقع في مجلدين، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، والقسم الثاني: يحيى بشير مصري، ويقع في مجلدين، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م، وهو من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- شرح العلامة الكفراوي على متن الآجرومية ومعه حاشية العلامة الشيخ إسماعيل بن موسى الحامدي، مكتبة اشاعت الإسلام، دلهي (د.ت).
- شرح الفريد، لعصام الدين الإسفراييني، تحقيق: نوري ياسين حسين، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

- شرح الكافية في النحو، لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، دار الطباعة العامرة، باستنبول، ١٣١١هـ.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
- شرح اللمع في النحو، للقاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح اللمع للأصفهاني، لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عَباة، من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسائل جامعية (١)، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، والجزء الثاني، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
- شرح اللمع، لأبي القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي، تحقيق: فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، السلسلة التراثية (١١)، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، دار الطباعة المنيرية ، القاهرة ١٩٤٩م .
- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ حقيق: خالد عبد الكريم جمعة ، المطبعة العصرية، الكويت، ج١، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م، ج٢، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب جعفر أبو جناح، وزارة الأوقاف ، بغداد ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، من منشورات جامعة أم القرى، سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها (٢٢)، ١٤١٩هـ.
- شرح شذور الذهب، لأبي محمد عبد الله بن جمال الدين بن هشام الأنصاري، دار الفكر، بيروت (د.ت).
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

- شرح عيون الإعراب، لأبي الحسن علي بن فضّال المجاشعي، تحقيق: حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الزرقاء ، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله بن جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير، بيروت١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- شرح قواعد الإعراب، لمحيي الدين الكافيجي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار طلاس ، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق الجزء الأول: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدايم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦م.
- شرح ملحة الإعراب لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، تحقيق: أحمد محمد قاسم، مكتبة دار التراث، المدينة المنورة ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق: عبد الله علي الحسن البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، لأبي الحسن أحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٧٧م.
- الصحاح، المسمى تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، دار الفكر، بيروت ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي، تحقيق: محسن بن سالم العميري، من منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الجزء الأول (١، ٢) ١٤١٩هـ، الجزء الثاني (١، ٢) ١٤٢٠هـ.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٣هـ.
- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة للمنطق وأصول البحث تمشية مع الفكر الإسلامي، لعبد الرحمن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٥٤م.
- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه، محمود محمد شاكر، جدة، دار المدني، ١٩٧٤م.

- عيون الأنباء في طبقات الأطباء، لابن أبي أصيبعة، تحقيق: نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٥م.
- غاية الأمل في شرح الجمل، لابن بزيزة عبد العزيز بن إبراهيم، تحقيق: محمد غالب عبد الرحمن، رسالة دكتوراه بمكتبة كلية دار العلوم،برقم ٢٦٢/١٩٨٥م.
- الغرة المخفية، لابن الخباز في شرح الدرة الألفية لابن معط، تحقيق: حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، الرمادي، (د.ت).
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، لمحمد بن أبي الفتح البعلي، تحقيق: ممدوح محمد خسارة، من منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، السلسلة التراثية (٢٤)، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- الفصول الخمسون، لزيد أبي الحسين علي بن معط، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٧م.
- الفصول في العربية، لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان، تحقيق: فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
- الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية، لأحمد بن محمد بن أحمد بن زيد العاتكي، تحقيق: هزاع سعد المرشد، من منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، السلسلة التراثية (٢٨)، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه، لعلي مزهر محمد الياسري، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
- فهرس عناوين المخطوطات في مكتبة الدراسات العليا بجامعة بغداد، إعداد: بديعة يوسف عبد الرحمن، وفاء عبد الصاحب، وحسين العزاوي، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٩م.
- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (النحو) إعداد: أسماء الحمصي، مطبعة خالد بن الوليد، دمشق، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٣م.
- الفهرست، لأبي الفرج محمد بن أبي يعقوب الوراق المعروف بالنديم، تحقيق: رضا تجدد المازندراني ، مطبعة دانشكاه، طهران ١٩٧١م .
- الفوائد والقواعد لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- في النحو، لأبي علي الحسين بن عبد الله المعروف بلغدة الأصفهاني، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، نشر ضمن مجلة المورد العراقية، العدد.(٣)، المجلد (٣)، (١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م).

- فيض نشر الانشراح في روض طي الاقتراح لأبي عبدالله محمد بن الطيب الفاسي ، تحقيق: محمود يوسف فجال ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، الإمارات العربية المتحدة – دبي ، سلسلة الدراسات العربية (١) ، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م .
- القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- القواعد والفوائد في الإعراب لأبي محمد بن محمد أبي الحسن الخاوراني الشوكاني، تحقيق: عبد الله بن حمد الختران، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.
- كتاب الإيضاح، لأبي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦ه- ١٩٩٦م.
- كتاب البيان في شرح اللمع، للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، تحقيق: علاء الدين حموية دار عمار، عمّان ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- كتاب التفاحة في النحو، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: ماهر عبد الغني كريم، مطبعة الأمانة، مصر ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- كتاب الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ودار الأمل، إربد ، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- كتاب الحدود لجابر بن حيان من ضمن كتاب مختار رسائل جابر بن حيان، لجابر بن حيان، نشر بول كراوس، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٥٤هـ.
- كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- كتاب المصباح في النحو، لأبي الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي، تحقيق: مقبول علي النعمة، دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- كتاب الواضح في علم العربية لأبي بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي، تحقيق: عبد الكريم خليفة، جامعة اليرموك، (د.ت).
- كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، من منشورات جامعة أم القرى، سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها (٢٣) مكة المكرمة، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

- كتاب مجمل اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- كتاب محك النظر، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٤م.
- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- كتابان في حدود النحو، لشهاب الدين الأبذي وجمال الدين الفاكهي، تحقيق: علي توفيق الحمد، (د.ت).
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم الإسلامية، لمحمد بن علي بن علي التهانوي.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد.
- كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق: هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار، عمّان ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- الكناش في النحو والصرف، لأبي الفداء الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن علي المعروف بصاحب حماة تحقيق: علي الكبيسي وصبري إبراهيم، جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، الدوحة، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- لباب الإعراب، لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، تحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المعروف بابن منظور، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- لمع الأدلة، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.
- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

- متن الألفية، لمحمد بن عبد الله بن مالك، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٥٨هـ-١٩٤٠م.
- مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٢م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو لمهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٨م.
- المرتجل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، منشورات دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٨م.
- المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: إسماعيل أحمد عمايرة، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١م.
- مسائل خلافية، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت- لبنان ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ج١ (١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م).
- المستصفى من علم الأصول، لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- المستوفى في النحو، لكمال الدين أبي سعيد علي بن مسعود الفرخان، تحقيق، محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، لعوض حمد القوزي، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة، الرياض ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- المصطلح النحوي واللغوي في كتاب العين، لصاحب جعفر أبو جناح، بحث مستل من مجلة كلية الآداب، جامعة المستنصرية، بغداد.
- المصطلحات النحوية نشأتها وتطورها، لسعيد أبو العزم إبراهيم، رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم، برقم ٢٤٣، ١٩٧٧م.
- مصطلحات نحوية، لعلي حسن مطر، سلسلة بحوث في مجلة تراثنا، وهي نشرة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت لأحياء التراث، بدأ نشر الموضوعات في العدد ٢٧ في السنة السابعة١٤١٢هـ-العدد٨٣،٨٤ من السنة الحادية والعشرين ١٤٢٦هـ، وضمت هذه

الموضوعات في كتاب تحت مسمى (كتاب مصطلحات نحوية) للمؤلف نفسه نشر على موقع الموسوعة الشاملة في الإنترنت (www.islamport.com) .

- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، مطبوعات دار المأمون، القاهرة ١٩٣٨م.
- المعجم الفلسفي، لجميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية باللغتين العربية والإنجليزية، لمحمد إبراهيم عبادة، دار المعارف، ١٩٨٥م.
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، (د.ت).
- معيار العلم في فن المنطق، لأبي حامد الغزالي، دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
- مفاتيح العلوم، لمحمد بن أحمد الخوارزمي، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة ١٣٤٢هـ- ١٩٢٣م.
- مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي، ضبطه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمّان ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- المقابسات، لأبي حيان التوحيدي، تحقيق: حسن السندوبي، المطبعة الرحمانية، القاهرة ، ١٩٢٩م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: الجزء الأول: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، والجزء الثاني: محمد إبراهيم البنا، والجزء الثالث: عياد بن عيد الثبيتي، والجزء الرابع: محمد إبراهيم البنا وعبد المجيد قطامش، والجزء الخامس: عبدالحميد قطامش، والجزء السادس: عبدالمجيد قطامش، والجزء السابع: محمد إبراهيم البنا وسليمان بن إبراهيم العايد والسيد تقي، والجزء الثامن: محمد إبراهيم البنا، والجزء التاسع: محمد إبراهيم البنا، والجزء العاشر (الفهارس) صنعه: عياد بن عيد الثبيتي، من منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، من منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة كتب التراث (١١٥)، العراق، دار الرشيد، ١٩٨٢م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٧٩م .
- المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق: شعبان عبد الوهاب، مطبعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٩٨٨م.
- مقدمة في النحو، لأبي عبد الله محمد بن أبي الفرج الصقلي، تحقيق: أحمد خطاب عمر، نشر ضمن مجلة المورد العراقية، بغداد- العراق، العدد (٢)، المجلد (١٢) صيف ١٩٨٣م.
- مقدمة في صنع الحدود والتعريفات، لعبد الرحمن بن معمّر السنوسي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
- المقرب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، لجنة إحياء التراث الإسلامي (الكتاب الثالث) مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م.
- منثور الفوائد، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي، بيروت١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- منطق أرسطو، لأرسطو طاليس، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، وهو في ثلاثة أجزاء، الجزآن الأولان، طبع في مطبعة دار الكتب، ١٩٤٩م، والجزء الثالث طبع في مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥م.
- الموجز في النحو، لأبي بكر محمد بن السراج، تحقيق: مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.
- الموفقي في النحو، لأبي الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، تحقيق: عبد الحسين الفتلي وهاشم طه شلاش، نشر ضمن مجلة المورد العراقية، العدد (٢)، المجلد (٤) ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة ١٩٧٦م .
- النحو العربي نقد وبناء، لإبراهيم السامرائي، دار البيارق، ودار عمار، بيروت ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة .

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المدني، القاهرة.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ومطبعة الحرية، بيروت (ج١- ج٢) ١٣٩٤هـ- ١٩٧٥م. وبتحقيق: عبد العال سالم مكرم، ج٥، (١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م)، ج٦، (١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م).
- الوسيط في تاريخ النحو العربي، لعبد الكريم محمد الأسعد، دار الشوّاق، الرياض ، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

Summary

Disagreement in the Syntactical Definitions

The dissertation has been consisted of two parts:

1. Studying the syntactical definitions theoretically.
2. Studying the the syntactical definitions critically and practically.

The first part consists of four chapters :

1. The syntactical definitions its content , origin and resources. And it consists of three researches (themes):
   a . The first theme studies the syntactical definition and the syntactical terminology.
   b . The second theme studies the syntactical definitions , its origin and development.
   c . The third theme studies the critical resources of the syntactical definitions.
2. The general characteristics of the syntactical definitions . It consists of three researches (themes) :
   a. The first theme studies the parts of the syntactical definition .
   b. The second theme studies the characteristics of the syntactical definition.
   c. The third theme studies the syntactical definition and logic.
3. Disagreement in the syntactical definitions , its origin , directions . It consists of three researches (themes) :
   a. The first theme studies the origin of the disagreement in the Syntactical definitions.
   b. The second theme studies the sides of disagreement in syntactical definitions.
   c. The third theme studies the stability of syntactical definitions.
4. Disagreement in syntactical definitions in the syntactical schools. It consists of two researches:
   a. The first theme studies disagreement in syntactical definitions in each school.
   b. The second theme studies the disagreement in syntactical definitions between the two schools.

The second part of this dissertation consists of three chapters .

1. Disagreement in syntactical definitions in the introductions of the Arabic syntax.And it consists of three researches(themes) :

a. The first theme consists of the following :

grammar , word , articulation , saying , speech , Kalim(which Is equivalent to speech) , and the sentence .

b. The second theme consists of the following :

Noun , verb , and particle .

c. The third theme consists of the following ;

Syntax(alira'ab),desinentially inflective (almu'rab) , structure (albina'a), structured(almabni), indefinite noun (nakira)Definite noun (marifa), singular (mufrad), dual(muthna), and Plural (jamahei).

2. Disagreement in the definitions of Al – marfua'at . It consists of two researches (themes):

a. The first theme consists of the following :

Subject (alfaeil) , what represents subject (naeib alfaeil) , subject of a nominal clause(almubtada),and predicate of a nominal Clause (alkhabar).

b. The second them consists of the following :

Subordinate (altabih),attribute(na't),substitute badal)Emphasis (tawkid) apposition (atf – bian) and conjunction (atf-nasaq)

3. Disagreement in the definitions of Al-nawasb .It consists of two researches(themes):

a .The first theme is in disagreement in definitions of Objects (Al-mafa'ail) like:

b . Al-maful bih , Al-maful lahu , Al-maful mahu , Al-maful fih , Almaful almutlk , Al-masdar ,and Ism almasdar .

The second theme is in disagreement in definitions of A–mansubat like: Circumstantial expression (al-ha'al),specification (al-tamiez), exception (al-istitna'a), vocative (al-nida'a) and its parts.

Finally , I concluded my dissertation with the most important results and recommendations , the researcher has come to .